

Distr.: General
28 April 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٢٢ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير المتعلق بالأداء البرنامجي للأمم المتحدة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وفقاً للبند ٦-١ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. ويتناول التقرير النواتج، وهي المقياس التقليدي للأداء، ومدى تحقيق الإنجازات المتوقعة. ويستدل من تحليل الأداء البرنامجي على أن تحقيق النواتج أبقى عليه عند المستويات المبينة في التقارير السابقة، وبالنسبة للإنجازات المتوقعة، تمكنت المنظمة من تحقيق نتائج هامة للغاية خلال فترة السنتين. وأظهر التحليل أيضاً وجود اختلافات بين أجزاء الميزانية البرنامجية يُعزى بعضها إلى طبيعة البرامج والبعض الآخر إلى وجود مشاكل في صياغة الأداء وقياسه. ويعرض الفصل الثاني الملامح البارزة للأداء حسب أجزاء الميزانية وما برز من تحديات وعقبات، أما النتائج المحرزة على

* A/63/50.

ملاحظة: يمكن الاطلاع على شبكة الإنترنت على نسخة مستفيضة من تقرير الأمين العام عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، متضمنة وصلات إلى معلومات إضافية، وذلك على الموقع

http://www.un.org/depts/oios/ied/ppr2006_2007.htm



مستوى البرامج والبرامج الفرعية فيرد بيائها بالتفصيل في الفصل السادس. ومع أن عرض النتائج جاء أكثر اكتمالا مما كان عليه في فترة السنتين السابقة، لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالمنهجية. وتشمل هذه المشاكل عدم صياغة الإنجازات المتوقعة بصورة وافية تضعها في شكل قابل للقياس، والخلط بين النواتج والمخرجات، وعدم تحديد أهداف الأداء بصورة وافية. والصعوبات الملازمة للحصول بصورة منتظمة على بيانات أداء تظهر الصلة بين النواتج والمخرجات وتسجيل تلك البيانات. ويوصى بأن تحيط لجنة البرنامج والتنسيق علما بالتقرير، وأن تؤيد استنتاجاته المنهجية، وأن تستخدم معلومات الأداء التفصيلية عن فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في استعراضها للإطار الاستراتيجي المقترح لفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

المحتويات

الصفحة

٦		أولا - مقدمة
٨		ثانيا - عرض عام للنتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة
٨		ألف - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما
٩		باء - الشؤون السياسية
١٠		جيم - العدل والقانون الدوليان
١٠		دال - التعاون الدولي لأغراض التنمية
١٣		هاء - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية
١٨		واو - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية
٢٠		زاي - الإعلام
٢١		حاء - خدمات الدعم المشتركة
٢٤		طاء - الرقابة الداخلية
٢٥		ياء - السلامة والأمن
٢٥		كاف - بيان ختامي عن تحقيق النتائج
٢٦		ثالثا - إنجاز النواتج والاستفادة من الموارد
٢٧		ألف - معدلات التنفيذ
٣٢		باء - الإضافات
٣٤		جيم - التآجيلات
٣٦		دال - الإنهاءات
٣٩		هاء - النواتج المرحلة من فترات السنتين السابقة
٤١		واو - إنجاز التعاون التقني
٤٥		زاي - استخدام الموارد

٤٩	حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني
٥٢	طاء - البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد
٥٣	رابعا - بيان اعتمادات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٥٦	خامسا - التوصيات
٥٦	سادسا - أداء البرنامج حسب أبواب الميزانية البرنامجية
	الأبواب
٥٨	٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
٧٦	٣ - الشؤون السياسية
٨٥	٤ - نزع السلاح
٩٣	٥ - عمليات حفظ السلام
١٠٢	٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
١٠٥	٨ - الشؤون القانونية
١١٣	٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
١٣٢	١٠ - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية
١٣٦	١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٤١	١٢ - التجارة والتنمية
١٥٥	١٣ - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
١٦٠	١٤ - البيئة
١٧٤	١٥ - المستوطنات البشرية
١٨٢	١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية
١٨٩	١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٢٠٧	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
٢١٩	١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا

٢٣١	 التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠ -
٢٤٦	 التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢١ -
٢٥٦	 البرنامج العادي للتعاون التقني	٢٢ -
٢٦٦	 حقوق الإنسان	٢٣ -
٢٧٤	 توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٢٤ -
٢٨١	 اللاجئون الفلسطينيون	٢٥ -
٢٨٨	 المساعدة الإنسانية	٢٦ -
٣٠٠	 الإعلام	٢٧ -
٣٠٧	 مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٢٨ ألف -
٣١٣	 مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٢٨ باء -
٣١٨	 مكتب إدارة الموارد البشرية	٢٨ جيم -
٣٢٤	 مكتب خدمات الدعم المركزية	٢٨ دال -
٣٢٩	 الإدارة، جنيف	٢٨ هاء -
٣٣٧	 الإدارة، فيينا	٢٨ واو -
٣٤٠	 الإدارة، نيروبي	٢٨ زاي -
٣٤٧	 الرقابة الداخلية	٢٩ -
٣٥٣	 السلامة والأمن	٣٣ -

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير عن الأداء البرنامجي للأمانة العامة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مقدم وفقا للبند ٦-١ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). وهو أداة مهمة للمساءلة والإدارة في إطار نهج المنظمة للميزنة القائمة على النتائج.

٢ - وتتكون الإدارة القائمة على النتائج من دورة من أربعة أجزاء، تبدأ من التخطيط والميزنة، إلى التنفيذ، ثم الرصد و تنتهي بالتقييم. وببساطة، يستجيب مديرو البرامج في ظل هذا النظام للولايات الحكومية الدولية من خلال الوعد بالنتائج التي سيؤثرون فيها عن طريق ما ينجزونه من نواتج وخدمات باستخدام الموارد المقدمة من الدول الأعضاء، ما دامت العوامل الخارجية التي سبق تحديدها لا تؤثر على النتائج. وبمجرد موافقة الدول الأعضاء على هذه الإنجازات المتوقعة، يقوم مديرو البرامج بإنجاز النواتج والخدمات، مشيرين إلى موعد تحقيق الإنجازات المتوقعة أو موعد حدوث النتائج. وفي نهاية فترة السنتين، يقدمون تقريرا عن طريق تقرير أداء البرامج عن مدى إمكانية الالتزام بالنتائج التي وعدوا بها. وبعد ذلك تأخذ الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة هذه المعلومات في الحسبان في تقييم واقعية الالتزامات الواردة في الإطار الاستراتيجي التالي وفعاليتها المرجحة. ويستخدم التقييم لتحديد متى تكون هناك حاجة إلى تغييرات برنامجية من أجل تحسين فعالية البرامج.

٣ - وقد أشار الأمين العام في الفقرة ٦٤ من تقريره عن إطار المساءلة، وإدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة الداخلية، وإطار الإدارة القائمة على النتائج (A/62/701 و Corr.1) إلى ما يلي:

رغم أن اللوائح والقواعد والإجراءات والمبادئ التوجيهية معمول بها بغرض تنفيذ نهج قائم على النتائج من أجل إعداد صكوك التخطيط والميزنة، يوافق الأمين العام على أن الممارسة الفعلية لإدارة البرامج والموظفين القائمة على النتائج كانت غير ملائمة. ويُنظر إلى أنشطة التخطيط والميزنة والرصد والتقييم، بما في ذلك الإبلاغ عن تحقيق النتائج، على أنها مسألة امتثال أكثر من كونها أداة تستخدمها الإدارة بغرض فهم ما الذي ثبتت جدواه وسبب تلك الجدوى.

٤ - وعلاوة على ذلك، لوحظ في الفقرة ٧٥ من التقرير أن "الأولوية ستعطى لتحسين الفائدة التي تعود من تقرير الأداء البرنامجي على كل من مديري البرامج والدول الأعضاء عن طريق تحسين استخدام بيانات الأداء، ومعالجة القضية الملحة المتمثلة في الإبلاغ عن الأداء في الوقت المناسب".

٥ - وقد أولي اهتمام خاص في وضع الصيغة النهائية لمواد تقرير أداء البرامج للملاحظات التي أبدتها الهيئات الفرعية للجمعية العامة بشأن تقرير فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/61/64)، كما وردت في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/61/16)، التي اعتمدت الجمعية العامة توصياتها في قرارها ٢٣٥/٦٢.

٦ - ويستند هذا التقرير إلى التقارير السابقة عن أداء البرامج. وهو يحتوي على معلومات عن إنجاز النواتج، وهو المقياس التقليدي للأداء، ويقدم سردا عاما للنتائج التي حققتها المنظمة كما أبلغت عنها الإدارات المختلفة. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩، الذي أقرت فيه الجمعية استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق^(١)، يقدم هذا التقرير معلومات ينبغي أن تتيح للدول الأعضاء تقييم أداء البرامج.

٧ - وبينما بلغت معدلات تنفيذ النواتج ٩١ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، حدث انخفاض طفيف إلى ٩٠ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومع أن تنفيذ النواتج مفيد في تحديد أداء الأمم المتحدة من حيث ما لها من سيطرة كاملة عليه، فإن المهم هو ما إذا كانت النواتج تؤدي إلى حدوث شيء (تقدم محرز في تحقيق إنجاز متوقع). ويركز هذا التقرير على تحليل النتائج التي حققتها المنظمة، وكذلك على النواتج التي تحققت خلال فترة السنتين.

٨ - وعموما، يتناول التقرير الحالي عن أداء البرامج ما يربو على ٤٤ ٠٠٠ من النواتج و ٦٥١ من الإنجازات المتوقعة نفذت في إطار ٣٢ بابا من الميزانية البرنامجية. وترد تفاصيل النتائج التي حققتها المنظمة في تقارير مفصلة عن تنفيذ فرادى الإنجازات المتوقعة، كما يتضح من مؤشرات الإنجاز، والنواتج المنجزة خلال الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن كل إنجاز من الإنجازات المتوقعة في برنامج العمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ له مؤشر واحد على الأقل لقياس ما إذا كان الإنجاز المتوقع قد تحقق. وكذلك، هناك عادة مجموعة واحدة على الأقل من مقاييس الأداء (خط الأساس والهدف) لكل مؤشر من مؤشرات الإنجاز.

٩ - ويقدم الفصلان الثاني والثالث من التقرير عرضا عاما للنتائج التي حققتها الأمانة العامة ككل خلال فترة السنتين، وموجزا لإحصاءات تنفيذ النواتج، وبيانات عن استخدام الموارد. وهي مصنفة حسب المجالات العشرة للميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، المناظرة لـ ٣٢ بابا مختلفا من أبواب الميزانية.

(١) أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها عن دورها الرابعة والأربعين (A/59/16، الفقرة ٣٨٨) بأن "ينظر في البرنامج ذي الصلة من الإطار الاستراتيجي المقترح بالاقتران بالفرع المقابل له من تقرير أداء البرامج".

١٠ - ويتضمن الفصل الرابع بيانا باعتمادات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويحتوي الفصل الخامس على مجموعة من التوصيات الموجهة إلى لجنة البرنامج والتنسيق. ويتناول الفصل السادس أداء البرامج في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين؛ ويضم موجزا للنتائج ومعوقات الأداء على صعيد البرامج، يليه استعراض لأداء كل من البرامج الفرعية وما يرتبط بها من الإنجازات المتوقعة.

١١ - ويوفر الجمع بين تحليل قائم على أساس النتائج وتحليل موجه نحو النواتج عرضا عاما أوفى للإنجازات الرئيسية التي تحققت وللعمل الذي قامت به الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ثانيا - عرض عام للنتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة

ألف - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

١٢ - للأمم المتحدة ٦٣ سنة من الخبرة في تزويد الدول الأعضاء بالخدمات العالية الجودة، والتي أبقى عليها أثناء فترة السنتين. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي تحققت في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أنه لم يحدث تقريرا أي إعراب عن عدم الرضا عن خدمات المؤتمرات المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية. وأنجزت دوائر الترجمة التحريرية والشفوية نواتج في حدود المستويات المقررة لها. ويعزى ذلك جزئيا إلى المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات التي أطلقت في عام ٢٠٠٦ بهدف تنسيق وترشيد وتوحيد عمليات المؤتمرات عبر إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات، مما عزز التفاعل والكفاءة. واستُحدثت تدابير لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، مما سهّل تخطيط وتنسيق الاجتماعات وإعداد الوثائق وعمل الدول الأعضاء. وتحسّن التنبؤ بعبء العمل من خلال وضع خطط أفضل، مما أتاح بدوره تنفيذ أساليب فعالة من حيث التكلفة لتقديم الخدمات.

١٣ - وأحد جوانب الأداء غير المرضية تماما هو نسبة الوثائق في جميع مراكز العمل بالمقار، التي لم تصدر بجميع اللغات وفقا لقاعدة الأسابيع الستة. وبينما كان القصد هو إصدار جميع الوثائق على نحو يحقق الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة، لم يتحقق ذلك. وما زال الأداء في هذا المجال يتأثر بشدة بالعوامل التي تتقلب بدرجة كبيرة، من قبيل تقديم الوثائق من جانب الإدارات التي تعدها في الوقت المناسب، واستخدام الهيئات الحكومية الدولية لخدمات الاجتماعات. وما زال امتثال الإدارات المعدة للحدود الزمنية يشكل تحديا أيضا، وهو في بعض الحالات خارج نطاق سيطرة الأمانة العامة.

باء - الشؤون السياسية

١٤ - يتضمن جزء الشؤون السياسية من الميزانية البرنامجية بعضاً من أبرز أعمال المنظمة. وتندرج ضمن هذا الجزء اثنتان من الأولويات لفترة السنتين، هما صون السلام والأمن الدوليين، ونزع السلاح. وبحكم التعريف، فإن الكثير من العمل يجري بناء على الأحداث ويتوقف على القرارات التي يتخذها مجلس الأمن وغيره من الهيئات الحكومية الدولية. وقد ثبتت صعوبة تحديد أهداف واقعية في هذا السياق. ومع ذلك، فإن البرامج التي تتألف منها حققت أو تجاوزت أهدافها، بصفة عامة.

١٥ - وقد نال برنامج الشؤون السياسية نسبة قدرها ٩٠ في المائة من التعليقات الإيجابية من أعضاء مجلس الأمن وغيرهم بشأن مدى فائدة وحسن توقيت المشورة والمواد المقدمة. ودعم أيضاً بنجاح عدداً من البعثات، وساهم في إنجازات كبرى، من قبيل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لتسوية الخلافات ومعالجة مسألة الجماعات المسلحة غير القانونية واتفاق غرينتري الذي توصلت إليه حكومتا الكاميرون ونيجيريا بشأن نقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي، وفقاً لحكم محكمة العدل الدولية. وفي عمليات حفظ السلام، تحقّق معظم الإنجازات المتوقعة في مجالي الإجراءات المتعلقة بالألغام وأنشطة الشرطة المدنية. وعلى الرغم من عدم اتفاق الدول الأعضاء على جدول أعمال واسع النطاق لنزع السلاح، يهدف برنامج نزع السلاح إلى اعتماد الإعلان الختامي والتدابير الرامية إلى تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخطة العمل الرامية إلى تعزيز الطابع العالمي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ووضع برنامج رعاية لدعم تنفيذها. وشملت نتائج برنامج الفضاء الخارجي زيادة التصديقات على الاتفاقيات ذات الصلة، وإن كانت العلاقة السببية بين ذلك وبين أنشطة البرنامج ليست واضحة.

١٦ - وفيما يتعلق بالإنجازات التي لم تتحقق تماماً كان العاملان الرئيسيان هما عملية صنع القرارات على الصعيد الحكومي الدولي التي استغرقت وقتاً أطول من المتوقع، واتخاذ الدول الأعضاء قرارات بتأجيل أو إلغاء اجتماع أو سلسلة من الاجتماعات. وقد بذل برنامج عمليات حفظ السلام جهداً كبيراً لإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهما عمليتان فريدتان من نوعهما ومعقدتان وكان من اللازم إيفادهما إلى وسط أفريقيا تقريباً، مع طول خطوط الإمداد ومرورها عبر تضاريس وعرة. وتمثل هاتان العمليتان تحدياً على نحو خاص، وتدعو كليهما إلى التعاون المكثف مع المنظمات الشريكة. ويلزم قدر كبير من الوقت والاهتمام والتحسين لبناء شراكات فعالة وتكاملية

لمواجهة تلك التحديات بنجاح. وبالنسبة إلى برنامج نزع السلاح، كان أحد المجالات التي لم تتحقق فيها الأهداف يتعلق بتحسين التوازن بين الجنسين. فقد وجد البرنامج عددا قليلا فقط من الإناث الخبيرات في مجال نزع السلاح على المستوى الحكومي، مما جعل من الصعب على الحكومات ترشيح إناث لعضوية أفرقة الخبراء.

جيم - العدل والقانون الدوليان

١٧ - تعزيز العدالة والقانون الدولي هو واحدة من الأولويات المعتمدة لفترة السنتين. ومن الناحية التنظيمية، تتألف هذه الفئة من قلم محكمة العدل الدولية وبرنامج الشؤون القانونية للأمانة العامة. ورغم أن قلم المحكمة أدرج إنجازات متوقعة في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فإنه لم يقدم أي معلومات عن مدى تحقيقه لها.

١٨ - وقد حقق مكتب الشؤون القانونية معظم أهدافه. وقلل هذا البرنامج إلى أدنى حد الالتزامات القانونية المترتبة على المنظمة، بما في ذلك عن طريق خفض المطالبات من ١٣,٣ مليون دولار إلى ما يقرب من ٢,٨ مليون دولار. وفي البرنامج الفرعي المتعلق بالقانون التجاري الدولي، أبلغ عن صدور نصين رئيسيين جديدين عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، واتخاذ ٨٦ قرارا إضافيا من القرارات القضائية والتحكيمية استنادا إلى نصوص الأونسيترال، و ٤٢ إجراء إضافيا بخصوص المعاهدات وبخصوص التشريع الوطني لنصوص الأونسيترال. وبصورة عامة، قدم البرنامج المشورة القانونية إلى الهيئات الرئيسية بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان مما لقي رضا من جانب تلك الهيئات. وقدم المشورة بشأن إنشاء عمليات معقدة ومتعددة الأبعاد في مجال حفظ السلام، وقام بدعم أعمال المحاكم الجنائية الدولية، واشترك في إنشاء المحكمة الخاصة للبنان. وتتوقف أنشطة المكتب - بحكم طبيعتها - إلى حد بعيد على احتياجات زبائنه. وهذا يعني أن أولوياته تحددها إلى حد كبير عوامل لا تخضع لسيطرته.

دال - التعاون الدولي لأغراض التنمية

١٩ - شملت البرامج القائمة في مختلف مراكز عمل الأمم المتحدة التي تعمل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثلاثا من الأولويات لفترة السنتين، هي تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة؛ وتنمية أفريقيا، ومراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. وأظهرت تلك البرامج، إذا أخذت معا، مستوى عاليا باستمرار من الأداء، وحقق معظمها غالبية إنجازاته المتوقعة.

٢٠ - وشملت مجموعة كبيرة من النتائج ضمان أن تكون المداولات الحكومية الدولية بشأن قضايا التنمية ناجحة. فقد دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على سبيل المثال، الاستعراض الوزاري السنوي الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (جنيف، تموز/يوليه ٢٠٠٧)، الذي شجع على تعزيز المساءلة عن تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأدى تقديم الدعم الفني إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي جرى في نيويورك عام ٢٠٠٦ والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي عقد في بروكسل عام ٢٠٠٧ إلى اتباع نهج سياساتية أكثر اتساقا وإلى تحديد أدوات جديدة وأفضل الممارسات. ونجحت الإدارة في تسهيل العمليات الحكومية الدولية التي أدت إلى اعتماد ثلاثة اتفاقات تاريخية هي: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، والإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية (٢٠٠٧) والصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (٢٠٠٧). وساهم استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات والخاص بعام ٢٠٠٧ في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة وسيكون بمثابة المبدأ التوجيهي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠.

٢١ - وتنتج البرامج جميعها تحليلات ودراسات للسياسات تتاح للمستخدمين عبر شبكة الإنترنت وأظهرت كلها مستوى من الاستخدام أكبر بكثير من المتوقع إذا قيس بعدد مرات التزيرل من الشبكة العالمية وعدد مرات زيارتها. وعدد الوثائق التي يجري تزيرلها هو مقياس بالغ الفعالية للنتائج نظرا لأنه يمكن أن يفترض بشكل معقول أن تلك الوثائق تُقرأ. ومع أن هذا لا يضمن أن المعلومات أو التحليلات الواردة في الوثائق تُستخدم، من المرجح أنها تُستخدم. وعلى سبيل المثال، يُطلع على تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٣٠ ٩٠ مرة في المتوسط شهريا. وسجل الموقع الشبكي لتوقعات البيئة العالمية وبوابة البيانات ٢٩٤ ٣٨٦ عملية تزيرل في المتوسط شهريا، مما يشهد على تحسن الوعي بشأن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وشملت النتائج الأخرى أدلة على أن نوعية المنشورات كانت تلقى تقديرا عاليا. فعلى سبيل المثال، استُقبلت التقارير الرئيسية للأونكتاد بشأن قضايا التجارة والاستثمار التي نشرت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ استقبالا جيدا من الدول الأعضاء ونالت تغطية واسعة من وسائل الإعلام.

٢٢ - وتمكنت البرامج من اجتذاب عدد كبير من المشاركين إلى المناسبات التي تتعامل مع القضايا الهامة أو التي تحشد أنواعا مختلفة من الإجراءات. فقد استقطبت الدورة الثالثة الناجحة للمنتدى الحضري العالمي، التي نظمها برنامج المستوطنات البشرية مؤئل الأمم المتحدة، وعقدت في فانكوفر، كندا، في عام ٢٠٠٦ مشاركة أكثر من ١٠ ٠٠٠ مشارك

من الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات البحوث والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حملة البليون شجرة مما أدى إلى زرع ١,٥ بليون شجرة على نطاق العالم وأدت جهوده إلى جعل مباريات كأس العالم لكرة القدم محايدة من حيث أثرها الكربوني.

٢٣ - وفي بعض المجالات أفضت تحليلات ودراسات السياسات، والخدمات الاستشارية المقدمة، وقدرة الأمم المتحدة على عقد الاجتماعات، مما يضمن مشاركة ممثلي الدول الأعضاء في الاجتماعات والحلقات الدراسية والمناسبات الأخرى، إلى تنفيذ سياسات ناجحة لصالح المواطنين، من قبيل زيادة عدد البلدان التي استأصلت تدريجياً البترين المحتوي على الرصاص إلى ٤٦ بلداً نتيجة لمبادرة شراكة برنامج البيئة من أجل نظافة الوقود والمركبات، واعتماد استراتيجيات جديدة لتنمية الصادرات حققت زيادة في الصادرات بلغت قيمتها ٣٥ مليون دولار لبعض البلدان المشاركة وذلك بدعم من مركز التجارة الدولية، والمبادرة الشاملة التي تنفذها أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا للحد من آثار التحضر في حوض بحيرة فيكتوريا برعاية موئل الأمم المتحدة.

٢٤ - وكانت البرامج ناجحة أيضاً في التأثير على الحكومات للتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. فقد كانت المساعدة المقدمة من برنامج مكافحة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية إلى المسؤولين الحكوميين والخبراء في مجال العدالة الجنائية فعالة في بلوغ مستويات عالية من التصديق على الصكوك القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب، وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصدق ٩٨ من الدول الأعضاء على جميع الصكوك القانونية العالمية الاثني عشر الأولى لمكافحة الإرهاب مقابل ٦٥ في نهاية عام ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه، فإن عدد البلدان التي كانت قد صدقت على ٦ أو أقل من تلك الصكوك انخفض من ٤٠ إلى ٢٨ بحلول نهاية فترة السنتين. وارتفع باطراد عدد البلدان التي صدقت على اتفاقية مكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كذلك، روج برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة ولاتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية. وحتى الآن، هناك ١١٩ طرفاً في اتفاقية روتردام و ١٥٠ طرفاً في اتفاقية استكهولم و ٩ موقعين جدد على إعلان كنشاسا بشأن القردة العليا.

٢٥ - وذكرت أغلبية البرامج، في تعبيرها عن التحديات، تزايد طلب الخدمات، وضرورة نشر موارد كافية لتلبية ذلك الطلب. وبالنسبة إلى الأونكتاد، كان أحد أهم الدروس هو الحاجة إلى تعزيز جهود التوعية. فبدون وجود له في الميدان، كان من الصعب إجراء رصد منهجي لما إذا كان تنفيذ توصيات الأونكتاد المتعلقة بالسياسات وغيرها من الاتفاقات الدولية كافياً، أو للمتابعة على الصعيد القطري، ولتبيين احتياجات الدول الأعضاء بشكل مباشر، حتى وإن احتفظ الأونكتاد بعلاقات عمل مع واضعي السياسات والخبراء بشأن قضايا محددة. وما زالت الحاجة إلى الخدمات القانونية والفنية والاستشارية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تتجاوز إلى حد كبير قدرته على تقديمها. وبالنسبة إلى الإرهاب، هناك حاجة إلى استحداث أدوات جديدة للمساعدة التقنية وصقل الأدوات الموجودة لتغطية الإطار القانوني الدولي المتطور لمكافحة الإرهاب تغطية كاملة. وما زالت الندرة النسبية للبيانات تعوق الرصد السليم للاتجاهات، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز النظام الدولي لنظام الإبلاغ عن بيانات الجريمة.

٢٦ - ووضعت عدة برامج استراتيجيات متوسطة الأجل تغطي إطاراً زمنياً أطول كوسيلة للتخطيط الأنجع للنتائج. وكان التحدي الكبير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الحفاظ على تنفيذ برنامج عمله، مع إصلاح هذه المؤسسة لضمان زيادة وجاهتها بالنسبة إلى أولويات البلدان.

هاء - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

٢٧ - حققت أيضاً اللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية درجة عالية من التنفيذ مقارنة بالإنجازات المتوقعة. فقد أفادت اللجان جميعها بأنها نجحت في تيسير اهتمام الكيانات الحكومية الدولية الإقليمية بالمسائل الحاسمة. وكان من بين الإنجازات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا عقد الدورة الخامسة للجنة التجارة والتعاون الإقليمي والتكامل وتيسير إجراء مناقشة في سياق إعلان أكر الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن تسريع عملية التكامل من خلال تكوين حكومة للاتحاد الأفريقي. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعات رفيعة المستوى بشأن مختلف وسائل النقل واتخذت قرارات من أجل تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال تقريرها الاقتصادي عن أفريقيا بإسداء المشورة وتعميم أفضل الممارسات بشأن سبل تحسين تحليل سياسات الاقتصاد الكلي وحظيت باهتمام كبير من وسائل الإعلام. وأفضت جهود الدعوة التي بذلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى اعتماد نتيجة الاستعراض الخمسي، وهو إطار عمل يواكو للألفية لإيجاد مجتمع استيعابي وخال من الحواجز وقائم على الحقوق من

أجل الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي تعهدت الحكومات من خلاله بمواصلة الاهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأدى الترويج لمبدأ ”النمو الأخضر“ بوصفه نهجا مستداما بيئيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة إلى تنفيذ الدول الأعضاء ١٩ من مبادرات السياسات ذات الصلة، واعتماد مجموعة مشتركة من الإجراءات التشغيلية المتعلقة بقواعد المنشأ، في إطار الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، وهذه المجموعة هي الأولى من نوعها بين البلدان النامية في المنطقة.

٢٨ - وخلال فترة السنتين، جرت حوارات حكومية دولية هامة في مجال السياسات بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كان من بينها حوار نظمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الصلة بين أمن الطاقة وسياسات الطاقة المستدامة، أسهم في اجتماع قمة فريق الخبراء في عام ٢٠٠٦ في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي. وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي أيضا المحفل الذي تسنى فيه الاتفاق بشأن إعلانات تناولت، مثلا، ’التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحضرية المنكوبة‘ و ’بناء جسور إلى المستقبل: مجتمع لكل الأعمار: التحديات والفرص‘.

٢٩ - وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعميم توصيات بشأن السياسات المتعلقة بنظم الضمان الاجتماعي والتماسك الاجتماعي في محافل رفيعة المستوى من قبيل الدورة الحادية والثلاثين للجنة (مونتيفيديو، آذار/مارس ٢٠٠٦) ومؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات (سانتياغو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) وقدمت خدمات التعاون التقني وأعدت بيانات جديدة بشأن ٤٨ مؤشرا المتابعة الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وتعززت التفاعلات مع المجتمع المدني عن طريق شبكة المؤسسات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومشروع الابتكار الاجتماعي. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الخدمات للمؤتمر الإقليمي العاشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي تأرج بتوافق آراء كيتو (آب/أغسطس ٢٠٠٧) الذي جددت فيه حكومات المنطقة التزامها بإحراز تقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في صياغة السياسات العامة.

٣٠ - واستعانت حكومات المنطقة أيضا بما أعدته اللجان من تحليلات للسياسات ومعايير إحصائية وصكوك قانونية من أجل تحسين أدائها. وثمة طلب كبير على المنشور المعنون تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا بوصفه مرجعا فكريا أساسيا للإرشاد وأداة للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء آخرين بشأن تحديات التكامل في أفريقيا وأفضل الممارسات والحلول للمضي قدما. وتضمنت المنتجات التحليلية الصادرة عن اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٧، ومبادرة مستجدات التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧ التي أُطلقت بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحدث التقييمات للتقدم المحرز في المنطقة صوب تحقيق الأهداف لكي يستعين بها واضعو السياسات وغيرهم من الجهات المعنية بالتنمية. وقد كان وضع الصكوك والقواعد والمعايير القانونية، ولا يزال، إحدى ركائز عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وشهدت فترة السنتين انضمام ٩٥ طرفا جديدا إلى صكوك النقل القانونية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتسجيل تعديل أكثر من ٢٠ صكا من صكوك اللجنة، مما ساهم في زيادة الاتساق بين التشريعات الوطنية للنقل في المنطقة. وساهمت معايير اللجنة وتوصياتها الجديدة أو المنقحة الـ ٣٥ بشأن الجودة الزراعية مساهمة مباشرة في تيسير التجارة في هذا القطاع. وفي ميدان الإحصاءات، أُدمجت قواعد البيانات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتوافرة والمؤشرات الجديدة في قاعدة البيانات الإلكترونية (CEPALSTAT) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي بوابة لقاعدة بيانات جديدة أيسر استعمالا أقامتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، عززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورها بوصفها عنصرا فاعلا رئيسيا في المنطقة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال إعداد استعراضات دورية للتقدم المحرز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي صوب الامتثال لهدف مختار، هو تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. وسعيا إلى تقديم مزيد من المساعدة لواضعي السياسات في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، من خلال إعداد تقرير وكتيب في عام ٢٠٠٧ عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، مع تسليط الضوء على الشباب، وقامت ببناء القدرات في مجال مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

٣١ - وواجهت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من بين جميع اللجان الإقليمية، التحدي الأكبر في السعي إلى بلوغ الغايات. فبالرغم من إجلاء الموظفين لمدة شهرين واستمرار الحالة السياسية غير المواتية في بيروت، تمكنت اللجنة من إنجاز النتائج المتوقعة للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ وأقامت شراكات استراتيجية مع الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية، ولا سيما مع جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الاتساق والتآزر، وساعدت الدول الأعضاء فيها على صياغة استراتيجيات متكاملة لإدارة الموارد المائية وتنفيذها. واضطلعت اللجنة بدور قيادي في إنشاء رابطة عربية لمرافق المياه. ودعمت

اللجنة صياغة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي بدأ تفعيلها بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٣٢ - وواصل البرنامج العادي للتعاون التقني دوره كوسيلة هامة لمساعدة الدول الأعضاء على تنمية قدرتها صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالوصول إلى الخبرات الفنية والكفاءات التقنية والمعارف الواسعة والمتنوعة المتاحة في الأمانة العامة. وشارك في تنفيذ البرنامج ١١ كيانا من الكيانات المنفذة التابعة للأمانة العامة، هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجان الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وأتاح البرنامج المرونة التشغيلية من أجل الاستجابة بسرعة للاحتياجات الجديدة والناشئة للدول الأعضاء وزود الكيانات المنفذة بالوسائل التي تكفل الفعالية في تنفيذ نهج متعدد القطاعات للتنمية في إطار مبادرة "أمم متحدة واحدة".

٣٣ - وأهمية البرنامج تُظهرها إنجازاته الملحوظة. فقد ساهمت التدخلات الموجهة التي قامت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأهداف الإنمائية في ١٤٠ بلدا، وشمل ذلك اعتماد منهجيات تتعلق بإدارة النزاعات في غينيا - بيساو؛ وتعزيز سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية العربية الليبية؛ وإنشاء آليات للميزنة التشاركية في كل من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وكوسوفو؛ وصياغة سياسة وطنية تتعلق بالأسرة في ملديف؛ وتحسين استراتيجية التنمية الوطنية في بوليفيا وتعزيز ٩٠ مكتبا إحصائيا وطنيا في مختلف أنحاء العالم. وساهمت أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في اعتماد نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية للمياه بوصفه معيارا إحصائيا دوليا، وفي التعهدات المقدمة من ١٦ حكومة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٤ - وساهمت أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تمكين واضعي السياسات في الفريق الحكومي الدولي الذي يضم ٢٤ بلدا من ممارسة الضغط لإصلاح أساليب إدارة صندوق النقد الدولي. وأصبح الأونكتاد أيضا بفضل هذه الموارد يضطلع بدور هام في استكمال استعراضات سياسات الاستثمار في الجمهورية الدومينيكية ورواندا وزامبيا وفييت نام وكولومبيا والمغرب.

٣٥ - وفي مجالي المستوطنات البشرية والمساعدة الإنسانية، ركز موئل الأمم المتحدة جهوده على إعادة التعمير بعد الكوارث. وقُدمت خدمات استشارية إلى باكستان وأفغانستان من أجل مشاريع إعادة التأهيل المجتمعية، وإلى البوسنة والهرسك لتحويل قطاع تمويل الإسكان لأغراض إعادة التعمير على أساس المنح إلى خطط إسكان أكثر استدامة، بينما ساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الحكومات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية في تحديد معايير وإجراءات متسقة من أجل وضع خطط للطوارئ تُدمج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال التخطيط لأغراض الاستجابة الإنسانية.

٣٦ - وانصبت جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تقديم خدمات استشارية إلى ٤٦ بلدا من بلدان العالم، مع التركيز على تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية بغرض تيسير تنفيذ الصكوك التشريعية الدولية وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الشراكات فيما بين بلدان الجنوب. وفي ميدان حقوق الإنسان، أتاحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - في جملة أنشطة أخرى - أدوات منهجية لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.

٣٧ - وقدمت اللجان الإقليمية إسهامات كبيرة، كل في منطقتها الجغرافية، بواسطة أموال البرنامج الإقليمي للتعاون التقني. فقد ساعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تصميم استراتيجيات وطنية للحد من الفقر قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية في عدة بلدان، منها إثيوبيا وغانا وليبيريا؛ وفي تعزيز العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية؛ ووضع أطر وطنية للسياسات الجنسانية واستراتيجيات تعميم المنظور الجنساني في أوغندا وبنين وليبيريا وموريشيوس وناميبيا؛ وصياغة السياسات والخطط الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ١٣ بلدا أفريقيا. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خدمات استشارية إلى البلدان التي تغطيها وذلك بهدف تحسين القدرات الفنية الوطنية لأغراض صياغة خطط وسياسات التنمية. واستهدفت غالبية تلك الخدمات بصفة خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونظمت اللجنة عدة أنشطة تدريبية من أجل تعزيز القدرة التنظيمية للحكومات الوطنية. وركزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ الصكوك والقواعد والمعايير القانونية المتعلقة بالتحديات العابرة للحدود مع إيلاء عناية خاصة لمواءمة البيانات التجارية؛ وتشجيع الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة. بما يفضي إلى التخفيف من آثار تغير المناخ وإنشاء آليات للتعاون والإدارة فيما يتعلق بالمياه العابرة للحدود الوطنية (من قبيل إنشاء الهيئة الثنائية للمياه المعنية بنهرى شو وتلاس المشتركين بين كازاخستان وقيرغزستان). وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طائفة واسعة من الخدمات

الاستشارية إلى البلدان الأعضاء فيها، ونتيجة لذلك، اتخذ ٢١ بلدا خطوات من أجل تنفيذ التوصيات التي تلقتها في مجالات إدارة المياه وتنظيم مرافق المياه؛ والعمالة والإحصاءات الاجتماعية؛ وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية؛ وإعادة البناء الاجتماعي الاقتصادي؛ وسياسات الصحة؛ والشيخوخة والحماية الاجتماعية؛ والسياسات التجارية؛ والاقتصاد الكلي ومحددات النمو؛ والتعدين والطاقة. وأخيرا، أوفدت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا عدة بعثات استشارية إلى جميع البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في اللجنة في مجالات البيئة والقضايا الجنسانية والتنمية الاجتماعية والمسائل المتعلقة بالتجارة والنقل والطاقة والإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظمت اللجنة أيضا، بناء على طلب الدول الأعضاء، حلقات عمل تدريبية من أجل جهات معنية شتى.

٣٨ - ومن المهم أن نضيف أنه على الرغم من عزم جميع الكيانات المنفذة على تحسين مساءلة الإدارة وما تضطلع به من مهام الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالإنجازات التي تتحقق عن طريق البرنامج العادي، لا بد من بذل مزيد من الجهود لتحسين آليات الإدارة القائمة على النتائج وتحسين آليات الرصد والإبلاغ.

واو - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٣٩ - تندرج في إطار حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية اثنتان من الأولويات المحددة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهما تعزيز حقوق الإنسان والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية. وتُعنى ثلاثة من البرامج الأربعة الواردة في جزء الميزانية البرنامجية ذي الصلة بتقديم الخدمات مباشرة إلى اللاجئين أو الأشخاص المتضررين بالكوارث الطبيعية أو بطوارئ إنسانية أخرى. وبالتالي، تركز مؤشرات الأداء على فعالية الخدمات، وقد ثبت أن وضع أهداف واقعية في ظل تلك الظروف أمر صعب للغاية.

٤٠ - وحققت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنجازات هامة خلال فترة السنتين التي شهدت زيادة ملحوظة في مواردها. فقد عززت مفوضية حقوق الإنسان ملاك موظفيها بنسبة ٤٥ في المائة، مما أدى إلى توسيع نطاق وجودها في الميدان بدرجة كبيرة، وعزز خبراتها المواضيعية وحسن قدرتها على التواصل مع مؤسسات أخرى من أجل النهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان. وساهمت المفوضية أيضا في تعزيز قدراتها في مجال الاتصال والتخطيط والإدارة بإنشاء أقسام ووحدات مكرسة. وبعد إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، أفضت جهود بناء المؤسسات التي استغرقت عاما كاملا إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات بتوافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، وفي عام ٢٠٠٦، بدأ نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة

القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. واعتمدت الجمعية العامة كلا من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقدمت المفوضية المشورة والدعم إلى تلك العمليات. ومما كان له أهمية في سياق التركيز على النتائج قيام المفوضية السامية بتقديم وتنفيذ خططها للإدارة الاستراتيجية، التي تمثل أول خطة للمفوضية لفترة سنتين تقدم صورة شاملة لأهداف البرنامج وأنشطته واحتياجاته في ظل نهج قائم على النتائج.

٤١ - وفي فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، واجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تغييرا ملحوظا في بيئة عملها. فعكسا لاتجاه دام عدة سنوات، زاد في عام ٢٠٠٦ عدد اللاجئين على نطاق العالم بحيث بلغ نحو ١٠ ملايين شخص، مما يمثل زيادة بنسبة ١٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. وارتفع أيضا عدد المشردين داخليا الذين توفر لهم المفوضية الحماية أو المساعدة كجزء من جهود الأمم المتحدة التعاونية بحيث بلغ نحو ١٣ مليون شخص، أي أكثر من نصف العدد المقدر للمشردين داخليا في العالم. وتضاعف هذا الرقم تقريبا في غضون عام واحد، وهو السبب الرئيسي للزيادة الحادة في العدد الإجمالي للأشخاص الذين هتم بهم المفوضية من ٢١ مليونا في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٣٣ مليونا في عام ٢٠٠٦. وأخيرا، في عام ٢٠٠٦، عاد أكثر من ٧٣٠ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم طوعا سالمين مكرمين.

٤٢ - وشهد برنامج اللاجئين الفلسطينيين حالة مماثلة. فقد وفرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية وخدمات التمويل البالغ الصغر إلى اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان. وفي لبنان، وفرت الأونروا خدمات التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية في خمسة ميادين، إضافة إلى التعليم الثانوي. وفي الجمهورية العربية السورية، حقق التلاميذ الملحقون بمدارس الأونروا معدلات نجاح أعلى من تلك التي حققها أقرانهم في المدارس الحكومية. وبصفة عامة، يحقق خريجو مراكز التدريب المهني التابعة للأونروا نتائج أفضل من تلك المسجلة في باقي الكليات المتوسطة الخاصة والعامة. وتحققت هذه النتائج على الرغم من الافتقار إلى التمويل المرتبط في جزء منه على الأقل بالحالة السياسية في المنطقة. ومن عواقب ذلك أن الأونروا وجدت صعوبة في تحقيق أهداف مؤشرات الأداء المحددة في بداية فترة السنتين.

٤٣ - وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، طغى على جدول أعمال الإغاثة الإنسانية عدد من حالات الطوارئ الواسعة والمعقدة، منها دارفور (السودان) وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعبئة وتقديم الدعم لتلك الطوارئ من خلال

ما يقوم به منسقو الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية من أنشطة في مجال الدعوة وتوجيه النداءات وتقديم الدعم التشغيلي. وفي نفس الوقت، شهدت فترة السنتين عددا متزايدا من الحوادث المرتبطة بالمناخ (أو "خطر الأحوال الجوية - المائية")، من قبيل الفيضانات والأعاصير والجفاف. وقُدمت المساعدة في مجال التنسيق والدعوة وتوجيه النداءات إلى كل من الحكومات والأفرقة القطرية في البلدان المتضررة بالفيضانات والأعاصير في أفريقيا (أوغندا وزامبيا والسودان وسوازيلند وغانا وليسوتو ومدغشقر وموزامبيق) وفي آسيا (باكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) وأمريكا اللاتينية (بوليفيا والجمهورية الدومينيكية ونيكاراغوا). وتمكن المكتب بفعالية من تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ المفاجئة، مثلا في زلزال يوغاياكارتا (إندونيسيا)، والحرب في لبنان، وزلزال بيرو. ووضع المكتب، مثله مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إطارا استراتيجيا يتضمن بيانات أهداف قائمة على النتائج تشمل قائمة مختصرة بمؤشرات الأداء، مع استحداث وحدة مكرسة للتخطيط الاستراتيجي. غير أنه تعذر قياس العديد من المؤشرات التي أُعدت لفترة السنتين.

زاي - الإعلام

٤٤ - حقق برنامج الإعلام مستوى عاليا جدا من الأداء المقيس. وكان ذلك يُعزى إلى حد ما إلى زيادة استخدام الموارد المتاحة على الشبكة العالمية، لكنه كان ينعكس أيضا في الرضا عن خدماته المعرب عنه.

٤٥ - وكان الترويج للأهداف الإنمائية للألفية من الأولويات الرئيسية لإدارة شؤون الإعلام. فقد عملت الإدارة بشكل وثيق، إلى جانب شبكة مراكز الأمم المتحدة الإعلامية، مع حملة الألفية من أجل دعم مبادرة 'نهض وتكلم ضد الفقر'. وعلى الصعيد العالمي، ساهمت الحملة في تعبئة أكثر من ٤٣ مليون شخص في عام ٢٠٠٧، مما يمثل زيادة بنسبة ٨٧ في المائة مقارنة بالعام السابق. وأقامت الإدارة أيضا شراكة مع شبكات خارجية من قبيل شبكتي "إم. تي. في." (MTV) و "نيكلوديون" (Nickelodeon) اللتين تستقطبان ما يقدر بنحو ٥٧٠ مليون مشاهد دوليا، من أجل التوعية بظاهرة تغير المناخ عن طريق حملة عالمية على الهواء وعلى الإنترنت.

٤٦ - ويجري الاطلاع كل يوم على أكثر من مليون صفحة من المواد باللغات الرسمية الست في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت؛ وقد أصبح لجميع المراكز الإعلامية البالغ عددها ٦٣ مركزا مواقع على شبكة الإنترنت، حيث تتاح المعلومات بخمس لغات رسمية (الإسبانية والانكليزية والروسية والعربية والفرنسية) و ٢٩ لغة محلية؛ واستعاد عدد الزوار الذين يقومون بجولات مصحوبة بمرشدين في مقر الأمم المتحدة مستويات ما قبل الحادي

عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بحيث تجاوز ٤٥٠ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠٠٧. واستمر ارتفاع استخدام منظمات وسائط الإعلام وغيرها للمنتجات التي تصدر عن الإدارة، من قبيل شبكة يونيفيد (UNifeed) الإخبارية، وهي وسيلة جديدة لتمكين هيئات البث التلفزيوني من الوصول إلى مواد إخبارية من منظمات الأمم المتحدة عبر العالم عن طريق مصدر واحد، كما استمر ارتفاع عدد شركاء الإذاعة والتلفزيون، وذلك بنسبة ٣٦ في المائة على مدى فترة السنتين.

٤٧ - ومع أن المؤشرات المستخدمة لا تقيس في معظمها مدى مساهمة التحسينات التي أُدخلت على إمكانية الوصول إلى المعلومات التي تتيحها الأمم المتحدة في تحسين صورة المنظمة، أوضح استقصاء أجرته الإدارة وشمل نحو ١ ٠٠٠ مشارك في الإحاطات في عام ٢٠٠٧ أن ٩٨,٩ في المائة منهم تمكنوا فعلاً، أو إلى حد ما، من زيادة أو تحسين فهمهم لشؤون الأمم المتحدة وأشار ١,١ في المائة فقط إلى أن فهمهم لتلك الشؤون لم يتحسن على الإطلاق. ومن العوامل الخارجية التي شكلت إطار جهود الإدارة ذلك التصور السلبي المتبقى لدى بعض الدول الأعضاء في أعقاب الانقسامات التي شهدتها مجلس الأمن بشأن العراق وادعاءات سوء إدارة الأمم المتحدة والمسائل المتعلقة بفعاليتها ونزاهتها. وقد عملت الإدارة على إعادة بناء الثقة في المنظمة واسترداد تلك الثقة غير أن العوامل المذكورة آنفا جعلت التقدم بطيئاً ومنطلقاً من قاعدة منخفضة انخفاضاً مصطنعاً.

حاء - خدمات الدعم المشتركة

٤٨ - يشمل الجزء الثامن من الميزانية البرنامجية ما يمكن تسميته المصروفات الإدارية للمنظمة ويغطي بصفة رئيسية خدمات داخلية. وعموماً، نجحت تلك الخدمات في تحقيق إنجازاتها المتوقعة.

٤٩ - وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قاد مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية الجهود المبذولة في مجال إقامة العدل التي أسفرت عن اتخاذ الجمعية العامة قرار إنشاء نظام جديد لإقامة العدل، يتسم بالاستقلالية والشفافية والمهنية وكفاية الموارد واللامركزية، ويبدأ تشغيله اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وركز المكتب أيضاً على التخطيط لإنشاء نظام جديد للتخطيط لموارد المؤسسة من أجل الأمانة العامة وقام بتنسيق استعراضات إطار المساءلة والإدارة القائمة على النتائج وإطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المؤسسة، وإطار الإدارة القائمة على النتائج، في الأمانة العامة. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتعزيز اتفاق الإدارة العليا من أجل إتاحة أساس سليم لتقييم أداء كبار المديرين. وتعزز الاتساق المتزايد بين السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة من خلال التعاون مع المؤسسات

الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل الإدارة (اجتماعات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق) وزيادة الاتصال وتبادل المعلومات بين كبار المديرين والمسؤولين الإداريين في كافة مراكز العمل. وأجريت استقصاءات بشأن رضا الزبائن من أجل تحديد مجالات الإدارة التي تحتاج إلى تحسين من حيث توفير الخدمات. وعُقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقا لجدول عمل اللجان والأصول الإجرائية السليمة. وأحرز تقدم كبير في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر وتم الحصول على موافقة الجمعية العامة على الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وكذلك على مقترحات إضافية ناجمة عن ولايات جديدة أو متجددة. وترد أدناه معلومات مفصلة عن المكاتب الموجودة داخل إدارة الشؤون الإدارية.

٥٠ - ونجح مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في تحقيق نتائج. فبفضل الرصد المنتظم للنفقات وزيادة توثيق التفاعل الوثيق مع الإدارات، استخدمت بصورة كاملة نسبة قدرها ٩٧,٧ في المائة من اعتمادات الميزانية العادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فتم بذلك تجاوز النسبة المستهدفة البالغة ٩٥ في المائة. وأدى تحسين تقديم المعلومات عن مسائل حفظ السلام إلى تمكين مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والبلدان المساهمة بقوات من اتخاذ قرارات مستنيرة تماما. وخلال فترة السنتين، تم تجهيز ٨٦ في المائة من المدفوعات في غضون ٣٠ يوما، وتسوية ٨٤ في المائة من الحسابات المصرفية في غضون ٣٠ يوما، تماشيا مع الأهداف المحددة. وأدخلت تحسينات على الخدمات المقدمة إلى الزبائن في مجالات التأمين الصحي والتأمين على الحياة، ورد الضرائب، وتسريع تجهيز الاستحقاقات عند انتهاء الخدمة. وأعيد التفاوض بشأن بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية، فتحققت بذلك وفورات سنوية قدرها ٢,٨ من ملايين الدولارات. واستمر تعزيز فعالية ممارسات الاستثمار، بحيث أصبح يتحقق للخرانة عائد قدره ٤,٠٧ في المائة مقارنة بمتوسط العائد في السوق وهو ٣١,٤ في المائة لفترة الـ ٩٠ يوما الخالية من المخاطر (أساس القياس) فيما يخص دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، وعائد قدره ٥,٢٩ في المائة مقابل متوسط العائد في السوق وهو ٤,٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٧.

٥١ - وبُذلت جهود متضافرة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتلبية المتطلبات المتزايدة والمتغيرة فيما يتعلق بالموظفين، ولتلبية الحاجة إلى إضفاء المزيد من الحيوية على عملية التعيين. وخلال فترة السنتين أعيد تركيز الاهتمام على تحسين التكامل بين احتياجات عمليات حفظ السلام. وانخفض متوسط عدد الأيام اللازمة لشغل وظيفة شاغرة من ٣٥٠ يوما إلى ٢٧٣ يوما، وارتفعت النسبة للموظفات في الفئة الفنية وما فوقها من ٣٧,٤ في المائة إلى ٤٢,٣ في المائة. واستمر العمل بنظام الامتحانات التنافسية على النحو المخطط له،

ومع أن هدف تحسين النسبة المئوية للموظفين المعيّنين من الدول الممثلة تمثيلاً ناقصاً لم يتحقق، فقد كانت النتائج التي تحققت (١٥ في المائة) أفضل من نتائج فترة السنتين السابقة (١٠ في المائة).

٥٢ - وحقق مكتب خدمات الدعم المركزية الأهداف المحددة له من حيث رضا الزبائن وتعيين الموظفين واستخدام الموارد في الوقت المحدد. وواصل المكتب السعي إلى تحسين الإنتاجية في توفير خدماته، وإلى تقليص متوسط المدة اللازمة لمعالجة طلبات صيانة المرافق. وإضافة إلى ذلك، ازداد عدد حالات الشراء التي عاجلها الموظفون. وتحقق تقدم أيضاً فيما يتعلق بامثال تكنولوجيات المعلومات والاتصال لمعايير تلك الصناعة، من خلال اتخاذ مبادرات عديدة للحصول على شهادات تصديق دولية. وكان من شأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل وغيره من التطبيقات تمكين المنظمة من تحسين معالجة المعاملات الإدارية. ووضعت خطة للإصلاح في مجال المشتريات وعززت الضوابط الداخلية في ذلك المجال. وتحققت إنجازات هامة أخرى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير منها مشاريع تشييد رئيسية كتجديد مقر إقامة الأمين العام، وتنفيذ تدابير إضافية بشأن سلامة الأرواح في المقر، والتقدم المحرز فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٥٣ - وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أجري استقصاء لرضا الزبائن في المكاتب الرئيسية البالغ عددها ٢٨ التي تستفيد من خدمات شعبة الشؤون الإدارية، شمل المدة التي تستغرقها استجابتها لطلباتها، وجودة هذه الاستجابة، وفهم المتطلبات، والتوجيهات المقدمة، وقد تبين من الاستقصاء أن معدل الرضا العام بلغ ٩٦ في المائة، بما يؤكد أن معدل الأداء تجاوز المعدل المستهدف البالغ ٩٠ في المائة. وفي مجال الإدارة المالية، استمر تدعيم السياسات والإجراءات الداخلية استعداداً للقيام في المستقبل القريب بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأولي اهتمام خاص لتعزيز وعي الموظفين بإدارة المخاطر. وفي جميع مجالات الأداء، تم تحقيق الأهداف بصورة تامة أو تجاوزها. وتجاوز مكتب الأمم المتحدة في جنيف الأهداف المحددة لفترة السنتين فيما يتعلق بالموارد البشرية، إذ بلغ متوسط المدة التي تستغرقها انتقاء المرشحين ١٢٦ يوماً فيما يتعلق بجميع الوظائف، وتم تعيين ثلث الموظفين الذين تخضع وظائفهم للتوزيع الجغرافي من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الناقصة التمثيل. ويواصل المكتب زيادة تمثيل الموظفين في ملاك الموظفين، فبحلول نهاية فترة السنتين بلغت نسبة الموظفين في الفئة الفنية وما فوقها ٤٣ في المائة، أما نسبة الموظفين في الرتبتين مد-١ ومد-٢ فقد بلغت ٥٤ في المائة. وقد أفيد بأن الوضع كان مشابهاً في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وعلاوة على ذلك أُنجزت عملية تنظيف أرضيات المكاتب من الأسبستوس في مركز فيينا الدولي. وتم نقل الموظفين إلى مكاتب مؤقتة بسلاسة ومع الحد إلى أدنى قدر ممكن من انقطاع العمل.

وأعيد تشكيل المكاتب للاستفادة إلى أكبر درجة من المساحة ولتوفير أماكن لكيانات الأمم المتحدة الجديدة. وأفادت شُعَب الشؤون الإدارية جميعها في مختلف المواقع أنها حققت تقدماً في استخدام تكنولوجيا المعلومات لتسريع المهام الإدارية وتيسيرها. وكان مكتب الأمم المتحدة في نيروبي فعالاً بصورة خاصة. وكان المجال الأكثر أهمية وشمولاً، الذي حُسِّن فيه مكتب الأمم المتحدة في نيروبي فعالية عملياته الإدارية هو أتمتة تلك العمليات. وكانت دائرة تكنولوجيا المعلومات في نيروبي قد أطلقت عدداً من التطبيقات يستعين بها الموظفون العاملون في جميع المجالات، وذلك بالاشتراك مع الدوائر الأخرى ذات الصلة. وكان الهدف المحدد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هو إطلاق ٢٥ تطبيقاً، وبحلول نهاية فترة السنتين، كان مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد أحرز تقدماً جيداً على طريق تحقيق هذا الهدف، إذ بلغ عدد التطبيقات المستخدمة ١٩. ومن بين هذه التطبيقات المستخدمة فعالاً تلك المتعلقة بمجالات طلبات الإجازات ومتابعتها إلكترونياً، والطلبات الإلكترونية الخاصة بخدمات النقل، ومعالجة طلبات منحة التعليم، ونظام تدفق العمل الخاص بإدارة الموارد البشرية، وقاعدة بيانات أرقام الفاكس الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

طاء - الرقابة الداخلية

٥٤ - كُشف عن وجود بعض المشاكل في مجال تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لكن المسؤولية عن هذا المجال تقع في نهاية المطاف على عاتق البرامج والمكاتب التي خضعت لاستعراضات الرقابة.

٥٥ - ومنهجية تقييم الخطر التي وضعت في عام ٢٠٠٦، ويجري تنفيذها حالياً، هي مبادرة رئيسية ترمي إلى مواءمة مهام الرقابة التي يضطلع بها المكتب في المجالات التي تنطوي على أشد المخاطر بالنسبة للمنظمة. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، انخرط المكتب أيضاً في عدة مبادرات ترمي إلى تدعيم العمليات والإجراءات الداخلية لتحسين الخدمات المقدمة إلى الإدارة والدول الأعضاء. ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أعمال نظام وحيد لمراقبة وتتبع التوصيات على نطاق المكتب؛ وتعزيز التنسيق والتعاون مع هيئات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة وسائر المؤسسات ذات الطابع المماثل خارج إطار الأمم المتحدة؛ وإدخال تحسينات على تواتر ومضمون برامج التقييم الذاتي المنفذة في الأمانة العامة؛ والمساهمات في بناء القدرات في مجال الإدارة على أساس النتائج. وفيما يتعلق بمشاكل تنفيذ التوصيات، يتعين اتخاذ مبادرات أخرى لكفالة قيام مديري البرامج بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومن ذلك

مثلا إدراج مطلب "زيادة الإسراع في تنفيذ هذه التوصيات" في اتفاقات كبار المديرين مع الأمين العام.

باء - السلامة والأمن

٥٦ - يشمل برنامج السلامة والأمن جميع مراكز العمل الرئيسية للمنظمة، بما فيها المقر واللجان الإقليمية.

٥٧ - وقد تعزز الدعم المقدم إلى المسؤولين المعيّنين في الميدان وتحسّن التعاون بين إدارة شؤون السلامة والأمن والأفرقة القطرية. وأحرز تقدم كبير في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع مسؤولي البلدان المضيفة. وأفضى التعاون بين إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام إلى إفاد بعثات مشتركة للتقييم والمساعدة، وفرت لمجلس الأمن المزيد من المعلومات التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد للبعثات الميدانية. وتجدد الإشارة إلى مجال واحد لم يتحقق فيه الهدف المحدد، هو تقليص عدد الوفيات بسبب الأفعال الكيدية. فمنذ عام ٢٠٠٦، بلغ عدد الوفيات نتيجة الأعمال الكيدية ٤١. ومن المهم ملاحظة أن ١٧ من تلك الوفيات قد حدثت خلال الهجوم بالقنابل في الجزائر العاصمة. وتشدد إدارة شؤون السلامة والأمن تشديدا كبيرا على تدابير الحد من هذه المخاطر في جميع أماكن العمل. وأدى تحسين التدريب إلى زيادة وعي الموظفين بالمسائل الأمنية. وقد أعدت مواد مطبوعة وإلكترونية تتعلق بأمن الموظفين، منها الدليل الجديد للأمن الميداني، وقدم قسم السيطرة على الضغط النفسي الناجم عن الحوادث الخطيرة المشورة والتدخلات النفسية الاجتماعية الجيدة النوعية للموظفين المتأثرين. بيد أن المعلومات عن مدى استعمال هذه الخدمة لم تُجمع بصورة منهجية.

كاف - بيان ختامي عن تحقيق النتائج

٥٨ - يلزم التركيز بصورة مطردة على الجودة في التقارير المتعلقة بالأداء البرنامجي، وفقا لطلب لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والأربعين (A/61/16، الفقرة ٣٤). وسيستلزم ذلك زيادة تعزيز الجوانب النوعية للإبلاغ عن الأداء واستخدام مؤشرات الأداء، بدلا من النواتج المنفذة، كدليل على تحقيق نتائج. ورغم بذل جهود في هذا التقرير لتزويد الدول الأعضاء بمعلومات مفيدة من شأنها أن تمكنها من تقييم أداء المنظمة عن طريق التركيز على النتائج، من الواضح أن الإدارة القائمة على النتائج لا تزال عملية لم يكتمل تنفيذها.

٥٩ - ومن المجالات التي قد تستلزم التحسين جودة صياغة الأطر الاستراتيجية، حيث إن الإنجازات المتوقعة والمؤشرات ذات الصلة بها كثيرا ما يُعبّر عنها بعبارات عامة، بل ربما تكون

خطابية بدلا من صياغتها بطريقة قابلة للقياس، كما أن مقاييس الأداء المرتبطة بها لا تعرّف تعريفًا صحيحًا. بل وإضافة إلى ذلك، تكون مؤشرات الإنجاز في بعض الأحيان هي الإنجازات المتوقعة، أو العكس بالعكس، وكانت كثرة من الإنجازات المتوقعة ومؤشراتها المناظرة نواتج أكثر من كونها نتائج.

٦٠ - وتتصل مجالات التحسين الأخرى بالممارسات العامة للإبلاغ عن الأداء واستخدامه في اتخاذ قرارات مستنيرة. ولم يتحقق الإنجاز المتمثل في الإبلاغ المنهجي والكامل عن النتائج ومؤشرات الأداء المناظرة، وسيستلزم المزيد من التحسين، عن طريق أمور منها المقترحات المقدمة في تقرير الأمين العام عن إطار المساءلة، وإطار إدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة الداخلية، وإطار الإدارة القائمة على النتائج في الأمانة العامة (A/62/701 و Corr.1) من أجل تعزيز عمل المنظمة في تلك المجالات.

٦١ - وكجانب من التحسينات في بنية المساءلة في الأمم المتحدة، يلزم استعراض النظامين الأساسي والإداري لمراقبة تنفيذ البرامج (المادة السادسة من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم)، بما في ذلك دور كل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الإدارية.

ثالثا - إنجاز النواتج والاستفادة من الموارد

٦٢ - وفقا للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)، القاعدة ١٠٦-١ (أ) '٢'. ينبغي أن يحدّد مدى تنفيذ النواتج النهائية مقارنة بالالتزامات المبينة في سرود برامج الميزانية البرنامجية المعتمدة وأن يقدم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة من خلال لجنة البرنامج والتنسيق. وتعرف النواتج بأنها المنتجات أو الخدمات النهائية التي يوفرها أي برنامج للمستعملين النهائيين لتحقيق إنجازاته وأهدافه. ويشمل الإبلاغ عن تنفيذ النواتج "القابلة للقياس الكمي" التي تندرج في ست فئات هي: (أ) تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات؛ (ب) وثائق الهيئات التداولية؛ (ج) خدمات أفرقة الخبراء، والمقررين، وخدمات الإيداع؛ (د) المنشورات المتكررة؛ (هـ) المنشورات غير المتكررة؛ (و) الأنشطة الفنية الأخرى (من قبيل المعارض والكتيبات والمناسبات الخاصة، والمواد التقنية، وبعثات تقصي الحقائق والبعثات الخاصة، والترويج للصكوك القانونية، وما إلى ذلك).

٦٣ - وتنفرد النواتج "القابلة للقياس الكمي" بسمّة متميزة هي أن الميزانية البرنامجية تنطوي على وصف واضح لها ولكمياتها وأنه يمكن رصد تنفيذها بصورة لا لبس فيها.

وتشمل أنشطة أخرى نواتج "غير قابلة للقياس الكمي"، حيث إن أعدادها لا تحدّد دائما في الميزانية البرنامجية بالنظر إلى تعذر تخطيطها أو التنبؤ بها على وجه الدقة، وذلك لأنها تتوقف على طلبات الحكومات، أو تنطوي على تقديم خدمات لا يحدد نطاقها بصورة أكيدة. وتدرج هذه النواتج في الميزانية البرنامجية بصورة وصفية، دون تحديد منتجات معينة أو بيان لكميتها، ومن ثم، لا يمكن الإبلاغ عن معدلات تنفيذها. غير أنها تشكل مع ذلك جزءا كبيرا من عمل الأمانة العامة ومواردها. ومن أمثلة هذه النواتج الخدمات الاستشارية، والدورات التدريبية، والمشاريع الميدانية، وخدمات المؤتمرات، والشؤون الإدارية. ولا تدرج هذه النواتج "غير القابلة للقياس الكمي" في سياق الإبلاغ التالي عن التنفيذ، غير أنها تدخل كعامل في تحليل الاستفادة من الموارد وتنفيذ التعاون التقني (كما يرد في الفصل الثالث - واو أدناه)، وكذلك في الإبلاغ عن تنفيذ الإنجازات المتوقعة.

٦٤ - وتستند قائمة النواتج المبرمجة الخاضعة للإبلاغ عن التنفيذ إلى سرود برنامج العمل الخاصة بالبرامج الفرعية المعنية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٠. وتتضمن ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ٢٧ ٠١٧ ناتجا مبرمجا. ومع إضافة ٥٢٧ ناتجا مرحّلا من الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، يصبح عدد النواتج لها ٢٧ ٥٤٤. ومع إضافة ٢ ٥١٠ نواتج بقرارات من هيئات تشريعية خلال فترة السنتين، بلغ عدد النواتج التي صدرت بها تكاليفات ٣٠ ٠٥٤ ناتجا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومع إضافة ١ ٩١٠ نواتج إلى عبء العمل وتنفيذها بمبادرة من الأمانة العامة، بلغ مجموع النواتج القابلة للقياس الكمي ٣١ ٩٦٤ ناتجا. ومعدل تنفيذ تلك النواتج مبين في الجدول ١ (الذي لا يتضمن أبواب الميزانية التي تقتصر على نواتج غير قابلة للقياس الكمي)، ويرد بصورة أكثر تفصيلا في جداول تنفيذ النواتج في إطار أبواب الميزانية التالية.

ألف - معدلات التنفيذ

٦٥ - خلال فترة السنتين أنجز ٢٣ ٩١٤ ناتجا على النحو المخطط له، وأنجز ٥٢٧ ناتجا بعد إعادة صياغتها^(٢) (وكلاهما يعتبر قد نُفِّذ)؛ ونفذت أيضا ٢ ٥١٠ نواتج أضيفت من خلال قرار تشريعي و ١ ٩١٠ نواتج أضافتها الأمانة العامة. وتم تأجيل ما مجموعه ٦٦٠ ناتجا إلى فترة السنتين التالية، وإنهاء ٢ ٦١١ ناتجا. وقد جاء تأجيل تنفيذ النواتج أو إنهاؤها بناء على قرار تشريعي أو بناء على ما استنسبه مديرو البرامج. (وفقا للقاعدة ١٠٦-٢ (ب) من النظام الإداري لتخطيط البرامج).

(٢) يعتبر الناتج معاد الصياغة إذا عدّل وصفه الوارد في الميزانية البرنامجية مع استمرار معالجته للمسألة التي كان يعالجها الناتج المبرمج أصلا.

٦٦ - واستنادا إلى كمية عبء العمل، يمكن حساب معدل تنفيذ النواتج (تنفيذ = ت) بثلاث طرق مختلفة. وتبين طريقة الحساب الأولى (ت - ت) النسبة المئوية لجميع النواتج الصادر بها تكاليفات (النواتج المبرمجة أصلا زائدا النواتج المرحلة من فترات أخرى زائدا النواتج التي تضيفها قرارات تشريعية). وتبين طريقة الحساب الثانية (ت - م) معدل تنفيذ جميع النواتج، الذي هو مجموع النواتج الصادر بها تكاليفات والنواتج التي أضافتها الأمانة العامة. وأخيرا، تبين الصيغة الثالثة (ت - م/م) نسبة جميع النواتج المنفذة (المبرمجة والمرحلة والمعاد صياغتها والمضافة بموجب قرارات تشريعية والمضافة من جانب الأمانة العامة) إلى النواتج المبرمجة أصلا في ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتبين هذه الصيغة الأخيرة كمية النواتج التي نفذها برنامج معين مقارنة بالنواتج التي كُلف بتنفيذها في مستهل فترة السنتين. والمنطق الذي تستند إليه صيغة حساب ت - م/م يتمثل في أنه بينما وفرت موارد الميزانية لإنجاز النواتج المبرمجة، فإن التطورات التي شهدتها فترة السنتين ربما كانت قد أفضت إلى إضافات لحجم العمل كان لزاما الاضطلاع بها في حدود الموارد المتاحة. وبالتالي، فإن معدل التنفيذ هذا يجسد كثافة العمل في مختلف كيانات المنظمة. وتظهر البيانات الواردة في العمود المعنون "عدد النواتج" في الجدول ١ مجموع النواتج القابلة للقياس الكمي المبرمجة أصلا والمرحلة والمضافة إما بموجب قرارات تشريعية أو من جانب الأمانة العامة.

الجدول ١

معدلات التنفيذ^(١)

باب الميزانية	عدد النواتج ^(ب)	معدلات التنفيذ (النسبة المئوية)		
		ت - ت	ت - م	ت - م/م
٢ إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	١ ٩٢٤	٩٤	٩٤	٩٩
٣ الشؤون السياسية	١ ٠٧٨	٩٤	٩٤	١٠٦
٤ نزع السلاح	٢ ٤٨٠	٦٣	٦٥	٧٥
٥ عمليات حفظ السلام	٢٦٣	١٠٠	١٠٠	١٦٧
٦ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٤١٠	٩٩	٩٩	١٠٦
٨ الشؤون القانونية	٢٢٥٠	٨٦	٨٦	١٠٥
٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣ ٦١٢	٩١	٩١	١٠٦
١٠ أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٣٥	٨٣	٨٨	١٥١
١١ دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٣١	٩٨	٩٨	١١٠

باب الميزانية	عدد النواتج (ب)	معدلات التنفيذ (النسبة المئوية)		
		ت - م	ت - م	ت - م
١٢ التجارة والتنمية	١ ٧٧٢	٨٩	٩١	١٢٠
١٣ مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)	٣٨٠	٩١	٩٤	١٤٥
١٤ البيئة	١ ٥٠٤	٩٣	٩٣	١٠٢
١٥ المستوطنات البشرية	٦٦٢	٩١	٩١	١١٣
١٦ المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة، والعدالة الجنائية	١ ٦٢٦	٩٢	٩٢	١١٩
١٧ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٣٨٢	٩٥	٩٦	١٢١
١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٥٦٥	٨١	٨١	٩٠
١٩ التنمية الاقتصادية في أوروبا	٣ ٩٩٧	٩٤	٩٤	١٠٤
٢٠ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧١٨	٩٨	٩٨	١٢٦
٢١ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢٩٥	٨٦	٨٧	١٠٧
٢٣ حقوق الإنسان	٤٥٠٤	٨٨	٨٩	١٢١
٢٤ توفير الحماية والمساعدة للاجئين	١٧٠	٩٢	٩٢	٩٢
٢٦ المساعدة الإنسانية	١ ٣٦٤	٩٨	٩٨	٩٩
٢٧ الإعلام	٣٠١	٩٨	٩٨	١٠٣
٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٦٩٧	٩٧	٩٧	١٠٥
٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٣٣٢	٩٣	٩٣	١٢٢
٢٨ جيم - إدارة الموارد البشرية	١٨٣	٩١	٩١	٩٣
٢٨ دال - الإدارة جنيف	٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٨ هاء - الإدارة فيينا	٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٨ واو - الإدارة نيروبي	٣	صفر	صفر	صفر
٢٩ الرقابة الداخلية	٩٦	٩٢	٩٣	١١٠
٣٣ السلامة والأمن	١٢٣	٥٠	٥٠	٥٠
المجموع	٣١ ٩٦٤	٨٩	٩٠	١٠٦

(أ) النواتج القابلة للقياس الكمي فقط.

(ب) يشمل جميع النواتج (النواتج الصادر بها تكاليفات وكذلك الاستثنائية) التي تم تنفيذها.

٦٧ - وكان معدل التنفيذ الذي حققته البرامج فيما يخص النواتج التي صدرت بها تكاليفات (ت - ت) ٨٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أي أقل بنقطة مئوية واحدة فقط من

المعدل الذي تحقق في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ البالغ ٩٠ في المائة. وبلغ معدل التنفيذ الإجمالي (ت - م) للفترة نفسها ٩٠ في المائة مقارنة بالمعدل الذي تحقق في فترة السنتين السابقة البالغ ٩١ في المائة. وهو ثاني أعلى معدل تنفيذ تحققه الأمانة العامة^(٣). ومن بين أبواب الميزانية وأبوابها الفرعية البالغ عددها ٣١ المدرجة في الجدول ١، حقق ٢٣ بابا معدلات تنفيذ إجمالية تبلغ ٩٠ في المائة أو أكثر، مقارنة بـ ٢٥ بابا في فترة السنتين السابقة، وحقت ٥ أبواب معدلات تنفيذ تراوحت بين ٨٠ و ٨٩ في المائة، مقارنة بأربعة أبواب في فترة السنتين السابقة. وليس هناك إلا بابان من أبواب الميزانية حققا معدل تنفيذ أقل من ٨٠ في المائة، هما نزع السلاح (٦٥ في المائة) والسلامة والأمن (٥٠ في المائة).

٦٨ - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، كان معدل التنفيذ الذي تحقق في إطار الباب ٤، نزع السلاح، أقل بصورة ملحوظة من متوسط معدل التنفيذ البالغ ٦٥ في المائة (رغم أنه يظل أعلى من المعدل الذي تحقق في فترتي السنتين السابقتين، وهو ٥٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٥٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويعزى ذلك إلى أن إدارة شؤون نزع السلاح (التي أصبح اسمها الآن مكتب شؤون نزع السلاح) شهدت أكبر عدد مطلق ونسبي من حالات إنهاء النواتج (٨٦٦)، مما يمثل ٤٠ في المائة من النواتج المبرجة و ٣٣ في المائة من جميع حالات إنهاء النواتج في الأمانة العامة^(٤). وبلغ عدد النواتج المنهية بقرارات تشريعية ٣٧٢، أي ٤٣ في المائة من النواتج المنهية، وكانت تعزى جميعها تقريبا إلى إلغاء اجتماعات هيئات حكومية دولية. وعلاوة على ذلك، أنهيت بقرار استنسابي من الإدارة ٣٠١ من النواتج (٣٥ في المائة) تتعلق بوثائق الهيئات التداولية، و ٨٨ ناتجا (١٠ في المائة) تتعلق بتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات، لكنها نواتج لها بطبيعتها صلة مباشرة بتقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية التي لم تتمكن من الاتفاق على جدول أعمالها أو لم تجتمع. ونتيجة لذلك لم تنشأ لجان أو أفرقة عاملة مخصصة، ووجب إنهاء مئات النواتج المبرجة لدعمها. ويمثل جميع النواتج المنهية البالغ عددها ٧٦١، المتصلة بتقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية، ٨٨ في المائة من جميع النواتج المنهية في إطار البرنامج. وبالنظر إلى أن قرار عقد اجتماع أو إلغاء أو عقد سلسلة اجتماعات أو إلغائها يعود بصورة كاملة إلى الدول الأعضاء، لم تُنح للإدارة فرصة تذكر للتنبؤ بهذه الإلغاءات أو للتحكم فيها.

(٣) كانت معدلات التنفيذ الإجمالية ٨٤ في المائة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/57/62 الجدول ١)، و ٨٩ في المائة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/55/73)، الجدول ١، و ٨٩ في المائة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/53/122)، الجدول ١؛ و ٧٥,٥ في المائة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (المرجع نفسه).

(٤) أنهت إدارة شؤون نزع السلاح ما مجموعه ٨٦٦ ناتجا مقارنة بـ ٦١٠ نواتج أنهيت في الأمانة العامة بأكملها، تمثل ٣٣ بابا من أبواب الميزانية.

٦٩ - وتعزى نسبة أخرى قدرها ٤ في المائة من الإنهاءات في إطار البرنامج إلى قرار اتخذته الإدارة ويقضي بترشيد إنتاج المنشورات، وإنهاء النواتج القديمة والزائدة عن الحاجة، وترشيد إنتاج التقارير الموجزة والتقييمات والتحليلات السياسية. وتعزى النسبة المتبقية من النواتج المنهية البالغة ٨ في المائة إلى عدم كفاية المخصصات من الموارد الخارجة عن الميزانية. وقد أفضى الأثر التراكمي لذلك إلى انخفاض معدلات التنفيذ، وهو انخفاض يجسد صعوبة التنبؤ، على نحو يمكن الركون إليه بشكل معقول، بالجدول الزمني لأعمال الهيئات الحكومية الدولية التي تقدم إليها الإدارة الخدمات، وكذلك كون المبادرات المتخذة لترشيد برنامج العمل لها أثر سلبي من الناحية التقنية على معدلات التنفيذ.

٧٠ - وكانت حالة برنامج السلامة والأمن مماثلة. فقد بلغ معدل تنفيذ البرنامج ٥٠ في المائة (باعتبار أن هذا البرنامج قد أنشئ حديثاً، فقد كانت هذه هي أول فترة سنتين يحدد فيها معدل تنفيذ له). وقد أُنهي خلال فترة السنتين ما مجموعه ٦١ ناتجاً، تمثل ٥٠ في المائة من النواتج المبرمجة لإدارة شؤون السلامة والأمن. وبلغت نسبة النواتج المنهية بقرارات تشريعية ٣٩ في المائة (٢٤ ناتجاً) من النواتج المنهية، وكانت تعزى جميعها إلى إلغاء اجتماعات هيئات حكومية دولية، والوثائق التداولية ذات الصلة، وذلك لأن مجلس الأمن لم يطلب عقد اجتماعات لمناقشة مسائل السلامة والأمن، ولأن الإدارة قدمت الخدمات لعدد محدود من اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وعلاوة على ذلك، تم بقرار استنسابي من الإدارة إنهاء ١٩ ناتجاً (١٦ في المائة من مجموع النواتج و ٣١ في المائة من النواتج المنهية في إطار البرنامج) تتعلق بالشواغر في الوظائف المدرجة في الميزانية العادية والتي تعذر شغلها في مجال امتثال البعثات^(٥) و ١٨ ناتجاً (١٥ في المائة من مجموع النواتج و ٣٠ في المائة من النواتج المنهية في إطار البرنامج) تتعلق بالجهود التي بذلتها الإدارة لتبسيط الإجراءات التشغيلية للأمن الميداني لكي يتسنى إدراجها في دليل الأمن الميداني، وقد أُنهيَت تلك النواتج بقرار استنسابي من الإدارة.

٧١ - وتجدد الإشارة إلى أنه في حال استبعاد النواتج المنهية بإجراء تشريعي من عملية الحساب (لأنه لا يمكن للأمانة التحكم في الإنهاءات التشريعية)، فإن معدل تنفيذ برنامج نزع السلاح وسيرتفع إلى ٧٠ في المائة (بل وسيرتفع إلى ٩٤ في المائة في حال استبعاد كافة النواتج المنهية المتعلقة بتقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية). وكذلك، فإن معدل التنفيذ في إطار برنامج السلامة والأمن سيرتفع إلى ٦٢ في المائة. وفي الوقت نفسه، لو أن

(٥) بسبب التأخر في عملية التعيين، بقي عدد من الوظائف شاغراً وتعذر على الوحدة المعنية بالامتثال والتقييم والرصد إيفاد بعثات للتحقق من الامتثال إلى ٤٠ بلداً خلال فترة السنتين.

النواتج المنهية بقرارات تشريعية طُرحت جميعها من الحساب الخاص بجميع البرامج، لارتفع المعدل العام للتنفيذ في الأمانة العامة من ٩٠ إلى ٩٤ في المائة. فمن بين النواتج الـ ٦١٠ ٢ المنهية لفترة السنتين، كان إنهاء ١٠٤ ١ نواتج منها يعزى إلى قرارات تشريعية، مما يمثل ٤٢ في المائة من جميع النواتج المنهية. ويندرج نحو ٩٧ في المائة من جميع النواتج المنهية بقرارات تشريعية في إطار تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات أو وثائق الهيئات التداولية. وترد في النسخة الموسعة من هذا التقرير المتاحة على الإنترنت معدلات التنفيذ الإجمالية حسب كل فئة من فئات النواتج.

٧٢ - وكما ورد شرحه أعلاه، فإن المؤشر (ت - م/م) هو نسبة جميع النواتج المنفذة إلى النواتج المبرمجة أصلاً. وهو يجسد براعة الإدارات والمكاتب وقدرتها على التصدي لظروف غير متوقعة، فضلاً عن الصعوبات وأوجه عدم اليقين التي تكتنف محاولات تخطيط إنجاز النواتج بدرجة موثوق بها من الدقة قبل البدء في تنفيذها بسنتين أو ثلاث سنوات. وقد تتطلب المسائل المستجدة والأولويات المتغيرة استجابة من الإدارة أو من المكتب بتنفيذ نواتج إضافية. وبلغ متوسط معدل التنفيذ على صعيد الأمانة العامة ككل (ت - م/م) ١٠٦ في المائة، حيث كان ١٥ باباً من أبواب الميزانية عند هذا المستوى أو فوقه و ١٦ باباً دونه. وهذا يمثل متوسط معدل تنفيذ مماثل للمتوسط الذي تحقق في فترة السنتين السابقة وبلغ ١٠٦ في المائة. ويشير هذا إلى أن استمرار قدرة مديري البرامج ومرونتهم بحيث يتمكنون دوماً من الاستجابة لمطالب برامجة غير متوقعة ومن دعم تحقيق نتائج أعلى من حيث تنفيذ البرامج.

باء - الإضافات

٧٣ - أضيف خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ٤ ناتجاً إلى برنامج العمل، إما من قبل الهيئات الحكومية الدولية أو الأمانة العامة، ونُفذت هذه النواتج. وكان مستوى الإضافات بالمقارنة بمجموع النواتج المخططة أعلى من فترات السنتين السابقة: فقد بلغت نسبة الإضافات ١٦ في المائة، مقابل ١٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ومقابل ١٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعلى غرار فترات السنتين السابقة، كانت الهيئات الحكومية الدولية مسؤولة عن أكثر من نصف الإضافات، وتحديدًا ٥٧ في المائة منها، وكان معظمها في فئتين من النواتج هما: وثائق الهيئات التداولية (١٥٥ ١ ناتجاً أي نسبة قدرها ٢٦ في المائة) وتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (٩١٧ ناتجة، أي نسبة قدرها ٢١ في المائة). ومن بينها النواتج التي أضافتها الأمانة العامة، كان ٦٧ في المائة يتعلق بالأنشطة الفنية الأخرى (٣٢ في المائة) والمنشورات غير المتكررة (١٧ في المائة) ووثائق الهيئات التداولية (١٨ في المائة). وترد في

الجدول ٢ أدناه بيانات عن النواتج المضافة للإدارات التي حدثت فيها إضافات. ويرد في التقرير الموسع متاح على الإنترنت مجموع الإضافات حسب كل فئة من فئات النواتج.

الجدول ٢

الإضافات

سبب الإضافة				قرار تشريعي	مجموع النواتج المضافة	باب الميزانية
الأمانة العامة						
الإضافات (كنسبة مئوية) ^(١)	توافر أموال خارجة عن الميزانية	سبب يتعلق بالبرمجة	المجموع			
٦	صفر	١	١	١٠١	١٠٢	٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات
٥	١	٨	٩	٤٢	٥١	٣ - الشؤون السياسية
١٣	٣٢	٨٩	١٢١	١٧٢	٢٩٣	٤ - نزع السلاح
٦٨	صفر	صفر	صفر	١٠٦	١٠٦	٥ - عمليات حفظ السلام
٦	صفر	٢٥	٢٥	صفر	٢٥	٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
٢٠	صفر	١١	١١	٣٦٧	٣٧٨	٨ - الشؤون القانونية
١٤	٩	١٣٦	١٤٥	٣٠٤	٤٤٩	٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٦٧	٥	٤٤	٤٩	٥	٥٤	١٠ - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية
٧	صفر	٣	٣	٥	٨	١١ - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
٢٨	٢٠	٢٩٠	٣١٠	٧٤	٣٨٤	١٢ - التجارة والتنمية
٤٩	٤٥	٧٧	١٢٢	٣	١٢٥	١٣ - مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية)
٧	١٨	٧٣	٩١	٩	١٠٠	١٤ - البيئة
١٨	٦٠	٣٧	٩٧	٥	١٠٢	١٥ - المستوطنات البشرية
٢٢	٢٧	١١١	١٣٨	١٥٦	٢٩٤	١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية
٢٢	١	٥٦	٥٧	١٣	٧٠	١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٩	صفر	٣	٣	٤٤	٤٧	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
٩	٣	١٣٨	١٤١	١٧٩	٣٢٠	١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
٢٧	٧١	٨٠	١٥١	٣	١٥٤	٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

باب الميزانية					
باب الميزانية	مجموع النواتج المضافة	قرار تشريعي	سبب الإضافة		
			الأمانة العامة	سبب يتعلق بالبرمجة	توافر أموال خارجة عن الميزانية (كنسبة مئوية) ^(أ)
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٤٩	٢٤	٢٥	٢٥	٢٠
٢٣ - حقوق الإنسان	١١٥٦	٨١٨	٣٣٨	٣٣٤	٤
٢٧ - الإعلام	٩	١	٨	٤	٣
٢٨ ألف - ١ - مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة	٥٢	صفر	٥٢	٥٢	صفر
٢٨ ألف - ٢ - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٧٧	٧٧	صفر	صفر	٣٠
٢٩ - الرقابة الداخلية	١٥	٢	١٣	١٣	صفر
المجموع	٤ ٤٢٠	٢ ٥١٠	١ ٩١٠	١ ٦١٠	٣٠٠
					١٦

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

٧٤ - وتشكّل سبعة من أبواب الميزانية، تتناول: نزع السلاح، والشؤون القانونية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتجارة والتنمية، والمراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، والتنمية الاقتصادية في أوروبا، وحقوق الإنسان، ٧٤ في المائة من جميع النواتج الإضافية. وفي هذه الأبواب السبعة، أضافت الهيئات التشريعية ٦٣ في المائة من جميع الإضافات. وفي ستة من تلك الأبواب، كانت نسبة الإضافات نتيجة لقرار تشريعي تمثل أكثر من ٥٣ في المائة من مجموع الإضافات، ولم يقل مجموع الإضافات نتيجة لقرار تشريعي عن ٢٠ في المائة إلا في باب واحد فقط هو باب التجارة والتنمية.

جيم - التآجيلات

٧٥ - من مجموع النواتج البالغ ٩٦٤ ٣١، تأجل ٦٦٠ ناتجاً، أي ما نسبته ٢ في المائة من النواتج، مقابل ٥٣٧ ناتجاً، أي ما نسبته ١,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ومقابل ما نسبته ١,٩ في المائة (٦٤٣ ناتجاً) في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وهذه الزيادة الطفيفة في النسبة المئوية للنواتج المؤجلة مرتبطة بالانخفاض الطفيف في معدلات التنفيذ في فترة السنتين مقارنة بفترة السنتين السابقة. ويعتبر الناتج مؤجلاً، إذا لم يسلم إلى المستعملين الرئيسيين بحلول نهاية فترة السنتين، بصرف النظر عن المرحلة التي قطعت في إنجازها، حتى ولو كان من المتوقع أن يصدر ويصير متاحاً في بداية فترة السنتين التالية. وفي حقيقة الأمر، هناك كثرة من الوثائق والمنشورات المؤجلة لأسباب برنامجية من المقرر إنجازها خلال الأشهر الستة الأولى

من سنة ٢٠٠٨. ومثلما كان الحال في الفترة السابقة، كان معظم التأجيلات يتعلق بالمنشورات المتكررة (٢٥ في المائة) والمنشورات غير المتكررة (٣١ في المائة) والنواتج الفنية الأخرى (٢٣ في المائة) كالكتيبات واللوحات البيانية الجدارية ومجموعات المواد الإعلامية والمناسبات الخاصة والمواد التقنية، وشكّلت هذه النواتج مجتمعة ٧٩ في المائة من النواتج المؤجلة. وتتضمن نسخة التقرير الموسّعة المتاحة على الإنترنت مجموع التأجيلات حسب كل فئة من الفئات الرئيسية للنواتج.

٧٦ - وفي الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩، طلبت الجمعية العامة معلومات أكثر تفصيلاً عن أسباب التنفيذ الأقل من الكامل للنواتج المقررة أو إرجائها أو إنهاؤها. وترد في الجدول ٣ الأسباب الرئيسية لتأجيل النواتج حسب أبواب الميزانية البرنامجية، وترد في الجدول ٤ الأسباب الرئيسية للإلغاءات، أيضاً حسب أبواب الميزانية البرنامجية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية عن الأسباب المحددة لتأجيل النواتج المبرجة على الإنترنت.

الجدول ٣ أسباب تأجيل النواتج

أسباب التأجيل							باب الميزانية
التأجيلات (كنسبة مئوية) ^(١)	نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية العادية	أسباب متعلقة بالبرجة	قرار تشريعي	المجموع	
صفر	صفر	صفر	صفر	٣	صفر	٣	٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات
٤	١٢	صفر	٢	٣٠	صفر	٤٤	٣ - الشؤون السياسية
صفر	صفر	صفر	صفر	٣	صفر	٣	٤ - نزع السلاح
٤	صفر	صفر	صفر	٦٦	٨	٧٤	٨ - الشؤون القانونية
٢	٦	صفر	صفر	٥١	١٠	٦٧	٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٧	صفر	صفر	صفر	٦	صفر	٦	١٠ - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية
صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	١١ - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
٦	٤	٦	١٩	٥٠	صفر	٧٩	١٢ - التجارة والتنمية
٣	صفر	صفر	صفر	٧	صفر	٧	١٣ - مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية)

أسباب التأجيل							باب الميزانية
التأجيلات (كنسبة مئوية) ^أ	نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية العادية	أسباب متعلقة بالبرمجة	قرار تشريعي	المجموع	
٥	٤	صفر	٤	٥٩	صفر	٦٧	١٤ - البيئة
٦	٦	١	صفر	٢٥	صفر	٣٢	١٥ - المستوطنات البشرية
٤	٧	صفر	٤	٤٠	٢	٥٣	١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية
٤	صفر	صفر	صفر	١٢	صفر	١٢	١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٢	صفر	صفر	صفر	١٠	صفر	١٠	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والحيط الهادئ
٣	صفر	صفر	٢	٨٠	٢٤	١٠٦	١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
١	صفر	صفر	صفر	٨	صفر	٨	٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٧	صفر	صفر	١	١٥	صفر	١٦	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
صفر	٦	صفر	صفر	٢	٢١	٢٩	٢٣ - حقوق الإنسان
٢	صفر	صفر	صفر	٤	صفر	٤	٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين
صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	٢٦ - المساعدة الإنسانية
١	صفر	صفر	صفر	٤	صفر	٤	٢٧ - الإعلام
صفر	صفر	صفر	صفر	٦	صفر	٦	٢٨ - ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
٢	صفر	صفر	٣	١	١	٥	٢٨ - باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
٩	صفر	صفر	صفر	١٧	صفر	١٧	٢٨ - جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
١٠٠	صفر	صفر	صفر	٢	١	٣	٢٨ - زاي - الإدارة، نيروبي
٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	٢	٢٩ - الرقابة الداخلية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	١	٣٣ - السلامة والأمن
٢	٤٥	٧	٣٥	٥٠٣	٧٠	٦٦٠	المجموع

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

دال - الإنهاءات

٧٧ - أنهى ما مجموعه ٦١٠ ٢ نواتج، أي ما نسبته ٨ في المائة من مجموع النواتج البالغ عددها ٩٦٤ ٣١، مقابل ٥٦٥ ٢ ناتجاً، أي ما نسبته ٧,٧ في المائة، أنهيت في الفترة

٢٠٠٤-٢٠٠٥، ومقابل ما نسبته ١٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويرتبط الاتجاه التناقصي للإلغاءات وانخفاض مستواها في آخر دورتين بارتفاع معدلات التنفيذ في معظم البرامج. وفي حين كانت القرارات التشريعية وراء ٤٣ في المائة من الإلغاءات مقابل ٦١ في المائة في فترة السنتين السابقة؛ مثل تقديم الخدمات للاجتماعات الحكومية الدولية، بما يشمل الوثائق التداولية ذات الصلة المعدة لأغراض المناقشة، نسبة قدرها ٧٢ في المائة من الإلغاءات. أما الإلغاءات من قبل مديري البرامج فكانت تشكل ٥١ في المائة من المجموع مقابل ٣٥ في المائة فقط في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وكانت الزيادة ترجع إلى الإلغاءات التي حدثت في فئة تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات الحكومية الدولية، التي مثلت ٦١ في المائة من جميع الإلغاءات البرنامجية. ويتطابق ذلك الرقم مع اتجاهات مماثلة شهدتها فترة السنتين السابقة، حين كانت نسبة قدرها ٨١ في المائة من جميع الإلغاءات تدرج في فتي تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات ووثائق الهيئات التداولية، وهو ما كان يمثل في كثير من الحالات جهودا لتبسيط وترشيد الجداول الزمنية للاجتماعات والمنشورات. وإضافة إلى ذلك، كانت نسبة قدرها ٦ في المائة تُعزى إلى وجود شواغر وإلى وجود نقص في الموارد الخارجة عن الميزانية. وإجمالا، أُنهي ١ ٣٢٠ ناتجا لأسباب برنامجية مقابل ٩٠٣ ناتج في فترة السنتين السابقة؛ أي بزيادة نسبتها ١٦ في المائة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الإلغاءات حسب كل فئة من فئات النواتج في التقرير الموسع المتاح على الإنترنت.

٧٨ - ووفقا للفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩، ترد أسباب إنهاء النواتج حسب كل باب من أبواب الميزانية في الجدول ٤، ويمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر تحديدا بخصوص أسباب إنهاء كل ناتج من النواتج المبرجة في التقرير الموسع المتاح على الإنترنت. وأربعة من أبواب الميزانية، هي: نزع السلاح، والشؤون القانونية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، هي المسؤولة عن ٧٠ في المائة من جميع النواتج المنهية. ومن أصل ١ ٨٣٤ ناتجا أُنهيت في تلك الأبواب الأربعة، أُنهي ٤٨ في المائة بقرار تشريعي، و ٥١,٥ في المائة لأسباب برنامجية، ونحو ٠,٥ في المائة لوجود نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية. وحدث العدد الأكبر من الإلغاءات (٨٦٦ إنهاء) في باب نزع السلاح (انظر الفقرتين ٦٧ و ٦٨ أعلاه). أما في حالة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، فكان ما متوسطه ٩٠ في المائة من الإلغاءات يرجع إلى إلغاء أو ترشيد اجتماعات كان مقررا عقدها مبدئيا، هي ووثائق الهيئات التداولية المتعلقة بها (٨٤ في المائة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية و ٩٣ في المائة لحقوق الإنسان). وفي الوقت ذاته، كان ٦٨ في المائة من جميع الإلغاءات التي جرت في إطار هذين البابين راجعا إلى قرارات تشريعية. وأخيرا، اتخذ الباب المتبقي، الشؤون القانونية، اتجاها عكسيا تماما. فمن النواتج المنهية البالغ عددها ٢٤٩، أُنهي

٩١ في المائة (٢٣٠ ناتجا) لأسباب برنامجية و ٩ في المائة فقط (١٩ ناتجا) بناء على طلب الهيئات التشريعية. وكانت الإنهاءات البرنامجية ترجع في معظمها إلى بذل جهود لترشيد عدد من المنشورات والمواد التقنية وتحسين الأولوية المعطاة لشكلها. ويمكن الاطلاع على جداول محددة للإنهاءات حسب كل فئة من فئات نواتج البرامج الأربعة في النسخة الموسّعة من التقرير.

الجدول ٤

أسباب إنهاء النواتج

أسباب الإنهاء							باب الميزانية
أسباب متعلقة بالبرمجة	شواغل شواغل في الميزانية العادية	شواغل في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	نقص في الأموال الخارجية عن الميزانية	الإنهاءات (كنسبة مئوية) ^(١)	قرار تشريعي	المجموع	
١١٢	٧٦	٣٦	صفر	صفر	٦	٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	
٢١	صفر	٢١	صفر	صفر	٢	٣ - الشؤون السياسية	
٨٦٦	٣٧٢	٤٢٢	صفر	٧٢	٤٠	٤ - نزع السلاح	
١	صفر	١	صفر	صفر	صفر	٥ - عمليات حفظ السلام	
٣	صفر	٣	صفر	صفر	صفر	٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	
٢٤٩	١٩	٢٣٠	صفر	صفر	١٣	٨ - الشؤون القانونية	
٢٥٣	١٧٦	٧٧	صفر	صفر	٨	٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	
١٠	صفر	١٠	صفر	صفر	١٢	١٠ - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	
٢	صفر	٢	صفر	صفر	٢	١١ - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا	
٨٥	١٩	٤٩	٧	٢	٦	١٢ - التجارة والتنمية	
١٦	صفر	١٦	صفر	صفر	٦	١٣ - مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية)	
٣٤	صفر	١٧	صفر	صفر	٢	١٤ - البيئة	
٢٦	صفر	١٦	صفر	صفر	٥	١٥ - المستوطنات البشرية	
٦٩	١٩	٤١	٨	صفر	٥	١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	
٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	
٩٨	٦٤	٣٣	١	صفر	١٩	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	
١٣٩	٦	١٣٠	صفر	صفر	٤	١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	

باب الميزانية	المجموع	قرار تشريعي	أسباب متعلقة بالبرمجة العادية	شواغر في الميزانية الوظيفية الممولة من خارج الميزانية	شواغر في نقص في الأموال	أسباب الإنهاء
						(كنسبة مئوية)
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤	صفر	١	صفر	٣	صفر
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢٢	صفر	٢٢	صفر	صفر	٩
٢٣ - حقوق الإنسان	٤٦٦	٣١٦	١٢٨	صفر	٢٢	١٤
٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٩	صفر	صفر	صفر	٩	٥
٢٦ - المساعدة الإنسانية	٢٤	صفر	٢٤	صفر	صفر	٢
٢٧ - الإعلام	٣	صفر	٢	صفر	١	١
٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	١٢	١٢	صفر	صفر	صفر	٢
٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١٧	صفر	١٧	صفر	صفر	٧
٢٩ - الرقابة الداخلية	٥	١	٤	صفر	صفر	٦
٣٣ - السلامة والأمن	٦١	٢٤	١٨	١٩	صفر	٥٠
المجموع	٢ ٦١٠	١١٠٤	١٣٢٠	٣٥	١٤٩	٩

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

هاء - النواتج المرحّلة من فترات السنتين السابقة

٧٩ - يبين الجدول ٥ حالة تنفيذ النواتج الـ ٥٢٧ التي كانت مبرمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وتأجلت لتنفيذ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وهذا يمثل انخفاضاً عن عدد النواتج المرحّلة إلى فترة السنتين السابقة البالغ ٦٤٣. ومن بين تلك النواتج البالغ عددها ٥٢٧، تم تنفيذ ٥٩ في المائة (٣٠٩ نواتج)، وترحيل ١٨ في المائة (٩٦ ناتجاً) مرة أخرى، وإنهاء ٢٣ في المائة (١٢٢ ناتجاً). ومن بين النواتج التي أُهملت، كان ٢٥ في المائة متّصلاً بتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات، و ٧٥ في المائة منشورات وأنشطة فنية أخرى. وبالنسبة للتأجيلات، لوحظ أن من بين النواتج الـ ٩٦ التي تأجلت من فترة سنتين للتي تليها مرتين، كانت المنشورات تمثل ٦٩ في المائة، وكان ٢٥ في المائة مندرجاً في فئة الأنشطة الفنية الأخرى، من قبيل المواد التقنية والكتيبات والنشرات التي لم تنجز بالكامل بنهاية الدورة. ويمكن الاطلاع على جدول النواتج المرحّلة حسب كل فئة من الفئات في التقرير الموسّع المتاح على الإنترنت.

الجدول ٥
حالة النواتج المرحّلة

باب الميزانية	حالة التنفيذ			المرحلة من الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٤
	المؤجلة إلى الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	المنفذة	المرحلة من الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٤	
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	١	صفر	١	صفر
٣ - الشؤون السياسية	٢٠	٤٨	٦٨	صفر
٤ - نزع السلاح	صفر	١٣	٣٨	٢٥
٨ - الشؤون القانونية	١٧	٧	٢٨	٤
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٣	٣٥	٥٢	٤
١٠ - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	صفر	٢	٢	صفر
١١ - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا	صفر	٦	٧	١
١٢ - التجارة والتنمية	١١	٢٩	٥٢	١٢
١٣ - مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية)	صفر	٣	٩	٦
١٤ - البيئة	٤	٢٠	٣٢	٨
١٥ - المستوطنات البشرية	٣	٢١	٢٤	صفر
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	٧	٣٧	٦٥	٢١
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	صفر	٩	٩	صفر
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	١	١٠	١٣	٢
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١١	٤١	٦٠	٨
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	صفر	٤	٥	١
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	صفر	٥	٥	صفر
٢٣ - حقوق الإنسان	٤	٣	٣٢	٢٥
٢٦ - المساعدة الإنسانية	صفر	٧	١٢	٥
٢٧ - الإعلام	صفر	٧	٧	صفر
٢٨ - بء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	صفر	١	١	صفر
٢٨ - جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	٤	١	٥	صفر
المجموع	٩٦	٣٠٩	٥٢٧	١٢٢

واو - إنجاز التعاون التقني

٨٠ - وفقا لهيكل النواتج في عملية الميزنة، تتألف نواتج التعاون التقني من أربع فئات هي: (أ) الخدمات الاستشارية؛ (ب) الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل؛ (ج) الزمالات والمنح؛ (د) المشاريع الميدانية. وهي تعتبر نواتج لا يمكن قياسها كمياً، ولا يمكن تحديد عددها بدقة في بداية فترة السنتين، وذلك لأنها تُنجز بناء على طلب الحكومات أو حيثما وحينما يتوافر التمويل اللازم لها. وبما أنه لم يكن من الممكن تحديد عدد أساسي ليقارن به التنفيذ الفعلي، لا يتسنى حساب معدلات التنفيذ. ويرد في الجدول ٦ العدد المقدّر لنواتج التعاون التقني المنفّذة.

٨١ - وجدّير بالملاحظة أن الإحصاءات الواردة أدناه تقابل النواتج المنجزة في إطار فئات التعاون التقني بخصوص للبرامج التي جرى فيها بالفعل إنجاز النواتج، ولا تتوافق سرود النواتج دائما مع تعريف التعاون التقني في صورة نواتج تفيد الدول الأعضاء. ففي بعض الحالات، يجمع السرد بين نواتج التعاون التقني المنفّذة لصالح مستفيدين خارجيين وتلك المنفّذة لصالح مستفيدين داخليين، من قبيل إدارات وموظفي الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، في حين كان باب الميزانية ٨، الشؤون القانونية، يضم، كما في فترة السنتين الماضية، أكبر عدد (٣٢٣ ٤) من نواتج التعاون التقني المنفّذة في فترة السنتين، فإن ٨٠ في المائة منها (٤٥٠ ٣) ينطوي على توفير الخدمات الاستشارية الداخلية، من قبيل إسداء المشورة بشأن السياسات والإجراءات الإدارية وتطبيق نظامي الأمم المتحدة الأساسي والإداري (١٧٠ ١)؛ وإسداء المشورة بشأن العقود والمشتريات والتأمين والمسائل المتصلة بالملكية الفكرية (٩٥٠)؛ وإسداء المشورة بشأن الأمور المتعلقة بإدارة الموارد البشرية (٢٢٠)؛ وإسداء المشورة بشأن مسائل حفظ السلام المتعلقة بالمنازعات التعاقدية والخاصة بالممتلكات والإصابات والوفيات؛ وإنشاء المكاتب الميدانية وغير ذلك من المسائل المتصلة بالتمثيل (١٣٠ ١)؛ ولم تستفد الدول الأعضاء استفادة مباشرة إلا من ٢٠ في المائة فقط من نواتج التعاون التقني التي نفّذها مكتب الشؤون القانونية. وبدرجة أقل، تركّزت أساسا أيضا برامج أخرى، من قبيل شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات، والإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزية، السلامة والأمن، على تنفيذ تلك النواتج لصالح مستفيدين داخليين. ولتفادي التناقض في تعريف نواتج التعاون التقني، يجب التمييز في تعليمات الميزانية لكفالة اتباع نهج متسق لتنفيذها والإبلاغ عنها.

٨٢ - وباستثناء إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات وإدارة الشؤون الإدارية وإدارة شؤون الإعلام وبعض أجزاء مكتب الشؤون القانونية، كانت

الدول الأعضاء هي المستفيدة من نواتج التعاون التقني في الأبواب الأخرى من الميزانية. فعلى سبيل المثال، كانت النواتج جميعها في الباب ١٢، التجارة والتنمية، البالغ عددها ١ ٣٤٤ ناتجا مكرّسة لتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب للحكومات والمسؤولين الحكوميين فيما يتصل بمجملات منها الاستثمار، والتجارة الدولية، وإقامة المشاريع، والتكنولوجيا، واحتياجات أقل البلدان نموا. وكذلك، كانت نواتج الباب ١٣، مركز التجارة الدولية، البالغ عددها ١ ١٨٧ ناتجا، مكرّسة لتوفير خدمات استشارية تتعلق بالصادرات؛ وبوضع استراتيجيات لتنمية التصدير؛ وبخدمات المعلومات التجارية وتحليلات الأسواق، استفادت منها بصورة مباشرة الحكومات والمؤسسات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وبينما كانت نواتج التعاون التقني لجميع اللجان الإقليمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من الكيانات تتعلق في معظمها بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تمثل حالة خاصة، حيث إن مجمل عملها موجه بشكل مباشر لخدمة اللاجئين الفلسطينيين.

٨٣ - وقد حدث نقصان بنسبة قدرها ٣٩ في المائة في عدد النواتج المنجزة في هذه الدورة التي بلغ مجموعها ١٢ ٣١٤ ناتجا، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، التي أُنجز فيها ٢٠ ١٩١ ناتجا. وهذا راجع جزئيا إلى سعي مديري البرامج إلى تبسيط وترشيد العمل في ذلك المجال، غير أنه راجع أيضا إلى السعي إلى تبسيط الالتزامات الإبلاغية وجعلها أكثر اتساقا فيما يتصل بتلك الأنواع من النواتج، التي أُطلقت بالكامل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن بين نواتج التعاون التقني المنفّذة أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كانت نسبة قدرها ٥٤ في المائة (٦ ٦٣١ ناتجا) هي خدمات استشارية قُدّمت من خلال ٢ ٢٦١ بعثة. وكان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الشؤون القانونية هي الكيانات المسؤولة عن ٨٢ في المائة من جميع الخدمات الاستشارية المنفّذة. وتنخفض هذه الحصة إلى ٧٨ في المائة إذا استبعدت الخدمات الاستشارية المقدمة للمستفيدين الداخليين.

٨٤ - وإضافة إلى ذلك، كان ٢٦ في المائة من نواتج التعاون التقني (٣ ٣٩٦ ناتجا) مكرّسا لتقديم التدريب، الذي استفاد منه ١٨٦ ١٩٥ من المسؤولين الحكوميين وممثلي الكيانات دون الإقليمية والإقليمية والوطنية التي شاركت في برامج بناء القدرات والدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل. وحدير بالذكر أن الكيانات التي كان تعاونها التقني هو

الأكثر كثافة من حيث التدريب هي الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن. فقد أنجزت مجتمعة ما يمثل ٨١ في المائة من جميع البرامج التدريبية، وبلغ متوسط عدد المتدربين لكل ناتج من نواتج التعاون التقني التدريبية ٥٧ متدرباً، بزيادة قدرها سبعة متدربين لكل ناتج من نواتج التعاون التقني مقارنة بفترة السنتين السابقتين. وإضافة إلى ذلك، كان ١٣ في المائة من جميع نواتج التعاون التقني مخصصاً لإنجاز ٦٥٨ مشروعاً. ونفذت خمسة كيانات، هي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ٧٥ في المائة من تلك المشاريع. كذلك قدمت ثلاثة كيانات، هي مكتب الشؤون القانونية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٧٧ في المائة من الزمالات البالغ عددها ١٩٦ لفترة السنتين.

٨٥ - وإذا ما استبعدنا الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية والمشاريع الموجهة إلى المستفيدين الداخليين، سنجد أن خمسة كيانات، هي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الشؤون القانونية، كانت في الصدارة من حيث كثافة التعاون التقني، يليها مباشرة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا. فقد أنجزت تلك الكيانات الأحد عشر ٨٧ في المائة من نواتج التعاون التقني خلال فترة السنتين.

الجدول ٦

موجز النواتج المنجزة في مجال التعاون التقني في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

باب الميزانية	مجموع النواتج	الخدمات الاستشارية		التدريب		الزمالات والمنح	
		عدد الخدمات	عدد البعثات	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد المشاريع المنجزة	عدد الزمالات الممنوحة للمستفيدين
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	٧٥	صفر	صفر	٧٥	٦٥٩	صفر	صفر
٣ - الشؤون السياسية	٥٦	صفر	صفر	٨	٢٢٤	صفر	صفر
٤ - نزع السلاح	٥٨	٤	١	٤٨	١ ٨٨٨	٢	صفر
٥ - عمليات حفظ السلام	٥	١	صفر	صفر	صفر	٤	صفر

باب الميزانية	مجموع النواتج	الخدمات الاستشارية		التدريب		الزمالات والمنح	
		عدد الخدمات	عدد البعثات	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد المشاريع المنجزة	عدد الزمالات المنوحة
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٧٩	٣٥	٣	٢٣	١ ٤٣١	١١	١٠
٨ - الشؤون القانونية	٤ ٣٢٣	٤ ٢٣٣	٣٤	٣٤	٢ ٠٦٧	١	٤٢
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣٠٠	١٠٨	١٥٦	٢٩	١ ٨٣٧	٩١	٧٠
١٠ - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	٨	صفر	صفر	٨	٣٣٧	صفر	صفر
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٧	٦	٦	١	٢٥	صفر	صفر
١٢ - التجارة والتنمية	١ ٣٤٤	٤٧٩	٥١١	٥٣٠	١٩ ٧٧١	٢٣٨	١
١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)	١ ١٨٧	٢	صفر	٩٩٧	٤٢ ٩١٣	١٢٩	صفر
١٤ - البيئة	٩٨٩	٤٥٩	٤٦٤	٤١٥	٢٠ ٧٨٩	٤٠	٣٩
١٥ - المستوطنات البشرية	٦٩٩	٣٠٩	٣٩٣	١١٢	١٦ ٣٧٨	٢٢١	صفر
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	٨٠٨	٤٤٦	١٥٤	٧٨	٧ ٤٧٠	٢٧٧	٣
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٩٨	١٠١	١١٤	٣٧	١ ٣٤٤	٤٢	١٠
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	١٠٩	٨	١٠	٤٠	١١ ٧٥٥	٤٦	٣
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٦٠	٦٧	٨٩	٧٤	٥ ٣٣٢	٤	صفر
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٢٢	١٧٧	٥٥٩	١٢٨	٤ ٨٣١	١٩	٤
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	١١٨	٣٩	٥٨	٣٥	٨٤٠	٣٤	صفر
٢٣ - حقوق الإنسان	٣٩٧	٨٣	٩٢	٢٨٦	١٦ ٦٠٧	١٤	١٤
٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٣٨	١	صفر	٥	٥ ١٧٣	٢٥	صفر
٢٥ - اللاجئون الفلسطينيون	٦٣	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٤	صفر
٢٦ - المساعدة الإنسانية	١٧٩	٢٤	١٧	١٢٦	٢ ٥٠٠	٢٦	صفر
٢٧ - الإعلام	١٧٤	٤٩	صفر	١٢٥	١٠ ٨٤٢	صفر	صفر
٢٨ - الإدارة وخدمات الدعم	٣٧	صفر	صفر	٣٥	٢ ٣٨٧	صفر	صفر
٣٣ - السلامة والأمن	٥٨١	صفر	صفر	١٤٧	١٧ ٧٨٥	٣٨٠	صفر
المجموع الفرعي (البعثات، والمشاركون، والمستفيدون)		٢ ٦٦١		١٩٥ ١٨٦		٢٣ ١٣١	
المجموع		٦ ٦٣١ ١٢ ٣١٤		٣ ٣٩٦		١٩٦ ١ ٦٥٨	

٨٦ - وعلاوة على ذلك، أُنجز ١ ٥٨٣ ناتجا في إطار فئة خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة التي تشمل الخدمات والنواتج المتصلة بالشؤون الإدارية والتنظيمية عموما، وخدمات الدعم المركزية، وخدمات الوثائق والنشر، والتخطيط، والميزنة والحسابات، بما في ذلك أنشطة الرقابة وخدمات المؤتمرات.

زاي - استخدام الموارد

٨٧ - بالنظر إلى تعذر إدراج المعلومات المتعلقة بالأداء المالي في تقرير أداء البرامج، فقد استُعين بمقياس استخدام الموارد البديل، وهو أشهر عمل الموظفين الفنيين، لتوفير تقدير للموارد التي استُخدمت خلال فترة السنتين لإنجاز النواتج وتحقيق النتائج المتوقعة. ومع أن هذا المقياس غير دقيق إلى حد ما، فإنه يعتبر مؤشرا له دلالة معقولة نظرا لأن أشهر عمل الموظفين الفنيين عنصر رئيسي من عناصر استخدام الموارد.

٨٨ - وكما كان الشأن خلال فترات السنتين السابقتين، أفاد برنامج اللاجئين الفلسطينيين (الباب ٢٥) عن نسبة مئوية كبيرة من أشهر العمل، وهو برنامج لا يحقق أي نواتج قابلة للقياس الكمي مبرجة في ميزانية فترة السنتين، بل يقدم خدمات لما يناهز ٤ ملايين لاجئ بواسطة موظفيه، وهم ١٥٧ موظفا دوليا وحوالي ٢٠ ٠٠٠ موظف محلي. وكما ذكر من قبل، هذا البرنامج يمثل حالة خاصة، سواء من حيث الجوهر، حيث إن عمله بأكمله موجه مباشرة لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، أو من حيث النطاق، نظرا لأن حجمه يحل بأهمية كل برامج الأمانة العامة الأخرى. فقد استخدمت الأونروا ما مجموعه ٤١٩ ٦٩٤ شهر عمل، أي ما نسبته ٧٩ في المائة من أشهر العمل التي أبلغت عنها الأمانة العامة ومجموعها ٥٣٠ ٠٨٦ شهر عمل، من أجل تنفيذ برنامج عملها. وبالتالي، لا ينطوي إدراج الباب ٢٥ في التحليل التراكمي على دلالة قوية، لأن حجمه يحدث اختلالا في نتائج الإبلاغ عن أشهر العمل. ولذلك فإن الجداول والمناقشة الواردة أدناه لا تشمل برنامج اللاجئين الفلسطينيين.

٨٩ - واستخدمت المنظمة إجمالا ١١٠ ٣٩٣ شهر عمل (بما في ذلك أشهر عمل الاستشاريين) من أجل إنجاز النواتج المقررة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتحقيق النتائج المتوخاة. وتم تمويل ما مجموعه ٧٦ ٨٩٤ شهر عمل، أي ٧٠ في المائة من أشهر العمل، من الميزانية العادية، بينما مُول ٣٣ ٤٩٩ شهر عمل، أي ٣٠ في المائة من أشهر العمل، من موارد خارجة عن الميزانية. وكانت نسبة قدرها ٩٥ في المائة من أشهر العمل الممولة من الميزانية العادية تتعلق بالموظفين الفنيين، ونسبة قدرها ٥ في المائة تتعلق بالاستشاريين. كذلك استخدمت ٨٣ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية لأجل الموظفين الفنيين و ١٧ في المائة

لأجل الاستشاريين. وإجمالاً، شكل عمل الموظفين الفنيين نسبة قدرها ٩٢ في المائة من مجموع أشهر العمل، ولم يشكل عمل الاستشاريين إلا ٨ في المائة من ذلك المجموع.

٩٠ - ولم تكرر أربعة مكاتب - هي مكتب خدمات الدعم المركزية في نيويورك ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي - أيًا من أشهر عملها البالغ مجموعها ٩ ٣١٥ لتنفيذ نواتج قابلة للقياس الكمي. واستخدمت أربعة كيانات أخرى - هي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب إدارة الموارد البشرية وإدارة شؤون السلامة والأمن - ١٥ في المائة أو أقل من مجموع أشهر عملها البالغة ٢ ٧٢٢ لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي. ومثلت تلك الكيانات الثمانية مجتمعة ١١ في المائة من مجموع أشهر العمل المستخدمة. ويرد في الجدول ٧ العدد الإجمالي لأشهر العمل المستخدمة حسب كل باب من أبواب الميزانية، باستثناء الباب ٢٥ اللاحقون الفلسطينيون، إلى جانب النسبة المئوية لأشهر العمل المستخدمة لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي. ويمكن الاطلاع على جدول مماثل يشمل الباب ٢٥ في نسخة التقرير الموسعة المتاحة على الإنترنت.

الجدول ٧

أشهر العمل المستخدمة^(١)

باب الميزانية	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		النسبة المئوية ^(ب)
	الموظفون الفنيون	الاستشاريون	الموظفون الفنيون	الاستشاريون	
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	٢٥ ٧٨٦	٨٥٦	٤٤١	١٦٦	٢٧ ٢٤٩ ٦١
٣ - الشؤون السياسية	٢ ٢٦٨	٨,٧	٢٠٠	صفر	٢ ٤٧٧ ٩٩
٤ - نزع السلاح	٣٩٠	٦	١٥٦	٢١٦	٧٦٩ ٨٦
٥ - عمليات حفظ السلام	٥٥٤	صفر	٦ ٦٥٦	صفر	٧ ٢١٠ ٥٥
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٣٣٥	صفر	١٩	صفر	٣٥٤ ٥٠
٨ - الشؤون القانونية	١ ٨٤٥	٠,٥	٤٨٤	صفر	٢ ٣٢٩ ٦٣
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٥ ٦١٧	١٩٠	٣٨١	١١٧	٦ ٣٠٥ ٨٥
١٠ - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩٣	١٩	صفر	٢	٢١٤ ٩٦
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢٩٢	٢٦	٣	٥,٥	٣٢٦ ٩٩
١٢ - التجارة والتنمية	٣ ٧١٥	١٩١	١ ٩٨٧	٧٤٦	٦ ٦٤٠ ٥٠

باب الميزانية	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		النسبة المئوية (ب)
	الموظفون الفنيون	الاستشاريون	الموظفون الفنيون	الاستشاريون	المجموع
١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)	١ ١٦٨	صفر	١ ٢٦٨,٥	صفر	٢٦ ٤٣٦,٥
١٤ - البيئة	٥٢٧	٤٧	٢ ٧٤٤	٦٢٤	٦١ ٣ ٩٤١
١٥ - المستوطنات البشرية	٦٣١	٢٤	١ ١٦٩	١ ١٦٧	٣٦ ٢ ٩٩١
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	١ ٨٨٢	٥٢٣	٨٩٧	٢٨٠	٧٦ ٣ ٥٨٣
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١ ٧٤٨	١٦٨	٨٩	٢٣٥	٧٣ ٢ ٢٣٩
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	١ ٩٢٠	١٠٧	٢٣٧	٣٨٢	٥٠ ٢ ٦٤٦
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢ ١٨٨	٢١١	٣١٦	٨٥	٨٦ ٢ ٨٠١
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢ ١٤٧	٣٥٦	٣٠٥	٧٨٨	٧١ ٣ ٥٩٦
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	١ ٠١٠	١٨٨	٥١	١٢٥	٦٤ ١ ٣٧٥
٢٣ - حقوق الإنسان	٣ ٣٩٢	٧٠	٣ ٣٢١	٣٤٦	٦٣ ٧ ١٢٩
٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	صفر	صفر	١ ٠٠١	صفر	١٤ ١ ٠٠١
٢٦ - المساعدة الإنسانية	٤٨٠	٨	١ ٦٥٢	٢٥٣	٨٦ ٢ ٣٩٤
٢٧ - الإعلام	٦ ٥٩٠	٤١	٢ ٨٤	٥١	٩٩ ٦ ٩٦٦
٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	١١٢	صفر	١٣	صفر	٣٩ ١٢٥
٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١ ٣٧٩	٠,٥	٨٧٨	صفر	٣٨ ٢ ٢٥٧
٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	١ ٩٤٥	٣٩١	٧١١	٢٢	٣ ٣ ٠٦٩
٢٨ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	٧٢	صفر	صفر	صفر	صفر ٧٢
٢٨ هاء - الإدارة، جنيف	١ ٠٠٨	٧١	٧٧٧	٣٩	صفر ١ ٨٩٥
٢٨ واو - الإدارة، فيينا	٤٥٠	٤	٢٩٤	٧	صفر ٧٥٥
٢٨ زاي - الإدارة، نيروبي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٩ - الرقابة الداخلية	٨٦٥	٣	١ ٤٤٣	٣٠	١٥ ٢ ٣٤١
٣٣ - السلامة والأمن	٢ ٨٥٣	١٩	٣١	١	١٠ ٢ ٩٠٤
المجموع	٧٣ ٣٦٦	٣ ٥٢٨	٢٧ ٨٠٩	٥ ٦٩٠	٥٩ ١١٠ ٣٩٣

(أ) باستثناء الباب ٢٥.

(ب) النسبة المئوية لأشهر العمل المكرسة لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي.

٩١ - وفي أبواب الميزانية الأربعة والعشرين المتبقية، التي تمثل ٣٥٦ ٩٨ شهر عمل (أي ٨٩ في المائة من المجموع)، كان تمثيل نواتج قابلة للقياس الكمي يمثل نسبة تتراوح من

٢٦ إلى ٩٩ في المائة من مجموع أشهر العمل المستخدمة. وكُرس في ١٦ من تلك الأبواب الأربعة والعشرين نسبة قدرها ٥٩ في المائة أو أكثر من أشهر العمل لتنفيذ نواتج قابلة للقياس الكمي.

٩٢ - وفيما يتعلق بالمحتوى الفني، كُرس نسبة قدرها ٣٥ في المائة من مجموع أشهر العمل المبلغ عنها لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونسبة قدرها ١٠ في المائة لحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، بينما خُصصت نسبة قدرها ٢ في المائة للشؤون القانونية، ونسبة قدرها ١٠ في المائة للسلام ونزع السلاح ومسائل الأمن، ونسبة قدرها ٢٧ في المائة لوضع السياسات العامة وخدمات المؤتمرات، ونسبة قدرها ١٨ في المائة لشؤون الإعلام والإدارة والرقابة.

٩٣ - وحدير بالملاحظة أن من أصل ما مجموعه ٣٩٣ ١١٠ شهر عمل، استخدم ٤٦٠ ٦٥ شهر عمل (٣٢ ٠٥٨) لتقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، و ٤٠٢ ٣٣ للأنشطة الفنية الأخرى)، أي ما نسبته ٥٩ في المائة، لإنجاز ٩٦٤ ٣١ ناتجا قابلا للقياس الكمي. وتنبغي الإشارة إلى أن النواتج القابلة للقياس الكمي هي تلك المدرجة في فئتي النواتج الرئيسيتين الأوليتين (ست فئات فرعية) من الجدول ٨ أدناه. ومن جهة أخرى، استُخدمت نسبة قدرها ٤١ في المائة من موارد الأمانة العامة في إنجاز ٩٣٣ ٤٤ ناتجا في مجالات التعاون التقني وخدمة المؤتمرات والإدارة والرقابة. ومن بين تلك النواتج، كُرس نسبة قدرها ١٨ في المائة، أي ٩٩٦ ١٩ ناتجا للخدمات الاستشارية (٨٢١ ٥)، والدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل (٥٠٨٠)، والزمالات والمنح (٢٣٩)، والمشاريع الميدانية (٨٥٥ ٨)، وكُرس نسبة قدرها ٢٣ في المائة لتقديم خدمات المؤتمرات وللأنشطة في مجالي الإدارة والرقابة، التي تعتبر من النواتج غير القابلة للقياس الكمي. ويورد الجدول ٨ توزيعا لأشهر العمل حسب الفئات الرئيسية للأنشطة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الجدول ٨

توزيع أشهر عمل الموظفين الفنيين المستخدمة حسب كل فئة من فئات النواتج، باستثناء الباب ٢٥، اللاجئين الفلسطينيين

فئة الناتج	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
	النسبة المئوية	أشهر العمل	النسبة المئوية	أشهر العمل	النسبة المئوية	أشهر العمل
تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	٣٧	٢٨ ٢٨٨	١١	٣ ٧٧٠	٢٩	٣٢ ٠٥٨
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات	٢٦	٢٠ ٣٢٢	٤	١ ٢٧٥	٢٠	٢١ ٥٩٧
وثائق الهيئات التداولية	٨	٥ ٩٦٨	٦	١٨٥٧	٧	٧ ٨٢٦
خدمات أفرقة الخبراء، والمقررين، وخدمات الإيداع	٣	١ ٩٩٧	٢	٦٣٨	٢	٢ ٦٣٥
الأنشطة الفنية الأخرى	٢٨	٢١ ٦٥٨	٣٥	١١ ٧٤٤	٣٠	٣٣ ٤٠٢
المنشورات المتكررة	٦	٤ ٦٤٩	٤	١ ١٩٩	٥	٥ ٨٤٧
المنشورات غير المتكررة	٤	٢ ٩٢٩	٥	١ ٧٧٦	٤	٤ ٧٠٥
الأنشطة الفنية الأخرى	١٨	١٤ ٠٨١	٢٦	٨ ٧٦٩	٢١	٢٢ ٨٤٩
التعاون التقني	١٢	٩ ٣٨٥	٣٢	١٠ ٦١٠	١٨	١٩ ٩٩٦
الخدمات الاستشارية	٤	٣ ٢٤٦	٨	٢ ٥٧٦	٥	٥ ٨٢١
الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	٤	٢ ٨٧٨	٧	٢ ٢٠٢	٥	٥ ٠٨٠
الزومات والمنح	١٤٨	١٤٨	٩١	٩١	٢٣٩	٢٣٩
المشاريع الميدانية	٤	٣ ١١٣	١٧	٥ ٧٤٢	٨	٨ ٨٥٥
خدمات المؤتمرات، والإدارة، والرقابة	٢٣	١٧ ٥٦٣	٢٢	٧ ٣٧٤	٢٣	٢٤ ٩٣٧
المجموع	١٠٠	٧٦ ٨٩٤	١٠٠	٣٣ ٤٩٩	١٠٠	١١٠ ٣٩٣

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٩٤ - كما كان الشأن في فترة السنتين السابقة، طُلب إلى مدير البرامج في التعليمات المتعلقة بإعداد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٦، أن يتأكدوا من تجسيد الوعي بالقضايا الجنسانية في أنشطة فعلية تنجز على المستوى العملي. وتعين على مديري البرامج أن يدللوا بوضوح على إيلائهم أهمية واضحة للأبعاد الجنسانية في صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المصوغة باعتبارها جزءاً من برامج عملهم.

٩٥ - وورد ما مجموعه ٢٣٧ إشارة إلى مراعاة الفوارق بين الجنسين في تخطيط البرامج وسرود الإبلاغ بشأن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن بين ٦٥١ إنجازا متوقعا في الميزانية البرنامجية للفترة، أشار ٥٧ منها، أي ما نسبته ٨,٧ في المائة، إلى جوانب متعلقة بالقضايا الجنسانية، بزيادة ضئيلة عن فترة السنتين السابقة التي وردت فيها ٥٤ إشارة فقط، أي ما نسبته ٨,٤ في المائة. كذلك، وردت إشارات ذات صلة بالقضايا الجنسانية في ٥٠ (٥ في المائة) من مؤشرات الإنجاز ذات الصلة البالغ عددها ١٠٧٦، مما يمثل انخفاضاً ضئيلاً مقارنة بفترة السنتين السابقة التي وردت إشارات من هذا القبيل في ٦١ مؤشرا (٦ في المائة) من مؤشرات الإنجاز الخاصة بها البالغ عددها ٩٧٤.

٩٦ - وفي الوقت نفسه، يعكس ٧٤، أي ما نسبته ١١ في المائة، من بيانات النتائج التي تحققت (انظر الفصل السادس أدناه) الجهود الرامية إلى جعل الشواغل والتجارب المتعلقة بالقضايا الجنسانية بعدا مكملاً لتنفيذ ورصد وتقييم النتائج والسياسات والبرامج الخاصة بمجال موضوع بعينه، مقارنة بما يبلغ ٦٦ بيانا (١٠ في المائة) في فترة السنتين السابقة. كذلك، وردت ١٥ إشارة متعلقة بالقضايا الجنسانية في "الملامح البارزة لنتائج البرامج"، مما يشير إلى أن حوالي ٤٤ في المائة من البرامج البالغ عددها ٣٤ أدرجت القضايا الجنسانية في عمليات الرصد وتقييم النتائج التي تقوم بها، مقارنة بستة برامج فقط (١٧ في المائة) في فترة السنتين السابقة. ووردت إشارة واحدة فقط إلى القضايا الجنسانية في "التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة".

٩٧ - وفيما يتعلق بأنشطة التدريب التي أتاحتها الأمانة العامة، قُدمت في إطار ٢٥ بابا من أبواب الميزانية ٣٧٥٣ دورة تدريبية وحلقة دراسية وحلقة عمل. وبلغت نسبة النساء من مجموع المشاركين البالغ ٧٥٧ ٢٢٣ مشاركا ٣٢ في المائة (٨٠٤ ٧٠ مناسبات تدريبية)، أي بزيادة قدرها ٤ نقاط مئوية مقارنة بالنسبة البالغة ٢٨ في المائة التي تحققت في فترة السنتين السابقة. وفضلا عن ذلك، فمن أصل ٥٣١ ٣٤ زمالة منحتها ١٠ برامج، مُنحت للنساء ١٣١ ٢٣ زمالة (٤٩ في المائة). ومقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، زادت النسبة المئوية للزمالات التي منحت للنساء من ٣٠ في المائة إلى مستوى مماثل للنسبة البالغة ٥٠ في المائة من التي سُجلت في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وإجمالا، من أصل ٨٠٨ ٢٤٦ مستفيدين من الدورات التدريبية أو الحلقات الدراسية أو حلقات العمل أو من الزمالات، كان ٢٠٤ ٨٢، أي ما نسبته ٣٢ في المائة، من النساء.

٩٨ - ويورد الجدول ٩ العدد الكلي للمستفيدين الإناث والذكور من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات، فضلا عن النسبة المئوية للنساء اللائي

استفدن منها في إطار كل باب من أبواب الميزانية. وتسجل الإحصاءات الجنسانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تحسنا ضئيلا في جهود الأمانة العامة الرامية إلى ضمان الإدماج المنهجي للقضايا الجنسانية وتعميم مراعاتها في عمليات التقييم والرصد الحالية. وما زال يتعين على المنظمة أن تبذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بإدارة البرامج وتقديم الخدمات وممارسات التوظيف والترقية، وكذلك فيما يتعلق بالإبلاغ حتى تمثل بالكامل لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠٠٤ ولقرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٦ بشأن تعميم مراعاة القضايا الجنسانية على صعيد الأنشطة التنفيذية وبشأن جوانب الرصد والإبلاغ والتقييم من عمل الأمانة العامة.

الجدول ٩

المستفيدون من الذكور والإناث من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات

باب الميزانية	الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	مجموع المشاركين		النسبة المئوية للإناث
		الذكور	الإناث	
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	٧٥	٣٦٤	٢٩٥	٥٥
٣ - الشؤون السياسية	١٢	٧١	٢٣٠	٢٤
٤ - نزع السلاح	٧٢	٧٤٥	٢ ٢٨٣	٢٥
٥ - عمليات حفظ السلام	٦	٧٦	٢ ٠٢٥	٤
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٥٨	٥٧٦	١ ٩٩٢	٢٢
٨ - الشؤون القانونية	٨١	٨٧٦	١ ٣٩٦	٣٩
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٨٠٤	٧٩٥	٢ ٢٨٢	٢٦
١٠ - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	٨	١٢٨	٢٠٩	٣٨
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٩	١٢٥	١٩٩	٣٩
١٢ - التجارة والتنمية	٧٣٧	١٠ ٥١٥	٢١ ٣٥٥	٣٣
١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)	٩٩٧	١٤ ٩٣٣	٢٧ ٩٨٠	٣٥
١٤ - البيئة	٦٠٢	٨ ٢٧٢	١٨ ٠٦٧	٣١
١٤ - المستوطنات البشرية	١١٣	٧ ٢٠٤	٩ ٤٠٩	٤٣
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	١٠٢	١ ٩٤٨	٥ ٥٤٦	٢٦
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٥٢	٣٨٥	١ ٠٤٧	٢٧
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٦٣	١ ٨١٦	٩ ٩٦٢	١٥
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٠٩	٣ ١٠٨	٦ ٢٥٥	٣٣

باب الميزانية	الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	مجموع المشاركين		النسبة المئوية للإناث
		الذكور	الإناث	
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣٣	٢ ١٢٠	٢ ٧١٦	٤٤
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٣٥	٣٩٢	٤٤٨	٤٧
٢٣ - حقوق الإنسان	٢٢ ٣٥٦	١٨ ٠٦٩	٢٠ ٦٠٠	٤٧
٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٢٣	٢ ٦٧٥	٣ ٧٤٨	٤٢
٢٦ - المساعدة الإنسانية	١٣٠	٨١٥	١ ٨٢١	٣١
٢٧ - الإعلام	١٢٥	٤ ٧٢٦	٦ ١١٧	٤٤
٢٨ - خدمات الدعم	٣٥	١ ٠٠٧	١ ٣٨٠	٤٢
٣٣ - شؤون السلامة والأمن	١٤٧	٤٦٣	١٧ ٣٢٢	٣
المجموع	٢٦ ٨٨٤	٨٢ ٢٠٤	١٦٤ ٦٨٤	٣٣

طاء - البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد

٩٩ - ظلت معدلات التنفيذ لفترة السنتين عالية، إذ حقق ٢٤ من أبواب الميزانية معدلات تنفيذ (ت - م) تبلغ ٩٠ في المائة أو أكثر من ذلك، وسجل ٥ منها معدلات تنفيذ تراوحت من ٨٠ إلى ٨٩ في المائة من النواتج. كذلك، ظل متوسط معدل التنفيذ على صعيد الأمانة العامة ككل بنسبة ١٠٦ في المائة، مما يجسد مهارة مديري البرامج والإدارات والمكاتب وقدرتهم على التصدي للظروف غير المتوقعة والتأقلم مع الأحوال الطارئة.

١٠٠ - وخلال فترة السنتين، أضيف ٤٢٠ ٤ ناتجاً إلى برنامج العمل سواء من قبل الهيئات الحكومية الدولية أو الأمانة العامة، وجرى تنفيذها. وإضافة إلى ذلك، من أصل ما مجموعه ٩٦٤ ٣١ ناتجاً، تأجل إنجاز ٦٦٠ ناتجاً، أي ما يمثل ٢ في المائة، وألغيت ٢٦١٠ نواتج، أي ما يمثل ٨ في المائة. وفي الوقت نفسه، من بين ٥٢٧ ناتجاً تم ترحيلها لإنجازها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أنجز ٥٩ في المائة (٣٠٩ نواتج)، وتأجل تنفيذ ١٨ في المائة (٩٦ ناتجاً) مرة أخرى، وألغي ٢٣ في المائة (١٢٢ ناتجاً).

١٠١ - وإجمالاً، وباحتساب نواتج التعاون التقني، أنجزت المنظمة ٢٧٨ ٤٤ ناتجاً استفادت من معظمها الدول الأعضاء، وشمل ذلك تدريب ١٨٦ ١٩٥ مسؤولاً وممثلاً حكومياً من الكيانات دون الإقليمية والإقليمية والوطنية ساهموا في برامج بناء القدرات، وإنجاز ٦٥٨ ١ مشروعاً من قبل مختلف الإدارات لفائدة الدول الأعضاء.

١٠٢ - وقد نُفذت تلك النواتج باستخدام ما مجموعه ٣٩٣ ١١٠ شهر عمل (بما في ذلك أشهر عمل الاستشاريين) وأسهمت في تحقيق النتائج المتوخاة. وفيما يتعلق بالاحتوى الفني، كُرس نسبة قدرها ٣٥ في المائة من مجموع أشهر العمل المبلغ عنها لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونسبة قدرها ١٠ في المائة لحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، بينما خصصت نسبة قدرها ٢ في المائة للشؤون القانونية، ونسبة قدرها ١٠ في المائة للسلام ونزع السلاح ومسائل الأمن، ونسبة قدرها ٢٧ في المائة لوضع السياسة العامة وخدمات المؤتمرات، ونسبة قدرها ١٨ في المائة للإعلام والإدارة والرقابة.

رابعا - بيان اعتمادات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

صندوق الأمم المتحدة العام

بيان الاعتمادات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات ^(١)	النفقات			الرصيد الحر
	المدفوعات	الالتزامات غير المصفاة	المجموع	
الجزء الأول - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما				
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما	٧٨ ٥٩٣	٧١ ٨٧١	٥ ٤٣٢	٧٧ ٣٠٣
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	٥٨٧ ٠٨٧	٥٦٩ ٤٩٧	١٢ ٢٠٨	٥٨١ ٧٠٥
المجموع الفرعي	٦٦٥ ٦٨٠	٦٤١ ٣٦٨	١٧ ٦٤٠	٦٥٩ ٠٠٨
الجزء الثاني - الشؤون السياسية				
٣ - الشؤون السياسية	٧٢٤ ٠٥٥	٦٤٩ ٥٤٣	٥٩ ٥٨٣	٧٠٩ ١٢٦
٤ - نزع السلاح	١٩ ٨٥٤	١٩ ٦٧٦	١٧٨	١٩ ٨٥٤
٥ - عمليات حفظ السلام	٩١ ٣٥٦	٨٦ ٨٩٧	٤ ٠٠٨	٩٠ ٩٠٥
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٦ ٥٢٢	٦ ٢٣٩	١٥٢	٦ ٣٩١
المجموع الفرعي	٨٤١ ٧٨٧	٧٦٢ ٣٥٥	٦٣ ٩٢١	٨٢٦ ٢٧٦
الجزء الثالث - العدل والقانون الدوليان				
٧ - محكمة العدل الدولية	٣٨ ٨٥٨	٣٧ ٥٩٢	٦٥٦	٣٨ ٢٤٨
٨ - الشؤون القانونية	٤٢ ٨١٧	٤١ ١٤٠	١ ٦٧٧	٤٢ ٨١٧
المجموع الفرعي	٨١ ٦٧٥	٧٨ ٧٣٢	٢ ٣٣٣	٨١ ٠٦٥
الجزء الرابع - التعاون الدولي لأغراض التنمية				
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٥٢ ٥٩٢	١٥٠ ٤٣٢	٩٨٣	١٥١ ٤١٥

الاعتمادات ^(١)	النفقات			الرصيد الحر
	المدفوعات	الالتزامات غير المصفاة	المجموع	
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٤ ٨١٠	٤ ٧٢١	١٣	٤ ٧٣٤
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٨ ٨٤٤	٨ ٤٢٠	٢٢٠	٨ ٦٤٠
١٢ - التجارة والتنمية	١١٣ ٧٦٠	١١١ ٥٣٤	١ ١٩٢	١١٢ ٧٢٦
١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)	٢٧ ٥٣٣	٢٧ ٥٣٣	-	٢٧ ٥٣٣
١٤ - البيئة	١٣ ١٦٥	١٣ ٠٧٤	٩١	١٣ ١٦٥
١٥ - المستوطنات البشرية	١٩ ٥٧٣	١٩ ٢٥٣	٣١٢	١٩ ٥٦٥
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	٣٤ ٤٥٧	٣٢ ٧١٧	١ ٣٤٤	٣٤ ٠٦١
المجموع الفرعي	٣٧٤ ٧٣٤	٣٦٧ ٦٨٤	٤ ١٥٥	٣٧١ ٨٣٩
الجزء الخامس - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية				
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٠٢ ١٥٢	٩١ ٢٩٣	٨ ٩٠٢	١٠٠ ١٩٥
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٨٠ ٧٧٤	٧٨ ٥٤٨	١ ٣٥٩	٧٩ ٩٠٧
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٥٧ ٨٥٣	٥٦ ٧٢٥	٦٤٧	٥٧ ٣٧٢
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٥ ٢٥٤	٩٣ ٥٦٩	١ ٣٣٧	٩٤ ٩٠٦
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٥٨ ٩٧٥	٥٦ ٣٢١	١ ٩٩٧	٥٨ ٣١٨
٢٢ - البرنامج العادي للتعاون التقني	٤٧ ٤٨٠	٤١ ٧٤١	٤ ١٧٢	٤٥ ٩١٣
المجموع الفرعي	٤٤٢ ٤٨٨	٤١٨ ١٩٧	١٨ ٤١٤	٤٣٦ ٦١١
الجزء السادس - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية				
٢٣ - حقوق الإنسان	٨١ ٥٢٨	٧٤ ٦٤١	٣ ٣١٧	٧٧ ٩٥٨
٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٦٨ ٥٠٢	٦٨ ٥٠٢	-	٦٨ ٥٠٢
٢٥ - اللاجئون الفلسطينيون	٣٨ ٧٧٣	٣٨ ٧٧٣	-	٣٨ ٧٧٣
٢٦ - المساعدة الإنسانية	٢٦ ٦٧٨	٢٥ ٧٠٨	٩٧٠	٢٦ ٦٧٨
المجموع الفرعي	٢١٥ ٤٨١	٢٠٧ ٦٢٤	٤ ٢٨٧	٢١١ ٩١١
الجزء السابع - الإعلام				
٢٧ - الإعلام	١٧١ ٣٢٦	١٦٨ ٧٣٦	٢ ٥٩٠	١٧١ ٣٢٦
المجموع الفرعي	١٧١ ٣٢٦	١٦٨ ٧٣٦	٢ ٥٩٠	١٧١ ٣٢٦
الجزء الثامن - خدمات الدعم المشتركة				
٢٨ - أُلّف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٢٠ ٩٢٩	١٨ ٨٣٧	٢ ٠٧٧	٢٠ ٩١٤

الرصيد الحر	النفقات			الاعتمادات ^(أ)	
	المجموع	الالتزامات غير المصفاة	المدفوعات		
٦٤٩	٣٠ ٤٢٠	٩٢	٣٠ ٣٢٨	٣١ ٠٦٩	٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
٤٧٢	٦٩ ٠٥٤	٢ ٥٨٧	٦٦ ٤٦٧	٦٩ ٥٢٦	٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
١ ١٢٢	٢٤٤ ٥٩٩	١٤ ٦١٤	٢٢٩ ٩٨٥	٢٤٥ ٧٢١	٢٨ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية
٧٥١	١٠٦ ٠٩٣	٦ ٤٤١	٩٩ ٦٥٢	١٠٦ ٨٤٤	٢٨ هاء - الإدارة، جنيف
٩١	٣٦ ٢٢٧	١ ٦٧٠	٣٤ ٥٥٧	٣٦ ٣١٨	٢٨ واو - الإدارة، فيينا
٤٣	٢٣ ٠٦٦	٨٠١	٢٢ ٢٦٥	٢٣ ١٠٩	٢٨ زاي - الإدارة، نيروبي
٣ ١٤٣	٥٣٠ ٣٧٣	٢٨ ٢٨٢	٥٠٢ ٠٩١	٥٣٣ ٥١٦	المجموع الفرعي
الجزء التاسع - الرقابة الداخلية					
١٨٢	٢٩ ٦٢١	١ ٢٨٣	٢٨ ٣٣٨	٢٩ ٨٠٣	٢٩ - الرقابة الداخلية
١٨٢	٢٩ ٦٢١	١ ٢٨٣	٢٨ ٣٣٨	٢٩ ٨٠٣	المجموع الفرعي
الجزء العاشر - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة					
٣٠٨	٩ ١٧٤	-	٩ ١٧٤	٩ ٤٨٢	٣٠ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل
-	٩٣ ٦٥١	٢٥٩	٩٣ ٣٩٢	٩٣ ٦٥١	٣١ - المصروفات الخاصة
٣٠٨	١٠٢ ٨٢٥	٢٥٩	١٠٢ ٥٦٦	١٠٣ ١٣٣	المجموع الفرعي
الجزء الحادي عشر - الإنفاق الرأسمالي					
٦ ٠٣٧	٩٨ ١٢٣	٣٤ ٦٦٣	٦٣ ٤٦٠	١٠٤ ١٦٠	٣٢ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية
٦ ٠٣٧	٩٨ ١٢٣	٣٤ ٦٦٣	٦٣ ٤٦٠	١٠٤ ١٦٠	المجموع الفرعي
الجزء الثاني عشر - السلامة والأمن					
٢ ٦٨٩	١٦٩ ٦٨٦	٣ ٠٧١	١٦٦ ٦١٥	١٧٢ ٣٧٥	٣٣ - السلامة والأمن
٢ ٦٨٩	١٦٩ ٦٨٦	٣ ٠٧١	١٦٦ ٦١٥	١٧٢ ٣٧٥	المجموع الفرعي
الجزء الثالث عشر - حساب التنمية					
-	٢١ ٥٥٢	-	٢١ ٥٥٢	٢١ ٥٥٢	٣٤ - حساب التنمية
-	٢١ ٥٥٢	-	٢١ ٥٥٢	٢١ ٥٥٢	المجموع الفرعي
الجزء الرابع عشر - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين					
-	٤٣٦ ٠٦٢	-	٤٣٦ ٠٦٢	٤٣٦ ٠٦٢	٣٥ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
-	٤٣٦ ٠٦٢	-	٤٣٦ ٠٦٢	٤٣٦ ٠٦٢	المجموع الفرعي
٤٧ ٤٩٤	٤ ١٤٦ ٢٧٨	١٨٠ ٨٩٨	٣ ٩٦٥ ٣٨٠	٤ ١٩٣ ٧٧٢	المجموع

(أ) قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦٢.

خامسا - التوصيات

١٠٣ - قد ترغب لجنة البرنامج والتنسيق في القيام بما يلي:

(أ) أن تحيط علما بهذا التقرير وأن تقرر التحسينات المنهجية المقترحة المتعلقة بتحسين نوعية صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مع وضع تعليقات اللجنة في الاعتبار؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام اقتراح تعديلات على النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم لكي تتجاوز المنظمة الميزنة القائمة على النتائج وتوجه نحو الإدارة القائمة على النتائج حقا؛

(ج) أن تقرر الاستعانة بالنتائج المفصلة الواردة في هذا التقرير لدى استعراض الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

(د) أن توصي بإخضاع جميع مديري البرامج للمساءلة فيما يتعلق بتحقيق النتائج وتوثيق التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات الواردة في الميزانية البرنامجية عن طريق طلب تقديم تقارير امتثال على مستوى البرامج الفرعية وإدراج المسؤوليات الإدارية ذات الصلة في عملية تقييم الأداء.

سادسا - أداء البرنامج حسب أبواب الميزانية البرنامجية

تمهيد

١٠٤ - يصف هذا الفصل أداء البرامج من حيث مختلف الإنجازات المتوقعة التي حددتها الإدارات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وبنية التقرير هي نفسها بالنسبة لكل باب من أبواب الميزانية، إذ يبدأ بتحديد الملامح البارزة لنتائج البرامج واستعراض التحديات والعقبات والأهداف التي لم تتحقق، ثم يعرض بإيجاز لبيانات الإنجازات/النتائج التي تم تحقيقها بالنسبة لكل برنامج فرعي على حدة بنفس الترتيب الذي وردت به في الجداول ذات الصلة من كراسة الميزانية البرنامجية المقترحة.

١٠٥ - وكما هو الشأن بالنسبة لتقرير الأداء البرنامجي السابق، فقد حُسمت مسألة الحاجة إلى حصر حجم النسخة المطبوعة من التقرير، مع السعي إلى توسيع نطاقه وتضمينه أكبر قدر من التفاصيل، بجعل النسخة المطبوعة تقتصر على العناصر الأساسية لأداء البرنامج، بينما تستخدم النسخة المفصلة المتاحة على الإنترنت (انظر الملاحظة الواردة في الصفحة ١) لتقديم معلومات أوفى عن الأداء. ولتقليص حجم النسخة المطبوعة، فإن الصيغ التي وردت بها

الإنجازات المتوقعة لم تنقل حرفيا بصورة منتظمة؛ إلا أنه تم الحفاظ على الصياغة الأساسية والترتيب اللذين وردت بهما في كراسات الميزانية الخاصة بكل منها. ويتضمن تقرير الأداء البرنامجي هذا معلومات حول كافة الالتزامات والأنشطة التي نفذتها المنظمة. ومع ذلك، فإن بعض النتائج غير المتوخاة أو غير المبلغ عنها قد لا ترد بالكامل في هذا التقرير.

١٠٦ - وفي النسخة الإلكترونية لهذا التقرير، يأتي موجز المعلومات الخاصة بتنفيذ نواتج كل برنامج على حدة، وهو يرد في أسفل الإطار المخصص للملامح البارزة، مشفوعا بوصلة إلكترونية تحيل إلى جدول يشتمل على معلومات مفصلة بشأن تنفيذ النواتج على مستوى البرامج الفرعية وأشهر العمل التي استلزمها ذلك.

الباب ٢ شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

الملامح البارزة لنتائج البرامج

ظلت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ملتزمة بعملية الإصلاح، وأحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ مشروع الإدارة الكلية المتكاملة لخدمات المؤتمرات. وقُطعت أشواط في مجال تنسيق السياسات والممارسات والإجراءات الإدارية وتوحيدها، وذلك من أجل تبسيط الإجراءات واستخدام الموارد بشكل مشترك وتحقيق وفورات الحجم في نهاية المطاف.

وبدأ العمل بمبادرة عالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٦ من أجل تنسيق العمليات المتصلة بالمؤتمرات وتبسيطها وتوحيدها على مستوى الإدارة ككل. وشملت هذه المبادرة ثلاثة مشاريع، هي كالاتي: (أ) إنشاء قاعدة بيانات مركزية لتقديم التقارير بهدف إتاحة إمكانية إبلاغ البيانات الإحصائية وإدارتها على الصعيد العالمي (مركزا العمل الرائدان في هذا المشروع: نيروبي ونيويورك)؛ (ب) ودمج النظام الحالي لإدارة الاجتماعات وإعادة تصميمه وتحويله إلى منبر مفتوح وموحد ومحدث وجامع لمراكز العمل الأربعة التي تقدم خدمات للمؤتمرات (مركز العمل الرائد: فيينا)؛ (ج) وتقييم نظم إدارة الوثائق من الناحية التقنية والعمل بها في مراكز العمل الأربعة التي تقدم خدمات للمؤتمرات (مركز العمل الرائد: جنيف).

وأُتخذت تدابير لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، وهو ما سهل التخطيط للاجتماعات والوثائق وتنسيقها ويسر عمل الدول الأعضاء.

وتحسنت القدرة على التنبؤ بحجم العمل من خلال التخطيط بشكل أفضل، وهو ما مكن بدوره من تطبيق أساليب فعالة من حيث التكلفة لتقديم الخدمات. وزادت نسبة استخدام الموظفين العاملين من خارج الموقع والموظفين المتعاقدين في خدمات الترجمة التحريرية خلال العام الثاني من فترة السنتين. وأصبح العمل من خارج الموقع، وهذا الترتيب هو أسلوب جديد لتقديم الخدمات، من السمات الرئيسية للعمل. وسيمكن الجمع بين مختلف أساليب العمل على النحو الأمثل من تحقيق وفورات للمنظمة.

ونفذ قسم النشر مشروعا يهدف إلى تعزيز خدماته، ومكّن استخدام تكنولوجيا الطباعة حسب الطلب من زيادة كفاءة هذه الخدمات في مراكز العمل

الأربعة التي تقدم خدمات المؤتمرات.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

نظرا لدور الإدارة كجهة لتقديم الخدمات، فقد استمر أداؤها يتأثر بتأثرا كبيرا بعوامل خارجية. وقد وافق الأمين العام على إدراج مؤشر للإنجاز بشأن تقديم وثائق ما قبل الدورة في مواعيدها ضمن القسم الخاص بالتوجيه التنفيذي والإدارة لكل إدارة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وذلك لحث الإدارات على الامتثال لتلك المواعيد. وظل احترام الإدارات المقدمة للوثائق للحد المقرر لعدد الصفحات يشكل تحديا هو الآخر، وكان هذا الأمر في بعض الحالات خارج سيطرة الأمانة العامة. واستمر بذل الجهود لإيجاد أفضل حل ممكن لهذه المشكلة.

وتزيد الإدارة تركيز اهتمامها على النتائج النهائية والأداء العام، مع الحفاظ على التزامها بتحقيق مستويات عالية من الجودة. إلا أن التوفيق بين تحسين الجودة وفعالية الكلفة يمثل تحديا كبيرا ينبغي إعطاؤه الاهتمام الذي يستحقه. وللدول الأعضاء دور تضطلع به في تحديد الأولويات ووضع أهداف متوازنة.

وما زالت الإدارة تواجه التحدي المتمثل في ضرورة خدمة جميع الاجتماعات المدرجة في جدول المؤتمرات، وكذلك اجتماعات الهيئات المنعقدة في أي أسبوع من الأسابيع. وقد ارتفع عدد الهيئات التي يحق لها أن تعقد اجتماعات "عند اللزوم" أو "في دورة مستمرة".

وتأخر تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات العالمية بسبب بطء اكتساب التكنولوجيا اللازمة. وما زالت هناك أيضا مشاكل تعترض تركيب شبكة خاصة افتراضية في الإدارة لإتاحة إمكانية الوصول بالكامل إلى شبكة الأمم المتحدة وكل قواعد البيانات والأصول الداخلية، وهو شرط أساسي لضمان فعالية الاستعانة بمتعاقدين خارجيين وموظفين يعملون من خارج الموقع. وستعالج هذه المسألة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وما زال عدد الشواغر في قسمي الترجمة الشفوية والتحريرية في شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يشكل تحديا من التحديات التي تواجهها الإدارة. ويُتوقع أن يتقاعد أكثر من ٢٠ في المائة من الموظفين في وظائف اللغات الثابتة في مراكز العمل الأربعة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١، وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى توظيف عدد كبير من الموظفين الجدد ودجهم وتدريبهم. وقد وُضعت

استراتيجية للتخطيط لتعاقب الموظفين لمعالجة هذا المشكل.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٤ في المائة من النواتج الصادر بها تكليف والقبالة للقياس الكمي وعددها ١ ٩٢٣ ناتجا.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 2))

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢-١ إدارة برنامج العمل ودعمه بالموظفين والموارد المالية على نحو فعال. واصلت الإدارة، خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إصلاحاتها الرامية إلى تحسين أدائها العام وتسهيل عمل الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك تحقيق مزيد من التقدم في مجال الإدارة الكلية المتكاملة؛ وتنسيق السياسات والإجراءات وتوحيدها؛ وإدخال تحسينات على أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية؛ واتخاذ عدة تدابير لمعالجة مشكل التأخر في تقديم الوثائق، ومن ذلك على سبيل المثال عقد اجتماعات مع ممثلي الإدارات المقدمة للوثائق. وكثفت الإدارة أيضا جهودها في مجال التواصل مع عملائها لقياس مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة، وذلك عن طريق إنجاز دراسات لاستقصاء آراء العملاء والحصول على آراء الرؤساء وباقي المستفيدين من الخدمات وعقد اجتماعات لتبادل المعلومات.

وتم التركيز على الإدارة المالية والمساءلة وتحسين مؤشرات الموارد البشرية. وتحققت نسبة استخدام بلغت ٩٩,٩٨ في المائة من الموارد، وأنجزت كل النواتج في الوقت المحدد. إلا أن متوسط عدد الأيام التي تستغرقها إجراءات التوظيف في إطار نظام جالاكسي بلغ ١٤٦ يوما بالنسبة للشواغر كافة، وهو مستوى دون الهدف الموصى به في خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية، وهو ١٢٠ يوما.

إدارة المؤتمرات في نيويورك

البرنامج الفرعي ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢-٢ (أ) تحسين التواصل بشأن الجوانب التنظيمية والإجرائية للاجتماعات فضلاً عن تحسين الدعم الموضوعي والتقني ودعم الأمانة للدول الأعضاء والمشاركين الآخرين في الاجتماعات الصادر بشأنها تكليف. ظلت النسبة المئوية للمستعملين النهائيين الذين أعربوا

عن عدم رضاهم عن الطريقة التي تُجرى بها الاجتماعات وعن مستوى خدمات الأمانة التقنية وجودتها ضئيلة جدا (١,٤) في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مقابل ١ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، وذلك خلال فترة قدمت فيها الإدارة خدماتها للجنة الـ ٣٤ الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وللجنة بناء السلام.

(ب) تحسين إعداد وتقديم الوثائق الإجرائية في حينها للاجتماعات الحكومية الدولية التي تقدم لها الإدارة الخدمات. واصلت الإدارة التخطيط بفعالية لعملها السابق لافتتاح دورات الهيئات الحكومية الدولية، وعززت تنسيقها مع الإدارات والمكاتب المقدمة للوثائق. وقدمت أيضا خدمات البوابة الإلكترونية للجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وهي خدمات متاحة للوفود والأمانة العامة فقط، وقد أسهم ذلك في تحسين جودة الاتصالات ويمكن من توزيع الوثائق بكفاءة أكبر. وارتفعت نسبة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق في الإدارة ككل من ٧٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٩٩,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

البرنامج الفرعي ٢

التخطيط لخدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

٢-٣ (أ) تحسين جودة خدمات المؤتمرات بوجه عام. ظلت النسبة المئوية لمثلي الدول الأعضاء في الأجهزة الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء ممن أعربوا عن عدم رضاهم عن جودة خدمات المؤتمرات في مستوى متدن جدا (٢,٩) في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). فقد تم تقليص نسبة التأخر في تقديم الوثائق التي تصدرها الإدارة بفضل تطبيق آليات إدارية أكثر فعالية. وكان إصدار الوثائق الرسمية في وقتها المحدد ثمرة، لتقديمها وتجهيزها وفق المواعيد النهائية المحددة لذلك. ولم تسفر الجهود التي بذلت من أجل تحسين نسبة تقديم الوثائق في الوقت المحدد إلا عن تحسينات طفيفة، بينما تحقق تحسن كبير على مستوى تجهيز الوثائق في وقتها، وهي عملية خاضعة لسيطرة الإدارة بالكامل، إذ بلغت النسبة ما يقرب من ١٠٠ في المائة.

(ب) استغلال القدرة الكلية لخدمات المؤتمرات الموحدة بكفاءة، حيثما كان ذلك عمليا وأكثر فعالية من حيث التكاليف، دون التأثير سلبا على جودة الخدمات المقدمة. استغلت الإدارة قدراتها في مجال خدمات المؤتمرات بشكل أفضل، مع المحافظة على مستوياتها من حيث الجودة. فقد ارتفع متوسط ناتج الفرد كنسبة مئوية من معايير حجم العمل الخاصة بالترجمة التحريرية إلى ١٠٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقابل ٩٨ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وظل هذا المؤشر بالنسبة لخدمات الترجمة الشفوية في

مستوى ٩٢ في المائة. وتحقق هذا التحسن في وقت ظلت فيه نسبة رضا المستعملين النهائيين عن جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة عالية جدا (٩٧,١) في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧). واستمرت، في إطار مشروع الإدارة الكلية، زيادة تقاسم المهام المتعلقة بالاجتماعات التي تُعقد خارج مراكز العمل التي تقوم بخدمة المؤتمرات، وكذلك تجهيز وثائق مراكز العمل الأخرى في نيويورك.

(ج) زيادة استغلال خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقا للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية المقررة. تقلص الفرق بين مجموع عدد الاجتماعات المقررة وعدد الاجتماعات المعقودة بشكل كبير من ١٤٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ١٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفيما يخص الفرق بين الاجتماعات المستفيدة من خدمة الترجمة الشفوية، وتلك التي عُقدت بالفعل، فقد ارتفع المؤشر من ٨١ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٩٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ وتراجع المؤشر بالنسبة للاجتماعات المعقودة دون ترجمة شفوية من ٢٤٨ في المائة إلى ٨١ في المائة^(٦). وجاء التحسن الكبير لهذه المؤشرات نتيجة تحسن قدرة الإدارة على التنبؤ بالاحتياجات بشكل أكثر فعالية، وهو أمر يمكن أن يُعزى إلى تعزيز التنسيق بين موظفي التخطيط والأمانات التقنية. ويمكن ذلك من الاستجابة بكفاءة لمعظم طلبات توفير خدمات للاجتماعات، على الرغم من انخفاض عدد أفرقة الترجمة الشفوية المتاحة لإعادة التكليف.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل ضمان تقديم الوثائق في الموعد المحدد لتجهيزها وإصدارها في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوافر الوثائق. إضافة إلى التخطيط لعمل الإدارة بفعالية، اتخذت تدابير عملية لمعالجة المشاكل المرتبطة بالتأخر في تقديم الوثائق وتجاوز الحد المقرر لعدد صفحاتها. وتشمل هذه التدابير تزويد رؤساء الهيئات الحكومية الدولية

(٦) تمثل نسبة ٢٤٨ في المائة عدد الاجتماعات المقرر عقدها دون ترجمة شفوية، المسجلة في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أي ٤٠٠ ١١ اجتماع عُقد بالفعل مقابل ٤٦٠٠ اجتماع كان مقررا. إلا أنه كما ذكر في تقارير سابقة إلى الجمعية العامة، فإن الارتفاع الكبير، بعد عام ٢٠٠٣، في عدد الاجتماعات المعقودة دون ترجمة شفوية، سواء منها تلك التي كانت مدرجة في جدول الاجتماعات أو تلك التي لم تكن كذلك، يرجع إلى أنه بعد اعتماد نظام الاجتماعات الإلكتروني (eMeets)، سُجلت استخدامات أكثر من ذي قبل لقاعات الاجتماعات. وبالتالي، فقد أصبحت تسجل اليوم اجتماعات تستلزم استخدام عدة قاعات، مثل المؤتمرات الكبيرة التي تتضمن إجراء حلقات نقاش مستديرة متزامنة أو غيرها من المناسبات التي تشغل أكثر من قاعة واحدة. وكذلك، فإن أي استخدام للقاعات في ساعات الصباح أو الظهيرة أو المساء، لاجتماعات أو مناسبات أخرى، يدرج أيضا في الإحصاءات.

بجداول زمنية لتسليم الوثائق للرجوع إليها عند إعداد برامج عملهم، وإدارة حالات الإعفاء من الحدود المقررة لعدد الصفحات إدارة استباقية بالتعاون مع رؤساء الإدارات المقدمة للوثائق. وقد كان لهذه الإجراءات أثر إيجابي في تحسين نسبة امتثال الأمانة العامة ككل لشروط تسليم الوثائق من ٦٠ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ٦٥ في المائة عام ٢٠٠٧، بالرغم من أن هذه الأرقام ما زالت بعيدة جدا عن نسبة ٩٠ في المائة التي اعتمدت أساسا للقياس لفترة السنتين. وبما أن نسبة امتثال الإدارة لمواعيد تجهيز الوثائق قد بلغت ١٠٠ في المائة تقريبا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فإن أي تحسن في إصدار الوثائق للدول الأعضاء في الوقت المناسب يرقن بتحسين مواعيد تسليم الوثائق من جانب الإدارات والمكاتب. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الأمانة العامة عدة تدابير تهدف إلى تعزيز نظم المسؤولية والمساءلة في الإدارات، وهو ما سيمكن من إدخال تحسينات مستمرة في هذا المجال. ومن هذه التدابير موافقة الأمين العام على أن يدرج ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ مؤشر إنجاز بشأن تسليم وثائق ما قبل الدورة في وقتها المحدد، يشمل جميع برامج الأمم المتحدة.

(هـ) زيادة توفير خدمات المؤتمرات لمختلف التجمعات الرئيسية والمجموعات الإقليمية. ارتفعت النسبة المئوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والتجمعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء، التي تقدم لها خدمات الترجمة الشفوية، بالقياس إلى عدد الطلبات إلى ٨٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مقابل ٩٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومع أن عدد الاجتماعات المطلوبة كان أقل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فإن عدد الاجتماعات التي قدمت لها خدمات لم يتغير تقريبا. ويُعزى ذلك جزئيا إلى إضافة قدرة احتياطية استراتيجية لخدمة ثلاثة اجتماعات في الأسبوع من أجل الاستجابة لاحتياجات الهيئات التي يحق لها عقد اجتماعات "عند اللزوم"، وهو إجراء استفادت منه أيضا المجموعات الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

٢-٤ (أ) إعداد مراجع ووثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها تحريريا على مستوى رفيع الجودة يكفل الاحترام اللائق بخصوصية كل لغة. ما زالت ملاحظات الدول الأعضاء بشأن جودة الخدمات اللغوية إيجابية جدا. وأفادت الدراسة الاستقصائية التي أجريت عام ٢٠٠٧ بشأن درجة رضا العملاء أن نسبة درجات التقييم المتدنية بلغت ٢,٠٣ في المائة (مقابل ٣,١٧ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

وتم التحقيق بشكل كامل في أي شكاوى وردت بشأن عمل المحررين والمترجمين التحريريين وقُدمت الشروح اللازمة في هذا الشأن. وكان معظم هذه الشكاوى مرتبط بـ عدم فهم أصحابها للمبادئ التوجيهية والممارسات الخاصة بالتحرير والترجمة التحريرية في الأمم المتحدة. وبلغت نسبة المراجعة الذاتية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لدوائر الترجمة التحريرية الست كلها ٤٤,١ في المائة، وهو ما يتماشى مع المستوى الذي ترى الجمعية العامة أنه لا ينبغي تجاوزه (٤٥ في المائة). واتخذت مجموعة من المبادرات لتحسين جودة العمل، بما في ذلك تحسين جودة الوثائق المقدمة إلكترونياً، وتوسيع قواعد بيانات المصطلحات التي وضعتها الإدارة وتحسينها، وإحراز تقدم في مجال إعادة تصميم عمليات إعداد المراجع، واعتماد تدابير لمعالجة مسألة التحول الديمغرافي الذي تشهده دوائر الترجمة التحريرية.

(ب) جودة خدمات الترجمة التحريرية والاجتماعات والنشر وفعاليتها من حيث التكاليف. تتجه الإدارة نحو تحقيق الجمع الأمثل بين أساليب تقديم خدمات الترجمة التحريرية. وقد تجاوزت الأرقام الخاصة بالترجمة التحريرية الداخلية، خلال العام الأول من فترة السنتين، الهدف المحدد بنسبة ١٦ في المائة، وحققت الترجمة التحريرية الخارجية الهدف المحدد لها (بفارق بسيط فقط بلغ ٠,١ في المائة)، بينما ظلت الترجمة من خارج الموقع دون مستوى الهدف المحدد بنسبة ٦,١ في المائة. ويشكل الفارق في أسلوبي الترجمة الأخيرين نسبة ضعيفة بحكم استحالة التنبؤ بحجم العمل في أي سنة من السنوات، إضافة إلى كون العمل من خارج الموقع ترتيباً جديداً نسبياً. وارتفع مجموع عدد الصفحات التي ترجمتها الإدارة بنسبة ١١ في المائة، بينما تضاعف عدد الصفحات المترجمة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من خارج الموقع، ٤,٤ مرات مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد أصبح الآن العمل من خارج الموقع ترتيباً راسخاً في ممارسة دوائر الترجمة.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

٢-٥ (أ) تقديم خدمات عالية الجودة في مجال الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر. بلغت نسبة درجات التقييم التي تعكس عدم رضا الدول الأعضاء في الأجهزة الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء والإدارات المستفيدة من خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر عن هذه الخدمات ٢,٥ في المائة خلال فترتي السنتين الأخيرتين. ولم ترد أي شكاوى مهمة من ممثلي الدول الأعضاء بشأن جودة خدمات الإدارة.

(ب) جودة خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر وفعاليتها من حيث التكاليف. ظل الجمع بين أسلوبي تقديم خدمات الترجمة الشفوية - أي عن طريق

الموظفين الدائمين أو الموظفين المؤقتين - من حيث عدد أيام العمل مستقرا نسبيا خلال فترتي السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٨٣ في المائة مقابل ١٧ في المائة. وبالنسبة لدائرة تدوين المحاضر الحرفية، بلغت النسبة المئوية لأيام العمل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ٧٠ في المائة فيما يخص الموظفين الدائمين (مقابل ٦٩ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥)؛ و ٢٦ في المائة فيما يخص الموظفين المؤقتين (مقابل ٣٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، و ٤ في المائة فيما يخص العاملين من خارج الموقع (مقابل ١ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). و فرق الثلاث نقط مئوية في نسبة العمل من خارج الموقع هو فرق بسيط يُعزى إلى استحالة التنبؤ بحجم العمل ومدى توافر مدوني المحاضر المستقلين. وقد أدخلت الإدارة عدة تغييرات في الإجراءات لقياس مدى فعالية خدماتها من حيث التكاليف، ومنها تطبيق نظام للتنبؤ بحجم العمل والتخطيط للطاقة الإنتاجية، وتشكيل فريق عامل في مجال النشر لتدارس أفضل الممارسات وتوحيد الإجراءات والمؤشرات، وتصميم نظام عمل للمهام الفردية في مجال تجهيز النصوص وتنفيذه.

إدارة المؤتمرات في جنيف

البرنامج الفرعي ٢

التخطيط لخدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

٢-٦ (أ) تحسين جودة خدمات المؤتمرات بوجه عام. تلقت شعبة خدمات المؤتمرات، خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عدة رسائل تشيد بدوائر الشعبة ذات الصلة على جودة الخدمات المقدمة. وأظهر تحليل نتائج دراسة استقصائية أُجريت في نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أن أكثر من ٩٤ في المائة من العملاء أعربوا عن رضاهم عموما عن جودة خدمات المؤتمرات المقدمة لاجتماعاتهم.

(ب) استغلال خدمات المؤتمرات الموحدة بكفاءة، حيثما كان ذلك عمليا وأكثر فعالية من حيث التكلفة، دون التأثير سلبا على جودة الخدمات المقدمة. واصلت شعبة خدمات المؤتمرات، خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، جهودها الرامية إلى الاستخدام المشترك للموارد الخاصة بالمؤتمرات مع نيويورك وفيينا ونيروبي، وذلك من أجل الاستفادة من قدرات الأمم المتحدة في مجال المؤتمرات على النحو الأكثر كفاءة. وتفاوضت إدارة المؤتمرات بجنيف لإبرام اتفاقات مع الأمانات الفنية الرئيسية بجنيف، وأسفرت هذه الاتفاقات عن وضع جدول اجتماعات موزع بشكل أكثر توازنا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهو ما مكّن من تقليص نسبة تداخل اجتماعات الهيئات التي يحق أن تكون لها محاضر موحدة إلى الحد

الأدن. ومكّن أيضا استخدام فرق العمل المعنية بالإدارة الكلية من تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين مراكز العمل.

(ج) زيادة استغلال خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقا للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية المقررة. تم تحقيق التخطيط بشكل أفضل، خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عن طريق عقد مشاورات منتظمة مع الأمانات الفنية ودوائر مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومراكز العمل الأخرى. وأثمرت هذه الجهود عن عقد ٩١ في المائة (١٧ ١٠٩) من الاجتماعات المقررة (١٨ ٨٢٠). وعلى نحو ما كان مقررا عُقد ٨٨ في المائة من الاجتماعات المستفيدة من الترجمة الشفوية، و ٩٢ في المائة من الاجتماعات غير المستفيدة من الترجمة الشفوية. وسيسهل تنفيذ مبادرة تكنولوجيا المعلومات العالمية استغلال هذه الخدمات بكفاءة وبتيح إمكانية وصول مراكز العمل إلى موارد المعلومات في الزمن الحقيقي.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل ضمان تقديم الوثائق في موعدها لتجهيزها وإصدارها في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات وفقا لقاعدة الستة أسابيع المتعلقة بتوافر الوثائق. خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حظيت مسألة إصدار وثائق الهيئات التداولية في وقتها وبجميع اللغات الرسمية بالاهتمام اللازم. وارتفع عدد الوثائق الصادرة بستة أسابيع أو أكثر قبل مواعيد عقد الاجتماعات، كنسبة مئوية من مجموع عدد الوثائق الواردة، من ٤٢ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٥٠,١ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وظل تأخر العملاء في تقديم الوثائق وعدم امتثالهم للحد المقرر من حيث عدد الصفحات مشكلا مطروحا. وعُقدت اجتماعات منتظمة معهم لتعزيز فهم القواعد الخاصة بتقديم الوثائق في وقتها المحدد والتقيد بالحد المقرر لعدد الصفحات. وبفضل التخطيط والتنبؤ بحجم الوثائق بشكل أفضل، واستخدام نظام تكنولوجيا المعلومات العالمي مستقبلا، يُتوقع تحسين كفاءة الشعبة فيما يتعلق بهذه المسائل.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

٧-٢ (أ) إعداد مراجع ووثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها تحريريا على مستوى رفيع الجودة يكفل الاحترام اللائق بخصوصية كل لغة. تم خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تحقيق الإنجاز المتوقع بالكامل، مع احترام خصوصية كل لغة من اللغات كما يجب، وذلك على الرغم من العبء الثقيل للمتطلبات المفروضة

بفعل إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وأعرب أكثر من ٩٤ في المائة من العملاء عن رضاهم عن أداء الشعبة خلال فترة السنتين، وارتفعت نسبة المراجعة الذاتية للترجمات بالنسبة إلى حجم العمل من ٤٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٤٦,٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وستتطلب المحافظة على مستوى كفاءة الشعبة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية للترجمة في التشكيلات اللغوية النادرة، مثل العربية - الانكليزية، وإعداد دورات تدريبية للمترجمين يشرف عليها مراجعون أقدمون، وتنظيم دورات تدريبية في تقنيات المراجعة للمترجمين والمراجعين، وتعزيز قوائم المترجمين المستقلين عبر الاختبار المتواصل للمترجمين المبتدئين.

(ب) جودة خدمات الترجمة التحريرية وفعاليتها من حيث التكاليف. بلغت النسبة المئوية للصفحات التي ترجمها الموظفون الداخليون والمترجمون المتعاقدون ٨٨,٣ في المائة و ٨,١ في المائة، على التوالي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مقابل ٩٠,٦ في المائة و ٨,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وارتفعت نسبة الترجمة من خارج الموقع إلى ٣,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مقابل ١ في المائة خلال فترة السنتين السابقة. وشملت التدابير التي اتخذتها الإدارة لتحسين الكفاءة زيادة استخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب والاحتفاظ بتسجيلات رقمية للاجتماعات على بطاقات ذاكرة سريعة، وهو ما أسهم في تحسين عملية تدوين المحاضر الموجزة، واستخدام أجهزة النظام الرقمي لتسجيل الإملاء، وهو ما ساعد في زيادة كفاءة نظام تسيير إجراءات العمل.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

٢-٨ (أ) تقديم خدمات عالية الجودة في مجال الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر. أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أن ٩٢,٨ في المائة من العملاء أعربوا عن رضاهم عموماً عن جودة الخدمات المقدمة. وإضافة إلى ذلك، تلقت الشعبة عدة رسائل خطية تشيد بجودة الخدمات المقدمة. وقد أسهمت الدورات التدريبية في هذا الإنجاز، إذ مكنت من تحسين فهم الفوارق اللغوية الدقيقة ورفع جودة الترجمة الشفوية إلى أقصى حد ممكن. وسيكون من الضروري تحسين شكل الدراسة الاستقصائية للحصول على آراء أدق من العملاء فيما يخص التدابير الملموسة التي ينبغي اتخاذها بشأن ما قد يلزم إدخاله من تحسينات إضافية لزيادة تحسين جودة عمل الشعبة إلى أقصى حد ممكن.

(ب) جودة خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر وفعاليتها من حيث التكاليف. عُززت الجودة والفعالية من حيث التكاليف بزيادة وتيرة تبادل المترجمين الشفويين بين مراكز العمل لسد النقص المؤقت في عدد الموظفين. وتمت المحافظة على مزيج من أساليب تقديم خدمات الترجمة الشفوية بالقياس إلى عدد أيام عمل الموظفين الدائمين مقابل الموظفين المؤقتين خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عند المستوى الذي سجل خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ألا وهو ٨٠ مقابل ٢٠ في المائة. وواصلت دائرة النشر توسعها في استخدام تكنولوجيا الطباعة حسب الطلب، إذ صدر ٩٦,٤ في المائة من مجموع الأعمال (الوثائق والمنشورات) بهذه الطريقة. وعلاوة على ذلك، فإن ١٠٠ في المائة من الأعمال المتصلة بإعداد وثائق الاجتماعات تصدر حالياً باستخدام التكنولوجيا الرقمية.

البرنامج الفرعي ٥^(٧)

خدمات المكتبة

٢-٩ (أ) دعم مكتب الأمم المتحدة في جنيف والإدارات والمكاتب داخل الأمم المتحدة وعلى نطاق المنظومة وسائر الجهات المستفيدة، في تلبية احتياجاتها من المعلومات والبحوث. في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ارتفع بوجه عام عدد المستفيدين من خدمات المكتبة بنسبة ١٥ في المائة وزاد حجم الاستفسارات المقدمة من قبل المستفيدين بمختلف السبل بنسبة ٤ في المائة وذلك بالمقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأتاح اقتناء أداة إلكترونية مكتبية جديدة الوصول إلكترونياً إلى النص الكامل لما عدده ٢٦ ٠٠٠ دورية. ويجري تنفيذ برنامج لإدارة المهارات الشخصية المهدف منه توفير المساعدة المباشرة للمستفيدين عن طريق تقييم احتياجاتهم المتعلقة بالخدمات وتقديم التدريب المتخصص. ويتزايد بمعدل سريع عدد مستخدمي نظام Scope، وهو نظام جديد لتسجيل المحفوظات واسترجاعها، فقد فاق عدد مستخدمي هذا النظام الضعف ما بين عام ٢٠٠٦ (٨ ١٤٨ زيارة) وعام ٢٠٠٧ (٢٠ ٥٢١ زيارة). وأخيراً، تواصل المكتبة تزويد عدد من المكتبات التابعة للأمم المتحدة بخدمات الدعم والصيانة المتعلقة بنظام المكتبة المتكامل المعروف باسم "Voyager" واحتضان البرنامج الحاسوبي في الحواسيب المركزية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ووفرت المكتبة التدريب على استخدام هذا البرنامج حسب المطلوب وشاركت بنشاط في سائر منتديات التعاون مثل الاجتماع السنوي لفريق مكتبات منظومة الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات والمعني بتبادل المعارف وإدارة المعلومات.

(٧) يشرف على هذه الدائرة مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(ب) إدارة رصيد المكتبة من المؤلفات النفيسة وتطويره وتنفيذ السياسة الجديدة المتعلقة بالمحافظة على ذلك الرصيد ونشره. جرى اقتناء معدات رقمية جديدة لتنفيذ برنامج المحافظة على وثائق الأمم المتحدة عن طريق إصدار بدائل رقمية وفي شكل بطاقات مجلدية بطريقة أكثر كفاءة، كما وضع برنامج عمل لرقمنة الوثائق. ويجري بذل جهود للاستعانة بالمصادر الخارجية في تدبير محفوظات مكتب الأمم المتحدة في جنيف نظرا لنقص أماكن التخزين المستوفية للمعايير الدولية في مجال المحافظة على الوثائق، وذلك بالرغم من أن الجهود التي بذلت في هذا المضمار أسفرت عن تحديد رفوف المكتبة ومضاعفة سعتها باستخدام نظم "Compactus" وقد ارتفع عدد الأمتار الخطية التي يمكن استخدامها في تخزين الوثائق المحفوظة طبقا للمعايير المعمول بها في هذا المجال من ٨٠ مترا مربعا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٢٥٤ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ج) تعزيز ثقافة السلام والحوار من خلال تنفيذ السياسة الثقافية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف وإدارتها وتنظيم ملتقيات في إطار البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات. نظمت المكتبة برنامجا يتألف من أنشطة ثقافية ذات فعالية كبرى، شملت ١١٥ ملتقى نفذت خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقارنة بما عدده ١٣٠ في فترة السنتين السابقة). وقد حظي تنفيذ تلك الأنشطة بدعم كامل من البعثات الدائمة وعدد من وكالات الأمم المتحدة.

(د) تعزيز إدارة السجلات على نحو يتسم بالكفاءة وفي بالمعايير في جميع أنحاء مكتب الأمم المتحدة في جنيف ووحدات الأمانة العامة في جنيف. زادت المكتبة من عدد خطط حفظ الوثائق وأنجزت الهدف المنشود بالنسبة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ألا وهو ١٣ خطة. كما روجت الحاجة إلى تنفيذ خطط فعالة في هذا المضمار للمحافظة على الذاكرة المؤسسية للمنظمة. وتواصل تجهيز الوثائق بوتيرة مطردة أثناء فترة السنتين ولا توجد في الوقت الراهن أي أعمال متراكمة في مجال تصنيف الكتب أو فهرسة وثائق الأمم المتحدة. وشهد عدد الوثائق التي جرى تجهيزها من كتب وهدايا ووثائق متبادلة ووثائق حكومية ودوريات، ارتفاعا بنسبة ٦٣ في المائة في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مقارنة بالنسبة المسجلة في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وارتفع عدد خدمات المعلومات المصممة لتلبية احتياجات بعينها بنسبة ٨٠ في المائة. وأصبحت فهرسة المواد أكثر فعالية بخصر التركيز على المجالات الرئيسية التي تعنى بها الأمم المتحدة وعلى اللغات الرسمية، فضلا عن ترشيد إجراءات عملية الاقتناء. ويشكل انعدام نظام إلكتروني متكامل لإدارة السجلات عقبة كأداء أمام إنجاز هذه المهمة على نحو فعال.

إدارة المؤتمرات، فيينا

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

١٠-٢ (أ) تحقيق تحسن عام في نوعية خدمات المؤتمرات.

استمر ورود آراء إيجابية من العملاء عبر الدراسات الاستقصائية التي توزع في نهاية كل دورة من الدورات الرئيسية. كما استقيت آراء قيمة من الاجتماعات المنتظمة التي تُعقد مع العملاء وأمانات الخدمات التقنية والفنية بالأمم المتحدة ومع ممثلي المنظمات الكائن مقرها في فيينا وممثلي الدول الأعضاء.

(ب) استخدام قدرة خدمات المؤتمرات الموحدة استخداما يتسم بالكفاءة، عندما يكون ذلك ممكنا وأكثر فعالية من حيث التكلفة ودون أن يؤثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة. ارتفع متوسط استخدام قدرة خدمات الترجمة الشفوية من نسبة ٨٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٩٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما زاد في الفترة نفسها المؤشر ذاته المتعلق بالترجمة التحريرية من نسبة ٩٨ في المائة إلى ١٠٠ في المائة. وأدى التنسيق بين مراكز العمل إلى تحسن عملية تقاسم أعباء العمل. ونظرا لمحدودية القدرات الفائضة عن الحاجة في فيينا، لم تجر فيها في الفترة المشمولة بالتقرير إلا نسبة قليلة من أعمال الترجمة التحريرية لصالح مراكز عمل أخرى.

(ج) زيادة الاستفادة من خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقا للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية القائمة. خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لم يعقد ما نسبته ٩,٦ في المائة من الاجتماعات المقررة. وبلغت نسبة ما لم يعقد أيضا من تلك الاجتماعات ٣,٦ في المائة أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وعقدت نسبة ٩١ في المائة من الاجتماعات التي كان مقررا عقدها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وعقدت نسبة ٩١ في المائة من الاجتماعات التي كان مقررا عقدها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالاستعانة بخدمات الترجمة الشفوية وذلك مقارنة بنسبة ٧٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ وزاد أيضا عدد الاجتماعات المعقودة بدون خدمات الترجمة الشفوية من نسبة ٩٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٩٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويبين هذا التحسن قدرة أفضل على التنبؤ من جانب إدارة المؤتمرات في فيينا، يمكن أن تُعزى إلى توثيق صلات التنسيق بين موظفي التخطيط والأمانات بغرض تحديد عدد الاجتماعات والاحتياجات من الخدمات على نحو أكثر دقة.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة لضمان تقديم الوثائق للتجهيز في موعدها وإصدارها في حينها للدول الأعضاء وللمشاركين في الاجتماعات وفقا لقاعدة الستة أسابيع المتعلقة بتوافر الوثائق. في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تحسن إصدار وثائق الهيئات التداولية في حينها في مكتب الأمم المتحدة في فيينا بجميع اللغات الرسمية: فقد ارتفعت نسبة الوثائق المقدمة في موعدها وفي حدود عدد الصفحات المسموح به وصدرت قبل ستة أسابيع أو أكثر من عقد الاجتماعات من ٦٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٨٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويمكن أن يُعزى هذا التحسن جزئيا إلى الامتثال على نحو أدق للقيود المفروضة على عدد صفحات التقارير التي تُعد في الأمانة العامة وإلى الاستجابة على نحو أمتن للأطر الزمنية التي تحددها إدارة المؤتمرات في فيينا. ومن المأمول أن يؤدي وضع أطر بديلة للتجهيز إلى استمرار تزايد معدل إصدار الوثائق في حدود الآجال المقررة.

البرنامج الفرعي ٣ خدمات الوثائق

١١-٢ (أ) تقديم خدمات رفيعة المستوى في مجال إعداد مراجع وثائق الهيئات التداولية والمواد المكتوبة الأخرى وتحريرها وترجمتها تحريريا على نحو يكفل الاحترام اللائق بخصوصية كل لغة. أعربت نسبة تقرب من ١٠٠ في المائة من المستخدمين عن رضاها عن نوعية خدمات الترجمة التحريرية وتحرير الوثائق في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وذلك بالمقارنة بنسبة ٩٦ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد ساهم في تحقيق ذلك العمل المستمر على توسيع نطاق قاعدة بيانات المصطلحات في فيينا وتنقيحها ضمانا للاتساق، فضلا عن إدخال العمل بنظام إعداد مراجع الوثائق إلكترونيا. وظل معدل أعمال الترجمة التحريرية المنجزة على أساس المراجعة الذاتية ثابتا أثناء الفترتين (٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧) حيث قارب ٤٠ في المائة.

(ب) تحقيق فعالية تكاليف خدمات الترجمة التحريرية وتحسين نوعيتها. في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ازداد بوجه عام عدد الصفحات التي تمت ترجمتها في الإدارة بنسبة ٨ في المائة وذلك قياسا إلى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وجرى استيعاب هذه الزيادة بصفة رئيسية عن طريق الترجمة التحريرية التعاقدية والخارجية التي ارتفعت نواتجها بنسبة ٢٩ في المائة و ٨٢ في المائة على التوالي. وأسفرت الزيادة في الاستعانة بخدمات الترجمة التحريرية الخارجية بنسبة ٢٦ في المائة تقريبا من مجموع الخدمات عن تحقيق وفورات للمنظمة.

البرنامج الفرعي ٤ خدمات الاجتماعات والنشر

١٢-٢ (أ) تقدم خدمات ترجمة شفوية وخدمات اجتماعات ونشر رفيعة المستوى. أسفرت الدراسات الاستقصائية المنجزة بين المستخدمين عن بلوغ معدل الرضا عن خدمات الترجمة الشفوية وخدمات الاجتماعات نسبة ١٠٠ في المائة تقريبا. وقد وردت آراء إيجابية من العملاء في الاجتماعات المنتظمة التي تُعقد معهم وفي الحوارات التفاعلية التي تشارك فيها جهات التنسيق بكل من الجهات المعنية بالوثائق والاجتماعات الإعلامية التي تُجرى مع الدول الأعضاء.

(ب) تحقيق فعالية تكاليف خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر وتحسين نوعيتها. في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كانت نسبة المزج بين خدمات الترجمة الشفوية التي يقدمها الموظفون الدائمون والمؤقتون ٤٧ في المائة مقابل ٥٣ في المائة لكل من الفئتين. وأسفرت كفاءة استخدام الموظفين المؤقتين إضافة إلى قصر مدة بعض الدورات وعدم استمرار بعضها الآخر أثناء عطلات نهاية الأسبوع عن تحقيق وفورات في تكاليف الترجمة الشفوية. واستُخدمت التكنولوجيا الرقمية بنسبة ١٠٠ في المائة لاستنساخ وثائق الهيئات التداولية. ولا توجد في مكتب الأمم المتحدة في فيينا مرافق للطباعة. وقد زادت أعمال الطباعة التي يستعان فيها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية من نسبة قدرها ١١ في المائة إلى ٤٥ في المائة خلال الفترتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

البرنامج الفرعي ٥ خدمات المكتبة

١٣-٢ وفقا لخطة أعمال المكتبة، أنشئت مكتبة الأمم المتحدة في فيينا وبدأت العمل بكامل طاقتها في الفترة المشمولة بهذا التقرير. والخدمات التي تقدمها المكتبة، بما فيها خدمات الاشتراكات الأساسية والكتب والدوريات وخدمات وسائط الإعلام وتلك المتوافرة إلكترونيا، متاحة للأمانة العامة والدول الأعضاء. وجرى تنظيم دورات وحلقات عمل تدريبية للموظفين بغرض الترويج لخدمات المعلومات الإلكترونية وتطوير القدرة على الاستفادة منها. وتستمر المكتبة في العمل عن كثب مع غيرها من مكتبات الأمم المتحدة.

إدارة المؤتمرات، نيروبي

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

٢-١٤ (أ) تحقيق تحسن عام في نوعية خدمات المؤتمرات. أعربت الدول الأعضاء وأمانتا المنظمتين الكائن مقرهما في نيروبي، وهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عن الرضا الكامل عن نوعية جميع الخدمات المقدمة إليها وتتراوح بين التخطيط للاجتماعات وتحديد مواعيد انعقادها، وإدارة وتوزيع وثائق ما قبل الدورات ووثائق الدورات، وتعميم المعلومات على المندوبين، وخدمات غرف الاجتماعات، واختتام الاجتماعات ومتابعة المناسبات التالية لها. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء الذين أعربوا عن رضاهم عن نوعية خدمات المؤتمرات تناهز ١٠٠ في المائة.

(ب) استخدام قدرة خدمات المؤتمرات الموحدة استخداما يتسم بالكفاءة، عندما يكون ذلك ممكنا وأكثر فعالية من حيث التكلفة ودون أن يؤثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة. زادت نسبة استخدام قدرة خدمات الترجمة الشفوية من ٤٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٥٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فيما بلغ المؤشر ذاته فيما يتعلق بالترجمة التحريرية نسبة ١٠٠ في المائة طوال فترتي السنتين. وحققت إدارة المؤتمرات في نيروبي، الحد الأقصى لاستغلال القدرات عن طريق تقاسم أعباء العمل مع غيرها من مراكز العمل الأخرى التي تقدم خدمات المؤتمرات وذلك من خلال تبادل الموظفين. ويجري، إضافة إلى ذلك، توجيه قدرة الترجمة الشفوية غير المستغلة للمساعدة في أعمال الترجمة التحريرية ووضع قواعد بيانات المصطلحات. ولا يزال استخدام قدرة الترجمة الشفوية يشكل تحديا يواجه إدارة المؤتمرات نظرا لأن عدد الهيئات التي تتخذ نيروبي مقرا لها يقل كثيرا عن عدد غيرها من مراكز العمل التي تقدم خدمات المؤتمرات. وتستضيف نيروبي أيضا منظمات دولية أخرى تستعين بمتترجمي الأمم المتحدة الشفويين على أساس رد التكاليف. وأدى العرض إلى إيجاد قدر من الطلب ومع ذلك لا تزال هناك قدرات غير مستغلة لا يُنتظر استخدامها بالكامل في نيروبي.

(ج) زيادة الاستفادة من خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقا للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية القائمة. يمكن أن يُعزى الانخفاض الطفيف في إجمالي عدد الاجتماعات التي عُقدت بالاستعانة بخدمات الترجمة الشفوية (٥ في المائة) وبدونها (٤ في المائة) في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

بالمقارنة بفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى التدني البسيط في عدد الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة غير المدرجة في الميزانية التي لا سيطرة لإدارة المؤتمرات في نيروبي، عليها. ولا يزال أسلوب العمل المتبع في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي القائم على آلية لاسترداد تكاليف جزء كبير من الأنشطة التي يقوم بها المكتب يشكل تحديا كبيرا.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة لضمان تقديم الوثائق للتجهيز في موعدها وإصدارها في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات وفقا لقاعدة الستة أسابيع المتعلقة بتوافر الوثائق. بلغت خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي نسبة امثال لمطلب تقديم الوثائق في حينها مقدارها ١٠٠ في المائة وذلك من خلال ضمان تجهيز تلك الوثائق في الوقت المقرر وإصدارها وفقا لقاعدة الستة أسابيع.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

٢-١٥ (أ) تقديم خدمات رفيعة المستوى في مجال إعداد مراجع ووثائق الهيئات التداولية والمواد المكتوبة الأخرى وتحريرها وترجمتها تحريريا على نحو يكفل الاحترام اللائق بخصوصية كل لغة. تشير الدراسات الاستقصائية لتبين آراء المستخدمين أن نسبة الرضا عن خدمات الترجمة التحريرية وتحرير الوثائق تبلغ ١٠٠ في المائة. ويستمر الاستخدام المتزايد للترجمة بالاستعانة بالحاسوب في المساعدة على تعزيز الاتساق في لغة الوثائق ونوعية الترجمة التحريرية على وجه الخصوص. وأدى التوسع في قاعدة المصطلحات UNTERM واتساع نطاق استخدام نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ODS إلى تيسير توافر المواد المرجعية للمترجمين التحريريين. ومن فيهم الموظفون الخارجيون. وازدادت أعمال الترجمة التحريرية المنجزة على أساس المراجعة الذاتية بالمقارنة بإجمالي حجم العمل من نسبة قدرها ٨٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى أخرى قدرها ٨٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولا تزال هناك جهود تُبذل من أجل ضمان الامتثال الكامل لتجهيز الوثائق إلكترونيا، لا سيما عن طريق استخدام التكنولوجيا في أعمال الترجمة التحريرية وتحرير الوثائق.

(ب) تحقيق فعالية تكاليف خدمات الترجمة التحريرية وتحسين نوعيتها. ظل إجمالي عدد الصفحات المترجمة في الشعبة ثابتا نسبيا. بيد أن درجة المزج بين خدمات الترجمة التحريرية بأنواعها التي يقدمها المترجمون الداخليون والتعاقديون والخارجيون تفاوتت حيث بلغت في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ نسبة ٤٦ في المائة و ٤٩ في المائة و ٥ في المائة على التوالي، وأصبحت في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تبلغ ٥٨ في المائة و ٤٢ في المائة وصفر بالمائة على التوالي. وأسفر التقليل من استخدام المترجمين التحريريين غير المحليين الذين يعملون

لحسابهم الشخصي عن تحقيق وفورات للمنظمة. وارتئي أن بديل الترجمة التحريرية من خارج موقع العمل، رغم جدواه، مكلف للغاية في الوقت الحالي بالنسبة لإدارة المؤتمرات في نيروبي، ولذلك أوقف العمل به في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأدى اتساع نطاق استخدام الترجمة بمساعدة الحاسوب إلى توافر قدر أكبر من المراجع للمترجمين التحريريين والمحررين مما أسفر بدوره عن تعزيز نوعية العمل الذي يقومون به.

البرنامج الفرعي ٤ خدمات الاجتماعات والنشر

١٦-٢ (أ) تقدم خدمات ترجمة شفوية وخدمات اجتماعات ونشر رفيعة المستوى. أشارت الدراسات الاستقصائية إلى أن نسبة رضا ممثلي الدول الأعضاء في الأجهزة الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء والإدارات التي تعد من العملاء المتلقين لخدمات الترجمة الشفوية وخدمات الاجتماعات والنشر بلغت ١٠٠ في المائة. وتستمر الجهود الرامية للحفاظ على نسبة الرضا هذه وسيظل معمولاً بها في المستقبل المنظور مع إدخال بعض التحسينات العرضية حيثما ومتى اقتضى الأمر ذلك.

(ب) تحقيق فعالية تكاليف خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر وتحسين نوعيتها. تحول مزيج توافر خدمات الترجمة الشفوية المقاس بعدد أيام عمل الموظفين الدائمين بالمقارنة بالموظفين المؤقتين من نسبة ٦٣ في المائة إلى ٣٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ليصبح في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما نسبته ٧٣ في المائة إلى ٢٧ في المائة. وأعطيت الأولوية لتبادل المترجمين الشفويين مع مراكز العمل الأخرى التي تقدم خدمات المؤتمرات وذلك لتحقيق وفورات في التكاليف وضمان تقديم أفضل نوعية لخدمات الترجمة الشفوية. وظل استخدام مرافق الطباعة حسب الطلب على مستواه الثابت البالغ ٥٣ في المائة، واستخدمت تلك المرافق ضمن بدائل أخرى على أساس مراعاة اعتبارات التكاليف.

الباب ٣ الشؤون السياسية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

استمرت في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الجهود المبذولة في إطار البرنامج من أجل إسداء المشورة السياسية المطلوبة إلى عدة آليات حكومية دولية، وإلى الأمين العام وممثليه ومبعوثيه الخاصين. وساهم عمل البرنامج في إحراز تقدم في مجال منع نشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم والسيطرة عليها وتسويتها، وتوافر من خلاله دعم لا غنى عنه لمهام المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ولعدد من البعثات السياسية الخاصة. وقدم البرنامج الدعم الفني والتقني للعمليات الانتخابية في ٤٣ بلدا. وتشير الآراء المستقاة من استطلاعات الرأي بشأن جدوى المشورة والموارد المقدمة وحسن توقيتها إلى نسبة رضا تبلغ ٩٠ في المائة. وحُمل البرنامج عبئا أثبت قدراته وخبراته حين طلب منه تقديم المساعدة إلى الحكومات من أجل تجنب نشوب النزاعات في المستقبل أو الحيلولة دون حدوث انتكاسات بعد انتهاء النزاعات في البيئات أو المجتمعات الضعيفة. وعرقل القصور في الموارد البشرية والمالية قدرة البرنامج على تقديم الدعم الكافي لمبادرات منع نشوب النزاعات وتسويتها وتوطيد السلام، وعلى القيام بشكل ملائم بالتصدي للشواغل المطروحة في مناطق شتى. وللعمل بفعالية على تلبية الحجم المتزايد باطراد من الطلبات الفنية والتشغيلية للمشاركة وتقديم الخدمات، تعاون البرنامج مع شركاء في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع منظمات إقليمية ودول أعضاء ومؤسسات أخرى وقام بتنسيق الأنشطة معها. ورغم وجود معوقات كبيرة، فقد سعى البرنامج إلى التركيز بشكل أكبر على وضع عملائه نصب عينيه، وإلى تحقيق توازن بين متطلبات تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء والأمين العام وضرورة تعزيز الاستجابة لهذه المتطلبات على نحو يغلب عليه الطابع التشغيلي.

ووطد البرنامج التنسيق في مجال إعداد ميزانيات البعثات السياسية الخاصة، فنظم حلقات عمل عن إعداد أطر الميزنة القائمة على النتائج وعقد اجتماعا لفريق خبراء بشأن موضوع إدارة البعثات السياسية الخاصة ووضع إجراءات تشغيل موحدة لتلك البعثات بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني.

وقام مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بتنسيق عمل فريق الأمم المتحدة القطري، وبموافاة المجتمع الدولي ببحوث اجتماعية - اقتصادية متكاملة عن الحالة في الشرق الأوسط فضلا عن كونه شارك (ورأس في بعض الأحيان) آليات للتنسيق مع المانحين. وساهمت هذه الجهود في تقديم معونة أكثر اتساقا وملائمة إلى السلطة الفلسطينية والسكان الفلسطينيين.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

استمر تزايد الطلب على موافاة الأمين العام وكبار المديرين الآخرين في تفاعلهم مع الدول الأعضاء بنقاط للحوار ومذكرات للاجتماعات وغير ذلك من أشكال الدعم. وقد حدثت الحالة الأمنية في بعض البلدان من شق العمل الميداني لدى تقديم الدعم الفعال لوكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية العاملة في الميدان، كما عرقلت الجهود التي يبذلها البرنامج لتغليب الطابع التشغيلي على أعماله. وفيما يعمل البرنامج بشكل نشط على تعزيز الجهود الرامية إلى توطيد القدرات الوطنية بغية تحسين الحكم الرشيد والمشاركة في المبادرات الإقليمية والدولية، فإنه يسعى على توثيق التعاون مع غيره من الأطراف من منظومة الأمم المتحدة وتعزيز فعالية هذا التعاون ذلك لكي يتصدى للتحديات الراهنة بالرغم من قصور موارده. ولم يشارك إلى عدد قليل من الدول الأعضاء مشاركة نشطة في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار رغم النداء العاجل الصادر عن الجمعية العامة لإعطاء الأولوية لاستئصال الاستعمار على نحو ما يحث عليه المجتمع الدولي.

ولا يزال اعتماد البرنامج اعتمادا كبيرا على الموظفين الفنيين المتدربين والمتدربين الداخليين يشكل عبئا وتحديا شأنه في ذلك شأن عملية قياس أداء النواتج البرنامجية.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٤ في المائة من النواتج الصادر بها تكليف والقبالة للقياس الكمي وعددها ١ ٥٦٩ ناتجا. وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sec. 3)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٣-١ (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة. لتيسير انتقال زمام الأمور من كوفي أنان إلى بان كي - مون، قامت إدارة الشؤون السياسية بتوفير نسبة ٩٠ في المائة من جميع المواد والخدمات المطلوبة في الوقت المقرر بينما توافرت نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية بعد انقضاء الموعد المقرر لها بوقت قصير. وتسنى للإدارة أيضا الحفاظ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على معدل لشغل الوظائف بلغ ٩٥ في المائة، كما واصلت العمل جاهدة على تحقيق معدل عال لاستخدام الموارد المخصصة لها في إطار الميزانية بلغ في الفترة المشمولة بهذا التقرير نسبة ٩٢,٥ في المائة. وأقرت الإدارة بالحاجة إلى تحسين طرق

جمع البيانات لتتبع التحسينات المدخلة على طرق تسيير العمل وإلى إيجاد نهج أكثر شمولية للرصد والتقييم على صعيد الإدارة.

(ب) تحسين دعم وخدمة وإدارة البعثات السياسية الخاصة، والمكاتب الميدانية، والمبعوثين الرفيعي المستوى. تحسنت إدارة البعثات السياسية الخاصة نتيجة تنفيذ عدد من النتائج/التوصيات التي انبثقت عن شتى عمليات مراجعة الحسابات والتقييمات التي جرت في عام ٢٠٠٦، فيما ظل تقديم الدعم يمثل مشكلة نظرا للافتقار إلى الموارد اللازمة. وفي هذا الصدد، قامت الدول الأعضاء بتقييم أعمال الإدارة والرقابة في إدارة الشؤون السياسية بالمقارنة بإدارة عمليات حفظ السلام التي يتوافر لها قدر أكبر بكثير من الموارد لتقديم الدعم وهي موارد مموله من ترتيبات حساب الدعم. ومع ذلك، استمرت الإدارة في الاستفادة من التجارب وأدخلت ممارسات مثلى وإرشادات تشغيلية لتوفير الدعم لموظفي المكاتب الإدارية فيها الذين يديرون بعثات معقدة.

البرنامج الفرعي ١

منع نشوب النزاعات والسيطرة عليها وتسويتها

٣-٢ (أ) تحسين القدرة على تحديد حالات النزاع ومعالجتها والمساهمة في تسويتها. استجابت الشعب الإقليمية الأربع لولايات تتصل بتسوية النزاعات كلفها بها مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام، وقدمت الدعم وأسدت المشورة والإرشاد فيما يتعلق بالشؤون السياسية إلى ممثلي الأمين العام ومبعوثيه، ووافت الأمين العام وأعضاء الإدارة العليا و/أو مجلس الأمن بالتحليلات على نحو ما طلب منها. وانصب تركيز الشعبتين المعنيتين بأفريقيا، في جملة أمور، على تنفيذ اتفاق غرينتري المبرم بين الكاميرون ونيجيريا بشأن شبه جزيرة باكاسي، وعلى التوتر بين الدول حيثما استدعى الأمر ذلك، وتقلب الأوضاع في مناطق دون إقليمية أخرى. وركزت الشعبة المعنية بالأمريكتين وأوروبا على منطقة البلقان وجنوب القوقاز وقبرص، وعلى التطورات في الأمريكتين عند الاقتضاء؛ فيما ظل محور تركيز الشعبة المعنية بآسيا - منطقة المحيط الهادئ منصبا على عملية السلام في الشرق الأوسط، والصراع العربي - الإسرائيلي، وشبه الجزيرة الكورية وغير ذلك من البلدان الآسيوية حسب الاقتضاء. وأنشئ مركز إقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى بغرض الاستجابة بشكل أفضل لطلبات تقديم المساعدة وتوفير أداة لتوطيد التعاون فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية. وفي الفترة المشمولة بالاستعراض، جرى بنجاح التصدي على مختلف المستويات للعدد المتوقع من حالات النزاع.

(ب) تحسين القدرة على مواصلة عملية السلام بعد توقيع اتفاق، وتيسير إحلال سلام دائم. شاركت الشعب الإقليمية في مساعي وأنشطة بناء السلام وقدمت الدعم المباشر لها في نحو ٣٤ بلدا وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين والبالغ ٣٣ بلدا. وكان نشر عدد من المستشارين المختصين بشؤون السلام والتنمية، في ظل التعاون الكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور مع الدول الأعضاء، أمرا مفيدا في عمليتي التصميم والتنفيذ البرنامجيين لأنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، اختتم بنجاح برنامج التلاحم الاجتماعي في غيانا، وجرى تقييمه من قبل جهات داخلية وخارجية. ووضع إطار استراتيجي جديد يعد أساسا لبرنامج أنشطة للمتابعة. وأخيرا، أقر في إطار البرنامج الفرعي بضرورة مواصلة إدخال تحسينات على التنسيق بين الوكالات في مجال تلبية الاحتياجات الملحة للبلدان الخارجة من النزاعات.

البرنامج الفرعي ٢ المساعدة الانتخابية

٣-٣ تعزيز قدرة الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في تنظيم انتخابات دورية نزيهة. خلال فترة السنتين، قدمت شعبة المساعدة الانتخابية المساعدة إلى ٤٣ دولة عضوا؛ استندت المساعدة في ١٠ حالات إلى ولاية صادرة عن مجلس الأمن، بينما استندت في حالات أخرى إلى طلبات مقدمة من الدول الأعضاء. وقد برهن عدد طلبات المساعدة المتزايد على أن الأمم المتحدة قد أوجدت ممارسات فعالة في مجال مساعدة الدول الأعضاء على إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية. غير أنه ظلت هناك حاجة لإجراء تعديلات استجابة لما تقتضيه الاتجاهات والتحديات الناشئة في مجال المساعدة الانتخابية، وإيلاء المزيد من العناية لتحقيق تماسك المساعدة الانتخابية واتساقها على نطاق المنظومة. وتلبية للطلب المتزايد على المساعدة الانتخابية المعقدة، كانت هناك ثمة حاجة لزيادة القدرة على إيجاد معايير وممارسات فضلى في المجال الانتخابي ونشرها.

البرنامج الفرعي ٣ شؤون مجلس الأمن

٣-٤ (أ) عقد الجلسات في حينها وبطريقة صحيحة إجرائيا. خلال فترة السنتين، عزز البرنامج الفرعي قدرته على تيسير أنشطة مجلس الأمن وأجهزته الفرعية، التي ازدادت ازديادا كبيرا من حيث تعقيدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وساند جهود المجلس لتعزيز الشفافية والكفاءة والتعاون مع الكيانات غير التابعة للمجلس. وقدم البرنامج الفرعي دعما فنيا لعقد ٤٩٨ اجتماعا رسميا للمجلس و ٣٨٣ مشاورة غير رسمية، وأكثر من ٤٥٠

اجتماعا رسميا وغير رسمي للهيئات الفرعية التابعة للمجلس. ويسر البرنامج الفرعي أيضا إصدار تقارير الأمين العام لينظر فيها المجلس، وعقد جلسات الإحاطة ذات الصلة لموظفي الأمانة العامة رفيعي المستوى، وعقد اجتماعات رسمية مع البلدان المساهمة بقوات، واعتماد ٢٥٢ قرارا وبياناً رئاسياً، وإصدار ٩١ بياناً صحفياً. وقدمت أيضا خدمات فنية لشئى الأفرقة العاملة التابعة لمجلس الأمن، التي زادت من أنشطتها في فترة السنتين. وقام البرنامج الفرعي بصقل أدواته وإجراءاته لكفالة استعمال خدمات المؤتمرات المحدودة على الوجه الأمثل للتمكين من عقد الاجتماعات في الوقت المناسب وفق الإجراءات السليمة. وتلقى البرنامج الفرعي ردوداً إيجابية من أعضاء المجلس وأجهزته الفرعية بشأن ملائمة وحسن توقيت الدعم الفني والإداري المقدم، بعدة طرق منها التقييم الذي أنجزه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (E/AC.51/2007/2/Add.2). ولا بد من أن تتواصل الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق فيما بين البرنامج الفرعي وقسم خدمة المؤتمرات لكفالة حسن توقيت وسلامة إجراءات المجلس وأجهزته الفرعية.

(ب) تحسين الوصول إلى المعلومات المتصلة بعمل مجلس الأمن وأجهزته الفرعية. استخدم موقع مجلس الأمن على الإنترنت والنسخة الإلكترونية المحسنة لمرجع ممارسات مجلس الأمن استخداماً كبيراً خلال فترة السنتين. وبلغ عدد الزيارات المسجلة في الموقع الشبكي للمرجع ٤١٦ ٥٠٠ زيارة. واستجابت الشعبة على الفور للعدد المتزايد من أسئلة البحوث حول ممارسات المجلس. وقامت برقمنة ونشر النسخة الأصلية للمرجع وملحقاته التسعة التالية باللغة الفرنسية، التي لم تكن متاحة من قبل إلا بصورة محدودة في نسخ ورقية. وسجل ما يفوق مجموعه ٤ ملايين زيارة لموقع المجلس الشبكي، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الرقم المنشود لفترة السنتين. وبالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، أكملت الشعبة عملية إعادة تصميم واسعة للصفحات الشبكية للجان الجزاءات العاملة البالغة ١٢ لجنة، بغية تقديم موجز مقتضب ودقيق لنطاق كل نظام من نظم الجزاءات ومدته. وقدمت الصفحات الجديدة أيضاً مجموعة أوسع من المعلومات المتصلة باللجان، التي زيد من تيسيرها بصورة أكبر. وأجرت فرقة عمل بحثاً ونقاشاً واسعاً بشأن تصميم قاعدة بيانات معززة على نطاق الشعبة من المقرر أن يعلن عن قيامها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم مهم في إعداد ملحقات المرجع واستكمالها ونشرها، واستخلصت من تلك العملية دروس مهمة، شملت، '١' تنفيذ نهج "المسارين" لاستكمال المرجع؛ '٢' ضرورة تحديث المبادئ التوجيهية الفنية الداخلية لإعداد المنشور بصورة مستمرة لتعكس على نحو ملائم الممارسة المتطورة للمجلس؛ '٣' مواجهة التوسع الكبير في عدد اجتماعات المجلس ووثائقه ذات الصلة من خلال إنشاء قاعدة بيانات معززة تستوعب الممارسات والإجراءات السابقة والحالية

للمجلس، ومن ثم التعجيل بإعداد ملحقات للمرجع أحدث عهدا. ومن شأن إدخال تحسينات إضافية في وظيفة البحث في المرجع والتدريب المستمر للموظفين على استخدامه أن يساعد على التعجيل بإعداد الملحقات الجديدة للمنشور.

(ج) متابعة قرارات مجلس الأمن وأجهزته الفرعية بالصورة المناسبة. خلال فترة السنتين واصلت الشعبة إشراك المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية ومكتب إدارة الموارد البشرية في تبسيط عملية تعيين الخبراء العاملين في أفرقة لجان رصد الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن. فمثلا، بادرت الشعبة مؤخرا بممارسة تقديم السير الذاتية للمرشحين الذين وقع عليهم الاختيار إلى مكتب إدارة الموارد البشرية قبل إقرارها رسميا من قبل اللجنة لكي يتأتى تحديد مستوى التعويضات في وقت مبكر من عملية التعيين. وأسفرت تلك الممارسة عن خفض المدة التي يستغرقها التعيين والحد من خطر رفض الخبر عرضا قدم له بعد تعيينه بموجب خطاب من الأمين العام.

(د) القيام بفعالية وفي الوقت المناسب بتنظيم بعثات مجلس الأمن إلى البلدان بشأن المسائل الموجودة قيد نظره وبتعيين أفراد تلك البعثات. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت الشعبة البعثات الست التالية التابعة لمجلس الأمن: السودان وتشاد (٤-١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦) (S/2006/433)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٤-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦) (S/2006/434)؛ وأفغانستان (١١-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) (S/2006/935)؛ وكوسوفو (٢٥-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧) (S/2006/256)؛ وأديس أبابا والخرطوم وأكرا وأبيدجان وكينشاسا (١٤-٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) (S/2006/421) و Corr.1)؛ وتيمور - ليشتي (٢٤-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) (S/2006/711). وعلاوة على ذلك، يسرت الشعبة خمس بعثات لأجهزة فرعية تابعة للمجلس، اتبعت جداول زمنية صارمة، وشملت مناقشات حساسة في المناطق المشمولة بالزيارة. وانتهى تقييم ذاتي أجرته الشعبة إلى وجود مجال لإدخال تحسينات، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين وسائل الاتصال والطرق التقنية الخاصة بالبعثات، وضرورة توعية أعضاء مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له بأهمية تحديد مواعيد ثابتة قبل وقت كاف للسماح باستيفاء الأعمال الإدارية وخفض التكاليف.

البرنامج الفرعي ٤

إنهاء الاستعمار

٣-٥ تمكين اللجنة الخاصة والجمعية العامة من الاضطلاع بولايتيهما فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار وإحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم الـ ١٦ المتبقية غير المتمتعة

بالحكم الذاتي. خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قدمت وحدة إنهاء الاستعمار الدعم للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وللجمعية العامة من أجل المضي قدما في عملية إنهاء الاستعمار المتعلقة بالأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد تم استخلاص الدروس التالية أثناء الاضطلاع بتلك المهام: '١' ضرورة أن تستفيد اللجنة الخاصة في سعيها إلى إقامة تعاون أفضل مع الدول القائمة بالإدارة بدعم تام من جانب اللجنة والدول الأعضاء التي لها مصلحة راسخة ومعترف بها في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي؛ '٢' إمكانية جعل القرار الأساسي بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عملي المنحى بصورة أكبر؛ '٣' إمكانية جعل تقارير الحلقات الدراسية أقصر وأكثر تركيزا؛ '٤' إمكانية زيادة تطوير الموقع الشبكي الحالي للأمم المتحدة المعني بإنهاء الاستعمار وإعادة تصميمه ليقدم معلومات أفيد وأيسر. وأجريت بالوحدة أيضا عمليات تقييم ذاتي شتى تتعلق بمهامها الأساسية، بما فيها التقييم المعمق لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (3/Add.2/2007/AC.51/E و Corr.1).

البرنامج الفرعي ٥

قضية فلسطين

٣-٦ سوف تعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من خلال شعبة حقوق الفلسطينيين على إذكاء الوعي الدولي بقضية فلسطين وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين. ساهم العمل الفني وأعمال الأمانة التي تضطلع بها الشعبة في تيسير الدعم المقدم من المجتمع الدولي لأهداف وبرنامج عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والحوار المستمر بين الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن جميع جوانب قضية فلسطين. وقيمت اللجنة ذلك العمل تقييما إيجابيا في تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة (A/62/35)، وكذلك فعلت الجمعية العامة في قرارها ٨١/٦٢، مما يبرهن على أن الشعبة ما انفكت تسهم إسهاما مفيدا وبناء من خلال مساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها. وإضافة إلى ذلك، شجع برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، وأوصى باتخاذ إجراءات ملموسة، وشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة. واستمر البرنامج الفرعي في بذل جهوده في مجالي الاتصال والتعاون مع المجتمع المدني من خلال وسائل شتى، منها اعتماد منظمات جديدة. واعتمدت تسع منظمات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أي دون العدد المنشود البالغ ٣٠ منظمة. كما واصلت الشعبة برنامج منشوراتها. وأضحى نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين من الموارد الأكثر استخداما على الإنترنت بشأن

قضية فلسطين. وبلغ العدد المسجل من زيارات الموقع ١٤ مليون زيارة في فترة السنتين. واستمرت الشعبة في تنفيذ برنامجها التدريبي السنوي المخصص لموظفي السلطة الفلسطينية، ونظمت احتفالا سنويا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

البرنامج الفرعي ٦

مكتب ممثل الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

٧-٣ (أ) سوف يشرع المشاركون من جديد في اتخاذ خطوات متزامنة لتحقيق سلام دائم. اتخذت خطوات قليلة لتحقيق السلام الدائم بسبب عدد من القيود الخارجية والتطورات السياسية، وحالت التزاعات العنيفة والركود السياسي دون إحراز تقدم. وتواصلت الجهود الرامية إلى التشجيع على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وتعزيز الحوار السياسي، وكذا الجهود المبذولة من أجل تعزيز امتثال الأطراف للالتزامات القائمة. وقد زاد الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني من اتصالاتهما على المستوى العملي. إذ التقى الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، واتفقا على اتخاذ عدد من الخطوات لبناء الثقة. ولم تجر مفاوضات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية أو مع لبنان، رغم أن الأمم المتحدة واصلت تشجيع الحوار واستئناف المفاوضات.

(ب) تعبئة الموارد لأغراض تحسين الأحوال الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني. على الرغم من أن ثقة المانحين قد تأثرت سلبا بظهور حكومة تقودها حماس، وعدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق التنقل والعبور، فقد ازداد التمويل المقدم من المانحين للشعب الفلسطيني في عام ٢٠٠٦ (١,٢ بليون دولار)، بنسبة تقدر بنحو ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. غير أنه في ضوء التطورات المذكورة آنفا، لم يتسن الوصول إلى مبلغ ١,٧ بليون دولار المنشود، وبدا من غير المرجح الوصول إليه في عام ٢٠٠٧ نظرا لعدم تغير الظروف بدرجة كبيرة. وقد تجسد رد فعل المانحين على مؤسسات حكم حماس بصورة رئيسية في تقليص الموارد المخصصة للبرامج الإنمائية المنحى وللدعم المباشر للميزانية. واستحدثت وسائل بديلة لدعم الميزانية، ورصدت الموارد المتبقية للأغراض الإنسانية. وأثرت تلك التطورات سلبا في عمل آليات التنسيق، ومن المرجح جدا أن يستمر نقص البرامج الإنمائية المنحى إلى ما بعد أي حكومة تقودها حماس.

(ج) استجابة منسقة للاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني. نفذت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ بالكامل ما مجموعه سبعة برامج مشتركة في إطار الصندوق الاستئماني للأمن البشري. وصمم ١١ برنامجا، وأدرجت في عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، وضعت الأمم المتحدة أيضا برامج مشتركة مع المجتمع المدني،

ومن ثم تحركت نحو تعزيز الاستجابة المنسقة للاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني. ويمكن مواصلة تحسين الاستجابة المنسقة للمعاناة الإنسانية عن طريق زيادة تحسين مرحلة تقييم الاحتياجات من إعداد عملية النداءات الموحدة، فضلاً عن إجراء تقييم مشترك للاحتياجات لتحديد المجالات التي يمكن فيها للأعمال المشتركة أن تسهم في تحسين فعالية المعونة.

الباب ٤ نزع السلاح

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

خلال فترة السنتين المشمولة بالتقرير، اعتمدت الدول الموقعة والمصدقة الإعلان النهائي والتدابير الخاصة بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واعتمدت خطة عمل تعزيز عالمية الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، وأعد برنامج رعاية لدعم تنفيذها. وأنشئت وحدة دعم التنفيذ الخاصة بالدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، مما سيسهم بفعالية أكبر في جهود تعزيز الاتفاقية.

إن اعتماد القرار ٨٩/٦١ الذي تطلب الجمعية العامة بموجبه إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن جدوى ونطاق صك شامل وملزم قانوناً يضع معايير دولية موحدة للتجارة في الأسلحة التقليدية، يمثل خطوة رئيسية نحو إطار جديد في تجارة الأسلحة التقليدية. وبناء على هذا القرار، التمس مكتب شؤون نزع السلاح بنشاط لالتماس آراء الدول الأعضاء، وتلقى أكثر من ١٠٠ رأي.

ونظم البرنامج أيضاً ست حلقات عمل بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ساهمت في إذكاء الوعي بالتزامات القرار ومقتضياته، وساعدت على تيسير المساعدة والتعاون في تنفيذه على الصعيدين الإقليمي والوطني. وقد تم، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، تعزيز المواد التعليمية المتاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح والأسلحة النووية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد أعيد تنشيط المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بطرق منها الجهود المستمرة لجمع الأموال ونجاح عمل الآلية الاستشارية المعنية بإعادة تنظيم المركز. وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢١٦/٦٢ إنشاء ثلاث وظائف خاصة بالمركز، وتمويل تكاليف تشغيله من الميزانية العادية.

يدل هذا الرمز على توافر مزيد من المعلومات إلكترونياً.

وأخيراً، أحرز تقدم أيضاً في تحقيق التوازن الجنساني في المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمم العام، وقام برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بترع السلاح بزيادة نسبة تمثيل المرأة حيث بلغت ٤٠ في المائة.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

ما زال تعزيز عالمية الصكوك الحالية لترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة والسيطرة عليها وتعزيز تنفيذها، يمثلان تحدياً لمكتب شؤون نزع السلاح. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لم تدخل حيز النفاذ بعد نظراً لعدم تصديق دول كبرى عليها بعد. ونجاح جميع المعاهدات والاتفاقات يرتكز أساساً على الإرادة السياسية لأطرافها.

وهناك تحد آخر يتمثل في كفاءة استمرارية المراكز الإقليمية، إذ أن الصعوبة الناجمة عن تأمين الأموال الكافية لدعم المراكز الثلاثة أدت إلى وقف بعض الأنشطة المتوخاة في فترة السنتين.

وفيما يخص زيادة تعزيز التوازن الجنساني في تشكيل أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بمسائل نزع السلاح، لم ينجح مكتب شؤون نزع السلاح بعد في إقناع عدد كاف من الحكومات بترشيح النساء لأفرقة الخبراء.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى معدل تنفيذ قدره ٦٣ في المائة من ٣٥٩ ٢ من النواتج الصادر بشأنها تكليف والقابلة للقياس الكمي.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ : (A/60/6 (Sect.4).

باء - التوجيه التنفيذي والإدارة

٤-١ (أ) إدارة برنامج العمل بطريقة فعالة ودعمه بالموظفين والموارد المالية. استخدم مكتب شؤون نزع السلاح الموارد المرصدة له (١٧ ٤٩٢ ٥٠٠ مليون دولار) بنسبة ٩٩ في المائة بحلول نهاية فترة السنتين. وبلغ معدل إنجاز البرامج نسبة ٩٠,٧٢ في المائة، أي أقل قليلاً عن الهدف المنشود ألا وهو ٩٦ في المائة. ولم يتحقق الهدف نتيجة لشدة قصر المهل الزمنية دون إشعار سابق. وظلت معدلات الشغور عند نسبة ٢,٩ في المائة، مع بلوغ متوسط مدة الاختيار ١٥٦ يوماً، أي أقل من متوسط الأمانة العامة.

(ب) الوقوف على المسائل المستجدة التي يلزم أن توليها الدول الأعضاء عنايتها. اجتمع ممثلو الدول الأعضاء مع وكيل الأمين العام/الممثل السامي في ٧٧ مناسبة (أي أكثر من الهدف المحدد وهو ٥٥ اجتماعاً)، لمعالجة المسائل التي تعرض عليهم، أو لطلب مساعدة مكتب شؤون نزع السلاح في تناول تلك المسائل.

(ج) تعزيز اتساق السياسات المتبعة في مجال إدارة أنشطة نزع السلاح بالأمم المتحدة. خلال فترة السنتين، نُفذ ما مجموعه ٨٨ نشاطاً مشتركاً، من قبيل عقد الاجتماعات ووضع مقترحات مشاريع لدعم الإدارات الأخرى وإصدار مواد إعلامية وتقديم المساعدة للحكومات في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح، وهو عدد يتجاوز الهدف المحدد ألا وهو ٤٨ نشاطاً مشتركاً. ونتج ذلك التوسع في الأنشطة عن الزيادة في عدد الطلبات المقدمة لمكتب شؤون نزع السلاح من الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني للتعاون في معالجة قضايا نزع السلاح. وإضافة إلى ذلك، انتهج المكتب سياسة أكثر تماسكاً ونهجاً أكثر تنسيقاً نحو تجميع الموارد في مجال نزع السلاح والسيطرة على الأسلحة وعدم انتشارها.

البرنامج الفرعي ١

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار

٤-٢ (أ) تحسين نوعية الخدمات التنظيمية والموضوعية المقدمة إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك عدم الانتشار بجميع جوانبه. أقر رؤساء مؤتمر نزع السلاح والدول الأعضاء في ٢٢ مناسبة بما يتسم به الخدمات التي يقدمها فرع جنيف وأمانة مؤتمر نزع السلاح من جودة رفيعة، وهذا يتجاوز هدف ٢٠ مناسبة المحدد لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأسهم تحليل ممارسات المؤتمر من جانب فرع جنيف في تزويد الدول الأعضاء بمستوى جيد من المشورة بشأن الإجراءات، وزيادة الخدمات الموضوعية.

(ب) تحسين المساعدة المقدمة في مجال تنفيذ المقررات والتوصيات وبرامج العمل التي تعتمدها مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح. أقرت الدول الأعضاء في ٢٤ مرة بالمساعدة التي يقدمها مكتب شؤون نزع السلاح، مما يفوق هدف ٢٠ مرة المحدد لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ونوهت ردود الدول الأعضاء إلى أن الخدمات الموضوعية والتنظيمية التي يقدمها الفرع لتنفيذ مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها. وأفضى الدعم

الفعال المقدم لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى اتخاذ الدول الأطراف قرارا يقضي بإنشاء وحدة لدعم التنفيذ في فرع مكتب شؤون نزع السلاح بجنيف.

(ج) زيادة الدعم المقدم لبرنامج الأمم المتحدة للزمامات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح. دلت الزيادة في عدد المشاركين في البرنامج بنسبة ٦٠ في المائة على زيادة الدعم المقدم للبرنامج. وارتفعت النسبة المئوية للدول الأعضاء المشتركة في تقديم قرار الجمعية العامة ذي الصلة من ٦٧ في المائة (عند نهاية فترة السنتين الأخيرة) إلى ٧٣ في المائة. وجرى تحديث منهج البرنامج ليعكس على نحو أفضل التحديات الراهنة للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح. وتشير أيضا الزيادة في عدد الخريجين الذين يتبوؤون مناصب متصلة بنزع السلاح ومشاركتهم في مؤتمرات نزع السلاح إلى الأثر الإيجابي للبرنامج.

(د) تحسين التوازن بين الجنسين في الطلبات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للزمامات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح. دلت الزيادة المطردة في عدد المرشحات اللاتي يقدمن طلبات لبرنامج الأمم المتحدة للزمامات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح على التقدم المحرز في تحقيق التوازن الجنساني الملائم. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بلغت نسبة المشاركات في البرنامج ٤٠ في المائة من المجموع، وهذا يتجاوز هدف ٣٠ في المائة المحدد. وقد تحقق هذا التحسن بفضل التأكيد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج الزمامات والعمل مع الدول الأعضاء.

البرنامج الفرعي ٢

أسلحة الدمار الشامل

٣-٤ (أ) تعزيز عملية التداول والتفاوض وبناء توافق الآراء بشأن قضايا نزع السلاح المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك عدم الانتشار بجميع جوانبه، ولا سيما الأسلحة النووية، فضلا عن نظم إيصالها، من جانب الدول الأعضاء والدول الأطراف والدول المهتمة الأخرى، بناء على طلبها. أثنت الدول الأعضاء على دعم البرنامج الفرعي للعمليات الحكومية الدولية المتعددة. وسجل ما مجموعه ٣٧ دليل ارتياح، مما يتجاوز هدف ٢٣ دليلا المحدد. كما أن فرع أسلحة الدمار الشامل نظم ست حلقات دراسية للتوعية تتوخى الترويج لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأسفرت تلك الأنشطة عن زيادة الوعي بالالتزامات الواقعة بموجب القرار، ويسرت تبادل الخبرات الوطنية، وعززت المساعدة والتعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومع المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية.

وأقر أيضا في تلك الحلقات الدراسية بأن المناطق والمناطق الفرعية المختلفة تواجه تحديات شتى في التنفيذ، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة.

(ب) تعزيز استخدام الدول الأعضاء للمعلومات المتعلقة بالقضايا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، بما في ذلك الاتجاهات والتطورات الجديدة، والمعلومات المتعلقة بالخطر المحتمل لاستخدام أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة في أعمال إرهابية. ظل متوسط عدد زيارات الموقع الشبكي للفرع ثابتا عند نحو ٢٤ ٠٠٠ زيارة شهريا في عام ٢٠٠٦، بينما شهدت الزيارات بعض التباين في عام ٢٠٠٧. ففي نهاية فترة السنتين، بلغ متوسط عدد الزيارات لكل صفحة ١٩ ٢٠٠ زيارة شهريا، أي أقل من هدف ٢٥ ٠٠٠ زيارة المحدد. بيد أنه في ضوء تدشين الموقع الشبكي المنقح للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمراقبة تنفيذه، والذي جرى مؤخرا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يتوقع أن يزداد في عام ٢٠٠٨ استخدام المعلومات المضمنة في تلك الصفحات الشبكية. وبلغ العدد الإجمالي لطلبات الإحاطة بشأن مسائل أسلحة الدمار الشامل وجهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره ١٨ طلبا، أي ضعف عدده في فترة السنتين الأخيرة تقريبا (١٠ طلبات). وفي هذا الصدد، يجري تقييم ذاتي أوضح ضرورة تحسين منهجية تحديد طلبات الدول الأعضاء للمعلومات بشأن أسلحة الدمار الشامل وجمعها وتسجيلها.

(ج) زيادة وعي الدول الأعضاء بضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مضمون وأنشطة البرنامج الفرعي. نظم فرع أسلحة الدمار الشامل ست حلقات دراسية للتوعية في أكرا وبيجين وكنغستون وعمان وغابارون وليما شارك فيهما ٣٦١ مشاركا في المجموع. وبلغت نسبة مشاركة النساء ٢٥ في المائة (٩١ مشاركا) وذلك يفوق الهدف المنشود وهو ١٠ في المائة. ووضع الفرع أيضا معايير محددة لاختيار الاستشاريين للمساعدة في عمل فريق الخبراء الحكوميين لكفالة مراعاة المنظور الجنساني على النحو الملائم.

البرنامج الفرعي ٣

الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لنزع السلاح)

٤-٤ (أ) زيادة الإجراءات الدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. بينما لم يسفر مؤتمر استعراض برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة ولجنته التحضيرية، المعقد في عام ٢٠٠٦، عن أي نتائج ملموسة، واصلت الدول الأعضاء اتخاذ مختلف المبادرات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأُخذ ما مجموعه ٥٢٩ من هذه الإجراءات على

الصعد العالمي والإقليمي والوطني خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أي ما يقل شيئاً ما عن الهدف المحدد ألا وهو ٥٨٠ إجراء، ولكنه يمثل مع ذلك تحسناً بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة مع فترة السنتين الأخيرة.

(ب) مشاركة الدول الأعضاء على مستوى رفيع في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بتدابير بناء الثقة في المسائل العسكرية والأمنية ومواصلة توسيع نطاق هذه الصكوك. نفذ مكتب شؤون نزع السلاح أنشطة متنوعة لتعزيز المشاركة في صكي الشفافية في مجال الأسلحة، بما في ذلك عقد حلقة عمل إقليمية في جنوب شرق آسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ونشر كتيبات، وتقديم إحاطات للمنظمات الإقليمية، وزيادة التفاعل مع مراكز التنسيق الوطنية. وتراجع مستوى المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية شيئاً ما إلى ١١٤ دولة، أي ٥٩،٤ في المائة؛ وبالنسبة لأداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، بلغ متوسط الدول المشاركة في فترة السنتين ٨٠،٥ دولة، أي ٤٢،٢ في المائة. غير أنه كانت هناك تطورات إيجابية؛ فعلى سبيل المثال، عادت الصين، وهي أحد مصدري الأسلحة الرئيسيين ولديها قوات عسكرية ضخمة إلى السجل بعد غياب دام ١٠ أعوام وشاركت في الأداة الموحدة للمرة الأولى.

(ج) تعزيز الحوار الدولي، والفهم المشترك، وبناء توافق الآراء بشأن مسائل نزع الأسلحة التقليدية. ركزت الجهود التي بذلها مكتب شؤون نزع السلاح لتيسير الحوار الدولي وبناء توافق الآراء على تنقيح تعريف السمسرة وتقديم توصيات بشأن مكافحة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٩/٦١، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يسعى إلى الحصول على آراء الدول الأعضاء بشأن الجدوى والنطاق والبارامترات الأولية فيما يتعلق بإعداد صك شامل وملزم قانوناً يضع معايير دولية في هذا المجال. ولم يكن اعتماد تلك التوصية كافياً لتحقيق هدف ضمان ٣ توصيات و/أو اتفاقات لفترة السنتين. غير أن الأمين العام تلقى من الدول الأعضاء (١٠١) عدداً قياسياً من الردود على القرار، مما يدل على اهتمام المجتمع الدولي بهذا الموضوع على نحو لم يسبق له مثيل.

(د) زيادة وعي الدول الأعضاء بالحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مضمون البرنامج الفرعي وأنشطته. كان من بين ٨٣٤ ١ مشاركا في ٩ أحداث نظمها الفرع ٣٤٧ امرأة (١٨،٩ في المائة). وبينما تجاوزت النسبة المئوية من المشاركات في الاجتماعات الهدف المنشود (١٨ في المائة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن مكتب شؤون نزع السلاح واصل جهوده لزيادة عدد النساء في اجتماعات أفرقة الخبراء ومؤتمراتها.

البرنامج الفرعي ٤ الرصد وقاعدة البيانات والمعلومات

٤-٥ (أ) زيادة استعمال المواد الإعلامية التي تنتجها الإدارة. استعمل مكتب شؤون نزع السلاح عدداً من الطرائق الجديدة المختلفة لتنشيط الاستجابات، من قبيل توزيع المواد على الوفود والمنظمات غير الحكومية المشاركة في الاجتماعات وجمعها، ونشر الدراسات الاستقصائية على الإنترنت. ونتيجة لذلك، وردت آراء بشأن حولية نزع السلاح من ٣٦ مصدراً، أي ما يفوق العدد المنشود وهو ٣٠ مصدراً، ويمثل زيادة بنسبة ١٨ في المائة تقريباً. وانخفض عدد طلبات عقد الإحاطات انخفاضاً طفيفاً عن مستوى فترة السنتين الأخيرة ليصل إلى ٧٠ طلباً. وارتفع متوسط الزيارات للصفحة إلى ١٠ ٠٠٠ زيارة شهرياً، مع استئثار قواعد البيانات بأكبر عدد من الزيارات لصفحات الموقع الشبكي.

(ب) تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. في سياق تنفيذ توصية دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أنجز مكتب شؤون نزع السلاح عدة مبادرات خلال فترة السنتين، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام والدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومن بين هذه المبادرات إضافة خاصية تثقيفية جديدة إلى حافلة الأمم المتحدة الإلكترونية على البساط الإلكتروني موجهة للمدرسين والتلاميذ بشأن موضوعين (نزع السلاح النووي والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة)، ودردشة حية على الإنترنت مع أحد الناجين من تفجير هيروشيما، وقرص مدمج يتضمن مقابلات مع الحائزين على جائزة نوبل للسلام لما حققوه من إنجازات في مجال نزع السلاح، ومجموعة من الأفلام المعروضة بشأن المسائل النووية ومسائل الفضاء الخارجي في إطار اجتماعات اللجنة الأولى أثناء الدورة الثانية والسنتين للجمعية العامة. ونتيجة لهذه المبادرات، زاد الوعي ببعض الجوانب الشخصية والسياسية والتاريخية لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

(ج) إدماج المنظورات الجنسانية في مسائل نزع السلاح المتعدد الأطراف. ضم المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح ١٧ عضواً في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، من بينهم ٦ نساء (٣٤ في المائة من المجموع). وكرس مكتب شؤون نزع السلاح جهوداً لضمان مشاركة النساء في أفرقة الخبراء فضلاً عن حلقات النقاش التي يراها المكتب.

(د) تحسين مدى استعداد الدول لإجراء المداولات والمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. واصل مكتب شؤون نزع السلاح تكيفه مع الاستعمال المتزايد للإنترنت، وبدأ يرسل إلى الوفود تنبيهات بالبريد الإلكتروني عن الأخبار والمنشورات المتعلقة بالأحداث المختلفة. وأُرسلت سبع وثلاثون رسالة عبر البريد الإلكتروني، مما ضاعف مستوى فترة السنتين الأخيرة. ونظر الفرع أيضاً في وسائل أخرى لبث الرسائل الإلكترونية، ولكنه لم يعتمد عليها نظراً للموارد والتكنولوجيات اللازمة، ولطبيعة المعلومات المنشورة.

البرنامج الفرعي ٥ نزع السلاح الإقليمي

٤-٦ (أ) زيادة فرص التعاون والتنسيق والتعاقد الإقليمي فيما بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي. خلال فترة السنتين، مهد توقيع اتفاق البلد المضيف ومذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة نيبال الطريق للنقل المادي للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ إلى كاتماندو، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٢/٦٢. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ مكتب شؤون نزع السلاح عدداً من التدابير التي أدت إلى تنشيط المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وانتعشت أيضاً أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وتم وضع نهج جديد لإدارة المشاريع لإنشاء "مشاريع عالمية" سينظم بموجبها كل مركز إقليمي حلقات عمل/مؤتمرات تتناول الموضوع الرئيسي نفسه في مجال نزع السلاح. ونفذت كل المراكز الإقليمية ما مجموعه ١٦٩ نشاطاً، متجاوزة بذلك عدد ١٢٨ نشاطاً المستهدف.

(ب) زيادة التعاون فيما بين الكيانات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية داخل كل منطقة ومنطقة فرعية في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، راعى مكتب شؤون نزع السلاح مراعاة تامة مدخلات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بشأن المناقشات المختلفة التي تناولت تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع الترتيبات الإقليمية. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الأنشطة التي نظمت باشتراك بين فرع نزع السلاح على الصعيد الإقليمي والمنظمات الإقليمية إلى ٧٥ نشاطاً في فترة السنتين، أي ١١ في المائة فوق المستوى المنشود. وشارك في الأحداث المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار التي نظمها المكتب ما مجموعه ٣٣٧ كياناً إقليمياً ودون إقليمياً. ونظراً للتقدم المحرز في بناء القدرات، يتوقع المكتب أن يحل التعاون الأقاليمي في المستقبل محل طلبات المساعدة.

(ج) زيادة الوعي بضرورة إدماج المنظور الجنساني في الأنشطة المتصلة بنزع السلاح على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واصل مكتب شؤون نزع السلاح خلال فترة السنتين تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل أنشطته. وجرى وضع وتوزيع المبادئ التوجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع مظاهره ومكافحته والقضاء عليه. وجرى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ثمانية عشر مشروعاً من مشاريع البرنامج، وهو عدد أدنى من الهدف المحدد لفترة السنتين ألا وهو ٢٦ مشروعاً.

الباب ٥ عمليات حفظ السلام

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

جرى تنفيذ إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بإنشاء إدارة الدعم الميداني الجديدة في نطاق البرنامج نفسه.

وشاركت الإدارتان خلال فترة السنتين على نحو واسع في أعمال التخطيط والتجهيز والوفاء بالجدول الزمني لانتشار البعثات، وبخاصة منها عمليات حفظ السلام الجديدتان اللتان أنشأهما مجلس الأمن (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد)، وإنشاء بعثتين سياسيتين خاصتين في بوروندي (مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي) وسيراليون (مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الإدارتان تعملان على توسيع ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

ووضعت الإدارتان مفاهيم وخططاً للدعم اللوجستي ووجهت موظفين وعتادا إلى عمليتي حفظ السلام الجديدتين، ووضعنا مبادئ توجيهية لاستعراض البعثات ويسرنا النشر السريع للمعدات من خلال زيادة وظيفية مخزونات النشر الاستراتيجية.

وكان الغرض من إعادة هيكلة شعبة الموظفين الميدانيين داخل إدارة الدعم الميداني وتفويض سلطات إضافية لإدارة الموارد البشرية من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة الدعم الميداني هو تبسيط وتركيز الدعم اليومي المقدم للبعثات الميدانية في مجالات التشغيل والسياسات وضمان النوعية والتوظيف وتنمية قدرات الموظفين.

واستفادت الشعبة العسكرية من تقييم مخصص لبعثات حفظ السلام لضمان تشكيل العناصر العسكرية بأحسن طريقة ممكنة. وتحقيق خلال فترة السنتين هدف تقليص الوقت اللازم للنشر الأولي لشرطة الأمم المتحدة. وبقيت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تتزعم تنفيذ مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام المؤدية إلى الحد من خطر الألغام والدخائر غير المنفجرة في عدة بلدان.

التحديات والعقبات والأهداف غير المحققة

يمثل إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عمليتين فريدتين ومعقدتين تعين نشرهما

وسط أفريقيا تقريباً، على امتداد خطوط تموين طويلة وعبر تضاريس أرضية وعرة. وتنطوي العمليتان على تحديات كبيرة لأنهما كليهما تقتضيان تعاوناً مكثفاً مع المنظمات الشريكة. وهناك حاجة إلى الكثير من الوقت والاهتمام ودقة تفكير لبناء شراكات فعالة ومتكاملة للنجاح في مواجهة تلك التحديات. ويواجه البرنامج تحديات صعبة، إذ تسعى الإدارتان إلى إعادة هيكلة حفظ السلام مع مواصلة تنفيذ الأنشطة السريعة الإيقاع التي يتطلبها نشر ٢٠ عملية صدر بها تكليف ومدها بالدعم. وستستخدم الدروس المستفادة في صقل إعادة هيكلة الإدارتين، وسيجري أيضاً استعراض أساليب العمل وتحسينها في إطار الجهود المبذولة من أجل زيادة تعزيز إدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعمها وإضفاء الطابع المهني عليهما.

معدل تنفيذ النواتج

تقوم النتائج المذكورة أعلاه على تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج الـ ٢٦٣ الصادر بها تكليف والقابلة للقياس.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات ومؤشرات الإنجاز المتوقعة الموافق عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect.5)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

١-٥ (أ) إدارة برنامج العمل ودعمه بالموظفين والموارد المالية على نحو فعال. أظهرت فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بوضوح حالات النجاح والتحديات الملازمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وشهد عام ٢٠٠٦ عمليات انتقالية ديمقراطية هامة جداً في عدد من البلدان التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرت انتخابات أدت، بعد ٤٠ عاماً، إلى تنصيب رئيس منتخب ديمقراطياً. وشهدت هايتي وليبيريا أيضاً انتقالاً سلمياً ملحوظاً إلى الحكم الديمقراطي، وإعادة سيادة القانون، وتنصيب قادة جدد منتخبين ديمقراطياً. وفي لبنان، برهن التعزيز السريع للقوة المؤقتة في عام ٢٠٠٦ على ما يمكن إنجازه عندما توجت إرادة سياسية ومشاركة المجتمع الدولي. ولوحظ تقدم كبير في دور الأمم المتحدة المستمر في المساعدة على توطيد السلام الهش في تيمور - ليشتي وبوروندي وسيراليون وليبيريا وهايتي.

(ب) وضع إطار متماسك لتيسير تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل المجالات الوظيفية لحفظ السلام. اعتمد كبار مسؤولي إدارة عمليات حفظ السلام، في تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، سياسات شاملة بشأن المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام، وتم نشرها في كل بعثات حفظ السلام. وتم وضع وحدات تدريب في الشؤون الجنسانية لكبار الأخصائيين والمستويات العامة لتيسير زيادة فهم القضايا الجنسانية والوعي بها بين مختلف فئات موظفي حفظ السلام. ووُضع عدد من المبادئ التوجيهية التشغيلية لدعم أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات الشؤون السياسية والانتخابات وعمل الشرطة. وبدأت جهود لدعم زيادة توظيف النساء وإيفادهن إلى بعثات حفظ السلام من خلال تعزيز المناقشات المتعلقة بالسياسات مع الدول الأعضاء ومن خلال دعم أنشطة توظيف المدنيين. وأنشأت واسطة إلكترونية لتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة بشأن القضايا الجنسانية وحفظ السلام.

البرنامج الفرعي ١

العمليات

٥-٢ (أ) تقدم المشورة المستنيرة والتوصيات في حينها بشأن القضايا المتصلة بحفظ السلام إلى مجلس الأمن، والجمعية العامة، وهيئات حكومية دولية أخرى، والبلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بإمدادات أخرى. خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، اتخذ مجلس الأمن ١٢ توصية فيما يتعلق بإنشاء عمليات محتملة لحفظ السلام أو بإدخال تعديلات ملموسة على عمليات حفظ السلام القائمة. ويشمل ذلك توسيع نطاق ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وتعديل ولايتها، وإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والبعثة السياسية الخاصة في بوروندي (مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدخلت تعديلات ملموسة أيضاً على ولايات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في السودان، تبعاً للتوصيات التي قدمها مكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام.

(ب) تقدم توجيه ودعم يتسمان بالفعالية والكفاءة إلى عمليات حفظ السلام. في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وضع خطط تنفيذ خاصة بولايتيهما. ووضعت بعثات أخرى (بعثة الأمم المتحدة في السودان وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة

للاستفتاء في الصحراء الغربية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو) خططاً وفقاً للتوجيهات الاستراتيجية. وأضفى وضع خطط تنفيذ خاصة بالولاية تركيزاً استراتيجياً أكبر على ولايات عمليات حفظ السلام وكذلك على توزيع المهام بين الأمم المتحدة وشركائها. وإلى جانب تنفيذ عملية التخطيط المتكامل للبعثات، هناك حاجة إلى ربط إجراءات إعداد الميزانية (الميزنة القائمة على النتائج) بتلك العملية لمراعاة القيود المتعلقة بالموارد التي تفرضها الدول الأعضاء على حفظ السلام.

البرنامج الفرعي ٢

دعم البعثات

٣-٥ (أ) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط لعمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات ونشرها وإرسالها سريعاً استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. خلال فترة السنتين، وضعت مفاهيم وخطط الدعم اللوجستي لتوجيه الأفراد والعتاد إلى عمليات حفظ السلام الجديدة في تيمور - ليشتي ودارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وقدم الدعم لتوسيع العمليات الجارية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان. ونسقت إدارة الدعم الميداني أنشطة نقل الأفراد ومعداتهم ولوازم دعمهم إلى البعثات الميدانية ومنها وداخلها سلامة وفعالية. ووضعت الإدارة مبادئ توجيهية لاستعراض ميزانية البعثات ويسرت النشر السريع للعتاد من خلال زيادة وظيفية مخزونات النشر الاستراتيجية. ونفذت مبادئ توجيهية محاسبية لعمليات مخزونات النشر الاستراتيجية، وأجريت في قاعدة الأمم المتحدة للوجيستيات في برينديزي، إيطاليا، عملية لمجموعات النشر اللوجستي المحمولة جواً، ونفذت خطة تحديد مصادر العتاد بوصفها الوثيقة الرئيسية لتخطيط الاحتياجات من المعدات لبعثة جديدة أو أخذة في التوسع.

(ب) زيادة كفاءة عمليات السلام وفعاليتها. كان الغرض من إعادة هيكلة شعبة الموظفين الميدانيين وتفويض سلطات إضافية في مجال إدارة الموارد البشرية من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة الدعم الميداني هو تبسيط وتركيز الدعم اليومي للبعثات الميدانية على مستوى التشغيل والسياسات وضمان النوعية والتوظيف وتنمية قدرات الموظفين. وأعيدت هيكلة شعبة الموظفين الميدانيين وشعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية لتيسير التنسيق والتآزر فيما بين الإدارات وفيما بين البعثات. وزاد تقليص الإطار الزمني للتصديق على المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات إلى مدة ثلاثة أشهر من خلال تخطيط أفضل

لحجم العمل وتحسين التنسيق/الاتصال مع أفرقة تفتيش المعدات المملوكة للوحدات في البعثة. وأُجريت إحاطات لعشرة وفود من البلدان المساهمة بقوات بغية تحسين مستوى فهم سياسات المعدات المملوكة للوحدات. وعُقدت داخل إدارة عمليات حفظ السلام سبعة اجتماعات تنسيقية للتحضير للفريق العامل لعام ٢٠٠٨ المعني بالمعدات المملوكة للوحدات. وعلى إثر مشاورات أجريت مع رؤساء الموظفين الماليين في البعثات الميدانية، جرت التوصية بإدخال تحسينات على دليل تصفية البعثات الميدانية، من المتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على عملية التصفية.

البرنامج الفرعي ٣ العنصر العسكري

٤-٥ (أ) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط للعنصر العسكري لعمليات حفظ السلام ونشره وإرساله سريعاً استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. رغم أن عملية التخطيط ما زالت تشكل تحدياً، فإن هناك عموماً بعض التقدم في تقليص الوقت الذي يستغرقه نشر الوحدات. وبدأت الجهود المبذولة لإشراك البلدان المساهمة بقوات في وقت مبكر خلال مراحل التخطيط تعطي ثمارها إذ إن بإمكان المستشارين العسكريين لهذه البلدان أن يستبقوا الآن احتياجات عملية حفظ السلام ويبدؤوا إحاطة موظفي التخطيط في عواصمهم. ويتعلق مشكل آخر لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالحالات التي يقدم فيها بلد من البلدان المساهمة بقوات المساعدة على أساس ثنائي إلى بلد آخر مساهم بقوات، مثل قيام بلجيكا بمساعدة بنن على نشر قوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتسبب ذلك في تحديات أخرى من قبيل تدريب وحدات بلد مساهم بقوات على تشغيل معدات بلد آخر مساهم بقوات وضرورة ضمان استمرار هذا التدريب بحيث تكون الوحدات التي تحل محل أخرى ملزمة فعلاً بتشغيل المعدات في الميدان.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر العسكرية لعمليات حفظ السلام. استفادت الشعبة العسكرية من التقييم المخصص لبعثات حفظ السلام لضمان تشكيل العناصر العسكرية بأحسن طريقة ممكنة وكفالة تفاعلها مع عناصر بعثة حفظ السلام الأخرى على نحو أمثل. وقد أثرت جهود التنسيق المستمرة مع شركاء حفظ السلام نتائج إيجابية تجسدت في مساعدة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الانتخابات والنشر السريع لوحدات عسكرية من بلدان أوروبية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولا يسمح التحليل المخصص لبعثات حفظ السلام بتقييمات المتابعة، التي تضمن تنفيذ التوصيات ونشر الدروس المستفادة بصورة منهجية. ولم يجر إقرار طلب الشعبة العسكرية إنشاء وظيفة

مكرسة في ميزانية حساب الدعم للسنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وبدلاً من ذلك، نُقلت وظيفة التقييم إلى شعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

البرنامج الفرعي ٤ الشرطة المدنية

٥-٥ (أ) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط لعناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام ونشرها وإرسائها سريعاً استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. حققت الإدارتان هدف تقليص الفترة الزمنية اللازمة للنشر الأولي للشرطة من ٩٠ يوماً في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٤٥ يوماً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ وإلى ٣٠ يوماً في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بعد اعتماد ولاية مجلس الأمن. ولتعزيز قدرات النشر السريع للشرطة، اقترحت إدارة عمليات حفظ السلام على الجمعية العامة إنشاء قدرة دائمة للشرطة (خطة عمل الإدارة المنقحة لعام ٢٠٠٥). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، أصدر وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام توجيهاته لقدرة الشرطة الدائمة بأن تقود عملية التخطيط لعناصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وتبعاً لذلك جرى إيفاد فريق تابع لقدرة الشرطة الدائمة إلى هذه البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لبدء عملياته الأولى. وقد تكون هناك حاجة إلى ترتيب مماثل لتقليص الوقت اللازم لنشر وحدات الشرطة المشكلة. لذلك فإن إدارة عمليات حفظ السلام تُشرك الدول الأعضاء في مساعدة البلدان المساهمة بالشرطة ودعمها في مجالي اللوجيستيات وتوفير التدريب لوحدات الشرطة المشكلة.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقرت إدارة عمليات حفظ السلام السياسة المتعلقة بتعداد مسؤولي إنفاذ القانون وتحديد هويتهم وأرسلتها إلى البعثات بغرض التنفيذ. وأجرى الموظفون المسؤولون عن القطاعات في شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب مستشار الشرطة زيارات إلى ١٤ بعثة ميدانية. وأجريت دورات توجيهية قبل النشر وجلسات إحاطة إعلامية بعد التعيين لكبار ضباط الشرطة في ١٠ من بعثات حفظ السلام. وتم وضع السياسة المتعلقة بإجراءات التشغيل الموحدة في مجال ضمان الجودة لعناصر شرطة الأمم المتحدة في العمليات الميدانية واعتمادها. كما تم تحديث التوجيهات الخاصة بمفوضي شرطة الأمم المتحدة لما عدده ١٦ بعثة من بعثات حفظ السلام واثنين من البعثات السياسية الخاصة. وقام فريق المساعدة على الاختيار ووحدات اختيار الشرطة المشكلة بزيارات إلى البلدان المساهمة بقوات لتقييم ٥٠٥٤ من ضباط الشرطة. وقُدمت تقارير إلى البلدان المساهمة بالشرطة عن ٢٥ زيارة، مشفوعة بتوصيات لتعزيز قدرات الاختيار والتوظيف والتدريب.

البرنامج الفرعي ٥

تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥-٦ (أ) زيادة كفاءة العمليات المتعلقة بالألغام وفعاليتها. تم الاتفاق على الاستراتيجية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وتضمنت أربعة أهداف استراتيجية الغرض منها بناء عالم خال من خطر الألغام وبقياء الحرب من المتفجرات. وقد انخفض مجموع الضحايا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في نيبال. وتم وضع أو إقرار خطط انتقالية لنقل المسؤوليات التي تتولاها الأمم المتحدة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وأدت تقييمات نيبال والصومال إلى وضع خطط متينة للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة، بما فيها تنمية القدرات لتسليمها في نهاية الأمر. غير أنه ليس هناك بعد نظم موثوقة لمراقبة الضحايا في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحديد معدلات الضحايا.

(ب) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط لعمليات حفظ السلام وإزالة الألغام ونشرها وإرسائها بسرعة استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. جرى تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتخطيط والاستجابة السريعة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو ولبنان. وتم إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى غينيا - بيساو من مقر دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في غضون ثلاثة أيام بعد وقف أعمال القتال. وكان لآلية

الاستجابة السريعة في لبنان أصول في الميدان بعد مرور بضعة أيام على وقف أعمال القتال وتم تعزيزها في غضون ١٤ يوماً. وتم تعزيز آليات التنسيق قبل وقف أعمال القتال. ورشحت استجابة الإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان لجائزة الأمم المتحدة في القرن ٢١. وعرفت الاستجابة في غينيا - بيساو من ناحية نشر أصول التطهير بطلاً ناتجاً عن نقص الموارد الآتية عن طريق آليات الأمم المتحدة (منحة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ) ونقص اهتمام المانحين.

(ج) تحسين تنسيق استجابة الأمم المتحدة للأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، وذلك من خلال التوجيه الاستراتيجي والدعوة وتعبئة الموارد. تم وضع وتعميم تفاصيل تتبع الاستراتيجيات، في إطار فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، ويشمل ذلك مؤشرات قابلة للتحديد لكل المؤشرات الإجمالية. وتحققت تعبئة الموارد من خلال صندوق التبرعات الاستثمارية بوتيرة قياسية وأنشئ فريق عامل معني بالموارد لضمان توزيع الموارد بين وكالات الأمم المتحدة على أساس الأولويات. وفي عدة حالات، تحتاج مؤشرات المعايير المرجعية للاستراتيجية إلى تعزيز أو موارد إضافية.

بعثات حفظ السلام

هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

٧-٥ إبلاغ مجلس الأمن في حينه بعدم الامتثال لقراراته. واصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تقديم تقاريرها مباشرة إلى مقر الأمم المتحدة، ومن خلال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، عن الحالة في منطقة المسؤولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت كل التقارير في الوقت المناسب. وكانت تقارير الهيئة فريدة من نوعها بفعل نقل مهام السيطرة على فريق المراقبين في لبنان وفريق المراقبين في الجولان إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على التوالي وإخضاعهما للمراقبة العملية لهاتين المنظميتين. وساهمت الهيئة كثيراً في نواتج الإبلاغ لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ومن ثم فإن جزءاً من إنجازاتها يشمل هذه المساهمات. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الهيئة اتصالاً وتفاعلاً يومياً في مصر من خلال فريق المراقبين في مصر، وفي لبنان من خلال مكتب الأمم المتحدة للاتصال في بيروت، وفي الجمهورية العربية السورية من خلال مفرزة المراقبين في دمشق.

فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

٨-٥ (أ) تواجد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في مراكز ميدانية ثابتة تابعة للفريق على كلا جانبي خط المراقبة لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار. كان الحفاظ على وقف إطلاق النار في جامو وكشمير والمعلومات المتعلقة بالتطورات في المنطقة موضوع إبلاغ شمل ٧٣٠ تقريراً يومياً و ١٠٤ تقارير أسبوعية و ٢٤ تقريراً شهرياً.

(ب) إجراء الدوريات والتفتيش والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار بفعالية وكفاءة. أُجريت مهام ميدانية (تحقيقات، واستطلاعات طريقية، ومراكز مراقبة، زيارات ميدانية، واستلام الالتماسات) وفقاً للإجراءات التشغيلية الموحدة.

الباب ٦ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

أسفرت أنشطة التوعية وبناء القدرات، في مجال قانون وسياسات الفضاء، لدى صانعي القرارات ومديري البرامج في الوكالات الحكومية والهيئات التشريعية الوطنية والسلطات المصدرة للتراخيص عن تحسين فهم النظام القانوني الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي، في البلدان المرتادة للفضاء وغير المرتادة للفضاء على السواء. وهكذا فقد صدقت ١١ دولة إضافية على معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي. كما أسفرت مواصلة تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ واللجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل (انظر القرار ١١١/٦١). وحضر أحداث بناء القدرات ٤٠٠ ١ مشارك من بلدان نامية، مما ساعد على تحسين معرفتهم باستخدام الحلول الفضائية لأغراض التنمية المستدامة. وأنشئت شراكات قوية مع ما يفوق ٥٠ من الكيانات الحكومية وغير الحكومية ووكالات الفضاء.

التحديات والعقبات والأهداف غير المحققة

نظرا للموارد المالية المحدودة، لم يتمكن البرنامج من تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بقانون وسياسات الفضاء. كما شكلت الصعوبات في إبرام الرسائل المتبادلة/اتفاقات البلد المضيف قبل تنظيم حدث خارج مراكز العمل التابعة للأمم المتحدة تحديا أمام نجاح تقديم المساعدة المطلوبة.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج الصادر بها تكليف والقبالة للقياس الكمي وعددها ٣٨٥ ناتجا.

وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 6)).

إنجازات البرامج

٦- (أ) زيادة تقييد المجتمع الدولي بالنظام القانوني الدولي الذي أنشأته الأمم المتحدة لتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي. أسفرت أنشطة بناء القدرات والتوعية في مجال القانون الدولي للفضاء عن التصديقات التالية: صدقت لكسمبرغ على معاهدة الفضاء الخارجي؛ وصدقت تركيا على اتفاق الإنقاذ؛ وصدقت تركيا والجزائر وسلوفاكيا على اتفاقية المسؤولية؛ وصدقت البرازيل ولبنان والجزائر على اتفاقية التسجيل؛ وصدق لبنان على اتفاق القمر؛ وأخطر الجبل الأسود بمواصلة مشاركته في اتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل. وبذلك يصل مجموع عدد التصديقات والإعلانات من جانب الحكومات والمنظمات الدولية إلى ٣٤٦ تصديقا وإعلانا، متجاوزا الهدف المنشود ألا وهو ٣٣٦. فضلا عن ذلك، اكتسب ما يفوق ٢٠٠ من المعلمين والمسؤولين الحكوميين وصناع القرار في المؤسسات ذات الصلة بالفضاء، قدرات في قانون وسياسات الفضاء.

(ب) زيادة الدعم المقدم للبلدان النامية في ميدان استخدام تطبيقات الفضاء في المجالات ذات الأولوية للتنمية المستدامة، على النحو الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. من أجل تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية في مجال استخدام تطبيقات الفضاء، كشف البرنامج الفرعي الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستكشاف الفضاء الخارجي، مما أسفر عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (انظر قرار الجمعية العامة ١١٠/٦١) الذي يتيح للجميع إمكانية الحصول على كل أنواع المعلومات والخدمات الفضائية المتعلقة بإدارة الكوارث، واللجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل (انظر القرار ١١١/٦١) التي تشجع التعاون بشأن المسائل المتعلقة بالخدمات المدنية لتحديد المواقع والملاحة والتوقيت والقيمة المضافة بواسطة السواتل.

كما أقام مكتب شؤون الفضاء الخارجي شراكات مع ٥٠ كيانا حكوميا وغير حكومي، ووكالات للفضاء، وغير ذلك من المؤسسات ذات الصلة بالفضاء من خلال جهوده في مجال بناء القدرات. وساعد تنفيذ تسعة عشر نشاطا يرمي إلى تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء على تحسين قدرات ١٤٤٣ مشاركا من البلدان النامية يمثلون أربع مناطق مختلفة. بيد أنه بالنظر إلى التركيز على تغير المناخ في عام ٢٠٠٧، أدرك البرنامج الفرعي الحاجة إلى وضع استراتيجية تتسم بقدر أكبر من المنهجية للتركيز على تغير المناخ في فترة السنتين المقبلة، بهدف تعزيز استخدام تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته في تقييم المسائل المتعلقة بتغير المناخ وآثاره على الأرض.

(ج) تعزيز الآليات داخل عدد أكبر من البلدان من أجل تنسيق المسائل المتعلقة بسياساتها وأنشطتها الفضائية. أسفرت الجهود التي يبذلها البرنامج الفرعي من أجل توفير الدعم المتعدد الاختصاصات للدول الأعضاء في تعزيز التنسيق الوطني في المسائل المتعلقة بالسياسات والأنشطة الفضائية عن نتائج إيجابية. فقد أنشأت اثنتان من الدول الأعضاء آليات تنسيق وطنية: ففي عام ٢٠٠٦، أنشأت كولومبيا لجنة للفضاء (اللجنة الكولومبية للفضاء)، وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت جمهورية فنزويلا البوليفارية وكالتها الفضائية (الوكالة البوليفارية للأنشطة الفضائية). بالإضافة إلى ذلك، أنشأت إكوادور أمانة مؤقتة من أجل تنفيذ خطة عمل المؤتمر الخامس للأمريكتين المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٦، الرامية إلى تحقيق التنسيق الأمثل على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق باستخدام تطبيقات الفضاء في مجالات الاهتمام المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الباب ٨ الشؤون القانونية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

واصل مكتب الشؤون القانونية تقديم المشورة القانونية للأجهزة الرئيسية بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، والعدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، قدم المكتب المشورة بشأن إنشاء عمليات معقدة ومتعددة الأبعاد لحفظ السلام، وقدم النصح والدعم لعمل الأمم المتحدة والمحاكم الجنائية الدولية العاملة بمساعدة الأمم المتحدة. كما شارك المكتب في إنشاء المحكمة الخاصة للبنان. وعمل على خفض المسؤولية القانونية للمنظمة إلى الحد الأدنى، بما في ذلك تقليص مطالبات بلغت ١٣,٣ مليون دولار إلى حوالي ٢,٨ مليون دولار. كما أحرز تقدماً في صياغة صكوك قانونية عن طريق توفير الدعم للهيئات ذات الصلة، بما فيها لجنة القانون الدولي. وزاد بشكل عام عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، مما أسفر عن درجة أكبر من التوحيد والاتساق في تنفيذ الصكوك. وأصدر نصان رئيسيان جديداً للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، كما صدر ٨٦ قراراً تحكيمياً وقضائياً إضافياً استناداً إلى نصوص الأونسيترال، وأفيد باتخاذ ٤٢ إجراءً إضافياً تتعلق بالمعاهدات وسن قوانين وطنية تدمج نصوص الأونسيترال. وشاركت أربع وتسعون دولة في حدثين سنويين خاصين بالمعاهدات تعلقت موضوعاتهما بالهجرة الدولية والتنمية والمشاركة العالمية في المعاهدات وتنفيذ الدول لها، وقد اتخذت تلك الدول ١٦٧ إجراءً متعلقاً بالمعاهدات.

التحديات والعقبات والأهداف غير المحققة

تعتمد أنشطة مكتب الشؤون القانونية بقدر كبير على احتياجات عملائه. مما يعني أن أولويات المكتب تُحدّد إلى حد كبير وفق عوامل خارج سيطرته. ومن ثم، فإن زيادة الطلب على المشورة القانونية، نتيجة عامل أو أكثر من العوامل غير المتوقعة، يمكن أن تستنزف موارد المكتب وتؤثر في قدرته على تقديم المشورة في الوقت المناسب. كما يتوقف تحقيق الأهداف على إتاحة الموارد الكافية.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٨٦ في المائة من النواتج الصادر بها تكليف والقابلة للقياس الكمي وعددها ٢٣٩ ٢ ناتجاً. وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 8)).

البرنامج الفرعي ١

التوجيه والإدارة والتنسيق عموماً للمشورة والخدمات القانونية المقدمة إلى الأمم المتحدة ككل

٨-١ إسداء المشورة القانونية النوعية في الوقت المناسب مما ييسر عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك النظام القانوني للأمم المتحدة. على الرغم من الطلب المتزايد باطراد، واصل مكتب الشؤون القانونية الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات الحصول على المشورة بشأن طائفة واسعة من القضايا، محدداً أولوية المسائل وفقاً لأهميتها ودرجة استعجالها. وورد أكثر من ٥ ٠٠٠ طلب للحصول على المشورة، استُجيب لمعظمها في الفترة المستهدفة ومدتها ٤ إلى ٥ أيام. ولم يُطعن في دقة أو وضوح الفتاوى القانونية المقدمة من المكتب. وخلال فترة السنتين، يَسرُّ المكتب عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية، وقدم مشورة تتسم بالتعقيد والحساسية لمجلس الأمن ومختلف وحدات الأمانة العامة بشأن مسائل تتعلق بالسلام والأمن الدوليين والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان. وقدم المكتب المشورة فيما يتعلق بإنشاء عمليات معقدة ومتعددة الأبعاد لحفظ السلام، من بينها بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بولايتها الثانية، وفيما يتعلق بإنهاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. كما قدم المشورة القانونية يومياً لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية فيما يتعلق بعمليات السلام الجارية. وعلاوة على ذلك، يشارك المكتب بنشاط في إنشاء المحكمة الخاصة للبنان، كما واصل تقديم المشورة إلى المحاكم المختصة، والمحكمة الخاصة لسيراليون، ومحكمة الخمير الحمر. كما قدم المشورة فيما يتعلق بإمكانية إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة لبوروندي، وبخصوص تنفيذ اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وواصل المكتب إضافة إلى ذلك، تعزيز وحماية امتيازات وحصانات المنظمة وموظفيها، وعمل على تيسير إبرام أكثر من ١٠٠ اتفاق متعلق بما تنظمه الأمم المتحدة من مؤتمرات وحلقات عمل، فضلاً عن اتفاقات تتعلق بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وفق الجداول الزمنية المتفق عليها.

البرنامج الفرعي ٢

تقديم الخدمات القانونية العامة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

٨-٢ (أ) توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل عدد المنازعات والصعوبات القانونية الأخرى إلى الحد الأدنى. خلال فترة السنتين، كفل مكتب

الشؤون القانونية الحفاظ الكامل على امتيازات وحصانات المنظمة وممتلكاتها وأصولها وموظفيها. وفي كل الإجراءات القانونية التي كانت الأمم المتحدة أو موظفوها طرفاً فيها، وكانت فيها مسألة الحصانة موضع تأكيد، كفل المكتب بنجاح الحفاظ على حصانة المنظمة من الإجراءات القانونية. وفيما يتعلق بمئات العقود وغيرها من الاتفاقات التجارية التي طلب من المكتب إعدادها أو استعراضها فيما يخص الأنشطة التنفيذية للمنظمة، كفل المكتب حفظ جميع هذه العقود والاتفاقات على امتيازات المنظمة وحصاناتها. وبالإضافة إلى ذلك، في حالات وضع أو تحسين ترتيبات تعاقدية للنشاط المصرفي والأنشطة المالية ذات الصلة للأمم المتحدة والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (مثل ما يتعلق بترتيبات حفظ الأموال والأصول)، كفل المكتب بنجاح استناد جميع هذه الخدمات المصرفية والمالية إلى عقود تحافظ تماماً على الامتيازات والحصانات وأوجه الحماية والإعفاءات التي تحق لأصول المنظمة. وقدم المكتب المساعدة في كفالة أن يكون إنشاء فرقة العمل المعنية بالمشتريات وسير أعمالها، وأي تحقيقات وإجراءات يتخذها المدعي العام فيما يتعلق بحالات الغش المزعومة في المشتريات منسجمة جميعها مع مركز المنظمة وامتيازاتها وحصاناتها. بيد أنه في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حدث انخفاض في عدد الحالات التي لم تتوفر فيها الحماية للحقوق القانونية للمنظمة. ففي القضايا التي قدم فيها المكتب خدمات قانونية وعددها ٣١٢ قضية، جرى إقرار مسؤولية المنظمة وتسويتها في ٧٣ قضية، مقابل الهدف المتمثل في ١٠٠ قضية. وأخيراً، زاد المكتب من حماية الحقوق القانونية للمنظمة إلى أقصى حد، فيما خفض إلى أدنى حد من تبعاتها القانونية، وقلل المكتب إلى أدنى حد من المنازعات المكلفة الناشئة عن الترتيبات التجارية التي أبرمتها المنظمة (والتي تبلغ فيها قيمة أنشطة المشتريات وحدها أكثر من ٢ بليون دولار سنوياً).

(ب) التقليل إلى أدنى حد من التبعات القانونية الواقعة على عاتق المنظمة. قدم المكتب المساعدة في خفض المبلغ الفعلي للتبعة المالية الواقعة على عاتق المنظمة من جراء مطالبات قُدمت ضدها وحظيت بالقبول، وبلغت نسبة تخفيض ذلك المبلغ ٧٨ في المائة، حيث جرت تسوية المطالبات البالغة قيمتها الإجمالية ١٣,٣ مليون دولار بما يزيد قليلاً على ٢,٨ مليون دولار (أي أن المبلغ الفعلي للتبعة المالية الواقعة على عاتق المنظمة من جراء المطالبات الناشئة عن أنشطتها كان أقل من ٢٢ في المائة من المبلغ الأصلي الذي اقتضى المطالبون تسديده). وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب المساعدة في توفير موارد كبيرة للمنظمة تمثلت في تكاليف ورسوم مرتبطة بالمطالبات بفضل التوصل إلى تسويتها ودياً في وقت مبكر ولم تكن هناك حاجة إلى عرضها على التحكيم. كما قدم المساعدة للمنظمة على استرداد أكثر من ٨٥٠.٠٠٠ دولار في إطار مطالبات قانونية أو مدفوعات زائدة خلال فترة

السنتين. وأخيراً، تمكّن المكتب من الدفاع عن الموقف الموضوعي للأمين العام في أكثر من ثلثي الطعون المرفوعة بموجب النظام الأساسي للمحكمة الإدارية فيما يتعلق بالأحكام والشروط المنظمة لتعيينات الموظفين وعقودهم.

البرنامج الفرعي ٣

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

٨-٣ (أ) إحرّاز تقدم في صياغة الصكوك القانونية. أجرى مكتب الشؤون القانونية بحثاً وأعد وثائق للجنة القانون الدولي ومقرريها الخاصين بشأن ١٢ موضوعاً، وقدم الدعم لعمل خمس لجان مخصصة، بما فيها اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبشأن تعزيز دور المنظمة. وقد أحرز تقدم في ثلث مجموع الصكوك قيد الإعداد، مع إكمال عدد مهم من الصكوك خلال فترة السنتين بشأن الحماية الدبلوماسية، والأعمال الانفرادية للدول، وتوزيع الخسارة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كانت عدة صكوك أخرى في مرحلة متقدمة من الإعداد، بما في ذلك مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، ومشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية، ومشاريع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحفظات على المعاهدات. وأحرز تقدم ملحوظ باتجاه إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

(ب) زيادة الإلمام بالقانون الدولي وتفهمه. خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نظم مكتب الشؤون القانونية حلقتين دراسيتين في موضوع القانون الدولي وبرنامجين للزمالات في مجال القانون الدولي، وشارك في هذه الأنشطة ما مجموعه ٧٧ شخصاً من بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويزداد الطلب على التدريب في مجال القانون الدولي في البلدان النامية. فخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قُدِّم حوالي ٦٠٠ طلب للحصول على ٣٨ منصبا في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في لاهاي، على الرغم من أن محدودية الموارد وضعف دولار الولايات المتحدة أدّى إلى انخفاض مجموع عدد الزمالات المقبولة عن نظيره في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الذي بلغ ٤٨ زمالة. على أن المكتب قد عمل على تنشيط المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي عن طريق شبكة الإنترنت لتقديم المزيد من التدريب في مجال القانون الدولي، كما سعى إلى تلبية الطلب المتزايد على نشر المواد المتعلقة بالقانون الدولي من خلال استكمال سبعة مواقع شبكية وإنشاء أربعة جديدة منها. كما قلل المكتب من المدة الزمنية التي يستغرقها نشر ما يصدر عنه من منشورات قانونية، مما قد يصل إلى خمس سنوات إلى أقل من ستة أشهر، بما زاد من حسن توقيت منشوراته القانونية وأهميتها.

البرنامج الفرعي ٤ قانون البحار وشؤون المحيطات

٨-٤ (أ) تحسين التوحيد والاتساق في تطبيق الاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة. أسهم مكتب الشؤون القانونية في تحسين التوحيد والاتساق في تطبيق اتفاقية قانون البحار والاتفاقات ذات الصلة عن طريق تقديم مساعدة أكثر كفاءة إلى الاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة والهيئات التابعة للاتفاقية المعنية بتنفيذ هذه الصكوك، ومن خلال إصدار تقارير شاملة ومنشورات أخرى. ونتيجة لذلك، زاد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة من ٣٢١ عام ٢٠٠٥ إلى ٣٥٣ عام ٢٠٠٧. كما زاد عدد الدول المشاركة في اجتماعات العملية الاستشارية غير الرسمية من ٩٠ عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٤ عام ٢٠٠٧. وقد تجاوزت الإنجازات، وفقا لقياسها بكلا المؤشرين، المستويات المنشودة لفترة السنتين.

(ب) زيادة الفرص المتاحة للدول لجني الفوائد من البحار والمحيطات. بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. قدم مكتب الشؤون القانونية المساعدة إلى لجنة حدود الجرف القاري عن طريق توفير الدعم بنظام المعلومات الجغرافية ومختبراته، ومجموعات البرمجيات، وغيرها من ضروب المساعدة القانونية واللوجستية اللازمة لدراسة الرسائل الواردة من الدول لتأكيد الحقوق السيادية على جرفها القاري الموسع وعلى الموارد الطبيعية الموجودة فيه. ونظم المكتب لصالح الدول دورات تدريبية وغيرها من أنشطة بناء القدرات بشأن الجرف القاري وإعداد الرسائل المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري بشأن المناطق البحرية المحمية، ونُهج النظم الإيكولوجية للمحيطات. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كان المكتب قد أجرى ما مجموعه ٦ دورات تدريبية شارك فيها ٢٢٥ شخصا من ٥٢ دولة (بما يزيد عن الدورات الثلاث التي عُقدت بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ وشارك فيها ١١٧ شخصا من ٣٨ دولة). وزاد مجموع عدد الرسائل المقدمة إلى اللجنة من رسالتين في فترة السنتين السابقة إلى ٩ رسائل في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما أفادت ٤٨ دولة أخرى باعتمادها توجيه رسائل إلى اللجنة. وقدم المكتب أيضا زماليتين بحثيتين من خلال برنامج زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ، واستفاد مشاركون من ١٩ دولة من ٢١ زمالة أخرى مقدمة من خلال الأمم المتحدة.

(ج) زيادة تعاون المنظمات الحكومية الدولية في الأعمال المضطلع بها في إطار عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. تواصلت على مدى فترة السنتين زيادة التعاون فيما بين المنظمات الحكومية الدولية في الأعمال المضطلع بها في إطار عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وارتفع عدد المنظمات الحكومية الدولية المشاركة

في نشاط هذه العملية الاستشارية إلى ١٨ منظمة في عام ٢٠٠٧ (من ١٥ منظمة عام ٢٠٠٥)، واستمرت المساهمات القيّمة الكثيرة التي تقدمها المنظمات الحكومية الدولية في تقرير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار (٣٣ مساهمة لكل تقرير). كما زاد عدد المنظمات الحكومية الدولية التي تشارك بفعالية في المناقشات الدائرة خلال اجتماعات العملية الاستشارية من ١٥ منظمة عام ٢٠٠٥ إلى ١٨ منظمة عام ٢٠٠٧.

البرنامج الفرعي ٥

تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً

٨-٥ (أ) الإسهام في تحديث الممارسات التجارية والحد من الشكوك والعقبات القانونية الناشئة عن قصور القوانين وتضاربها. واصل مكتب الشؤون القانونية المساهمة في تحديث الممارسات التجارية والحد من الشكوك والعقبات القانونية الناشئة عن قصور القوانين وتضاربها، وذلك من خلال عمله على تشجيع اعتماد أحدث النصوص الصادرة عن الأونسيترال واستخدامها. وتزايد خلال فترة السنتين عدد القرارات التشريعية المستندة إلى نصوص الأونسيترال. فبحلول نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ارتفع عدد ما أُبلغ عنه من قرارات تشريعية مستندة إلى نصوص اللجنة إلى ٤٢ قراراً. كما زاد على مدى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عدد القرارات القضائية المستندة إلى تلك النصوص (بما يدل على الاستخدام العملي لنصوص الأونسيترال في المعاملات التجارية)، حيث أُفيد بصدر ٨٦ قراراً قضائياً وتحكيمياً إضافياً خلال فترة السنتين.

(ب) الإسهام في زيادة فهم القضايا المتصلة بالقانون التجاري الدولي والاعتماد على معايير الأونسيترال. ارتفع عدد ما أُبلغ عنه من منشورات تناقش أعمال الأونسيترال إلى ٥٤٠ منشوراً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مقارنة بما عدده ٣٣٢ منشوراً في فترة السنتين السابقة. كما شهد عدد زوار الموقع الشبكي للأونسيترال زياد كبيرة على مدى فترة السنتين، مما يشير إلى الاهتمام الكبير بما تعدّه اللجنة من نصوص. وبلغ عدد زوار ذلك الموقع الذي أُعيد تصميمه بالكامل ويقدم معلومات شاملة عن عمل اللجنة وأفرقتها العاملة فضلاً عن نصوص اللجنة وتفسيرها ١,٨ مليون زائر في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقارنة بعدد بلغ ٥٠٠ ٤٠١ زائر في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). والموقع الشبكي متاح بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، ويشير اتجاه الزيارات إلى وجود اهتمام متزايد باطراد بالصفحات المتاحة بلغات غير اللغة الانكليزية (وهي تستأثر حالياً بما يفوق ٦٠ في المائة من إجمالي الزيارات). (ج) تحسين التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي. واصل مكتب الشؤون القانونية خلال فترة السنتين تنظيم وحضور

اجتماعات التنسيق والتشاور المعقودة فيما بين المنظمات الدولية، وإجراء البحوث وإعداد مواد الإحاطة لهذا الغرض. وأسفر عمل المكتب عن زيادة الوعي ببرامج عمل المنظمات الدولية ذات الصلة وأنشطتها، مما يسر تحديد مجالات الاهتمام المشترك وفرص تحسين جهود التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية وساعد على الحد من ازدواج الجهود وتداخلها.

البرنامج الفرعي ٦

حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها

٦-٨ (أ) تحسين سبل الاستفادة من المعاهدات الدولية المودعة لدى الأمين العام، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بوضعها، وسبل الاستفادة من المعاهدات المسجلة لدى الأمانة العامة. خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، شاركت ٩٤ دولة في حدثين سنويين خاصين بالمعاهدات تعلقت موضوعاتهما بالهجرة الدولية والتنمية، والمشاركة العالمية في المعاهدات وتنفيذ الدول لها. وأُخذ خلال هذين الحدثين ما مجموعه ١٦٧ إجراء يتعلق بالمعاهدات. بالإضافة إلى ذلك، زاد الوعي بإطار المعاهدات المتعددة الأطراف بفضل عقد ١٠ حلقات دراسية تدريبية لبناء القدرات، شملت ٦ حلقات دراسية في مقر الأمم المتحدة و ٤ حلقات دراسية تدريبية إقليمية في أفريقيا، ودول جزر المحيط الهادئ ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ومنطقة البلقان، على التوالي، وشارك فيها ٤٨٢ شخصا. وخلال فترة السنتين كذلك، أُودعت ١٢ معاهدة جديدة لدى الأمين العام، ليبلغ بذلك مجموع عدد المعاهدات المودعة لدى الأمين العام ٥٣٩ معاهدة؛ وبلغ عدد الإجراءات التعاقدية التي عولجت خلال فترة السنتين، يخص المعاهدات المذكورة ٢ ٨٠٠ إجراء؛ وسُجِّل لدى الأمانة العامة ما يربو على ٣ ٠٠٠ معاهدة و ٢ ٧٠٠ إجراء لاحق. وأخيرا، من بين مجلدات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة المقرر نشرها والبالغ عددها ٧٦ مجلدا، نُشرت كل المجلدات بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ فيما عدا ١٢ مجلدا منها كانت في مراحل إعدادها الأخيرة. وبلغ عدد الزيارات لموقع مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت ما يفوق ٤٠٠ ٠٠٠ في المتوسط شهريا.

(ب) تشجيع مشاركة الدول مشاركة أوسع في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف. نجح مكتب الشؤون القانونية في تيسير مشاركة الدول في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف عن طريق تنظيم أحداث سنوية رفيعة المستوى تتعلق بالمعاهدات منذ عام ٢٠٠٠. وشارك ما مجموعه ٩٤ دولة في الأحداث المتعلقة بالمعاهدات المعقودة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، مما أسفر عن اتخاذ ١٦٧ إجراء متعلقًا بما عدده ٧٣ معاهدة مودعة لدى الأمين العام.

(ج) تحسين إلمام الدول الأعضاء بالجوانب التقنية والقانونية للمشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف وتسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة، وفهمها لهذه الجوانب. ترد بالشكل الملائم الغالبية العظمى من الرسائل الواردة بخصوص المعاهدات المودعة لدى الأمين العام والمعاهدات المسجلة لدى الأمانة العامة بموجب المادة ١٠٢ من الميثاق. ويمكن أن يعزى ذلك لعدد من الجهود التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية، بما فيها توجيه رسائل إلى البعثات الدائمة بشأن هذه المسائل سنوياً، وتنظيم دورات تدريبية في مجال بناء القدرات، وتوفير هذه المعلومات في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على الإنترنت، وتوزيع المنشورات، وإقامة الاتصال بانتظام مع المختصين في البعثات الدائمة. وشكلت رسائل الإيداع والتسجيل الناقصة أقل من ٥ في المائة من كل هذه الرسائل. وخلال فترة السنتين، استجاب المكتب لطلبات مشورة بلغ عددها ٢٨٦ ١ طلباً متعلقاً بالإيداع و ١٩٤ طلباً متعلقاً بالتسجيل، مما يشكل زيادة كبيرة عن الطلبات الواردة في فترة السنتين السابقة والتي كان عددها في حدود ٩٣٨ طلباً.

(د) زيادة احترام إطار المعاهدات الدولية والنهوض بسيادة القانون على الصعيد الدولي. يتلقى مكتب الشؤون القانونية بانتظام اعترافات بالارتياح من المستخدمين النهائيين في رسائل البريد الإلكتروني ورسائل رسمية في بعض الحالات فيما يتعلق بالمشورة القانونية المقدمة بشأن المسائل المرتبطة بالإيداع والتسجيل وغيرها من أنشطة المكتب. كما تلقى المكتب بانتظام ردود فعل إيجابية فيما يتعلق بدوراته التدريبية في مجال بناء القدرات من المشاركين فيها عن طريق استخدام الاستبيانات.

الباب ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتقديم خدماتها إلى الدول الأعضاء، وفي شراكة مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما يشمل المجتمع المدني وأجزاء عديدة من منظومة الأمم المتحدة، مضت قدما في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ودعا الاستعراض الوزاري السنوي الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (جنيف، تموز/يوليه ٢٠٠٧) إلى تعزيز المساءلة عن تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأسفر تقديم الدعم الفني إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المعقود في نيويورك (عام ٢٠٠٦) والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المعقود في بروكسل (عام ٢٠٠٧) عن نُهج سياسية أكثر اتساقا وحدد الصكوك الجديدة وأفضل الممارسات ونجح البرنامج في تيسير العمليات الحكومية الدولية مما أسفر عن اعتماد ثلاثة اتفاقات تاريخية، هي: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (لعام ٢٠٠٦)، والإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية (لعام ٢٠٠٧)، والصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (لعام ٢٠٠٧). وأسهم الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجريه البرنامج كل ثلاث سنوات (لعام ٢٠٠٧) في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة؛ كما سيمثل المبدأ التوجيهي للتعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠. كذلك عمل البرنامج لوضع نظام إحصائي موحد للأمم المتحدة وقاد الجهود المبذولة على نطاق المنظومة بشأن إنتاج قاعدة بيانات سنوية لمؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الأمر الذي يتسم بأهمية حاسمة لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ وتعزيز المساءلة عنه. كما دعم البرنامج الجهد المشترك بين الوكالات بشأن تغير المناخ والحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ (لعام ٢٠٠٧). وبصفة رئيس البرنامج منظما لاجتماعات اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقد اتخذ خطوات لتنسيق مساهمات الكيانات الأعضاء في العمليات الحكومية الدولية وعزز مشاوراتها بشأن المسائل الفنية، وتخطيط البرامج، وعمليات إعداد الميزانية. وساعد البرنامج الأمين العام ونائبة الأمين العام، في أوقات شملت الفترة الانتقالية التي أعقبت تعيينهما، بتقديم المشورة، والملاحظات المتعلقة بالسياسات، ومشاريع البيانات، ونقاط النقاش بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

واجه البرنامج عددا من التحديات في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، خاصة في دعم تنفيذ المهام الجديدة التي صدر تكليف بها من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وأعيق تقديم دعم فعال للدول الأعضاء نتيجة للعبء التراكمي المتمثل في ضرورة التصدي لولايات ومسؤوليات جديدة كبيرة غير مشفوعة بزيادة متزامنة في الموارد.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩١ في المائة من النواتج الصادر بها تكليف والقابلة للقياس التي يصل عددها إلى ٤٦٨ ٣ ناتجا. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect.9)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٩-١ (أ) إدارة برنامج العمل بطريقة فعالة ودعمه بالموظفين والموارد المالية. بذلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جهودا متصلة للحد من معدل الشغور بها، حيث حققت معدلا بلغ ٤,٨ في المائة في فترة السنتين، مقارنة مع نسبة ٦,٧ في المائة لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وبُذلت جهود أيضا لتحسين التعجيل بإجراءات تعيين الموظفين وتنسيبهم؛ فانخفض وقت إجراءات الاختيار إلى ١٦١ يوما في المتوسط (مقارنة بـ ١٧٦ يوما في فترة السنتين السابقة). وحققت الإدارة معدلا عاما لتنفيذ النواتج بلغ ٩٢ في المائة. وبلغ معدل التنفيذ المالي ٩٦,١ في المائة.

(ب) زيادة وعي الدول الأعضاء والمجتمع المدني وغير ذلك من الأطراف الفاعلة الرئيسية في التعاون الإنمائي الدولي بأنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقدراتها. تستخدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإنترنت وسيلة رئيسية لها للاتصال والتوعية على الصعيد العالمي. وفي فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تلقت مواقع الإدارة على الإنترنت ٣٣,٥ مليون زيارة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٢ في المائة عن فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، حيث حدثت الزيادات الأكبر في مجالي الإدارة العامة والإحصاء، يلي ذلك مجالا التنمية المستدامة والقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة.

(ج) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للأمم المتحدة. استخدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تكنولوجيا

التداول بالفيديو على نطاق واسع وعقدت أكثر من ١٠٠ مؤتمر بتلك التكنولوجيا خلال فترة السنتين هدفت إلى تعزيز التعاون مع الكيانات الأخرى في اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتتولى الإدارة رئاسة ٧ مجموعات من المجموعات المواضيعية الـ ١١ للجنة وأجرت، في المتوسط، ٦ مشاورات في كل مجموعة من أجل إعداد الإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية. وساعد ذلك العمل في ضمان تجنب الازدواجية في النواتج. وتعاونت الإدارة مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة بشأن إعداد عدد من التقارير، خاصة تقاريرها الرئيسية، مثل تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية.

البرنامج الفرعي ١

دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق

٩-٢ (أ) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تقرير السياسات تيسيرا للتوافق العالمي في الآراء بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ظلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تركز على دعم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تيسير توافق عالمي في الآراء بشأن المسائل الإنمائية الرئيسية. وتضمنت ستة على الأقل من القرارات والإعلانات الوزارية للجمعية والمجلس المعتمدة خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مبادئ محددة وتدابير ملموسة تتعلق بالمسائل الإنمائية الرئيسية. وعلى سبيل المثال، فإن قرار المجلس ٤٤/٢٠٠٦ بشأن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية قضى بالاستعاضة عن الاجتماعات الفردية المشتركة للمكاتب باجتماع واحد لرؤساء اللجان الفنية والمجلس لتعزيز الاتساق بين تلك الهيئات. وفي إعلان عام ٢٠٠٧ الوزاري بشأن القضاء على الفقر والجوع اعتمد إطار شامل لعمل الجهات المعنية سعيا لتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك كان هناك عدد متزايد من القرارات ذات المنحى العملي الأكبر التي اتخذت خلال فترة السنتين. وعلى سبيل المثال، أيدت الجمعية، في قرارها ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، اتخاذ تدابير ملموسة وعملية لتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يتفق والإصلاحات الجارية.

(ب) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توجيه التنفيذ المنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة في إطار الأمم المتحدة، عن طريق اجتماعات المجلس مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية وتعبئة عناصر المجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية لإعلان الألفية. خلال فترة السنتين، واصلت إدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توجيه التنفيذ المنسق للأهداف الإنمائية الرئيسية. وزادت مشاركة المؤسسات المالية والتجارية الدولية في اجتماعات المجلس، حيث شارك البنك الدولي في ٢٧ اجتماعا للمجلس في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (بالمقارنة بمشاركته في ٢١ اجتماعا في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) وشارك صندوق النقد الدولي في ١٢ اجتماعا (بالمقارنة بمشاركته في ٨ اجتماعات في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وهناك أيضا مشاركة متزايدة للوزراء في الحوار الرفيع المستوى الذي يجريه المجلس مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، حيث زاد عدد الوزراء الحاضرين من ١٥ وزيرا في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٣ وزيرا في عام ٢٠٠٧.

(ج) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء الصراع وتعزيز تفاعله مع مجلس الأمن وفقا للتكليف الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. خلال فترة السنتين، واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعم مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأنشطة المتصلة بالبعد الإنمائي لحالات الصراع. ونظم المجلس نشاطا واحدا، وهو عقد حلقة نقاش خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧ بشأن البعد الإنمائي للصراعات خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. بيد أن الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات (غينيا - بيساو وبوروندي) وذلك المخصص لهايتي كثفا من دورهما، ووفرا بروزا أكبر للمجلس في مجال إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء الصراع، وذلك بكفالة أن تكون المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي كافية ومتسقة وجيدة التنسيق وفعالة.

(د) تعزيز الدعم المقدم للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية وتدعيم قدرات المنظمات غير الحكومية من خلال بناء الشبكات عن طريق شبكة الأمم المتحدة الإقليمية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية. ازداد عدد طلبات الاعتماد المكتملة من الناحية الفنية المقدمة من المنظمات غير الحكومية والتي تلقتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السنتين. وتم تلقي ما جملته ٥١٦ من تلك الطلبات في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقارنة بـ ١٢٦ طلبا في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). كذلك زادت مساهمة المنظمات غير الحكومية في المجلس. وعلى سبيل المثال، شاركت ٢٩ منظمة في معرض الابتكارات التابع للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٧، حيث قدمت منتجات ومشاريع مبتكرة محددة لتعرض في ميدان القضاء على الفقر والجوع. كما شجعت الإدارة المنظمات غير الحكومية على تبادل أفضل الممارسات باستخدام أساليب مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة. وعلى سبيل المثال، تتبادل تلك المنظمات أفضل الممارسات عبر الإنترنت باستخدام المدونات وأدوات التبادل عن طريق الفيديو مثل وسائط فيديو "YouTube™".

و "Google™". وازداد عدد البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية وتحالفاتها إلى المجلس خلال دوراته ليصل إلى ٦٦ بيانا في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقارنة بتقديم ٤٧ بيانا في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

(هـ) زيادة فعالية الروابط بين التوجيهات الصادرة بشأن السياسات عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية. خلال فترة السنتين، ازداد عدد البلدان التي لديها خطط إنمائية تعكس أهداف المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعقودة في إطار الأمم المتحدة والتوجيهات الصادرة بشأن السياسات عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبحلول نهاية فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان لدى ٥٧ بلدا خطط إنمائية تتفق والأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة (مقارنة بـ ٣٠ بلدا في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

البرنامج الفرعي ٢

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

٣-٩ (أ) تحسين المناقشة الدولية وتيسير الاتفاقات بشأن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وزيادة الاهتمام بتنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين على الصعيد الوطني. بالنسبة لفترة السنتين عموما، من جملة التوصيات المتعلقة بالسياسات التي اقترحتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والبالغ عددها ١٦٨ توصية، استخدمت الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي الاجتماعي أو لجنة وضع المرأة ١٣٤ توصية (٨٠ في المائة) في صياغة القرارات والمقررات والاستنتاجات المتفق عليها. وتجاوز ذلك العدد بقدر كبير الهدف المحدد باستخدام ٥٥ توصية. ومع ذلك، خلال اجتماعات الجمعية واللجنة في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قدمت ٢٩٣ دولة من الدول الأعضاء بيانات تبين ما اتخذته من إجراءات على الصعيد الوطني لتنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية الاستثنائية الثالثة والعشرين. وتجاوز ذلك بقدر كبير هدف الإدارة المحدد بتقديم ١٣٠ بيانا.

(ب) تحسين قدرة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على إنجاز ولايتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وزيادة قدرة الجهات المعنية على تنفيذ الاتفاقية واستخدام البروتوكول الاختياري. خلال فترة السنتين، اتخذت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إجراءات بشأن ١١ مجموعة (٩١ في المائة) من مجموعات الخيارات والتوصيات التي اقترحتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتحسين أساليب عملها والتي يصل عددها إلى ١٢ مجموعة

(ب) يتجاوز بقدر كبير الهدف المحدد بنسبة ٥٠ في المائة). كذلك تقدمت الإدارة بتوصيات بشأن أساليب عمل اللجنة، مما مكن اللجنة من النظر في تقارير أكثر من فترات السنتين السابقة وتخفيض عدد التقارير المتراكمة التي تنتظر النظر فيها إلى ٣٠ تقريراً بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٧ (بالمقارنة مع ٥٥ تقريراً في تموز/يوليه ٢٠٠٥). واتخذت اللجنة ٨ مقررات في إطار البروتوكول الاختياري، مما ضاعف بأربع مرات عدد المقررات المتخذة في فترة السنتين السابقة. بيد أن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ازداد من ١٨٠ دولة إلى ١٨٥ دولة؛ كما ازداد عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري من ٧١ دولة إلى ٩٠ دولة. ولزيادة قدرة الجهات المعنية على تنفيذ الاتفاقية واستخدام البروتوكول الاختياري، واصلت الإدارة توفير الخدمات الاستشارية وتنظيم التدريب للمسؤولين الحكوميين، والموظفين القضائيين، وغير ذلك من الجهات المعنية. وخلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تم توفير التدريب لـ ٣٠١ مشارك من ٤١ بلداً.

(ج) تحسين قدرات الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة على إدراج المنظورات الجنسانية على نحو فعال في السياسات والبرامج، على مستوى كل من البرامج والعمليات. ساعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تحسين قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة على إدراج المنظورات الجنسانية على نحو فعال في السياسات والبرامج. وتقدمت ١٢٢ دولة من الدول الأعضاء و ٨ كيانات من كيانات الأمم المتحدة بإفادات إلى لجنة وضع المرأة عن اتخاذ إجراءات وطنية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن بين كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الإجراءات المتخذة لإدراج المنظورات الجنسانية في سياساتها وبرامجها أبلغ ٩٧ كياناتاً عن أنشطتها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني خلال فترة السنتين. إضافة إلى ذلك، فإن ٢٣ في المائة من القرارات التي اتخذتها اللجان الفنية التابعة للمجلس اشتملت على الاهتمام بالمنظورات الجنسانية خلال فترة السنتين (وهي نسبة دون هدف الثلث الذي حددته الإدارة لفترة السنتين).

(د) زيادة التعاون فيما بين الوكالات بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، بما في ذلك التعاون في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية زيادة التعاون فيما بين الوكالات بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وخلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ارتفع عدد الأنشطة المشتركة التي يقوم بها أعضاء الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بما يشمل ١٧ من فرق العمل وحلقات العمل وحلقات المناقشة النشطة في مجال المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة (مقارنة بـ ١٠ في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

(هـ) زيادة الإجراءات المتخذة في جميع قطاعات الأمم المتحدة والنظام الموحد للأمم المتحدة لدعم تحقيق التوازن الجنساني وجعل بيئة العمل أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية. أُتخذ عدد من الإجراءات والقرارات في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بهدف دعم تهيئة بيئة عمل تتسم بالتوازن بين الجنسين ومراعاة الشؤون الجنسانية في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة ككل. وشملت هذه الإجراءات والقرارات ما يلي: وضع سياسة معدلة لانتقاء الموظفين، عضوية المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة في لجنة الإدارة وفي فريق كبار الموظفين الإداريين، وقيام إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها بالإبلاغ المنتظم إلى لجنة الإدارة عن التقدم المحرز فيما يتصل بأهداف تحقيق التوازن بين الجنسين. وفيما يتعلق بمؤشرات الإنجاز، من المهم ملاحظة أن المؤشرات تتصل بسياسات وإحصاءات تعتمد أساساً على أجزاء أخرى من المنظومة ليس لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سلطة عليها تتعلق بالتنفيذ. ومن الممكن الحفز على السياسات وتيسيرها وصياغتها، بيد أن تنفيذها واعتمادها رسمياً يعتمدان اعتماداً مطلقاً تماماً على الكيانات المنفذة. وعلى سبيل المثال، استفادت السياسة المعنية بمنع المضايقة مما وفرت لها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من تحفيز وتيسير، بيد أن اعتمادها رسمياً بشكل نهائي لم يحدث إلا في أوائل عام ٢٠٠٨، بعد انتهاء فترة التقرير الحالية. وعلى نحو مماثل، فإن تنفيذ أهداف تحقيق التوازن بين الجنسين يعتمد على التنفيذ الفعال لها من قبل رؤساء إدارات وكيانات منظومة الأمم المتحدة. وفي حين أن المؤشرات تدل على إحراز قدر معقول من التقدم صوب تحقيق الهدف، فقد حدث تقهقر في الواقع. إذ لم يتم تحقيق هدف زيادة عدد الإدارات والكيانات التي تفي بمتطلب التوازن بين الجنسين بينما تتسم الاتجاهات في هذا المجال بالسلبية عموماً.

البرنامج الفرعي ٣

السياسات الاجتماعية والتنمية

٩-٤ (أ) تيسير الحوار الدولي والاتفاقات الدولية بشأن القضايا الرئيسية للتنمية الاجتماعية المدرجة في جداول أعمال العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة. واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تيسير الحوار الدولي والاتفاقات الدولية بشأن القضايا الرئيسية للتنمية الاجتماعية في الاجتماعات الحكومية الدولية التي عقدها الأمم المتحدة خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وارتفعت النسبة المئوية للتوصيات المقترحة من الإدارة والمستخدم في صياغة القرارات والمقررات والاستنتاجات المتفق عليها من ٨٦ في المائة إلى ٩٠ في المائة.

(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ برامج وسياسات اجتماعية فعالة، وخاصة في مجال إدماج كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة والشباب في

المجتمع. بحلول أواخر عام ٢٠٠٧، كانت إدارة الشؤون السياسية قد دربت ٤٠٥ من الموظفين الوطنيين على تعزيز السياسات الاجتماعية التشاركية والشاملة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية (مقارنة بتدريب ٩٦ موظفاً في عام ٢٠٠٥). ويسهم ذلك التدريب بقدر كبير في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ برامج وسياسات اجتماعية فعالة.

(ج) تحسين التفهم والوعي لدى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن القضايا المستجدة في ميدان التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الجنسانية، ولا سيما عن طريق تحسين إمكانيات وصول الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والأفراد في التوقيت المناسب إلى البحوث والتحليلات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية. واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استخدام الإنترنت لتعزيز تفهم التنمية الاجتماعية والوعي بها لدى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ورغم أن عدد الزيارات إلى موقع الإدارة على الإنترنت وعمليات استنزال البيانات منه الذي بلغ ٢,٢ مليون زيارة وعملية استنزال خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لم يبلغ الهدف المحدد بعدد ٢,٥ مليون زيارة وعملية استنزال، كان لتوافر الوثائق والمعلومات على الإنترنت في الوقت المناسب دور حاسم في تقديم الخدمات للآلية الحكومية الدولية وتعزيز عمل وأهداف المنظمات في مجال التنمية الاجتماعية على السواء. وقد أعيد بالكامل تصميم موقع الأمانة العامة على الإنترنت (Enable) لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو الآن متاح تماماً للأشخاص الذين يعانون من مختلف أشكال الإعاقة البصرية. وواصلت الإدارة استخدام النشر المباشر على الإنترنت خلال جولات المفاوضات بشأن الاتفاقية، ويمكن ذلك من الحصول على إفادات مباشرة بالآراء من السلطات الرئيسية. كما أصبح النشر على الإنترنت عنصراً حاسماً الأهمية في عمل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والبرنامج المعني بالشباب. وأسفرت منافسة الفنون الدولية للأطفال للاحتفال باختتام عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، التي تم الترويج لها بصفة رئيسية على الإنترنت، عن تقديم ١٢ ٠٠٠ عمل فني. وازداد عدد الأنشطة التي تضم أطرافاً متعددة من الجهات المعنية بشأن القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٦٠ نشاطاً (مقارنة بـ ٤٠ نشاطاً في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وساعدت تلك الأنشطة في دفع العمل في ميدان السياسات الاجتماعية والتنمية.

البرنامج الفرعي ٤ التنمية المستدامة

٩-٥ (أ) تيسير الاستعراض الفعال لإجراءات التنمية المستدامة والاتفاق على تنفيذها في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، خاصة في لجنة التنمية المستدامة، فيما يتعلق بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ازداد خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عدد الدول الأعضاء التي اتخذت إجراءات لتحقيق أهداف ومقاصد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. واتخذ ما يربو على ٥٠ في المائة من الحكومات (مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٥) إجراءات من أجل تحقيق أهداف في المجموعات المواضيعية المتعلقة بكل من تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ. إضافة إلى ذلك، أثنى ما يقارب ٨٠ في المائة من البيانات والردود الصادرة عن الدول الأعضاء على عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأعرب في تلك البيانات والردود عن الارتياح لدعم الإدارة لتنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة. وأعرب عدد مماثل من أعضاء الوفود عن الارتياح إزاء الطريقة الفعالة التي تقدم بها الإدارة الدعم للجنة التنمية المستدامة.

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين قطاعات المياه والطاقة لديها. واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق مساعدتها التقنية والموضوعية المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تعزيز قدرة تلك البلدان على تحسين قطاعات المياه والطاقة لديها. وأعربت ٩٠ في المائة من البلدان عن الارتياح إزاء ما تقدمه الإدارة من خدمات ومساعدة. وفي المتوسط، قيم ما يقارب ٩٠ في المائة من المشاركين نوعية خدمات بناء القدرات التي وفرتها الإدارة بأنها "ممتازة". إضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومات ١٦ تدبيراً خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتحسين أداء وكفاءة قطاعات الطاقة والمياه لديها.

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ونظم للمعلومات وقواعد للبيانات لأغراض التنمية المستدامة. أعرب ما يربو على ٩٠ في المائة من البلدان التي تتلقى خدمات استشارية ودعمًا تقنياً ودعمًا لبناء القدرات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن الارتياح إزاء نوعية وفائدة عمل الإدارة. وخلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عززت الإدارة أيضاً قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتوفير التدريب لـ ١٢٣ من الخبراء الوطنيين والمؤسسات الوطنية في قضايا التنمية المستدامة.

(د) زيادة مشاركة الفئات الرئيسية في الأنشطة المتصلة بأعمال لجنة التنمية المستدامة. يتطلب كل من بناء القدرات والمساعدة المالية أن تشارك الفئات الرئيسية مشاركة فعلية في العمليات الحكومية الدولية، مما يشمل العمليات التي تتم على الصعيد الإقليمي. وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة الفئات الرئيسية في عمل لجنة التنمية المستدامة، وخلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تم تنفيذ ما مجموعه ٦٦٨ نشاطاً من الأنشطة التي تشمل الفئات الرئيسية حيث ساهم ذلك في عمل اللجنة. ويقر جدول أعمال القرن ٢١ بتسع فئات رئيسية من فئات المجتمع المدني، هي: المرأة، والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال والنقابات العمالية، والمؤسسات التجارية والصناعية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

(هـ) تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتحسين التفهم لقضايا التنمية المستدامة لدى مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة بجعل المعلومات ذات الصلة متاحة على شبكة الإنترنت عن طريق موقعها على الشبكة. وارتفع عدد الزيارات لموقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وعدد عمليات استنزال البيانات منه من ٤,٠ مليون زيارة وعملية استنزال في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٤,١ ملايين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن الإدارة تلقت نحو ١٠٠ طلب لتقديم عروض جماهيرية عن عملها في مجال التنمية المستدامة، وتمكنت من تقديم المساعدة فيما يتعلق بـ ٩٥ في المائة من تلك الطلبات.

البرنامج الفرعي ٥

الإحصاءات

٦-٩ (أ) تعزيز قدرات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على القيام بصورة منتظمة بجمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية، مع تحسين نوعيتها وجدواها وإمكانية الاطلاع عليها، مما في ذلك المؤشرات المتعلقة بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ وفي الاتفاقات الدولية المبرمة منذئذ. واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإسهام في تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان النامية عن

طريق برنامجها لتقديم الخدمات الاستشارية وتنظيم حلقات العمل التدريبية. وفي فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نظمت الإدارة ٣٠ حلقة عمل شملت ٢٧١ ١ مشاركا وأجرت ١٢ بعثة استشارية قطرية نفذها خبراء استشاريون تابعون لها. وقيم نحو ٧٣ في المائة من المشاركين في حلقات النقاش ما تلقوه من تدريب بأنه كان "جيدا" أو "ممتازا". وطرأت أيضا زيادة طفيفة قدرها ١,٢ في المائة في حجم البيانات الوطنية المتاحة في قاعدة بيانات الإدارة لرصد التقدم المحرز صوب تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، نتيجة لجهود الإدارة الناجحة في بناء القدرات الإحصائية على الصعيد القطري التي تترجم إلى زيادة توافر البيانات على الصعيد العالمي. وزاد عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تقدم بيانات أكثر اكتمالا للمنشورات الإحصائية لإدارة بنسبة تفوق ٨ في المائة خلال فترة السنتين.

(ب) تعزيز النظام الإحصائي العالمي، مع زيادة المشاركة من جانب البلدان وزيادة التعاون فيما بين المنظمات الدولية، بما في ذلك إحراز تقدم في مواءمة المؤشرات الإنمائية وترشيدها. ازداد تعزيز النظام الإحصائي العالمي بزيادة مشاركة البلدان في الأنشطة الإحصائية العالمية. وعلى سبيل المثال، شارك ٤٦٤ خبيرا في دورة اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧. وبما أن عدد أعضاء اللجنة لا يتجاوز ٢٤ عضوا، تمثل مشاركة عدد كبير من رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية كمراقبين إنجازا هاما بصفة خاصة. وزاد أيضا بقدر كبير عدد الأنشطة التعاونية المضطلع بها بالاشتراك مع المنظمات الدولية بهدف ترشيد المؤشرات الإنمائية ومواءمتها ليصل إلى ١٨ نشاطا (مقارنة بـ ٦ أنشطة في عام ٢٠٠٥).

(ج) زيادة قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على الاستجابة على نحو فعال للاحتياجات الهامة، بما في ذلك ما يتصل منها بالقضايا الجديدة والحاسمة الأهمية في مجال الإحصاءات. تعززت قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على الاستجابة للقضايا الجديدة والحاسمة الأهمية في مجال الإحصاءات نتيجة لأنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السنتين. وأشار ٦٨ في المائة من المشاركين من المكاتب الإحصائية الوطنية الذين حضروا حلقات عمل الإدارة في عام ٢٠٠٧ إلى أن معرفتهم بالقضايا الجديدة والحاسمة الأهمية قد ازدادت نتيجة لمشاركتهم. إضافة إلى ذلك، تمت مناقشة ٢٤ قضية من القضايا الجديدة والحاسمة الأهمية خلال دورتي اللجنة الإحصائية في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كذلك ازداد عدد رؤساء الإحصائيين وكبار الإحصائيين من المكاتب الإحصائية الوطنية المشاركين في دورتي اللجنة خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(د) تحسين وتوسيع نطاق استخدام الحكومات والمنظمات الدولية ومعاهد البحوث والقطاع الخاص وعامة الجمهور للبيانات الإحصائية والمواد الفنية التي ينتجها البرنامج الفرعي. ارتفع عدد الزوار للأجزاء ذات الصلة في موقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الإنترنت بنسبة ٥٢ في المائة خلال فترة السنتين (من ١,٦ مليون زائر في عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٤ مليون زائر في عام ٢٠٠٧)، مما يؤكد الأهمية الحاسمة للموقع بوصفه أداة للاتصالات مع جميع الجهات المعنية. وازداد كذلك عدد الطلبات على البيانات التي أوفت بها الإدارة بنسبة ٨ في المائة ليصل إلى ٣,١ ملايين طلب (من ٢,٨ مليون طلب في عام ٢٠٠٥). ويطلب المستخدمون بازدياد بالحصول ليس على البيانات الإلكترونية وحسب، بل وبالوصول المباشر أيضا إلى قواعد البيانات حتى يتسنى لهم تصميم البيانات التي يستهلكونها على نحو محدد. وهناك أدلة واضحة على أن المستخدمين بجميع فئاتهم سيزيدون من كثافة استخدام البيانات بفعالية، وذلك بالنظر إلى الفرصة المتاحة أمامهم للقيام بأنفسهم باستخراج البيانات بطريقة ميسرة.

(هـ) زيادة تفهم كيفية استخدام نظم المعلومات الجغرافية لأغراض الأنشطة الحديثة للمساحة ورسم الخرائط وتوحيد الأسماء الجغرافية على الصعيدين الوطني والمحلي. واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا الإسهام في زيادة تفهم كيفية استخدام نظم المعلومات الجغرافية لأغراض الأنشطة الحديثة للمسح ورسم الخرائط وتوحيد الأسماء الجغرافية على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عقدت الإدارة مؤتمرات رئيسية بشأن رسم الخرائط والأسماء الجغرافية شملت ما مجموعه ٧٦٠ مشاركا. ومن جملة المشاركين الذين ردوا على استبيان التقييم، أفاد نحو ١٠٠ في المائة بأنهم تعلموا مهارات فنية جديدة.

البرنامج الفرعي ٦ السكان

٧-٩ (أ) إبقاء القضايا السكانية على رأس جدول الأعمال الدولي. حظيت القضايا السكانية، ولا سيما الهجرة وشيوخة السكان، باهتمام متزايد من المجتمع الدولي خلال فترة السنتين. ففي عام ٢٠٠٧ بلغ عدد المسؤولين الحكوميين الذين زاروا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو حضروا الإحاطات التي تقدمها ١٢٠ مسؤولا، بحيث تعدى ذلك الهدف المحدد بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا. بيد أن متوسط عدد البيانات الحكومية التي تم الإدلاء بها في لجنة السكان والتنمية لم يزد على النحو المتوقع، حيث أدلى بـ ٥٥ بيانا في عام ٢٠٠٧ (مقارنة بـ ٧٠ بيانا في عام ٢٠٠٥).

(ب) زيادة الوعي في المجتمع الدولي ولدى الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين. خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ازداد عدد النواتج الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها الأخرى، وكذلك عن المنظمات الدولية أو الإقليمية الأخرى، باستخدام البيانات أو النتائج المستخلصة من عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٧، تم تحديد ٣٥ منشورا من المنشورات الرئيسية للجهات المعنية الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها التي تتضمن إشارات إلى بيانات الإدارة بوصفها مرجعا لمعلوماتها السكانية (مقارنة بـ ٢٥ منشورا في عام ٢٠٠٥). وازداد عدد الوصلات المؤدية إلى صفحة استقبال الإدارة المتعلقة بموضوع السكان وإلى صفحة التوقعات السكانية في العالم ليلبلغ ٤٨٢ وصلة (مقارنة بـ ٢٠٠ وصلة في عام ٢٠٠٥).

(ج) تحسين إمكانيات الاطلاع على المعلومات السكانية في الوقت المناسب، وبخاصة التقديرات والإسقاطات السكانية والخلاصة الوافية للسياسات السكانية العالمية، من جانب المسؤولين الحكوميين في الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية ووسائل الإعلام. في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حسنت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إمكانيات الاطلاع على المعلومات السكانية في الوقت المناسب، واستمر عدد ونطاق الجهات التي تتلقى منشورات شعبة السكان أو منتجاتها الرقمية في الازدياد. ففي عام ٢٠٠٧، بلغ عدد المشتركين في القوائم البريدية للإدارة ذات الصلة بموضوع السكان ١ ١٩٨ مشتركاً (مقارنة بـ ٨٣٥ مشتركاً في عام ٢٠٠٥) و ٤٣٤ ١ مشتركاً في خدمة الإشعار عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة. وبلغ عدد الزيارات إلى موقع القضايا السكانية على الإنترنت للإدارة ٢,٧٩ مليون زيارة وتم استئصال ٢,٥٣ مليون منشور متعلق بالسكان من الموقع.

(د) زيادة المعرفة والفهم على الصعيد الوطني في مجال معالجة القضايا السكانية. خلال فترة السنتين، واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق الاجتماعات التقنية التي تنظمها، الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجالي الهجرة الدولية وتقدير أعداد وفيات البالغين، فضلاً عن تنسيق مناقشة خبراء لطائفة متنوعة من قضايا السكان والتنمية. واجتذبت سلسلة الاجتماعات التقنية (اجتماعات أفرقة الخبراء، وحلقات النقاش، والندوة الدولية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية) التي نظمتها الإدارة خلال فترة السنتين نحو ٥٥٠ مشاركاً، وهو ما يتجاوز بكثير الهدف المتوخى والمحدد بـ ٥٠٠ مشارك. كما أسهمت الندوة الدولية المنظمة في إطار التحضير للحوار الرفيع

المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي عقدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إسهاما كبيرا في نجاح الحوار بتوفير منتدى غير رسمي تسنى فيه للخبراء والمسؤولين الحكوميين الالتقاء لمناقشة القضايا المطروحة بطريقة تفاعلية.

البرنامج الفرعي ٧

الاتجاهات والقضايا والسياسات المتعلقة بالتنمية العالمية

٨-٩ (أ) تعزيز النقاش الدولي وتعزيز الاتفاق الحكومي الدولي، حسب الاقتضاء، بشأن السياسات والإجراءات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف المنبثقة من مؤتمر قمة الألفية والمؤتمرات العالمية وغيرها من العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة. عززت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية النقاش في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتزويد الدول الأعضاء بتحليلات محايدة لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يشمل مزايا وعيوب مختلف السياسات. وانعكس ذلك على زيادة عدد جلسات الجمعية والمجلس التي نوقشت خلالها تقارير الإدارة بشأن هذه القضايا، حيث ارتفعت من ٢٤ جلسة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٨ جلسة في عام ٢٠٠٧. وتشير نتائج دراسة استقصائية للقراء أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى معدل رضا بين الدول الأعضاء بلغ ٨٧,٥ في المائة عن منشوري الإدارة الرئيسيين دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، بحيث تجاوز ذلك الهدف المحدد بـ ٧٠ في المائة لعام ٢٠٠٧.

(ب) تحسين الحوارات المتعلقة بالتوقعات العالمية وقضايا السياسات على صعيد الاقتصاد الكلي، في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتركيز على التحديات الماثلة في الأجل القصير فيما يتعلق بالتنمية، والتفاعلات الاقتصادية الكلية فيما بين البلدان ومجموعات البلدان، وما ينجم عن التدابير الوطنية المتخذة على صعيد السياسات الاقتصادية الكلية من نتائج على البلدان الأخرى، وبخاصة البلدان الأشد حرمانا. واصلت الإدارة تعزيز الحوار في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتزويد أعضاء الوفود والدول الأعضاء بتحليلات محايدة لحالة الاقتصاد العالمي وآفاقه على المديين القصير والمتوسط فضلا عن مشورة متوازنة بشأن مزايا مختلف السياسات وأوجه الضعف فيها. وانعكس ذلك في زيادة عدد جلسات الجمعية والمجلس التي نوقشت خلالها تلك النواتج وأشار إليها فيها، حيث ازداد عددها في عام ٢٠٠٧.

(ج) تعزيز تبادل الآراء والأفكار بشأن القضايا الإنمائية مع الأطراف غير الحكومية، بما في ذلك زيادة الوعي لدى هذه الأطراف بتحليل الأمم المتحدة للقضايا الإنمائية

وزيادة مساهمتها في عملية وضع السياسات في إطار الأمم المتحدة. ازداد تبادل الآراء والأفكار بشأن القضايا الإنمائية خلال فترة السنتين، وساهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في التوعية بتحليل الأمم المتحدة للقضايا الإنمائية فيما بين الجهات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٧، ارتفع عدد مرات الاستشهاد بمنشورات الإدارة وعدد مرات الإشارة إليها في الدوائر الفنية والأكاديمية ودوائر الإعلام الجماهيري ليلغ ١٧٤ مرة (مقارنة بـ ٩٩ مرة في عام ٢٠٠٥). وبلغ عدد الزيارات إلى موقع الإدارة ذي الصلة على الإنترنت ٢٩٠ ٢٣١ زيارة، وهو ما يقارب ضعف عدد الزيارات في عام ٢٠٠٥ الذي بلغ ١٢٠ ٠٠٠ زيارة. وازداد متوسط عدد المشاركين في اجتماعات مشروع لينك (LINK)، وهو شبكة للاقتصاديين من البلدان المتقدمة النمو والتنمية فضلا عن المنظمات الدولية، ليلغ ١٠٨ مشاركين في عام ٢٠٠٧ (مقارنة بـ ٥٥ مشاركا في عام ٢٠٠٥).

البرنامج الفرعي ٨

الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية

٩-٩ (أ) تيسير إجراء مناقشة حكومية دولية فعالة بشأن القضايا والتحديات الناشئة في ميدان الإدارة العامة والحوكمة الاجتماعية - الاقتصادية. ساعد عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السنتين في تيسير مناقشة حكومية دولية فعالة بشأن القضايا والتحديات الناشئة في ميدان الإدارة العامة والحوكمة الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، نظمت الإدارة خمسة اجتماعات وزارية، أشير إليها بعد ذلك في ٨ تقارير قدمت إلى هيئات حكومية دولية وفي إعلانات. ونجم عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالإدارة العامة والحوكمة الاجتماعية - الاقتصادية عن مناقشات نظمتها الإدارة. ونظمت الإدارة أيضا المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم: بناء الثقة في الحكومة، الذي سجل لحضوره ٣ ٧٨٣ شخصا من ١٧٧ بلدا، بما يشمل ١١٤ وزيرا للإدارة العامة.

(ب) تحسين إمكانية الاطلاع في الوقت المناسب على البيانات وأدوات التحليل والسياسات والمعلومات والخبرات والممارسات الجيدة في مجال الإدارة العامة. تحسنت أيضا خلال فترة السنتين إمكانية الاطلاع على البيانات وأدوات التحليل والسياسات والمعلومات والخبرات والممارسات الجيدة في مجال الإدارة العامة. وفي عام ٢٠٠٧ بلغ عدد الزيارات لشبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة وعدد مرات استنزال البيانات منها ٣٠ مليون زيارة وعملية استنزال. إضافة إلى ذلك، تم تلقي ٥٠ رسالة إعراب عن

التقدير واتسمت ٩٠ في المائة من التعليقات التي أُبديت بشأن تقييمات الاجتماعات وحلقات العمل التي نظمتها الإدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالإيجابية. وصدر في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تقريران عن جوائز الخدمة العامة. واستُتزل التقرير الأول، المتاح منذ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ٤٧١ مرة. وأسفر التقرير الثاني، المتاح منذ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عن ٢٨٩ عملية استئصال.

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية والفنية وقدرات الموارد البشرية لدى أجهزة الإدارة العامة الوطنية والمحلية بغية تحسين إنجاز الخدمات العامة. استجابة لطلبات من الدول الأعضاء، واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديم خدمات المشورة لتعزيز القدرات المؤسسية والفنية وقدرات الموارد البشرية لدى أجهزة الإدارة العامة المحلية والوطنية. وخلال فترة السنتين، تم تقديم أكثر من ٨٠ خدمة استشارية للإدارات المحلية والوطنية، وكان هناك ١٣٦ مشروعاً عاملاً ومصاغ حديثاً من مشاريع التعاون التقني. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، افتتح مكتب مشروع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة في سول. إضافة إلى ذلك، حضر أكثر من ٣٠٠٠ مشارك من ١٨٠ بلداً حلقات العمل الـ ٢٢ التي نظمتها الإدارة بشأن بناء القدرات. وأُتيحت خمس حلقات تدريبية على الإنترنت على شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة. وتضمنت كل حلقة ثلاث دورات مختلفة قدمت لما مجموعه ٤٧٥ ١ مشاركاً من المشاركين المسجلين، حيث تخرج منهم ٤٥٦ مشاركاً. وتم تلقي ٦٥ بياناً تتضمن إشادة بفائدة الخدمات الاستشارية المقدمة ومشاريع التعاون التقني المنفذة.

(د) تعزيز شبكات المنظمات ومقرري السياسات والخبراء الناشطين في مجال الإدارة العامة بغية تيسير التعاون والمبادلات والدعم المتبادل في عملية تحديث الإدارة العامة. وخلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ازداد عدد المنظمات ومقرري السياسات والخبراء المشاركين في شبكات مهنيي الإدارة العامة التي نظمتها الإدارة. وازدادت عضوية شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة، التي أنشئت عام ٢٠٠١، والشبكة الأحدث للمبتكرين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أُطلقت عام ٢٠٠٦، إلى ٣٣ بلداً و ٢١ بلداً، على التوالي. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣٤/٦٠ واستجابة لطلبات من الحكومات في المناطق الإقليمية، نظمت الإدارة خمسة اجتماعات حضرها أكثر من ٢٦٠ مشاركاً لعرض الممارسات المبتكرة فيما بين المناطق الإقليمية. وأعدت الإدارة قائمة بأفضل الممارسات من البلدان الأوروبية وتم تقديم الدعم إلى المنتدى الإقليمي للدول العربية.

البرنامج الفرعي ٩ الإدارة المستدامة للغابات

٩-١٠ (أ) إجراء حوار دولي فعال وإبرام اتفاقات دولية فعالة بشأن الغابات، على نحو يساهم في إدماج قضايا الإدارة المستدامة للغابات في الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً، كما يساهم في فهم الصلات القائمة بين الغابات والقطاعات الأخرى. ساهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الإدارة المستدامة للغابات بتعزيز الحوار الدولي وإبرام اتفاقات دولية بشأن الغابات. وازداد عدد القرارات والمقررات والنتائج الأخرى المنبثقة من الهيئات الحكومية الدولية والمستندة إلى خيارات السياسات التي اقترحتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى ١١ قراراً ومقررًا ونتيجة خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقارنة بـ ٦ في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). بما يشمل الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات.

(ب) تعزيز الرصد والتقييم والإبلاغ بشأن الإجراءات المتفق عليها دولياً لتنفيذ تدابير الإدارة المستدامة للغابات، بناء على فهم مشترك للمفاهيم والمصطلحات والتعاريف المتعلقة بالغابات، بما في ذلك من خلال مواصلة تطوير واستخدام المعايير والمؤشرات المعتمدة التي تضعها العمليات الإقليمية. أمثالاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/٢٠٠٦، قدمت تقارير من الحكومات والفئات الرئيسية بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في صك غير ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات. ودعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العملية بتحليل التقارير وتلخيصها وأعدت مذكرة بشأن مشروع النص التجميعي للصك. وشكلت تلك التدابير الأساس لاعتماد الدول الأعضاء للصك غير الملزم قانوناً.

(ج) زيادة التعاون والتعااض والتنسيق وتبادل المعارف على الصعيد الدولي فيما بين الحكومات والفئات الرئيسية والمنظمات والصكوك والعمليات، بما في ذلك من خلال أنشطة الشراكة التعاونية المعنية بالغابات. قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتيسير زيادة التعاون والتعااض والتنسيق وتبادل المعارف على الصعيد الدولي فيما بين الحكومات والفئات الرئيسية والمنظمات عن طريق عدد من المبادرات المتخذة دعماً للحوار الدولي بشأن السياسات المتعلقة بالغابات. وقدمت الإدارة الدعم لمبادرات تقودها البلدان وواصلت تقديم الخدمات للشراكة التعاونية المعنية بالغابات. وشاركت الإدارة أيضاً في جميع المبادرات الست للشراكة وأطلقت مشاريع ثنائية مع أعضاء الشراكة.

البرنامج الفرعي ١٠ تمويل التنمية

٩-١١ (أ) الرصد الفعال من جانب مختلف الجهات المعنية لتنفيذ ومتابعة الاتفاقات والالتزامات المتوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بصيغتها الواردة في توافق آراء مونتيري. تم تجاوز الهدف المرسوم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والتمثل في تقديم ٢٤ مساهمة رئيسية من الحكومات والمجموعات الإقليمية والجهات المعنية المؤسسية وغير المؤسسية في التقييم السنوي لتنفيذ توافق آراء مونتيري بمساهمتين. وقُدمت مساهمات فنية من كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبلاغات سنوية من لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن إعلانات وزارية صادرة عن الاجتماع السنوي لمجموعة الـ ٧٧ والصين، بوصفها مساهمات رئيسية في التقرير السنوي عن متابعة توافق آراء مونتيري (الوثيقتان A/61/253 و A/62/217) والمذكرة السنوية المقدمة لاجتماع الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد (الوثيقتان E/2006/48 و E/2007/10) وأسهمت بالتالي في الرصد الفعال من جانب مختلف الجهات المعنية لتنفيذ توافق الآراء.

(ب) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الإدارة للجهات المؤسسية الأخرى المعنية والاستفادة منها على نحو أكبر لأغراض متابعة المؤتمرات والتنسيق. ساعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (وكذلك الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الإدارة للجهات المؤسسية الأخرى المعنية) والاستفادة منها على نحو أكبر لأغراض متابعة وتنسيق الإجراءات المنبثقة عن اجتماعات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وفي فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، صدر ٢٤ قراراً رئيسياً وموجزاً رئاسياً وبلاغاً وإعلاناً بشأن متابعة المؤتمرات والتنسيق. وتعزز دور الجمعية والمجلس في متابعة المؤتمرات والتنسيق عن طريق ما يلي: '١' زيادة تركيز المناقشات المواضيعية على مجالات رئيسية مختارة في توافق آراء مونتيري؛ '٢' الاستخدام الأكمل للأساليب المتكررة والتفاعلية للعمل (حلقات النقاش، واجتماعات المائدة المستديرة، والحلقات الدراسية، والإحاطات)، بمشاركة ممثلين للمجتمع المدني وقطاع الأعمال؛ '٣' الخروج بعدد أكبر من القرارات والاتفاقات التوجيهية لوضع السياسات فيما يتصل بمجال التجانس والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية.

(ج) إشراك الحكومات على نحو أكبر وزيادة التعاون والتفاعل فيما بين جميع الجهات المعنية المؤسسية وغير المؤسسية المشاركة في عملية تمويل التنمية لكفالة المتابعة السليمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات المتوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومواصلة بناء الجسور بين منظمات ومبادرات التنمية والتمويل والتجارة في إطار جدول الأعمال الكلي للمؤتمر. استمر العمل من أجل إشراك الحكومات على نحو أكبر وزيادة التعاون والتفاعل فيما بين جميع الجهات المعنية المشاركة في عملية تمويل التنمية وذلك بتيسير قدر أكبر من مشاركة المسؤولين رفيعي المستوى من الحكومات والمنظمات الدولية، وكيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية متابعة تمويل التنمية. واتخذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جهوداً متضافرة لزيادة عدد الأنشطة التي تضم جهات معنية متعددة، وعدد المشاركين، ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تلك الأنشطة. وفي فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نفذ ٢٦ نشاطاً رئيسياً للجهات المعنية المتعددة بشأن تمويل التنمية.

الباب ١٠ أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

ازداد الوعي بالاحتياجات والشواغل الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية التي تتطلب اهتماماً من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً يعزى ذلك الإنجاز بقدر كبير إلى الجهود المرتبطة بإجراء استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل بروكسل). وحدد ٤٦ بلداً من أقل البلدان نمواً مراكز تنسيق وطنية وأعد ٤١ منها تقارير قطرية بالتعاون مع وكالات أخرى. كذلك وفر استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل معلومات للدول الأعضاء والشركاء الآخرين عن الثغرات القائمة في برنامج العمل ومواقع القصور في تنفيذه. وخلال فترة السنتين تضاعفت مساهمة أقل البلدان نمواً بصفة عامة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قدم ١٣ بلداً نسبة تجاوزت ٠,١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي فيها بصفة مساعدة إجمالية رسمية لأقل البلدان نمواً.

كما ركزت جهود الدعوة على تنفيذ برنامج عمل ألماتي واستراتيجية موريشيوس من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس). وأسفرت الجهود عن زيادة الوعي بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية في سياق التنمية الشاملة. ومؤخراً، وفر النقاش المتنامي بشأن تغير المناخ فرصة أخرى لتسليط الضوء على شواغل أشد فئات البلدان ضعفاً.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

كان المجال الوحيد الذي تضمن تحديات والذي لم يتحقق فيه الهدف هو مجال تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب، وكان ذلك عائد إلى حد ما للتغيير الحاصل على مستوى في القيادة خلال فترة السنتين.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٨٣ في المائة من النواتج الصادر بها تكليف والقابلة للقياس الكمي وعددها ٨٦ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6(Sect.10)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٠-١ (أ) إدارة برنامج العمل بطريقة فعالة ودعمه بالموظفين والموارد المالية في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ساهم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في زيادة التوعية بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ووفر كل من استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً والأنشطة التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي والمناقشة بشأن تغير المناخ فرصاً لمكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لحشد الدعم وتسهيل الضوء في مجال تقرير السياسات على شواغل أشد فئات البلدان ضعفاً. ومن الأدلة على إدارة المكتب الفعالة لبرنامج العمل تحقيق نسبة ٩٨ في المائة في استخدام الموارد المتاحة ونسبة ٩٠ في المائة في معدل إنجاز النواتج المبرجة. ولم يصل معدل الشغور إلى النسبة المتوقعة المحددة بـ ٣,٦ في المائة، إلا أنه ظل عند نسبة ٧ في المائة، وهو مستوى مماثل لمستواه في فترة السنتين السابقة. ويعزى ذلك بقدر كبير إلى تغيير القيادة على أعلى مستوى في المكتب مما أخرج بعض القرارات المتصلة بالتعيين.

(ب) زيادة الوعي بالاحتياجات والشواغل الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتطلب اهتماماً من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. بدت زيادة الوعي بالاحتياجات والشواغل الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وإيلاء الاهتمام لها في ٥٨ قراراً ومقررًا وبيانًا صدرت خلال فترة السنتين. وأقر البرنامج الفرعي أيضاً بأن تحسين رصد النتائج وجمع البيانات بطريقة أكثر انتظاماً من شأنه أن يمكن من إجراء تقييم أكثر شمولاً لأثر البرنامج.

البرنامج الفرعي ١

أقل البلدان نمواً

١٠-٢ (أ) تعزيز الوعي بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وزيادة ما يقدم لها من دعم وموارد على الصعيد العالمي. رغم وجود عوامل خارجية أخرى تجعل من الصعب إقامة علاقة سببية مباشرة بين المؤشرات وهذا الإنجاز المتوقع، يلاحظ أن عدد الإعلانات والبيانات والقرارات التي تشير إلى أقل البلدان نمواً قد ازداد نتيجة لتزايد قدرات التفاوض الوطني لتلك الفئة من البلدان في عدد من المجالات، خاصة فيما يتصل بتمويل التنمية

والتجارة وتقديم المساعدة التقنية. ولوحظ أن ٣٢ بلدا وفرت مساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية لزيادة دقة التوجيهات التشريعية بشأن برنامج عمل بروكسل، وهو ما يمثل تحسنا عن المستوى الذي تحقق في فترة السنتين الماضية. وأسفرت زيادة فعالية مشاركة أقل البلدان نموا وزيادة الوعي العالمي باحتياجاتها الخاصة عن زيادة في تدابير الدعم الدولية في مختلف المجالات.

(ب) الدعوة المركزة وإقامة الشراكات مع جميع الشركاء الإنمائيين لصالح أقل البلدان نموا. من الصعب إقامة صلة تستبعد العوامل الأخرى بين الدعوة وزيادة الموارد المتاحة لأقل البلدان نموا. إلا أن جهود البرنامج الفرعي في مجال الدعوة أسهمت في تحسن التمويل بوجه عام لهذه البلدان. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قدم ١٣ بلدا نسبة تجاوزت ١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي فيها بصفة مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا. وتضاعف إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بالقيم الاسمية، إلا أنه لا يزال دون هدف الجهات المانحة المحدد بنسبة تتراوح بين ١٥,٠ و ٢,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وتُنفذ تخفيف عبء الديون بقدر كبير نتيجة لإلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ومبادرة تخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر، شأنه شأن التحويلات. وتحسن الوصول التفضيلي للأسواق إلا أن ذلك لا يعني الكثير نظرا لتدني استخدامه وانحسار المعاملة التفضيلية بموجب معاملة الدولة الأكثر رعاية.

(ج) تعزيز التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف لزيادة الأخذ ببرنامج عمل بروكسل في برامجها. أسفرت الجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق برنامج عمل بروكسل وتعميمه عن نتائج على عدة جبهات. وعلى الصعيد الوطني، عيّنت جميع البلدان الأقل نموا التي يبلغ عددها ٤٦ بلدا مراكز تنسيق وطنية؛ وقامت جميع كيانات الأمم المتحدة تقريبا بتعميم برنامج العمل وحضرت بانتظام اجتماعات تشاورية مشتركة بين الوكالات بشأن المسائل ذات الصلة بتلك الفئة من البلدان. وعلى وجه الخصوص، نتيجة لجهود التحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل، أُعد ٤١ تقريرا قطريا، وهو ما تجاوز الهدف المحدد بتقديم ٢٠ تقريرا بمقدار الضعف. وبالنظر إلى ضرورة تحقيق المزيد من التجانس في إطار "توحيد الأداء"، فإن جميع آليات التنسيق القائمة على جميع المستويات تستخدم استخداما كاملا. ويشمل التنسيق أيضا المبادئ كما يبينها الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية.

البرنامج الفرعي ٢ البلدان النامية غير الساحلية

١٠-٣ (أ) إقامة آليات تنسيق لتنفيذ برنامج عمل ألماتي. نتيجة لجهود البرنامج الفرعي في مجال التوعية، فإن البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركاءها في التنمية أخذت تقرر على نحو متزايد بالأثر الإنمائي للتكاليف الباهظة للمعاملات التجارية الناجمة عن ارتفاع تكاليف النقل العابر. وقد أُقيمت ١٥ آلية تنسيق لتنفيذ برنامج عمل ألماتي. ويشهد على تزايد اهتمام البلدان بأثر التكاليف الباهظة للمعاملات التجارية اتخاذ ٤٠ إجراء لتبسيط إجراءات عبور الحدود ولتخفيض تكاليف العبور، حيث تجاوز ذلك الهدف المحدد باتخاذ ٣٠ إجراء لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ب) زيادة المساعدة المنسقة المقدمة لتنفيذ إجراءات محددة في المجالات الخمسة ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج عمل ألماتي. نُفذت ١٠ برامج مشتركة على الصعيدين الإقليمي والدولي تشمل كلا من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية، نتيجة لتزايد الوعي بمدى أهمية نظم العبور الناجمة للمشاركة الفعالة للبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي. ولا تزال هناك إمكانية لزيادة تعزيز التنسيق في ذلك الصدد.

البرنامج الفرعي ٣ الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٠-٤ تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل. أدى العمل في مجال الدعوة الذي ينفذه مكتب الممثل السامي بإصدار منشورات متنوعة وتنظيم حلقات النقاش والأنشطة الخاصة إلى زيادة الوعي بالمسائل التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة على الصعيدين الدولي والمحلي، وبالطابع الملح للإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وعلى وجه الخصوص، أكد تنظيم مناقشات بشأن مسائل تغير المناخ الصعوبات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتيجة لذلك، يركز عدد متزايد من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والجهات المانحة تركيزا خاصا على تلك الدول.

الباب ١١ دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الملامح البارزة لنتائج البرامج

أيدت الجمعية العامة بنسبة متوسطة ٩٣ في المائة (مقارنة بنسبة ٨٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) من توصيات الأمين العام بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مما يدل على زيادة الدعم المقدم لتنمية أفريقيا. وساعدت سلسلة من جلسات الإحاطات والاجتماعات المعقودة بشأن التقارير في زيادة الفهم والدعم الدوليين لتنمية أفريقيا وتنفيذ الشراكة الجديدة، كما ساهمت في بناء توافق في الآراء بشأن الخطوات الرئيسية المقبلة مثل تخفيف عبء ديون أقل البلدان نمواً وتقليل الإعانات الزراعية وفتح الأسواق أمام الصادرات الأفريقية.

وعلى إثر تنقيح الموقع الإلكتروني لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ارتفع متوسط عدد الزيارات اليومية من ٤١٦ زيارة إلى ٥٠٩ زيارات مما يعكس زيادة الوعي والفهم فيما يتعلق بقضايا التنمية الأفريقية وبالجوانب الرئيسية الأخرى المتصلة بالشراكة الجديدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ارتفع عدد الزيارات اليومية المبلغ عنها أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة إلى ٥٢٥ زيارة. ويُتوقع أن تزداد تلك الأرقام أثناء فترة السنتين المقبلة.

وتجلى التقدم الملحوظ المحرز في مجال تعزيز الاتساق والتنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة وبين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية/أو دون الإقليمية من خلال الاضطلاع بما عدده ٣٧ من الأنشطة المشتركة وإبرام ٩ مذكرات تفاهم على التوالي.

ويمكن الاضطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن النتائج البرنامجية ضمن تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2006/6، E/AC.51/2007/4)، والتقارير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/61/212، A/62/203)، وعن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/61/213، A/62/204).

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في مجال مواومة عمل مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال القضايا المتعلقة بالشراكة الجديدة، لا يزال مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يواجه تحدياً في الحفاظ على زخم التعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة عن طريق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بأفريقيا لكفالة أن ينعكس جدول الأعمال الأفريقي على نحو مناسب في المناقشات الرفيعة المستوى المتعلقة بالسياسات العامة ولتوفير المساعدة اللازمة لتلك الوكالات لتدرج برنامج الشراكة الجديدة ضمن برامج عملها.

ويسلم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالحاجة إلى تعزيز قدرته ليتمكن من الاضطلاع بمهامه من حيث رصد وفاء المانحين بالتعهدات المقدمة إلى أفريقيا والقيام بأنشطة الدعوة لدى الشركاء الجدد مثل جمهورية كوريا والصين والهند والتنسيق معهم لصالح أفريقيا. وبالمثل، ينبغي تزويد أمانة الاجتماع التشاوري الإقليمي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالموارد الكافية للنهوض بولايتها الموسعة وتمكينها من الاضطلاع على نحو فعال بدورها الاستراتيجي في مجال التنسيق.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من النواتج القابلة للقياس والصادر بها تكليف والبالغ عددها ١٢٨ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect.11)).

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم العالمين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١-١١ (أ) زيادة دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا عموماً وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خصوصاً. استناداً إلى عدد القرارات التي اعتمدها الدول الأعضاء لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أدرجت ٣٧ من التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام ضمن قرارات الجمعية العامة بشأن أفريقيا، مما يدل على زيادة استعداد الدول الأعضاء لترجمة توصيات مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا إلى قرارات متفق عليها. وكان أداء المكتب، مقيساً بعدة مؤشرات أخرى، يتماشى أيضاً مع الهدف المنشود، مما يدل على زيادة دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا وللشراكة الجديدة على وجه الخصوص. فقد اضطلعت مختلف كيانات

الأمم المتحدة بما مجموعه ١٠٣ من الأنشطة لدعم تنمية أفريقيا، وتشير التقارير إلى أن ١٥ من الدول الأعضاء أخذت في الحسبان الأحكام المتصلة بتنمية أفريقيا الواردة في قرارات الجمعية لدى وضع برامجها الوطنية للمساعدة الإنمائية. وعُقدت أربعة منتديات رئيسية فيما بين بلدان الجنوب (المؤتمر الأفريقي التركيبي الدولي الثاني، ومؤتمر قمة الصين - أفريقيا، ومؤتمر قمة جمهورية كوريا - أفريقيا، ومؤتمر قمة بالي المعني بتغير المناخ) في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، مما يعكس التقدم الملحوظ المحرز في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(ب) زيادة الوعي بالصلة القائمة بين السلام والتنمية في أفريقيا. تُرجمت ثمانية عشرة توصية واردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا إلى قرارات (انظر A/61/213 و A/62/204)، مما تجاوز الهدف المتمثل في ١٠ توصيات. وأثناء فترة السنتين، أظهرت المناقشات التي جرت في الجمعية العامة بشأن أفريقيا إحراز تقدم في زيادة الوعي بالعلاقة بين السلام والتنمية في أفريقيا.

(ج) تحسين التنسيق في الأمم المتحدة لتوفير الدعم لتنمية أفريقيا. أدت الجهود التي بذلها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لمساعدة الأمين العام في تعزيز الاتساق والتنسيق على صعيد الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا إلى زيادة الأنشطة المشتركة إذ بلغت ٣٧ نشاطاً. ويتوقع المكتب أن تتواصل زيادة عدد الأنشطة المشتركة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نظراً لكونه قد وضع خططاً لزيادة تعزيز التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة عن طريق اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الإدارات.

(د) زيادة الوعي الدولي بقضايا التنمية في أفريقيا. قيست زيادة الوعي الدولي بقضايا التنمية في أفريقيا وبالجوانب الرئيسية الأخرى للشراكة الجديدة بالتقدم المحرز على صعيدين: أولاً، ارتفع عدد الزيارات اليومية إلى الموقع الإلكتروني للمكتب تدريجياً، فبلغ ٤١٦ زيارة يومية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ثم ارتفع إلى ٥٠٩ زيارات يومية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أي بزيادة تجاوزت الضعف مقارنة مع المستوى الأساسي المحقق في عام ٢٠٠٥؛ وثانياً، شاركت ٤٢٠ من منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الشراكة الجديدة، مما تجاوز بكثير الهدف المتمثل في مشاركة ١٨٠ منظمة.

البرنامج الفرعي ٢

التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١١-٢ (أ) تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة دعماً لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. أتضح التقدم المحرز في تعزيز الاتساق والتنسيق من الأهداف المتمثلة في الاضطلاع بثمانية أنشطة أو برامج مشتركة على الصعيد الإقليمي ودمج سبعة برامج متداخلة. وعُقد الاجتماع التشاوري الإقليمي مرتين أثناء فترة السنتين وعادت أمانة الاجتماع في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتتولى منصبها كمنسق استراتيجي. وتعززت قيادة الاجتماع التشاوري الإقليمي، وتحسّن تنسيق المجموعات، وازداد التفاعل ضمن المجموعات وفيما بينها، كما ازداد تركيز أنشطة المجموعات لتعزيز أهمية هذه الأنشطة وفعاليتها. بيد أنه ما زال ينبغي القيام بالكثير لتحسين الأداء عموماً. ويمكن الاطلاع على التوصيات المنبثقة عن الاجتماعين التشاوريين الإقليميين من الموقع الإلكتروني التالي: www.uneca.org/nepad/.

(ب) تحسين التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية القارية (الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية) من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة تنفيذاً فعالاً على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. تجلّى التقدم المحرز في تعزيز التعاون مع المنظمات القارية الأفريقية عن طريق زيادة عدد مذكرات التفاهم (٧) الموقعة بين الأمم المتحدة والكيانات الأخرى التابعة للاتحاد الأفريقي وكذلك عن طريق الأنشطة المشتركة الأربعة التي اضطلع بها في إطار تلك المذكرات. وازدادت مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في الاجتماعات التشاورية الإقليمية وتعززت الاتصالات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبعض منظمي لاجتماعات المجموعات. بيد أن البرنامج الفرعي اعترف بالحاجة إلى تعزيز الالتزام والقيادة والدعم المؤسسي لكفالة التنفيذ الفعال للشراكة الجديدة على جميع الصعد.

البرنامج الفرعي ٣

الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١١-٣ (أ) تحسين جودة مجلة "أفريقيا الجديدة" وإصدارها في الوقت المناسب بصيغتها الانكليزية والفرنسية. تتضح جودة مجلة أفريقيا اليوم من معدل الارتياح البالغة نسبته ٩٥ في المائة بحسب استبيان القراء لعام ٢٠٠٧. وأعطى القراء تقديرات إيجابية لمحتوى المجلة وطريقة عرضها، حيث اعتبر ٩٥ في المائة منهم أن مقالاتها تستند إلى أبحاث وافية وأنها حسنة

الصياغة؛ ورأى ٩٩ في المائة منهم أن المجلة تحتوي على معلومات جديدة؛ فيما ذكر ٨٩ في المائة أنها تضم معلومات لا تتوافر في مصادر أخرى. وساهمت المجلة في زيادة فهم القضايا الرئيسية في أفريقيا. ورأى القراء أن تغطيتها لمجالات مختلفة مفيدة، بما في ذلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية (٩٣ و ٩٦ في المائة على التوالي) وقضايا المرأة (٨٨ في المائة) والبيئة والتنمية المستدامة (٨٨ في المائة) والقضايا السياسية (٩١ في المائة) وقضايا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والقضايا الأخرى المتصلة بأفريقيا (٩٣ في المائة). وحققت المجلة الهدف المنشود المتعلق بإصدارها في مواعيدها، رغم أن إصدار النسخة الفرنسية كان مرتها بدرجة كبيرة بتوافر المترجمين المهرة وبسرعة تجهيز العقود. ومن المسلم به في الوقت الحالي أن التحدي الذي تواجهه المجلة يتمثل في محاولة تلبية توقعات جمهور متنوع من القراء.

(ب) تعزيز الوعي بالقضايا المواضيعية الرئيسية التي تتناولها المواد الإعلامية التي يصدرها البرنامج الفرعي في شكل مطبوع أو على الموقع الشبكي. ساعدت المواد الإعلامية التي يصدرها هذا البرنامج الفرعي على تعزيز الوعي بالقضايا المواضيعية الأساسية المتعلقة بالتنمية الأفريقية وفهم الشراكة الجديدة. وكما أظهر استقصاء القراء لعام ٢٠٠٧ بصيغته المطبوعة والإلكترونية، رأى ٩٨ في المائة من القراء أن المواد الإعلامية التي يصدرها البرنامج الفرعي ساهمت في زيادة فهمهم للقضايا ذات الأولوية والمقاصد الأساسية للشراكة الجديدة (٨٢ في المائة). واعتبر ٩٩ في المائة من قراء مجلة أفريقيا الجديدة أن المعلومات التي تقدمها المجلة غير متوافرة في مصادر أخرى، مما يدل على أن البرنامج الفرعي اضطلع بدور مفيد في زيادة الوعي بالقضايا الأساسية المتعلقة بأفريقيا في صفوف القراء الحاليين. واضطلع البرنامج الفرعي أيضاً بعدة مبادرات أخرى تهدف إلى إتاحة المزيد من المواد بشأن الأمم المتحدة والشراكة الجديدة لجمهور أكبر. وشملت هذه الجهود إصدار عدد خاص من مجلة أفريقيا الجديدة باللغتين الانكليزية والفرنسية تمحور حول أهداف الشراكة الجديدة وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها، والتعاون مع إذاعة الأمم المتحدة في مجال نشر بعض المواضيع في العدد الخاص، وكذلك نشر بعض المواضيع في كبرى الوسائط الإعلامية التي تصدر يومياً في أفريقيا وآسيا. وولدت هذه الجهود رداً إيجابياً. وأعيدت طباعة المواضيع ٦١٠ مرة في وسائط إعلامية في أفريقيا وآسيا. وبدأ البرنامج الفرعي الآن يقدم تلك المواد باللغة السواحلية، وباللغة الإسبانية لوسائط الإعلام في المكسيك وإسبانيا، وباللغة البرتغالية لوسائط الإعلام في البرازيل والبرتغال.

الباب ١٢ التجارة والتنمية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

حظيت التقارير الرئيسية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بشأن التجارة والتنمية والاستثمار المباشر الأجنبي وأقل البلدان نمواً وتنمية أفريقيا، بتقدير كبير من جانب الحكومات وبتغطية إعلامية واسعة من جانب وسائل الإعلام. وقامت الدول الأعضاء، أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد، ببحث الخيارات في مجال السياسات العامة المتعلقة بقضايا التجارة والتنمية، وأجرت استعراضات للأقران وتبادلت الخبرات في مجال التشريعات الوطنية بشأن المنافسة والاستثمار.

وللمساهمة في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، واصل الأونكتاد العمل مع البلدان النامية بشأن جملة قضايا تشملها ولايته منها سبل الاستفادة من المفاوضات التجارية ومن الاستثمار المباشر الأجنبي ومن التغير الذي تشهده أسواق السلع الأساسية. وشملت المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد عقد ٣٨٢ من حلقات العمل والحلقات الدراسية للمسؤولين الحكوميين ومقرري السياسات في أنحاء العالم في مجالات مثل تعزيز الاستثمار والمفاوضات التجارية المتعلقة بالخدمات وإنتاج الوقود الأحيائي واستخدام التجارة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

وأجرى مجلس التجارة والتنمية استعراض منتصف المدة لتوافق آراء سان باولو الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد واعترف بإنجازات الأونكتاد في تنفيذ توافق الآراء. وعززت المناقشة البالغة الفعالية التي جرت أثناء الاستعراض روح التعاون بين الأمانة والدول الأعضاء.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

يتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة في الحاجة إلى تعزيز جهود الاتصال المبذولة في إطار برامج الأونكتاد وتعزيز أثرها. ونظراً لكون الأونكتاد وكالة غير مقيمة، يصعب إجراء رصد أو متابعة منتظمين على الصعيد القطري لمعرفة ما إذا كان تنفيذ توصيات الأونكتاد بشأن السياسات العامة والاتفاقات الدولية الأخرى كافياً، كما يصعب تحديد احتياجات الدول الأعضاء مباشرة، رغم أن الأونكتاد يقيم علاقات عمل مع مقرري السياسات والخبراء بشأن مسائل محددة. وبادر الأونكتاد، لكي يعزز إلى

أقصى حد أثر نواتجه وخدماته القائمة على المعرفة، بما يلي: (أ) إقامة شبكات مع مؤسسات الفكر التي تدعم مباشرة عملية تقرير السياسات الحكومية، على صعيد العالم وخصوصاً في البلدان النامية و(ب) تعزيز المشاركة الاستباقية في العمليات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٨٩ في المائة من النواتج القابلة للقياس والصادر بها تكليف وعددها ١٤٦٢ ناتجاً. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 12)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٢-١ (أ) زيادة اعتراف الدول الأعضاء بأهمية عمل الأونكتاد. شارك ١٢٢ بلداً في الاجتماع السنوي لمجلس التجارة والتنمية الذي عُقد في عام ٢٠٠٦ مقارنة مع ١٠٨ بلدان شاركت في عام ٢٠٠٧، مما يدل على استمرار أهمية عمل الأونكتاد فيما يتعلق باحتياجات الدول الأعضاء. واتخذت الدول الأعضاء من مجلس التجارة والتنمية منتدى للبحث في الخيارات ذات الصلة في مجال السياسات العامة وتبادل التجارب فيما يتعلق بالقضايا التي تشغلها. ودعم أعضاء الأونكتاد تعزيز البحوث والتحليل بوصفهما أساس عمله من أجل توسيع نطاق توافق في الآراء بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية. وساعدت حلقات العمل والحلقات الدراسية التي عقدها الأونكتاد على صعيد العالم على ترجمة بعض رسائله الرئيسية إلى سياسات وطنية، كما ساهمت في زيادة قدرة البلدان النامية على الاندماج ضمن الأسواق العالمية على نحو مفيد.

(ب) التنفيذ الفعال للولايات. لم ينفذ إلا ٩٤,٥ في المائة من جميع التوصيات الواردة في التقييم المتعمق الذي أجري في عام ٢٠٠٧ لأحد برامج الأونكتاد، وفي نسبة لا ترقى إلى الهدف المتوخى المتمثل في تحقيق معدل تنفيذ بنسبة ١٠٠ في المائة. وتعلق الصعوبات التي حالت دون تحقيق الهدف المتوخى ببعض الإجراءات الإدارية في أكثر من ٤٠٠ صندوق استثماري صغير تقريباً. واتخذ الأونكتاد تدابير للبدء بتوحيد الصناديق ضمن صناديق استثمارية مواضيعية أكبر. وسلم الأونكتاد أيضاً بأنه ينبغي وضع آلية أكثر تنظيماً لاستخلاص نتائج التقييم والدروس والمستفادة وتعميمها وذلك لتعزيز الفعالية.

(ج) تحسن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الأونكتاد. أعيد تنشيط فرقة عمل داخلية معنية بالشؤون الجنسانية في عام ٢٠٠٦. وترأس الأمين العام الأونكتاد تلك الفرقة لتنسيق العمل بين شعب المنظمة في مجال القضايا الجنسانية. وتناولت فرقة العمل مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج عمل الأونكتاد (من ذلك، على سبيل المثال، إدراج المنظورات الجنسانية في الخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية وأنشطة التعاون التقني والبحث المتعمق والنواتج الأخرى ذات الصلة) ونُفذت في فترة السنتين ١٠ مبادرات روعي فيها المنظور الجنساني. وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، عقد الأونكتاد اجتماعاً لفرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية والتجارة التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وكان ذلك الاجتماع حافزاً للاضطلاع بمبادرات أخرى.

(د) إدارة برنامج العمل بطريقة فعالة ودعمه بالموظفين والموارد المالية. تمثل خطة العمل القائمة المتعلقة بالموارد البشرية ثمرة جهود مستمرة لتحسين عملية تعيين الموظفين وتنسيبهم. وبقي عدد من الوظائف شاغراً لوقت أطول من الوقت المعتاد في الفترة الانتقالية قبل أن تتولى الإدارة الجديدة مهامها، مما أثر على متوسط المدة التي تبقى فيها الوظائف شاغرة. وبقيت الشواغر التي نشأت وملئت في عام ٢٠٠٧ قائمة لمدة متوسطها ١٥٤ يوماً، أي بما يتجاوز بقليل مدة الـ ١٤٠ يوماً المتوخاة، ولكن مع تحسّن طفيف مقارنة بفترة السنتين الماضية. وقرابة نهاية السنة الأولى من فترة السنتين، كان الإنفاق مقارنة مع الأموال المتاحة أقل من الهدف المتوخى وذلك نظراً للزيادة المتوقعة في أنشطة الاجتماعات في بداية عام ٢٠٠٧. وبلغ معدل استخدام الموارد ٩٩,١ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٧، مما حقق الهدف المتوخى لفترة السنتين.

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

١٢-٢ (أ) زيادة فهم خيارات السياسات العامة على الصعيدين القطري والدولي وآثارها على التعجيل بخطة النمو وزيادة استقراره والحد من الفقر في البلدان النامية نتيجة للدعوة إلى الأخذ بسياسات معينة. نوقشت التحليلات وتوصيات السياسات العامة المتعلقة بهذا الهدف أثناء الدورتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية. وقد بلغ عدد إقرارات الدول الأعضاء لتوصيات السياسات العامة و/أو اعترافاتها بنتائج البحوث ٤١ قراراً واعترافاً، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين. وأكدت التعليقات الواردة من الدول الأعضاء أن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ يوفر بيانات وتحليلات مفيدة ومهمة ومناسبة التوقيت بشأن التفاعل بين العوامل التجارية والصناعية والنقدية والمالية

والمؤسسية في عملية التنمية. وساهم تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٧ في زيادة فهم القضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي لأغراض التنمية. وسلّم البرنامج الفرعي بفائدة التعاون مع الأجزاء الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية، فضلاً عن المجتمع المدني. وسيجري تعزيز هذا التعاون وتوسيع نطاقه ليشمل تنمية مؤسسات الفكر.

(ب) إحراز تقدم باتجاه إيجاد حل لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق تحسين إدارة الديون وتخفيف عبء الديون حسب الاقتضاء. تماشياً مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، أحرز برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي تقدماً في جميع المجالات الرئيسية، ولا سيما في مجال بناء القدرات وإعداد الإصدار السادس الأحدث من البرنامج الحاسوبي لنظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS6). واستخدمت ٩٩ مؤسسة من ٦٦ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هذا النظام واستفادت منه. واستُخدم الإصدار الأخير من النظام في ٢٦ مؤسسة وبدأ الاضطلاع بـ ١٦ مشروعاً جديداً. وساعد الأونكتاد أيضاً عدة بلدان في مفاوضات بشأن إعادة جدولة ديونها مع دائني نادي باريس، ونظّم حلقات عمل تدريبية وجولات دراسية، وأنشأ منتدى للتعليم الإلكتروني لمساعدة المسؤولين الذين يتولون إدارة ديون البلدان النامية على تعزيز معرفتهم بتحليل القدرة على تحمل الدين. وكان تقرير الأمين العام عن الديون الخارجية للبلدان النامية (A/61/152) أساساً لصدور قرار الجمعية العامة ١٨٨/٦١ بهذا الشأن. وأظهر المشروع المتعلق ببناء القدرة على تحمل الديون إمكانية تحقيق أوجه تآزر عن طريق العمل على تقديم المساعدة التحليلية بالتوازي مع المساعدة التقنية، مما يولد دينامية إيجابية لمجالات عمل جديدة تلي طلبات البلدان النامية.

(ج) تحسّن الأسس التجريبية والإحصائية والقاعدة المعلوماتية لعملية اتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والدولي بشأن التجارة والسياسات المالية والاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية. قدّمت دائرة الإحصاءات المركزية في الأونكتاد بيانات إلى مختلف آليات العمل بما في ذلك مجلس التجارة والتنمية ودورات اللجان والفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. ونشر الأونكتاد دليل الإحصاءات، وإحصاءات أسعار السلع الأساسية، والتنمية والعولمة: الحقائق والأرقام. وساهم نظام الأونكتاد الجديد للمعلومات الإحصائية في تعزيز جودة الإحصاءات المنتجة والمنشورة وتوسيع نطاقها كما شكّل أداة لتنفيذ المبادئ المنظمة للأنشطة الإحصائية الدولية.

وركز البرنامج الفرعي على المنهجيات التي ساهمت في مواءمة البيانات المستمدة من مصادر مختلفة. وفي إطار الوحدة ٢ من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، عزز الأونكتاد المراكز المرجعية ونقاط الاستعلام الوطنية، كما ساعد كوت ديفوار على الاطلاع على الوثائق بنسختها الإلكترونية. وأكّدت زيادة عدد طلبات الحصول على هذه البيانات من جانب مستخدمين خارجيين على تحسّن درجة توافرها وجودتها. وبلغ متوسط عدد عمليات تحميل المعلومات المسجلة شهرياً ٢٥ ٠٠٠ عملية.

(د) تحسين البيئة المتعلقة بالسياسات العامة والسياسات المؤسسية والنهوض بالتعاون الدولي من أجل تنمية الاقتصاد الفلسطيني عن طريق تعزيز أنشطة الأونكتاد في هذا الميدان من خلال توفير موارد كافية. أثنى مجلس التجارة والتنمية، في دورتيه الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين، على المساعدة المقدمة من الأونكتاد للشعب الفلسطيني. وقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في مجال البحوث والسياسات في عدد من المجالات هي تيسير التجارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار واستراتيجيات التنمية والسياسات التجارية. واعتمد مختلف الشركاء من القطاعين الحكومي والخاص ١١ من التدابير ووثائق السياسات/أو المشاريع التي ساهم فيها الأونكتاد، مما تجاوز الهدف المتشمل بـ ١٠ لفترة السنتين وساهم عموماً في تحسين البيئة المتعلقة بالسياسات العامة لأغراض التعاون الدولي. وعززت مشاركة الأونكتاد في العملية الحكومية الدولية والتعاون مع المؤسسات الدولية الوعي بالاحتياجات اللازمة للتنمية كما عززت تنمية القدرات في الاقتصاد الفلسطيني. وكان لانقطاع الموارد المستمدة من خارج الميزانية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أثر سلبي على مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني. وولدت سياسة الإغلاق المفروضة من إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة غموضاً سياسياً وظروفاً ميدانية صعبة أثّرت أيضاً على تنفيذ البرنامج المقرر.

تنمية أفريقيا

١٢-٣ (أ) توسيع نطاق الخيارات الوطنية والدولية المتاحة في مجال السياسات العامة من أجل تعزيز التنمية الأفريقية في مجالات خيرة الأونكتاد. نشر البرنامج الفرعي سلسلة تقارير تقدم تحليلات وتوصيات في مجال السياسات العامة بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة لمقرري السياسات في المنطقة الأفريقية. وشملت التقارير "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: مضاعفة المعونة - تحقيق "الدفعة القوية" (٢٠٠٦) و"التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة مجال السياسات العامة - تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية" (٢٠٠٧). وورد في المقالات الصحفية والمقابلات والبيانات ما مجموعه ٢٥١ تأييداً للنتائج والتوصيات الواردة في

التقارير. كما درّب البرنامج أيضاً مسؤولين أفارقة وقدم خدمات استشارية للحكومات الأفريقية بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة بين البلدان الأفريقية.

(ب) زيادة الإفادة من الخدمات المقدمة دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومختلف المبادرات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات فيما يتعلق بأفريقيا. بالإضافة إلى المساهمات المختلفة التي قدمها البرنامج الفرعي في مجال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمقر الأمم المتحدة، فقد قدم أيضاً مساهمات وتحليلات بناء على طلب من أمانة الشراكة الجديدة ومنظمات أخرى يتعلق عملها بالتنمية الأفريقية وبدعم الشراكة الجديدة. وتمثل أحد هذه الطلبات في إجراء استعراض خارجي للدعم الذي تقدمه المجموعات على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتنفيذ الشراكة الجديدة. وبلغ عدد الطلبات ١٦، أي بما يتجاوز ضعف الهدف المتمثل في ٦ طلبات. وعقد البرنامج اجتماعاً تمهيدياً مع الشراكة الجديدة في مقرها لمناقشة مجالات التعاون الأخرى مع الأونكتاد.

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

١٢-٤ (أ) زيادة القدرات على الصعيد الوطني لمناقشة قضايا الاستثمار الدولي وبعدها الإنمائي. قدم البرنامج الفرعي معلومات مستكملة بانتظام لمقرري السياسات لتحسين فهمهم للقضايا الناشئة المتصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي وخيارات السياسات العامة لأغراض التنمية. واعتُبرت تقارير البرنامج الفرعي وبياناته، ولا سيما تقرير الاستثمار العالمي، مصادر موثوقة للبيانات المتعلقة بتدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وأرصده و اتجاهاته، مما نتج عنه ورود طلبات لتقديم مداخلات رئيسية وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية عن مواضيع ذات صلة. وأعرب عن الرضا عن الخدمات والنواتج المقدمة من البرنامج الفرعي ١٨٩ مرة، شملت استجابات لاستبيانات القراء ورسائل واستجابات لتقييمات حلقات العمل/الحلقات الدراسية وعروضاً لكتب. وتوجّ عمل البرنامج الفرعي في تقديم المساعدة التقنية في مجال مواءمة البيانات المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي بوضع مشروع خطة لإنشاء فرقة العمل التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمعنية بالإحصاءات المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية، للدول الأعضاء البالغ عددها ١٩ في المنطقة. واعتمدت خطة العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في لوساكا، ثم أقرها محافظو المصارف المركزية في السوق المشتركة ومجلس الوزراء. ولوحظ أن تعميم ما يقدمه البرنامج الفرعي من بيانات وعمل تحليلي على نطاق أوسع ما زال يمثل تحدياً.

(ب) تحسين فهم السياسات العامة المؤدية إلى اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا والاستفادة منهما والبعد الإنمائي للاتفاقات الدولية. قدمت للمجتمع الدولي استعراضات لسياسات الاستثمار في رواندا وزامبيا وكولومبيا والمغرب وأقرت حكومات هذه الدول التوصيات المنبثقة عن هذه الاستعراضات. ولاحظت قمة مجموعة الثمانية أهمية هذه الاستعراضات بوصفها أداة منهجية لتحليل سياسات الاستثمار الوطنية حيث اعتبرتها "آليات قيمة". وتجاوز عدد البلدان التي استفادت من الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار وبناء القدرات لتعزيز وتيسير الاستثمارات الأجنبية ٣٥ بلداً. وشكّلت السلسلة المتعلقة بالمسائل التي تطرحها اتفاقات الاستثمار الدولية بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية أداة مرجعية هامة لمقرري السياسات. وبحسب التقييم الخارجي المتعمق للخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد لعام ٢٠٠٧، شكّل العمل الاستشاري لاتفاقات الاستثمار الدولية "المساهمة الأهم والأكثر كفاءة وفعالية المقدمة من الأونكتاد في مجال الاستثمار". ولاحظ البرنامج الفرعي أن طلبات المساعدة التقنية في إطار تشجيع الاستثمار والأنشطة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، ولا سيما الطلبات الواردة من أقل البلدان نمواً، تشهد ازدياداً وأن الموارد المتوقعة ما فتئت تعيق قدرة البرنامج الفرعي على تلبية جميع الطلبات.

(ج) تحسين الفرص أمام المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرتها على المنافسة من خلال تعميق الصلات بين الشركات المحلية والأجنبية وتحسين فهم المسائل الناشئة في معايير المحاسبة والإبلاغ، ومسؤولية الشركات، والشفافية، وسلامة الممارسات المتبعة في الشركات. أنشئ منتدى EMPRETEC (المختصر الإسباني لمباشرة الأعمال الحرة والتكنولوجيا) في أفريقيا لتنشيط هذا البرنامج في أفريقيا. وبدعم من الأونكتاد، قادت زيمبابوي وإثيوبيا وأوغندا العمل في مجال وضع استراتيجيات تعبئة الموارد، فقامت هذه البلدان بوضع استراتيجية فعالة في مجال الاتصالات والتسويق وتوحيد البرامج القطرية. ومن بين البلدان التي استخدمت البرنامج والبالغ عددها ٢٧ بلداً، أكّد ٩٤ في المائة منها فائدته بالإضافة إلى ذلك، شارك ٢٩١ خبيراً من ٩٣ من الدول الأعضاء في الدورة الرابعة والعشرين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. ويساعد الفريق الدول النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ أفضل الممارسات المتعلقة بالشفافية والمساءلة على مستوى الشركات بغية تيسير تدفق الاستثمارات والتنمية الاقتصادية. وازداد استخدام برامج لتعزيز الصلات فيما بين الأعمال التجارية في الأرجنتين وأوغندا والبرازيل وزامبيا وفييت نام وموزامبيق، مما ساهم في تعزيز فهم الفوائد التي يعود بها الاستثمار المباشر الأجنبي على الاقتصاد المحلي عن

طريق التكنولوجيا ونقلها. وسلّم البرنامج الفرعي بأن هناك مجالاً لتعزيز التنسيق مع منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية بشأن العمل على تطوير الأعمال الحرة والوسائل الجديدة لإثارة اهتمام المانحين والدول الأعضاء ومباشري الأعمال الحرة وتوعيتهم.

البرنامج الفرعي ٣ التجارة الدولية

١٢-٥ (أ) تحسين فهم وقدرة البلدان النامية في مجال تحليل السياسات والاستراتيجيات التجارية الملائمة وصياغتها وتنفيذها في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية، وتحسين قدرة صادرات البلدان النامية على مواجهة تحديات الوصول إلى الأسواق واستيفاء شروط الدخول إليها. ساهمت المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد وجهوده في مجال التوعية السياسية في زيادة قدرة البلدان الأعضاء على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، ومن ثم في عمليات المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف، ويسرت مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، مشاركة أكبر في النظام التجاري الدولي. وأشار تقييم مستقل للمساعدة المقدمة من الأونكتاد فيما يخص موضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى أن تلك الأنشطة "وجيهة ومركزة ومواتية للتنمية وتستجيب في الوقت المناسب للاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة". وكانت المقترحات المقدمة إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية قد وضعت بنسبة ٧١ في المائة من جانب بلدان نامية، بما يحقق الهدف المنشود في فترة السنتين. وأخذت البلدان المستفيدة بعين الاعتبار أيضاً ٣٠ من التوصيات السياسية المقدمة من خلال المساعدة التقنية للأونكتاد ونتائج الاجتماعات الحكومية الدولية والدراسات المتعلقة بالسياسات. وألقى التقرير المذكور آنفاً بشأن تقييم المساعدة المقدمة من الأونكتاد فيما يخص موضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الضوء على الحاجة إلى تمويل قابل للتنبؤ وتوافر المزيد من الموظفين الداخليين، بالنظر إلى ازدياد الحاجة إلى المساعدة في مراحل ما قبل الانضمام وأثناءه وبعده.

(ب) تعزيز قاعدة التحليل والإحصاءات والمعلومات المتعلقة بصنع القرارات المتصلة بالتجارة والمجالات المرتبطة بها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. أفضى عمل الأونكتاد المتعلق بالحواجز غير الجمركية بنجاح إلى تعبئة وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة من أجل اتباع نهج منسق ومتناسك في تعريف بيانات الحواجز غير الجمركية وتصنيفها وجمعها عن طريق استخدام قاعدة بيانات نظام الأونكتاد الخاص بالتحليلات والمعلومات التجارية. وساعدت أدوات الأونكتاد للتحليل التجاري، مثل النظام الخاص بالتحليلات والمعلومات التجارية - الحل التجاري المتكامل للبنك الدولي، في

تحديد الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق ومعالجتها والتعرف على الفرص التجارية، وفي تعزيز مزيد من المشاركة المستنيرة في المفاوضات التجارية على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف. وأصدر ما يفوق ١٢ ٠٠٠ ترخيص لمستخدمي الحل التجاري المتكامل للبنك الدولي خلال فترة السنتين. والاستخدام الواسع النطاق للنظام الخاص بالتحليلات والمعلومات التجارية، لا سيما من جانب كبريات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والعديد من المؤسسات الأكاديمية ومعاهد البحوث، فضلاً عن مشغلي القطاع الخاص، هو شاهد على الاعتراف بمنفعته. وأوصى استعراض منتصف المدة للأونكتاد بتحسين المجالات التي تحظى بالأولوية التالية: التجارة بين بلدان الجنوب؛ ودليل التجارة والتنمية؛ والتكيف مع الإصلاحات التجارية؛ والدعم المقدم لفريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير الجمركية وفريق الدعم المشترك بين وكالات متعددة التابع له.

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على إدماج إنتاج السلع الأساسية وتجارها في صلب التنمية. قام الأونكتاد بمبادرات في المجالات التالية: العلاقة بين قطاع السلع الأساسية والحد من الفقر؛ ونهج سلاسل القيمة؛ وتمويل قطاع السلع الأساسية؛ ومبادلات السلع الأساسية؛ والمعلومات والإحصاءات؛ والوفاء بمتطلبات الأسواق ومعاييرها؛ والفلسفات والمعادن؛ والطاقة؛ والتعاون الدولي بشأن السلع الأساسية. وساهمت هذه الأنشطة في التقدم المحرز في تعزيز قدرات ٢٠ بلداً عضواً، بما أتاح بلوغ الهدف المنشود في فترة السنتين. على أن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية لم تبدأ عملها بسبب مشاكل أعاقحت حشد الدعم الكافي من خارج الميزانية.

(د) تحسين قدرة البلدان النامية على تحديد مسائل المنافسة وحماية المستهلك ومعالجتها وعلى التعامل بفعالية مع الممارسات التجارية التقييدية. ساهم الدور المهم الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال العمل المتعلق بقوانين وسياسات المنافسة في التقدم المحرز في ١٤ بلداً في مجال تحضير التشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك واعتمادها وتنقيحها وتنفيذها. وقد أكد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة دور الأونكتاد وطلب مواصلة توسيع العمل المضطلع به في هذا المضمار. وأجري عدد من استعراضات الأقران الطوعية (تونس وجامايكا وكينيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)، ومكّن ذلك من تبادل الآراء وأفضل الممارسات حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به قوانين وسياسات المنافسة في استكمال مسار تحرير التجارة وإصلاحاتها. ويتوقع الأونكتاد أن تزداد مشاركة خبراء البلدان النامية المحنكين في ميدان قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في أنشطته في هذا الميدان مستقبلاً.

(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التجارة والسياسة التجارية وأهداف التنمية المستدامة، بحيث يدعم بعضها بعضاً في سياق النظام التجاري الدولي. ساهمت الأهداف الأربعة لهذا البرنامج الفرعي في تعزيز قدرات البلدان النامية في الميادين التالية: '١' المشاركة في المناقشات وغيرها من المنتديات ذات الصلة بمعايير السلامة واللوائح التقنية في مجالات البيئة والصحة والأغذية، وإجراء مفاوضات في منظمة التجارة العالمية؛ و '٢' معالجة المسائل السياسية الضمنية في المفاوضات في السياق الأوسع للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية؛ و '٣' واتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف تعزيز دور الزراعة بالأساليب المستدامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة مسائل من قبيل سلامة الأغذية والبيئة والمنافع الاجتماعية والثقافية، وفرص التصدير. واتخذت البلدان النامية ٩٠ إجراء، على النحو المقرر في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، للتوفيق بين السياسات التجارية وأهداف التنمية المستدامة في المحافل الدولية. وكان البرنامج الفرعي بصدد تبسيط أنشطته في هذا الميدان، ولا سيما فيما يتعلق ببرنامج المنشورات.

البرنامج الفرعي ٤

الهيكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

١٢-٦ (أ) تحسين اللوجستيات التجارية للبلدان النامية بطرق من بينها تعزيز كفاءة النقل، وتيسير التجارة، والجمارك والأطر القانونية. قام الأونكتاد بإجراء ونشر بحوثه وتحليلاته في ميادين تكاليف النقل، وسهولة الوصول بين خطوط الشحن المنتظمة، وتطوير الأسطول وتنمية التجارة عن طريق البحر، والنقل الداخلي، والسلامة البحرية وأمن سلسلة الإمداد، وتنفيذ القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً على الصعيد الوطني، والمسائل الإدارية والقانونية التي تؤثر في اللوجستيات والنقل في الميدان التجاري، ووضع البلدان النامية غير الساحلية، واستخدام الحاويات في الشحن، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة عبر الحدود. وساعدت حلقات العمل واجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الخبراء التي عقدها الأونكتاد بشأن تلك المواضيع، في إعداد مسؤولي البلدان النامية لخوض مفاوضات تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية ساهمت في إذكاء وعيهم بالمسائل المتعلقة بتيسير التجارة والنقل التجاري. واتخذت البلدان الأعضاء ٢٣ إجراء محمداً لتحسين عملية تيسير النقل. وقرر عدد أكبر من البلدان، مقارنة بفترة السنتين الفارطة، اعتماد النظام الآلي للبيانات الجمركية، وهو نظام محوسب لإدارة الجمارك يشمل معظم إجراءات التجارة الخارجية، كأداة لتحديث الجمارك (يجري العمل به حالياً في ٩٠ بلداً، ويبلغ عدد المشاريع ٦٠ مشروعاً وطنياً وإقليمياً وأقاليمياً)، الشيء الذي أفضى إلى زيادة تيسير التجارة ونمو

العائدات. وظل من الصعب الحصول على تأييد سياسي كاف على المستوى الرفيع لتحقيق تيسير التجارة كنشاط متعدد التخصصات في الأجل الطويل.

(ب) تحسين وعي وفهم البلدان النامية للخيارات المتعلقة بسياسات واستراتيجيات التطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ساهمت بحوث الأونكتاد وتحليلاته السياسية في المناقشات السياسية الدائرة حول الأبعاد الإنمائية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى المنتديات الحكومية الدولية، بما في ذلك الاجتماعات المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ومتابعته. وساهم عمل البرنامج الفرعي في إذكاء وعي مقرري السياسات ومعرفتهم في مجال التطبيقات الإنمائية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات: البرامجيات الحرة والمفتوحة المصدر؛ وتجارة الأعمال الإلكترونية وتشريعات التجارة الإلكترونية؛ وسياسات الابتكار؛ والاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحسين أسباب الرزق؛ والإطار النموذجي لاستعراض سياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبفضل مساعدة الأونكتاد، يتوقع أن تستن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا تشريعات في مجال التجارة الإلكترونية، كما ستعكف مجموعة دول شرق أفريقيا ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية على مواءمة التشريعات الإقليمية في ميدان التجارة الإلكترونية. واتخذت البلدان النامية إجراءات محددة من قبيل اعتماد خطة استراتيجية وطنية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستراتيجيات تجارة الأعمال الإلكترونية. وأبلغ عما مجموعه ٢٩ إجراء من قبيل تلك الإجراءات، بما يحقق الهدف الأصلي لفترة السنتين. وساعدت الشراكة الخاصة بقياس تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية التي أنشأها المؤتمر الحادي عشر للأونكتاد، في زيادة توافر الإحصاءات الرسمية بشأن اقتصاد المعلومات وحظيت بتأييد اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لقائمة أساسية للمؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ج) تعزيز القدرة على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية في ميادين التجارة والاستثمار وخدمات دعم التجارة. عزز المعهد الافتراضي للأونكتاد تأثيره من خلال توفير عدد أشمل من الموارد والوثائق، ووسع نطاق العضوية، ووفر مواد تدريبية تقدم دعماً في ميدان المناهج الدراسية. وجرى في إطار برنامج التدريب لأغراض التجارة (وهو برنامج يرمي إلى تعزيز قدرات التدريب في مجال التجارة الدولية) إعداد مناهج دراسية جديدة بشأن السياحة المستدامة، وتواصل تطوير تعليم تكنولوجيا المعلومات، واستفاد من ذلك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، علاوة على المستفيدين الاعتياديين. وعقدت حلقة تدريبية قصيرة جديدة بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، لفائدة الدبلوماسيين العاملين في جنيف، وشكلت إضافة قيمة للدورات الميدانية الإقليمية

الست التي عقدت على الصعيد الميداني. واستطاع ٨٦ مشاركا من أصل ١٢٨ من المشاركين (٦٧ في المائة) حضروا تدريب المدربين أن يجدوا إجراء دوراتهم التدريبية الخاصة أثناء فترة السنتين. وشدد الفريق الاستشاري المعني بتنمية الموارد البشرية في اجتماعاته في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على أهمية المنظور الطويل الأجل في بناء قدرات معرفية محلية مستدامة، وحث على إقامة علاقات متينة بين دوائر البحث ومقرري السياسات. وينبغي أيضا مواصلة استكشاف الدور الذي يمكن أن تضطلع به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تيسير نشر مواد التدريب وتبادل الأفكار والخبرات.

البرنامج الفرعي ٥

الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وما يتصل بذلك من المشاكل والتحديات التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية

١٢-٧ (أ) زيادة الفهم المتعمق للمشاكل الإنمائية لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وما يتصل بذلك من المشاكل والتحديات الخاصة التي تواجهها بلدان النقل العابر النامية، وكذلك الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية وتحقيق توافق الآراء بهذا الشأن في سياق الاقتصاد العالمي. فيما يتعلق باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، قام الأونكتاد بتحليلات ودراسات إفرادية دورية بهدف إبراز التقدم المحرز والكشف عن التحديات المتبقية. وساعدت هذه الأنشطة على توعية مقرري السياسات المعنيين وأفضت في نهاية المطاف إلى بناء توافق في الآراء بشأن الإجراءات المطلوبة لمعالجة المشاكل الإنمائية لأقل البلدان نموا. ووفر اجتماع مخصص عقده الأونكتاد على صعيد الخبراء لاستعراض السياسات والاستراتيجيات الحالية في مجال التجارة والتنمية وتدارس أوجه القوة والضعف، مساهمة في الاستعراضات الصادر بشأنها تكليف وفي الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا. واتخذت البلدان ستة عشر إجراء أثناء فترة السنتين، وهو رقم يتجاوز الهدف المحدد ألا وهو ٧ إجراءات.

(ب) دمج السياسات والأولويات التجارية على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نموا من خلال إعمال الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا. ساهم تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإطار المتكامل المعزز في استجلاء سبل كفاءة مستويات التمويل وقابلية التنبؤ به، وتعزيز القدرات القطرية الداخلية في مجال التنفيذ، وتحسين هياكل الإدارة العالمية للإطار المتكامل. وبذل عشرة بلدان (أوغندا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا والسنغال والسودان وسيراليون وفانواتو

وكمبوديا ومالي والنيجر) جهودا من أجل تعميم مراعاة سياساتها واستراتيجياتها التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية، بمساعدة من الأونكتاد. وساعد تعزيز الملكية القطرية عن طريق العملية التمهيديّة للدراسة التشخيصية للتكامل الاقتصادي على كفالة المشاركة المستنيرة لمختلف أصحاب المصلحة الوطنيين في العملية.

(ج) تعزيز الفهم المتعمق لمشاكل أقل البلدان نموا والقيام ببحوث وتحليلات سياسية دعما لتلك البلدان، بما في ذلك من خلال نشر التقرير السنوي المتعلق بأقل البلدان نموا. جرى إصدار التقرير السنوي المتعلق بأقل البلدان نموا في إطار هذا البرنامج الفرعي. وتناول تقرير عام ٢٠٠٦ بالتحليل القدرات الإنتاجية المتاحة وسبل تطويرها وطرق مساهمة ذلك التطوير في الحد من الفقر، وحدد الأولويات الاستراتيجية لأقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين في تطوير القدرات الإنتاجية. وبحث تقرير عام ٢٠٠٧ الأسباب التي تفسر أهمية سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان أهمية وعيّن الآليات السياسية الوطنية والدولية اللازمة لتطوير تلك الميادين. ودعت تلك التحليلات إلى اتخاذ إجراءات سياسية على الصعيدين الوطني والدولي لتشجيع التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نموا. وأدلى ما لا يقل عن ١٧ بلدا، وكان بعضها متحدًا باسم مجموعته، بما عدده ٦٠ بيانا حول جودة العمل التحليلي للبرنامج الفرعي. ويمكن النهج المتبع في التقارير المتعلقة بأقل البلدان نموا إزاء مسائل التنمية والحد من الفقر، وهو نهج يركز على تطوير القدرات الإنتاجية وزيادة العمالة المنتجة، من تحقيق تحول في النموذج النظري عن طريق تحسين السياسات الوطنية لأقل البلدان نموا وتعزيز إجراءات الدعم الدولي المقدم لها. على أن إصدار التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا سنويا قد شكل تحديا كبيرا نظرا لعدم توافر ما يلزم لذلك من موارد.

(د) تعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين النقل العابر لأغراض تجارة البلدان النامية غير الساحلية، ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية. ساعد العمل التحليلي على تحسين فهم مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، مثل الجوانب الإقليمية لسياسات المرور العابر والعناصر الرئيسية لمفاوضات الدوحة، وساهم في تنسيق مواقف تلك البلدان بشأنها هذه المسائل ذات الصلة وغيرها وفي تمتين تلك المواقف تجاه البلدان الأخرى. وساهم العمل التحليلي والخدمات الاستشارية في عملية بناء القدرات في البلدان النامية غير الساحلية وقدم الدعم لتبادل أفضل الممارسات فيما بين تلك البلدان. واتخذت خطوات نحو كسر الجمود الحاصل في مفاوضات اتفاق المرور العابر بين الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، تعزز وعي المجتمع الدولي باحتياجات البلدان النامية غير الساحلية بفضل أنشطة الدعوة التي يقوم بها الأونكتاد في مجال سياسات النقل العابر.

(هـ) المساهمة في متابعة الاجتماع الدولي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في سنة ٢٠٠٥. واصل الأونكتاد مؤازرته للدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها من أجل تشجيع المجتمع الدولي على متابعة تنفيذ عدد مهم من الجوانب الاقتصادية الرئيسية في استراتيجية موريشيوس، ولا سيما مسألة الخروج من وضع أقل البلدان نموا والدعوة إلى اتخاذ تدابير دولية خاصة لدعم تلك الدول في النظام التجاري الدولي. واستفادت ثلاث من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتبرها الأمم المتحدة مؤهلة للخروج من وضع أقل البلدان نموا (ألا وهي الرأس الأخضر وساموا وفانواتو) من الخدمات الاستشارية للأونكتاد في شتى مراحل تلك العملية، بما في ذلك ما هو مخصص لجعل "عملية الانتقال متسمة بالانسياب". وحظي بدعم مستمر من الأونكتاد في عام ٢٠٠٧ عدد من دوله الأعضاء التي تعتبر ضعيفة من الناحية الهيكلية وتتسم بالهشاشة وتعد من ضمن الاقتصادات الصغيرة ولا تقع ضمن تصنيفات الأمم المتحدة الرسمية (أقل البلدان نموا، البلدان النامية غير الساحلية، الدول الجزرية الصغيرة النامية).

الباب ١٣

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

عزز مركز التجارة الدولية قدرته على نشر المعلومات الموجهة نحو الأعمال التجارية بشأن المفاوضات والسياسات التجارية الدولية في أوساط مقررري السياسات ومؤسسات دعم التجارة والمشاريع التجارية. وتوفر تلك المعلومات منبرا لتفاعل في إطاره دوائر الأعمال التجارية مع المفوضين التجاريين بشأن المسائل التي تحظى بأولوية أثناء المفاوضات. وتتعزز تلك العمليات بدرجة كبيرة من خلال إنشاء عدد من الشبكات المدعومة من المركز.

وجرى وضع عدد مهم من الاستراتيجيات التجارية لتنمية الصادرات (١١٨)، مما يسهم في تمكين النمو القائم على التصدير في البلدان المستفيدة. وتضمنت تلك الاستراتيجيات أنشطة من قبيل توطيد مؤسسات دعم التجارة في مجال توفير خدمات كفوءة لدوائر الأعمال التجارية وتنفيذ أنشطة المركز فيما يتعلق باجتماعات المشترين والبائعين والتوفيق بينهم، وخلال فترة السنتين، شاركت ١٣٦ مؤسسة جديدة في تلك الاجتماعات وأنشطة التوفيق، حيث ساعد ذلك على تحقيق ما تفوق قيمته ٣٥ مليون دولار من الصادرات الجديدة. وساهمت في إحداث فرص عمل في قطاعات رئيسية في ميدان الحد من الفقر.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

يواجه مركز التجارة الدولية على نحو متزايد مطالب أكثر تنوعا وتعقيدا من جانب قطاع الأعمال التجارية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وثمة حاجة إلى تحسين تصميم المساعدة التقنية للمركز من أجل إيجاد موقع أفضل لتشكيلة منتجاته بما يكفل خدمات معززة تتم الخدمات المقدمة من الجهات الأخرى التي توفر المساعدة التقنية في مجال التجارة.

وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيركز المركز على ثلاثة ميادين فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات المتصلة بالتجارة: (أ) الاستعداد بصورة أفضل للمرحلة السابقة للمشاركة؛ و (ب) زيادة الدعم الميداني لكفالة استحداث الحد الأقصى من القدرات على الصعيد الميداني؛ و (ج) مواصلة تدخل المركز بعد مرحلة التصميم والمساعدة من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج بالاستناد إلى الاستراتيجية المعنية.

وسيجري التركيز بخاصة على الأنشطة المتصلة بتحسين أداء القطاع بغية التحول من النهج القائم على المنتجات إلى نهج قائم على الحلول. وسيساعد المركز على ربط الجهود

المبدولة من أجل تحقيق القدرة التنافسية للقطاع ربطاً أفضل بالتنفيذ الفعلي لاستراتيجيات التنمية التجارية. وستؤثر تلك الجهود بخاصة في ميادين الخدمات والصناعات المراعية للفوارق الجنسانية/الكثيفة اليد العاملة بسبب أثرها المحتمل في ميدان الحد من الفقر.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩١ في المائة من النواتج الصادر بشأنها تكليف والقبالة للقياس الكمي وعددها ٢٥٨ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect.2) و Add.1).

الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

١-٣ (أ) إنشاء نواة وطنية من الخبراء في مسائل النظم التجارية المتعددة الأطراف التي تتطلب فهم المنتجات وواقع الأسواق وإمكاناتها فهماً جيداً. بلغت التغطية الدولية للشبكات التي أنشأها مركز التجارة الدولية ويقدم لها الدعم الحد الأدنى الضروري البالغ ١٢٠ شبكة، وهو عدد لا يقل إلا بشبكة واحدة فقط عن الهدف المحدد لفترة السنتين. ويتمثل دور هذه الهياكل الأساسية في نشر المعلومات الموجهة نحو الأعمال التجارية بشأن المفاوضات والسياسات التجارية الدولية على مستوى فرادى البلدان أو على مستوى القطاعات، وبناء القدرات عن طريق منهجية تدريب المدربين، وتوفير منبر لدوائر الأعمال التجارية للتفاعل مع المفاوضين التجاريين بشأن المسائل التي تحظى بالأولوية في إطار التفاوض. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي ركز مركز التجارة الدولية جهوده عليها، بلغت نسبة الشبكات ٣٩ في المائة من المجموع. وقد ازدادت أيضاً الأنشطة التي تحتضنها تلك الشبكات وترعاها، حيث عقد ٣٥٩ اجتماعاً جديداً وجرى إعداد ٢٧٨ من الكتيبات والورقات/العروض الجديدة. وساهمت الاجتماعات التشاورية بين ممثلي دوائر الأعمال التجارية والمفاوضين التجاريين في تعزيز بعد قطاع الأعمال التجارية في المواقف التفاوضية. وتناولت الاجتماعات الاحتياجات في ميادين الزراعة، والحواجر التقنية التي تعيق التجارة، والتدابير الصحية النباتية، وتجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة والبيئة، والوصول إلى الأسواق، والتكامل الإقليمي. وبلغ مجموع الأنشطة ٨٣٦ نشاطاً، متجاوزاً بذلك الهدف المحدد في ٣٠٠ نشاطاً.

(ب) استراتيجيات التنمية التجارية التي تراعي القدرة على العرض والطلب الدولي والممارسات التجارية. وفّر مركز التجارة الدولية المنهجيات والخبرة التقنية التي تمكن

أصحاب المصلحة من تحديد تلك الأولويات، ويسر إنشاء إطار للرصد والإدارة لكفالة نجاح وضع استراتيجيات تنمية الصادرات وتنفيذها. وجرى وضع وتنفيذ ١١٨ استراتيجية للتنمية التجارية أثناء فترة السنتين، وهو عدد يقل قليلا عن الهدف المنشود ألا وهو ١٢٢. ووُضع ٣٩ في المائة من تلك الاستراتيجيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٣٦ في المائة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وجرى التركيز بخاصة على دعم أقل البلدان نموا التي تستأثر بما نسبته ٤٦ في المائة من جميع الاستراتيجيات التي وضعت ونفذت أثناء فترة السنتين. وركز ٨٧ في المائة من الاستراتيجيات على قطاع محدد. وأثناء فترة السنتين، نفذت ١٧ مبادرة جديدة لدعم استخدام قنوات الاتصال الإلكترونية لزيادة الصادرات. ويتصل أحد الأمثلة التي نالت نجاحا مرموقا بالعمل الذي اضطلع به في عام ٢٠٠٦ لصالح قطاع التوابل في سري لانكا وذلك بصياغة وتنفيذ وثيقة استراتيجية لهذا القطاع. وشمل ذلك ٢٠٠ من أصحاب المصلحة وأسفر في غضون سنة ونصف عن تحقيق نسبة نمو في قطاع الصادرات قدرها ٢٠ في المائة. وساعد المركز ٤٥ بلدا في دمج "بعد إلكتروني" في استراتيجياتها في مجال التصدير، متجاوزا بذلك الهدف المحدد لفترة السنتين ألا وهو ٢٩ بلدا.

(ج) تعزيز مؤسسات دعم التجارة من أجل توفير خدمات كفوءة لدوائر الأعمال التجارية. تجاوز مركز التجارة الدولية بدرجة كبيرة الهدف المحدد لمؤشرات الإنجاز المتعلقة بتوطيد مؤسسات دعم التجارة من أجل توفير خدمات كفوءة لدوائر الأعمال التجارية. فخلال فترة السنتين، أقام ١٠٩٨ من تلك المؤسسات علاقة مع المركز، تميزت بالتعاون والمسؤولية على نحو متبادل. ومثل ذلك شبكة كبيرة من مؤسسات دعم التجارة في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وكانت زيادة شبكة المركز من مؤسسات دعم التجارة في أقل البلدان نموا (٣٠ في المائة من المجموع مقابل ٢٣ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥) أكبر مقارنة بفترة السنتين الفارطة. واكتسبت مؤسسات دعم التجارة أيضا مستوى عاليا من المعرفة المتعلقة بمركز التجارة الدولية: فحسب ما جاء في دراسة مركز التجارة الدولية الاستقصائية لتصورات العملاء التي أجريت في عام ٢٠٠٧، فإن ٤٦ في المائة من تلك المؤسسات "تعرف مركز التجارة الدولية وأهدافه معرفة جيدة جدا"، و ٤٧ في المائة "تعرفه بعض المعرفة". كما أن ٥٩٢ من المؤسسات طبقت إحدى أدوات الدعم التي وضعها المركز خلال فترة السنتين، مما حقق زيادة قدرها ٢٤٥ في المائة عن مستوى فترة السنتين الفارطة. ويأتي هذا التقدم استجابة للتوصية الصادرة عن تقييم عام ٢٠٠٦ المشترك لمركز التجارة الدولية والتي دعت إلى زيادة الموارد المخصصة لتعزيز مؤسسات دعم التجارة وأفضت إلى إنشاء قسم تعزيز مؤسسات دعم التجارة في المركز.

وسيجري دعم تلك الجهود في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بوضع نظام للمعايير المرجعية الخاصة بمؤسسات دعم التجارة والشروع في تنفيذه.

(د) تحسين الأداء التجاري في قطاعات مختارة من المنتجات والخدمات. خلال فترة السنتين، شارك ١٣٦ ١ مؤسسة جديدة في أنشطة اجتماعات المشترين والبائعين والتوفيق بينهم، التي ينظمها مركز التجارة الدولية، مع التركيز بخاصة على مؤسسات دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول العربية، التي تمثل ٣٠ في المائة و ٢٩ في المائة من المجموع تباعا. وكانت نتيجة ذلك أن فاقت قيمة الصادرات الجديدة ٣٥ مليون دولار وأنشئت فرص العمل في القطاعات الرئيسية بالنسبة للحد من الفقر وهي لوازم المعونة الغذائية؛ والقطن؛ والأزياء؛ والأغذية؛ والجلود؛ والمستحضرات الصيدلانية؛ والخدمات. وساعدت أنشطة المشترين والبائعين والتوفيق بينهم، التي ينظمها المركز على إقامة شبكة تتألف من ١٨٠ ٤ مؤسسة مشاركة، وهو عدد يقل قليلا عن الهدف المحدد لفترة السنتين. أما فيما يتعلق بشبكة تصدير الخدمات، فقد كان هناك ٤٢ من المشاركين النشطين في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الشريكة (مؤسسات دعم التجارة والوزارات والجامعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في البلدان النامية، التي تشترك في أدوات تحليل الأسواق (سواء في إحدى الأدوات التالية أم في جميعها: خريطة التجارة؛ وخريطة المنتجات؛ وخريطة الوصول إلى الأسواق؛ وخريطة الاستثمار؛ ونظام التحليل التجاري على الحاسوب الشخصي) ١٣٠ مؤسسة في عام ٢٠٠٥. وقد تضاعف هذا العدد الإجمالي تقريبا بحلول عام ٢٠٠٧، إذ بلغ ٢٥٤ مؤسسة في ٨٨ بلدا.

(هـ) تعزيز روح المبادرة في تنظيم المشاريع والقدرة على المنافسة على مستوى المؤسسات. خلال فترة السنتين، استخدم ٢٥٧ من رابطات المؤسسات التجارية في ٧٤ بلدا أدوات الدعم التي وضعها المركز، وكان توزيعها الجغرافي كما يلي: ٣٢ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ و ٣٣ وفي المائة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ و ١٣ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و ١٢ في المائة في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة؛ و ١٠ في المائة في الدول العربية. ويهدف المركز في الأساس إلى تعزيز روح المبادرة في تنظيم المشاريع والقدرة على المنافسة على مستوى المؤسسات من خلال منتجات وخدمات تستجيب للاحتياجات الخاصة بمؤسسات التصدير، متوخيا من ذلك إكسابها مزيدا من القدرة على المنافسة. ويتولى تقديم تلك الخدمات مدربون معتمدون كما يجري تنفيذها في إطار برامج بتعاون مع منظمات وسيطة ومن خلال تلك المنظمات. وتتضمن المسائل المشمولة إدارة المؤسسات، وإدارة المشتريات وسلاسل الإمداد، والجودة والمعايير، وتغليف الصادرات، واللوجستيات والتوزيع، وكذلك التسويق وحلول بيئة الأعمال

التجارية. وحسب ما جاء في دراسة مركز التجارة الدولية الاستقصائية لتصورات العملاء التي أجريت في عام ٢٠٠٧، ثمة ٤٨ في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم منتجات وخدمات المركز "بشكل متواتر" ولم يتجاوز عدد المؤسسات التي لا تستعملها إلا "نادرا" ١١ مؤسسة. والهدف الأساس في ميدان تحسين قدرة المؤسسات على المنافسة أن يساعد الدعم المقدم من المركز المؤسسات على عقد صفقات تجارية إضافية، أي على توليد ثروة تكميلية عن طريق الصادرات. ويتعين أن يواصل المركز جهوده لكفالة أن يقود تأثيره ودعمه للمؤسسات إلى إكسابها مزيدا من القدرة على المنافسة والنجاح، في زيادة صادراتها وتحقيق "ديمومة أثر التصدير" في الوقت ذاته. وما انفك المركز يستعرض أدواته ودعمه الاستشاري للوفاء بتلك المتطلبات.

الباب ١٤ البيئة

الملامح البارزة لنتائج البرامج

يدل على زيادة التعاون بشأن المشاكل البيئية ما تم من مشاركة ١٣٤ بلدا بشكل فاعل في عمليات التقييم التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وفي ظل مشاركة مباشرة من جانب ٢ ٧٢٧ عالما وطنيا ومن المناطق الفرعية من بلدان مختلفة. وقد أشير إلى التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية على نحو واسع في كبرى وسائل الإعلام العالمية وسجلت بوابة البيانات ما متوسطه ٥٨٧ ٧٨٢ زيارة شهريا وما متوسطه ٣٨٦ ٢٩٤ عملية تفريغ شهريا، وهو ما يدل على زيادة الوعي بإعمال البرنامج. وتجاوز إجمالي استخدام موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الإنترنت الهدف المحدد في ٢٢٠ مليون نقرة. وسجلت الوصلة المباشرة إلى البحوث العلمية في مجال البيئة على الإنترنت قيام أكثر من ٧٠٠ مؤسسة من أكثر من ٥٠ بلدا ناميا بتسجيل نفسها. ومما يدل على زيادة المشاركة في التقييمات البيئية والإبلاغ عنها وجود ٩٣ شراكة منظمة مع المؤسسات البيئية مما يساهم في تعزيز قدرات التقييم على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، فضلا عن دعم التعاون فيما بين الشركاء. وقد تعززت قدرات الدول الأعضاء بشأن قانون البيئة من خلال وضع ٩١ من أطر السياسة العامة والأطر القانونية وإنجاز ٩ بلدان نامية صياغة مشاريع قوانين تتناول القضايا البيئية. وزيادة عدد الشراكات والاتفاقات الجديدة بمقدار ١٧ شراكة واتفاقا ليصبح المجموع ٧٢.

وقد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع ٣٠ سياسة واستراتيجية جديدة تدمج البعد البيئي الحضري على مختلف المستويات من خلال الشراكة من أجل نظافة أنواع الوقود والمركبات، فكان أن زادت هذه الشراكة مجموع البلدان التي تخلت عن البترين المحتوي على الرصاص إلى ٤٦ بلدا، وهو ما أتاح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الفوز بجائزة من الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين. وقد تمت تعبئة الاستثمارات في تكنولوجيا الطاقة النظيفة من خلال قيام البرنامج، بعدة أنشطة منها سوق ائتمانية ذاتية التمويل في الهند مكنت ١٠٠ ٠٠٠ شخص في القرى الريفية من تمويل شراء نظم للإنارة بالطاقة الشمسية. أما التقرير المعنون "آخر جيوب الأورانغوتان" فقد ورد ذكره في أكثر من ٣٠٠ ١ مادة خيرية مباشرة خلال خمسة أشهر مع إشارة ٢٨ ٠٠٠ موقع إلكتروني إلى التقرير. وفيما يتعلق بإدارة المياه، حظيت المبادئ التوجيهية للدعوة إلى وضع "خارطة

طريق“ للإدارة المتكاملة لموارد المياه بتأييد ٣٠ بلدا ناميا ومنظمة إقليمية ودولية. واتضح دعم قدرات المنظمات العامة والخاصة من خلال مشاركة ما مجموعه ٩٠٠ ٤ منظمة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وقد نشر ما مجموعه ٢٠٠ ١ منظمة عامة وخاصة تقارير الاستدامة مستخدمة في ذلك المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية. ومما يدل على قوة الشراكات القائمة فيما بين أصحاب المصلحة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية إبرام ١٨ اتفاقا تعاونيا بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والسلطات الوطنية. وأدت حملة البليون شجرة التي تولاهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى غرس ١,٥ بليون شجرة في طول العالم وعرضه.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

كان التحدي الرئيسي الذي يواجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال فترة السنتين هو إصلاح المؤسسة، بما يكفل أهميتها بالنسبة لأولويات البلدان، وهو ما طُلب إلى البرنامج إنجازه في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز القاعدة العلمية للبرنامج. وقد قطعت أشواط واسعة في فترة السنتين لتعزيز ممارسات البرنامج. ووضعت استراتيجية متوسطة الأجل كأداة من شأنها أن تتيح لأعمال البرنامج التركيز على النتائج. كما تضمنت الاستراتيجية تدابير مؤسسية أخرى من قبيل إنشاء فريق لإدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتحسين تعامل البرنامج مع هذه الاتفاقات. وتتضمن الجهود الجارية الأخرى إدخال تحسينات في مجالات إدارة الموارد البشرية؛ وتعميم المنظور الجنساني في عمليات البرنامج؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والمشاركة في عمليات الأمم المتحدة من أجل توحيد الأداء.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٣ في المائة من ٤١٣ ناتجا صادرا به تكليف وقابلا للقياس الكمي.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6 (Sect.14). كما يمكن الحصول إلكترونيا على مزيد من تفاصيل النتائج البرنامجية (انظر تقرير الأداء البرنامجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ والتقييم الذاتي لأداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتقارير السنوية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧).

التوجيه التنفيذي والإدارة

مكتب المدير التنفيذي

١٤-١ (أ) تحسين أهمية أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة لاحتياجات الدول الأعضاء. تظهر الوثائق الرسمية أن دورات مجلس الإدارة حضرها ما متوسطه ١٤٥ دولة عضواً، وهو ما يمثل نحو ٧٦ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة. ويدل ترؤس وزراء لأغلبية الوفود على زيادة أهمية أعمال برنامج البيئة بالنسبة لاحتياجات دوله الأعضاء.

(ب) إدارة برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بفعالية ودعمه بالموارد من الموظفين والموارد المالية. حقق برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ معدل تنفيذ للنواتج بلغ ٩٤ في المائة ولم يؤجل سوى ٤ في المائة من النواتج. ويدل على تعزيز إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ما طرأ من زيادة التبرعات لصندوق البيئة إلى مستوى يقارب ١٢٨ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد خفض البرنامج متوسط عدد أيام الشواغر في نظام غالاكسي من ٢١٤ يوماً سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢ من الأيام سنة ٢٠٠٧ بينما بلغ معدل الشغور ٢ في المائة فيما يتعلق بالوظائف الممولة من الميزانية العادية سنة ٢٠٠٧، وهو ما يقل كثيراً عن هدف ٥ في المائة. وعمل البرنامج على تقليص معدلات الشغور المتعلقة بالوظائف الممولة من خارج الميزانية، من ١٨ في المائة إلى ١٤,٥ في المائة، مقابل هدف ١٠ في المائة. وتحسنت نسبة النساء إلى الرجال سنة ٢٠٠٧ إلى ٤٩:٥١ مقارنة بنسبة ٢٩:٧١ سنة ٢٠٠٦. وينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز آليات الرصد بما يؤدي لتقليص متوسط عدد الأيام التي تبقى فيها الوظائف معلنه في نظام غالاكسي.

(ج) تقييم برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو فعال وتنفيذ التوصيات الناشئة عن التقييم ومراجعة الحسابات. يظهر استعراض للسجلات أن ٦٧ في المائة من التوصيات الصادرة عن التقييمات إما نُفذت أو يجري تنفيذها. وقد تحسنت نوعية التوصيات على نحو ما يوضحه انخفاض نسبة توصيات التقييم المرفوضة من ٣٢ في المائة سنة ٢٠٠١ إلى ١ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأدت المتابعة المستمرة من جانب وحدة التقييم والمراقبة إلى تراجع النسبة المئوية للتوصيات التي تبقى دون تنفيذ ما بين ثلاث إلى أربع سنوات. فمن أصل ما مجموعه ٢٠٢ من توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية منذ سنة ١٩٩٩، نفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٥٠ توصية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويبلغ معدل التنفيذ الإجمالي للبرنامج ٦٢ في المائة. وقد استخدمت النتائج المستقاة من التقييم في إعداد برنامج العمل وكذا خطة تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية التي صدر تكليف بها عن مجلس الإدارة.

لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري

١٤-٢ تقييمات مستكملة لمصادر التعرض للإشعاع المؤين في كل أنحاء العالم وإعادة التقييم العلمي بالوحدات لمخاطر التعرض - تمت الموافقة على نشر خمسة مرفقات علمية سنة ٢٠٠٦ لاستكمال المعارف المتعلقة بالآثار الذرية وإعادة تقييم مخاطر التعرض محسوبة بالوحدات، وهو ما يظهر تقدما بنسبة ٥٠ في المائة مقابل هدف ١٠ مرفقات. ولاحظت اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة عام ٢٠٠٧ أن الوثائق الخمس المتبقية لم تحقق تقدما كافيا يبرر نشرها. وقد أعاق تأخر الإنجاز لسنوات ثلاث بسبب سلبات في الأمانة وتفاوت بين التوقعات والموارد المتوافرة، أعمال الهيئات الدولية التي تنقح المعايير الدولية للسلامة الأساسية للحماية من الإشعاع المؤين ولسلامة مصادر الإشعاع.

البرنامج الفرعي ١

التقييم البيئي والإنذار المبكر

١٤-٣ (أ) زيادة الوعي بالمشاكل البيئية والقضايا المستجدة والتعاون بشأنها فيما بين الحكومات والجمهور، لتحسين دعم الاستدامة وبقاء الأفراد وكرامتهم وسبل معيشتهم. أشير إلى نتائج تقييمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقالات وسائل الإعلام ٧٣٨ مرة وهو ما يشكل نسبة ٥ في المائة زيادة على هدف ٧٠٠ مرة. ومن المنشورات التي حظيت بإشارات كثيرة، التقرير الثاني للتوقعات البيئية الأفريقية وتوقعات الصحارى العالمية والبحيرات الأفريقية، والتقرير الرابع للتوقعات البيئية العالمية، والتوقعات العالمية بالنسبة للجليد والثلوج، وكوكب واحد وبشر كثيرون: أطلس بينتنا المتغيرة. وتظهر سجلات الدخول إلى تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة من شبكة الإنترنت ١٣٠ ٩٠ زيارة شهريا في المتوسط، وهو ما يتجاوز هدف ٣٦ ٠٠٠ زيادة. ولوحظ أيضا المزيد من التعاون بشأن المشاكل البيئية من واقع مشاركة ١٣٤ بلدا بشكل فاعل في عمليات التقييم التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وهو ما يتجاوز هدف ١١٢ بلدا أو نسبة ٢٠ في المائة. ويحتاج برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يدمج تقييماته بشكل أوثق في الحوارات الإقليمية والوطنية بشأن السياسات التي تشارك فيها الدوائر الوزارية العليا في إطار دورات الاستعراض البيئي المنتظمة. لإنشاء صلة متكاملة على كل من صعيد الإقليم والوطن والمدينة عملية طويلة المدى تتطلب التزاما وتمويلا في الأجل الطويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ب) إنشاء نظم بيانات ومعلومات قادرة على الاستمرار لتحسين إمكانية الوصول إلى بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة واستخدام مؤشرات لتحسين فهم القضايا البيئية وتحسين عملية صنع القرارات المتصلة بها - سُجل متوسط ٧٨٢ ٥٨٧ زيارة شهرية لبوابة بيانات التوقعات البيئية العالمية خلال فترة السنتين، وهو ما يتجاوز هدف ٣١٠٠ زيارة وزيادة مطردة عن فترة السنتين الأخيرة. وبلغ متوسط عدد عمليات تفريغ بيانات التوقعات البيئية العالمية ٨٣٩ ٢ عملية في الشهر خلال السنتين مقابل هدف ٢٠٠ ١. وتقوم البوابات الفرعية الإقليمية التابعة لبوابة البيانات العالمية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية بتغذية التقييمات الجارية التي حظيت بتأييد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، ومنتدى وزراء البيئة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل توفير بيانات بيئية أكثر مصداقية وقابلية للمقارنة. ويحتاج الأمر إلى أن يشارك البرنامج في العمليات التي تحدد وتبين رؤية مشتركة لمعايير البيانات البيئية وصولاً إلى مقارنة أوسع نطاقاً فيما بين الصعد دون الوطني والوطني والإقليمي. وثمة حاجة في المناطق إلى مزيد من التعاون في الربط الشبكي فيما بين بلدان الجنوب من أجل وضع المؤشرات الإقليمية التي تجعل البيانات والتعريفات والأساليب قابلة للمقارنة.

(ج) زيادة الإسهام أو المشاركة في التقييم البيئي والإبلاغ البيئي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحسين إمكانية تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - يدل على زيادة المشاركة في التقييمات البيئية والإبلاغ، قيام ٩٣ شراكة منظمة مع المؤسسات والوكالات البيئية، وهو ما يتجاوز هدف ٤٥ شراكة بنسبة ١٠٧ في المائة. فهؤلاء الشركاء منخرطون في ٥١ عملية تقييم على صعيد البلد وصعيد المدينة، إضافة إلى ١٦ عملية تقييم إقليمية أو دون إقليمية، فضلاً عن العملية العالمية للتقرير الرابع للتقييمات البيئية العالمية. ويوجد ٢٢ شريكاً آخر من شركاء التعاون في التقييم بالبلدان المتقدمة وهم يدعمون التعاون بين الشمال والجنوب. كما أدى التدريب الذي تم عن طريق الشركاء إلى دمج منهجيات متكاملة للتقييم البيئي في المناهج الدراسية الجامعية، بما في ذلك ما تم في منطقة غرب آسيا من خلال المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية. ويتطلب بناء القدرات اللازمة لإجراء هذه العمليات، القائمة بشكل كبير على أساس التشارك والمعرفة العلمية، التزاماً وتعاوناً على المدى الطويل من كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه لبناء المعارف والمهارات العلمية والتقنية عن طريق التدريب، ووضع أدلة التقييم، وإنشاء ودعم شبكات البيانات والمعلومات.

(د) تعزيز قدرة المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية على تحليل حالة التنوع البيولوجي - يشارك ما مجموعه ١٥ مؤسسة شريكة في عمليات التقييم وبناء القدرات

للمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو ما يتجاوز بنسبة ٢٥ في المائة هدف ١٢ شريكا. ويدلل هذا الأمر على التعاون، كما يوضح تعزيز القدرة التحليلية للمؤسسات من حيث طرائق جمع البيانات وتوحيد الأدوات المستخدمة ونشر البيانات. أما التعاون مع الشركاء في بناء نظم شاملة للبيانات والمعلومات، وخاصة مع "قاعدة البيانات العالمية عن المناطق المحمية" وهي مشروع مشترك يتولاه المركز العالمي المذكور واللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، فقد أدى إلى توافر معلومات أحدث تغذي المواقع الحكومية الدولية ذات الصلة المعنية بالتنوع البيولوجي.

البرنامج الفرعي ٢ وضع السياسات والقانون

١٤-٤ (أ) مواصلة تطوير القانون البيئي، بما في ذلك إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتنفيذ ذلك من خلال المشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة القانونيين - يشهد بتعزيز قدرات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، ما تم من وضع ٩١ من أطر السياسات والأطر القانونية، بزيادة ١٨ في المائة عن فترة السنتين السابقة و ٨ في المائة عن هدف ٨.٤. وفي إطار برنامج مونتيفيديو الثالث، أنجزت حكومات ٩ بلدان نامية مسودات نصوص تشريعية ومشاريع قوانين لمعالجة القضايا البيئية. واعتمدت منطقتان فرعيتان معاهدات دولية تتناول القضايا البيئية محل الاهتمام المشترك، وأعدت منطقة فرعية واحدة مشروع بروتوكول بشأن البحار الإقليمية، وعززت اتفاقيتان بيئيتان عالميتان في ميدان الكيماويات نظام كل منهما، مما يدل على دعم القوانين البيئية.

(ب) تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات والشبكات وآليات التنسيق الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على تنفيذ السياسات والتشريعات والممارسات الإدارية البيئية - عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدرات ٨٠ بلدا ومؤسسة على تنفيذ سياسات وتشريعات بيئية، متجاوزا هدف فترة السنتين المحدد في ٥٠ بلدا ومؤسسة بنسبة ٦٠ في المائة. كما تعززت أكثر إمكانية الوصول إلى قاعدة المعارف اللازمة لتنفيذ وتفعيل القانون البيئي من خلال بوابة خدمة معلومات القانون البيئي التي تقدم بيانات قانونية ويشترك في إدارتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان قد تم تطوير وإدخال ٤ برامج تثقيف/تدريب بيئية و ٤ أدوات/مجموعات لوازم التدريب من خلال نظم التعليم ومؤسسات التعلم الوطنية. وقامت شراكة تعميم المنظور البيئي والاستدامة في الجامعات الأفريقية بتدريب محاضرين

بتدريب محاضرين وتربويين من ٣٢ بلدا، وما فتئ يجري تنفيذها بشكل فاعل في ١٦ بلدا و ٦٥ مؤسسة للتعليم العالي. وعلاوة على ذلك، سجلت ١٨ ٠٠٠ عملية تفرغ من مجموعة أدوات "التعليم من أجل ابتكارات التنمية المستدامة".

(ج) تعزيز قدرة صانعي السياسة على الاستجابة للتحديات البيئية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا من خلال وضع صكوك سياسية جديدة ومنقحة، مع مراعاة الشواغل الاجتماعية - الاقتصادية؛ وإدماج هذه السياسات على الصعيد الوطني في استراتيجيات التنمية - جرى وضع ما مجموعه ٣٤ سياسة واستراتيجية جديدة على الصعيد الوطني، وهو ما يتجاوز هدف ٢٥ مجموعة، ويوحي بدعم قدرات صانعي السياسات على الاستجابة للتحديات البيئية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ونتيجة للمبادرة المعنية بالفقر والبيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عملت ٤ سياسات وطنية جديدة أو منقحة في أفريقيا على إدماج البعد البيئي، مقارنة باثنتين في فترة السنتين السابقة. وفي ميدان البيئة الحضرية، دعم البرنامج وضع ٣٠ سياسة واستراتيجية جديدة أدمجت البعد البيئي الحضري على المستوى الوطني، من خلال الشراكة من أجل نظافة أنواع الوقود والمركبات. وقد أدت هذه الشراكة إلى زيادة مجموع عدد البلدان التي تخلت تدريجيا عن البترين المحتوي على الرصاص إلى ٤٦ بلدا، وهو ما أتاح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الفوز بإحدى جوائز الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين.

(د) تحسين إشراك المجموعات الرئيسية في تطوير وتنفيذ السياسات البيئية والقانون البيئي - تعزز دور المجموعات الرئيسية للمجتمع المدني في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي من خلال مشاركتها في الموائد المستديرة الوزارية التي يتم تنظيمها خلال انعقاد المنتدى ثم في الجلسات العامة للمنتدى المعنية بالعولمة وفي فريق اتصال مركبوري. وبفضل وجود ٢٢٢ منظمة مراقبة (مقابل ١٨١ منظمة سنة ٢٠٠٦) تتاح الفرصة لسماع صوت المجموعات الرئيسية على نحو متزايد ضمن سياق المناقشات السياسية التي تدور في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(هـ) تعزيز فهم جميع الشركاء لضرورة إدماج البعد البيئي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ - كان من شأن مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأفرقة الحكومية الدولية العاملة التابعة للجمعية العامة، التي تعالج مسألة إصلاح الإدارة واستعراض الولايات وإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، وكذا في تنشيط العمل الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللأمم المتحدة، المساهمة في التشديد بصدق أفضل على

الاعتبارات البيئية في تدابير الإصلاح السابقة الذكر وفي ربط الاستدامة البيئية بجدول الأعمال الإنمائي وبرامج التعمير بعد انتهاء النزاع. ونتيجة لذلك، تم إدراج ١٦ قرارا ومقررا واستراتيجية للسياسات العامة ودليلا للمبادئ التوجيهية، بكل ما احتوته من أهداف بيئية، ضمن نتائج عمل هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات، وبما يتجاوز هدف فترة السنتين المتمثل في ٧ أهداف فقط، مما يوحى بزيادة الدعم الحكومي للقضايا البيئية يزداد إدراجها ضمن مجالات التعاون فيما بين الوكالات. ولكن تغيرات تتعلق بعقبات سواء بشأن كبار الموظفين أو غيرهم في هذا المضمار وأن ذلك من الموارد البشرية حدث من مستوى المشاركة في مختلف الأنشطة الحكومية الدولية والأنشطة المشتركة بين الوكالات. ثم جاءت زيادة تركيز الأمين العام والجمعية العامة على تغير المناخ فأحدثت بالضرورة تحولا في الموارد داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيويورك.

البرنامج الفرعي ٣

تنفيذ السياسة العامة

١٤-٥ (أ) تعزيز قدرات المؤسسات والشبكات وآليات التنسيق الوطنية والإقليمية على تنفيذ ممارسات الإدارة البيئية - انخرط ما مجموعه ١٠ شراكات وآليات وشبكات للتعاون في تنفيذ تدابير الإدارة البيئية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وحظي التقرير المعنون "آخر جيوب الأورانغوتان" المطروح في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، بالذكر في أكثر من ٣٠٠ ١ مادة خبرية مباشرة أشارت إلى التقرير على مدار فترة خمسة أشهر، مع قيام ٢٨ ٠٠٠ موقع إلكتروني بذكر العنوان الدقيق للتقرير. وتلقت وصلة التقرير على الإنترنت ٣٧٠ ٠٠٠ نقرة. وعلاوة على ذلك، جرى تعزيز شراكة مشروع بقاء القردة العليا بانضمام موقعين جدد إلى إعلان كينشاسا بشأن القردة العليا. وفي جنوب آسيا، دعمت شبكة العمل الدولية للشعاب المرجانية استحداث ٥ مناطق بحرية وساحلية محمية ويسرّت إنشاء فرقة عمل إقليمية معنية بالشعاب المرجانية. وما زال تحقيق التوازن بين احتياجات وأولويات شراكة أصحاب المصلحة المتعددين، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التقدم نحو رؤية مشتركة يمثل تحديا أمام شراكة مشروع بقاء القردة العليا.

(ب) تحسين المشاركة والتنسيق والقدرة على المستوى الدولي والوطني بالنسبة للإدارة المتكاملة لموارد المياه وحماية البيئة البحرية - حظيت "خارطة الطريق" لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بوصفها وسيلة للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بتأييد ٣٠ بلدا ناميا، ومنظمة إقليمية، ومؤسسة مالية دولية، وطرفا مانحا. وأنشئت ٤

شبكات دون إقليمية تدعم تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا ووسط آسيا وجنوب شرق آسيا إضافة إلى ٣ شراكات للتعاون بشأن وضع خرائط طريق للإدارة المتكاملة للموارد المائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي وسط أفريقيا، انتهى ١٩ بلدا من صياغة خرائط الطريق للإدارة المتكاملة للموارد المائية الخاصة بها بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي دعمه المتواصل للحكومات في وضع برامج عمل وطنية لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، جرى تعزيز المشاركة والتنسيق والقدرات في ٧٠ بلدا، وهو ما يتجاوز بنسبة ٧٥ في المائة هدف فترة السنتين المتمثل في ٤٠ بلدا. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت ٦ اتفاقيات بشأن البحار الإقليمية بروتوكولات للتنفيذ القانوني لبرنامج العمل الدولي المذكور أعلاه وأقيمت ١٠ شراكات تتعلق بالتنفيذ الناجح لخدمات الصرف الصحي المستدامة، تماشيا مع الهدف. وعلاوة على ذلك، وضعت ١١ اتفاقية وخطة عمل بشأن البحار الإقليمية حول العالم استراتيجيات إقليمية لمعالجة مشكل القمامة البحرية.

(ج) تعزيز القدرة على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني للوقاية من الطوارئ البيئية، والتخفيف من خطورتها والاستعداد للتصدي لها: وإجراء عمليات التقييم والتنظيف عقب الكارثة/التزاع - في إطار التعاون بين الوكالات، جرى التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في تقديم المساعدات للبلدان من أجل الحد من مخاطر حالات الطوارئ البيئية أو الاستعداد أو الاستجابة لها ١٤ مرة، وهو ما يمثل ٧٠ في المائة من الهدف. وعقب طلبات واردة من الحكومات، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخبرة والدعم التقني في المجال البيئي إلى ستة بلدان متضررة من النزاعات (أفغانستان، والسودان، والصومال، وغزة، ولبنان، وليبيريا) مع إصدار أربعة منشورات رئيسية (٦٧ في المائة من الهدف) تقدم تفاصيل النتائج. واستنادا إلى هذه التقارير، طلبت سبع حكومات الدعم في مجال متابعة بناء القدرات الوطنية المتعلقة بالحكومة البيئية. وخلال فترة السنتين، جرى تنفيذ ما مجموعه ثمانية مشاريع (٨٩ في المائة من الهدف) لبناء قدرات النظراء الوطنيين.

(د) تعزيز أوجه التآزر بين برامج البحار الإقليمية وغيرها من الاتفاقات البيئية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الحكومية الدولية، بالتشاور مع أمانات ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، من أجل وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة - أدى التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، من خلال ١٨ من فرادى برامج البحار الإقليمية، إلى دعم التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف عن طريق إدماج معايير محددة (مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ) في تنفيذ برنامج العمل، واعترف

الاجتماع العالمي التاسع لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية بالإنجازات المحققة والإجراءات المتخذة من أجل وضع وتنفيذ نهج يقوم على النظام الإيكولوجي واستراتيجيات للتنمية المستدامة. ويوجه البرنامج العالمي للبحار الإقليمية جهودا ترمي إلى دعم فرادى برامج البحار الإقليمية بما يكفل الاستدامة المالية واستخدام دعم المانحين لتعبئة الموارد المحلية وإنشاء صناديق استثمارية من أجل تحقيق أهداف الأطراف كل على حدة.

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

١٤-٦ (أ) تعزيز قدرة صانعي القرار والمنظمات في القطاعين العام والخاص على الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا واعتمادها واستخدامها، وعلى اعتماد الخيارات الواعية بشأن إدارة موارد المياه وإنتاج الطاقة واستخدامها - يشهد بتعزيز قدرة صناع القرار ما تحقق من تحسن في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا واعتمادها، وكذا اعتماد خيارات واعية بشأن إدارة موارد المياه على نحو ما يتضح من إعداد وتنفيذ ٥١ حكومة وطنية خطط واستراتيجيات للإدارة المتكاملة لموارد المياه ومقابل الهدف المحدد بواقع ٥٠ حكومة. وإضافة إلى ذلك، تقوم ٢٥ حكومة محلية بتنفيذ مبادرات للإدارة المتكاملة لموارد المياه على الصعيد المحلي. وبلغ مجموع الاستثمارات الموظفة في الطاقة النظيفة الناجمة عن الأنشطة التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٠٥ ملايين دولار مع نهاية سنة ٢٠٠٧، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة ٥٠ في المائة عن السنة السابقة و ٥ ملايين دولار زيادة على الهدف المحدد بمبلغ ١٠٠ مليون دولار. وينبغي النظر إلى جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنها جزء من اتجاه الاستثمار العالمي ومحفز له في الوقت نفسه.

(ب) زيادة تفهم وتنفيذ صانعي القرار في القطاعين العام والخاص والمنظمات لممارسات وأدوات الإدارة السليمة بيئيا، بما في ذلك الإنتاج الأنظف، والاستهلاك المستدام والوقاية من الأخطار والطوارئ البيئية والاستعداد للتصدي لها - من دلائل زيادة الفهم لممارسات الإدارة السليمة بيئيا وتنفيذها، حقيقة اعتماد ١٥ سلطة في ٢٩ بلدا سياسات وبرامج الإنتاج والاستهلاك المستدام، تماشيا مع الهدف المنشود. وقد حظي بمزيد من المشاركة والالتزام السياسيين، عملية مراكش على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي أمريكا اللاتينية، انضمت إلى العملية السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وأقرت خطة عملها للإنتاج والاستهلاك المستدام، في حين تعكف المفوضية الأوروبية حاليا على وضع خطة عملها للإنتاج والاستهلاك المستدام. وعلى الصعيد الوطني، توافرت مشاركة من جانب البرازيل والصين والهند. وتماشيا مع هدفها، أفادت ١٠ جمعيات صناعية جديدة باعتماد

بيانات مرجعية وأدوات للرصد والإبلاغ تتصل بالتنمية المستدامة. وتضم مبادرة الاستدامة الإلكترونية العالمية حاليا أكثر من ٢٠ شركة رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة القضايا التي تتعلق بالاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية مع التركيز مؤخرا على تغير المناخ ونفايات المعدات الإلكترونية.

(ج) إحراز البلدان والمجتمع الدولي تقدما نحو كفاءة استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تفضي للتقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة التي تلحق خطرا ملموسا على صحة الإنسان والبيئة - مع بداية سنة ٢٠٠٦ تحقق هدف فترة السنتين المتعلق باعتماد الحكومات نهجا استراتيجيا واحدا للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من خلال اعتماد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي يوفر إطارا عالميا للسياسة العامة يدعو إلى استخدام المواد الكيميائية بطرق تقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي تلحق خطرا ملموسا بصحة الإنسان والبيئة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دخل ١١٩ طرفا في اتفاقية روتردام؛ بشأن إجراء الموافقة المسبقة المستنيرة بشأن بعض المواد الكيميائية والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية. أي بنسبة ٨ في المائة زيادة على هدف ١١٠ أطراف و ١٥٠ طرفا في اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛ أي بنسبة ١٥ في المائة أكثر من هدف ١٣٠ طرفا.

(د) تعزيز قدرة صانعي القرار والمنظمات في القطاعين العام والخاص على إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة في سياساتهم وممارساتهم الاقتصادية والتجارية والمالية، بما في ذلك إدارة الشركات من الناحيتين البيئية والاجتماعية - يشهد بتعزيز قدرات المنظمات في القطاعين العام والخاص حقيقة مشاركة ما مجموعه ٩٠٠ منظمة حاليا في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وبواقع ٩٦ في المائة أكثر من الهدف المتوخى وهو ٢٥٠٠ منظمة. وقد نشر ما مجموعه ١٢٠٠ منظمة من القطاعين العام والخاص تقارير الاستدامة باستخدام المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية. ويزيد هذا بنسبة ٥٠ في المائة عن هدف ٨٠٠ منظمة. ومما دل أكثر على تعزيز قدرات صانعي القرار إنشاء شراكتين جديدتين بين القطاعين العام والخاص وهما شراكة مبادرة المباني والتشييد المستدامة ومنهاج عمل الاعضاء بالمناخ التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشراكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة. ويهتم منهاج العمل بقضايا تغير المناخ وقد حاز توقيع ١٩٠ من الرؤساء التنفيذيين لشركات من جميع مناطق العالم، بما في ذلك ٣٠ شراكة مدرجة في قائمة فايننشال تايمز لأكبر خمسمائة شركة في العالم.

البرنامج الفرعي ٥ التعاون والتمثيل على الصعيد الإقليمي

١٤-٧ (أ) تعزيز الحوار بشأن السياسات والتعاون في المناطق بين البلدان والمؤسسات وفيما بينها على معالجة المسائل البيئية محل الاهتمام المشترك التي تحظى بالأولوية. تم إقامة وتنفيذ ١٧ من الشراكات والاتفاقات الجديدة التي تركز بشكل رئيسي على بناء القدرات ووضع الآليات القانونية الإقليمية في مجال البيئة، فبلغ عددها الإجمالي ٧٢ شراكة واتفاقاً، وهو ما يشكل زيادة نسبتها ٣ في المائة عن الهدف المتمثل في إقامة ٧٠ شراكة.

(ب) تزايد قدرات البلدان والهيئات الإقليمية في مجالات القانون والسياسات والمؤسسات على معالجة المسائل ذات الأولوية من الناحية البيئية. اتفقت البلدان على ست من خطط وبرامج العمل والاستراتيجيات البيئية الجديدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وقامت بتنفيذها أو استعراضها وقد بلغ عددها الإجمالي ٢٢، مما يشكل زيادة نسبتها ٥ في المائة على هدف فترة السنتين البالغ ٢١.

(ج) تزايد الدعم المقدم للتعاون الدولي بشأن البعد البيئي للتنمية المستدامة. تماشياً مع الهدف المحدد لفترة السنتين، يتجلى تزايد الدعم المقدم للتعاون الدولي في سياق البعد البيئي للتنمية المستدامة في إعداد ٢٥ مشروعاً وبرنامجاً جديداً متصلاً بهذا الموضوع على كل من الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي وفي تنفيذها بنجاح. وقد شملت البرامج والمشاريع (٩ في أفريقيا و ٥ في آسيا والمحيط الهادئ و ٣ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٤ في غرب آسيا و ٣ في أوروبا وبرنامجاً واحداً يغطي ثلاث مناطق).

البرنامج الفرعي ٦ الاتفاقيات البيئية

١٤-٨ (أ) تعزيز التعاون فيما بين أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومؤتمرات الأطراف المنبثقة عنها. يتجسد تعزيز التعاون بين أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في تنفيذ ٤٠ نشاطاً تعاونياً في إطار هذه الاتفاقات بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذا يمثل زيادة تربو على أربعة أضعاف عن فترة السنتين السابقة وزيادة بنسبة ١٦٦ في المائة عن الهدف المتمثل في تنفيذ ١٥ نشاطاً.

(ب) إقامة شراكات قوية فيما بين أصحاب الشأن على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني بهدف دعم الروابط وأوجه التآزر، بما في ذلك تحقيق التوازن في تقديم

التقارير. تم التوصل إلى ما مجموعه ١٨ ترتيباً تعاونياً بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والسلطات الوطنية، مما يشكل زيادة قدرها ثلاثة أضعاف عن فترة السنتين السابقة وزيادة بنسبة ٨٠ في المائة على الترتيبات العشرة التي حُددت كهدف. وقد أدت النماذج المعدّة في إطار مشروع ”الوحدات المواضيعية الرامية إلى التنفيذ المتجانس للاتفاقات المتصلة بالتنوع البيولوجي من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف“، إلى المساعدة على تطبيق الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني تطبيقاً متجانساً، وحظيت بتقدير جميع القائمين على الاتفاقيات الخمس المتصلة بالتنوع البيولوجي، وهي اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقية رامسار، بشأن الأراضي الرطبة واتفاقية التراث العالمي.

(ج) مراعاة البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعناصر الاقتصادية - الاجتماعية الفاعلة في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. يوضح استعراض للسجلات أنّ ٧ برامج مشتركة مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تضمنت الصلة التي تربط بين الفقر والبيئة، مما يشكل نقصاً بواقع برنامج واحد عن هدف فترة السنتين المتمثل في تنفيذ ٨ برامج. وأدّى الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع القواعد بشأن المدفوعات المقدمة لقاء خدمات النظام البيئي في إطار إدارة الموارد المائية الدولية ضمن اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، إلى تعزيز تطبيق الاتفاقية عقب اعتماد الأطراف لتلك القواعد، مما يشكل دليلاً على استمرار التركيز على الربط بين القضايا المتصلة بالبيئة والفقر.

(د) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المفاوضات الحكومية الدولية من خلال تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبرامج المشتركة مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. نُفِّذ ما مجموعه ٢٣ من البرامج وحلقات العمل التدريبية التي يهيئها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إجراء مفاوضات بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وعلى تطبيقها، مما يشكل زيادة نسبتها ١٥ في المائة على الهدف المتمثل في تنفيذ ٢٠ برنامجاً وحلقة عمل. واتسمت ترتيبات العمل والاتصالات المنتظمة مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بأهمية بالغة في الاضطلاع بالأنشطة المشتركة لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٧ الاتصالات والإعلام

٩-١٤ (أ) التوصل إلى فهم أفضل للإدارة البيئية مع المشاركة فيها من جانب وسائل الإعلام والحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية والمجموعات الرئيسية والجمهور بصفة عامة. سُجِّل من مصادر إعلامية متنوعة ما مجموعه ٧٧٠ ٩ قصاصة بشأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو مديره التنفيذي، مما يشكل زيادة نسبتها ١٠٨ في المائة على الهدف المتمثل في تسجيل ٧٠٠ ٤ قصاصة. وشهد موقع البرنامج على الإنترنت حركة متزايدة تتجاوز بنسبة ٢١ في المائة الهدف المتمثل في تسجيل ٢٢٠ مليون زيارة. وشهدت الوصلة الشبكية المباشرة إلى البحوث العلمية في مجال البيئة تسجيل نحو ٧٠٠ مؤسسة من أكثر من ٥٠ من البلدان النامية، مما أتاح للمستخدمين فرص الاطلاع على ما فيها من موارد تتعلق بأدبيات العلوم البيئية مع مساندة مجتمع الباحثين المختصين بالبحوث العلمية في شؤون البيئة بالبلدان النامية. ويحتاج الأمر إلى إنشاء نظام لإدارة محتويات موقع الإنترنت على نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككل، من أجل تعزيز وتوضيح هوية البرنامج وتيسر إنتاج المحتوى الإلكتروني وتوزيعه ودعم نوعيته، وتسهيل إعداد صيغ للموقع باللغات المختلفة وتعهدها.

(ب) زيادة الدعم للإدارة البيئية. يتجلى دعم الإدارة البيئية في ٨٩٠ نشاطا نظمتهما الحكومات والمنظمات غير الحكومية ودوائر المجتمع المدني والرابطات المهنية والقطاع الخاص فضلا عن منظمات الشباب والرياضة. وهذا يشكل زيادة نسبتها ٣٩ في المائة على فترة السنتين السابقة وزيادة نسبتها ١٩ في المائة على الهدف المتمثل في تنظيم ٧٥٠ نشاطا. ويُظهر تحليل لسجلات يوم البيئة العالمي أن أكثر من ٨٧٤ من قراري المبادرات والاحتفالات سُجلت في أكثر من ١٠٠ بلد في أنحاء العالم. وتحقق هدف حملة البليون شجرة/ <http://www.unep.org/billiontreecampaign> وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أظهر سجل غرس الأشجار أن هناك تعهدات بزراعة أكثر من بليون شجرة وأن أكثر من ١,٦ بليون شجرة غرست بالفعل. وقد غطى الحملة أكثر من ١ ٥٠٠ مقالة إعلامية في طول العالم وعرضه.

الباب ١٥ المستوطنات البشرية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

عُقدت الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي في فانكوفر، كندا، في شباط/فبراير ٢٠٠٦ واستقطبت أكثر من ١٠ ٠٠٠ مشارك من الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ودوائر البحوث والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص. وناقش المشاركون سبل ووسائل تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالمستوطنات البشرية، المتفق عليها دولياً.

وقُدمت للمرة الأولى أدلة ميدانية عن حجم ونطاق الفقر والحرمان وانعدام السلامة والأمن في المناطق الحضرية، وذلك في تقريرين رئيسيين صادرين عن موئل الأمم المتحدة هما: تقرير حالة المدن في العالم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية: التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٧. ويشدد كلا التقريرين على ضرورة أن تركز الحكومات والمجتمع الدولي على العواقب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن التحضر السريع.

وأقرّ مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة خطة استراتيجية ومؤسسية متوسطة الأجل شديدة التركيز للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وتسعى الخطة إلى مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الغايتين ١٠ و ١١ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية وفي تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحول حضري أكثر استدامة.

وجاءت الاحتفالات باليوم العالمي للموئل التي تمت يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ ويوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تحت شعار "المدن تستقطب الأمل" و"المدينة الآمنة مدينة عادلة"، لتتيح فرصاً للتفكير في كيفية تحسين إدارة المدن. وقد أقيمت الاحتفالات المذكورة في أكثر من ١٠٠ بلدة ومدينة في ١١٠ من البلدان.

كما توسع برنامج دعم التخفيف من أثر التحضر على البيئة في حوض بحيرة فكتوريا، فأصبح يشمل ١٥ مركزاً حضرياً ثانوياً في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. وعمد مرفق ترقية الأحياء الفقيرة إلى مضاعفة تطبيقاته

للنهج المبكرة في مجال الإسكان الملائم للفقراء والتنمية الحضرية في أربعة بلدان رائدة هي: إندونيسيا وجمهورية ترازيا المتحدة وسري لانكا وغانا. كما نجح للمرة الأولى في إدراج عنصر للإقراض الخاص لمشاريع تحسين المساكن لصالح الفقراء. وتعزز التعاون والتآزر مع البنك الدولي بشأن مشاريع "تحالف المدن" و "مدن دون أحياء فقيرة" في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية. وكما أن الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي التي أطلقت رسمياً في المنتدى الحضري العالمي عام ٢٠٠٦، أصبحت تضم الآن أكثر من ٢٠ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية المكرسة للدفاع عن الحقوق في الأراضي والملكية وإدارتها لصالح الفقراء.

وشهدت الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ انتقال عدة مبادرات تتعلق بمواجهة حالات الطوارئ من المرحلة الأولى المتمثلة في تلبية الاحتياجات الإنسانية إلى مرحلة بناء القدرات وتغيير السياسات، ولا سيما في إندونيسيا وباكستان وسري لانكا والسودان والصومال والعراق، حيث تحولت المشاريع المخصصة أساساً للإغاثة إلى مبادرات تركز على بناء المؤسسات ووضع السياسات والإصلاح.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

لا يزال تفضيل الجهات المانحة للتبرع بموارد مخصصة لأغراض محددة ينطوي على صعوبات تحول دون تنفيذ برنامج العمل المعتمد بفعالية وكفاءة، مما يؤدي إلى تشوهات في الأولويات البرنامجية.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩١ في المائة من النواتج الـ ٥٦٥ التي طلب تنفيذها والقابلة للقياس كميًا.

للإطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، يرجى الرجوع إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6 (Sec.15)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٥-١ (أ) تعزيز ترابط السياسات في إدارة أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالمستوطنات البشرية وتقوية العلاقة مع الشركاء الرئيسيين. أُعطي ترابط السياسات دفعة قوية إلى الأمام باعتماد الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. فعلى الصعيد الداخلي، تنص الخطة على ترتيبات مؤسسية جديدة لكفالة المزيد من المواءمة والاتساق بين عناصر البرنامج. وتشدد الخطة أيضاً على الدور الحفاز الذي يضطلع به موئل الأمم المتحدة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ونتيجة لذلك، أنجزت اتفاقات التعاون مع هيئات معينة من بينها منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والقطاع الخاص. وأدت الدعوة المشتركة إلى تزايد الإشارة إلى التحضر والمسائل المتعلقة بالمناطق الحضرية في السياسات الوطنية وفي قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ب) الرصد والتقييم المنتظمان لتنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧. قُدمت ثمانية تقارير مرحلية شاملة إلى لجنة الممثلين الدائمين في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، أجرى موئل الأمم المتحدة ١٢ تقييماً مستقلاً خلال عام ٢٠٠٧ و ٦ تقييمات خلال عام ٢٠٠٦. وشكلت هذه التقييمات تطوراً عن التقييمات الأربعة التي سبق إجراؤها عام ٢٠٠٥ وساهمت في تحسين برنامج الأداء وتوليد المعارف وفي تعزيز المساءلة والنواحي التنظيمية.

(ج) تحسن حصول الشركاء الرئيسيين على المعلومات الجارية والمهمة بشأن المستوطنات البشرية وأنشطة موئل الأمم المتحدة، وتعزيز وعي الجمهور بمسائل المستوطنات البشرية والتحضر. طرأ تحسّن على حصول الشركاء الرئيسيين على المعلومات المتعلقة بالمستوطنات البشرية وأنشطة موئل الأمم المتحدة. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ازداد عدد الزيارات المسجلة إلى موقع الموئل على الإنترنت الذي يتضمن بيانات وتحليلاً للبيانات ليلغ ٦,٥ مليون زيارة (يُستثنى منها المواقع والصفحات الإقليمية والقطرية التي تتضمن معلومات عامة). وبلغ متوسط التعرض لمسائل المستوطنات البشرية والتحضر ١٨ مرة أسبوعياً في وسائل الإعلام الوطنية، و ١٥ مرة أسبوعياً في وسائل الإعلام الدولية. ويشكل هذا تحسناً ملموساً مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ حيث ذُكرت مسائل المستوطنات البشرية ٥ مرات أسبوعياً في وسائل الإعلام الوطنية، و ٣ مرات أسبوعياً في وسائل الإعلام الدولية. كما وزعت ١٧٥ ٤٧٣ نسخة من منشورات موئل الأمم المتحدة في أنحاء العالم، مما يشكل

زيادة على المنشورات الموزعة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي بلغ عددها ٦٠ ٠٠٠ منشور. وطلب من موئل الأمم المتحدة ٨ ٠٠٠ نسخة مطبوعة من منشوراته الرئيسية، بينما طُلبت ١٩ ٠٠٠ نسخة إلكترونية.

البرنامج الفرعي ١

توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

١٥-٢ (أ) إتاحة أطر عمل تنظيمية وقدرات محسّنة توفر ما يلي: ضمان الحيازة، والإعمال التدريجي للحقوق في الأراضي والسكن والملكية، وزيادة توفير إسكان أفضل نوعية ومعقول التكلفة للفقراء، بمن فيهم النساء ويطامى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة في الأحياء الفقيرة. ازداد خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عدد الحكومات والسلطات المحلية التي استهلت ونفذت سياسات لترقية الأحياء الفقيرة وتماشيا مع هدف إعلان الألفية، فبلغ عددها ١٩ حكومة و١٣ سلطة محلية. وازداد أيضا عدد الحكومات التي اعتمدت أطرا تنظيمية للإعمال التدريجي للحقوق في الأراضي والمساكن والممتلكات، وكذلك حقوق المرأة، فقدم موئل الأمم المتحدة المساعدة إلى ٢٧ بلدا لاعتماد مثل هذه الأطر (مقابل ٢٠ بلدا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). كما تزايد الإقرار بالحقوق في السكن مع زيادة عدد الحكومات والسلطات المحلية التي اتخذت تدابير وسياسات للحد من عمليات الإخلاء القسري للمساكن من ١٦ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ١٩ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويفضي نشر التقارير بشأن التقدم المحرز والتحديات المطروحة في مجالي ترقية الأحياء الفقيرة وحالات الإخلاء القسري للمساكن، إلى تعزيز الوعي في البلدان بالأعمال المنجزة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من حيث تحسين الأحوال المعيشية وأوضاع المأوى في المناطق الحضرية.

(ب) تحسين القدرة على تقديم وإدارة خدمات أساسية وخدمات موثوقة أخرى في مجال الهياكل الأساسية الحضرية تكون ميسورة التكلفة، وبخاصة مياه الشرب والصرف الصحي وإدارة النفايات والنقل العام. يوفر موئل الأمم المتحدة حاليا المياه وخدمات الصرف الصحي لصالح الفقراء في أكثر من ٤٧ مدينة وبلدة في آسيا. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، قُدِّر أنَّ حوالي ٢,١ مليون شخص استفادوا مباشرة من الهياكل الأساسية والخدمات المحسّنة. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، استفادت أيضا ١٨ مدينة في ١٥ بلدا في أفريقيا من المرافق المحسّنة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي. وينفذ ما مجموعه ٧٢ مدينة سياسات واستراتيجيات وبرامج يدعمها موئل الأمم المتحدة لتعزيز إمكانية وصول الفقراء في المناطق الحضرية إلى

الهياكل الأساسية، ويشكل ذلك زيادة ملموسة مقارنةً بعدد هذه المدن الذي بلغ ٢١ مدينة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(ج) تحسن القدرة على الإدارة الحضرية، بما في ذلك تطبيق اللامركزية، وتفريع السلطة، والشمول، ومشاركة أصحاب المصلحة، والمشاركة، والشفافية، والمساءلة، والمواطنة، والكفاءة، والقيادة المحلية الفعالة. حضر ممثلون عن ٧٠ بلدا المؤتمرات الوزارية المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية لآسيا وأفريقيا، واعتمدت جميعها 'إطارا معززا للتنفيذ' من أجل التصدي لمشاكل الإسكان والتحضر. كما اعتمدت الدورة الحادية والعشرون لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية. وبنهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أصبحت ١١٠ من المدن و ٥١ بلدا تعتمد وتطبق سياسات وقوانين وخطط عمل، وتعزز التخطيط المؤسسي وترتيبات الإدارة لإشاعة أساليب الإدارة الحضرية الجيدة (ويشكل ذلك زيادة مقارنة بعددها الذي بلغ ٩٠ مدينة و ٤١ بلدا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

(د) تحسّن القدرة على تشييد تجمعات حضرية مستدامة بيئيا وتقسم بأنها أكثر أمنا وأقل عرضة للكوارث وأقدر على التعامل مع حالات ما بعد النزاعات والكوارث. في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ازداد أيضا عدد الحكومات والمدن المتعاونة مع موئل الأمم المتحدة على تعزيز تشييد تجمعات حضرية مستدامة بيئيا ومدن أكثر أمنا، فبلغ ٢٨ حكومة و ١٦٥ مدينة مقارنة بـ ٢١ حكومة و ٦٠ مدينة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويواصل موئل الأمم المتحدة دعم تشييد تجمعات سليمة بيئيا ومدن أكثر أمنا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والقسم المعني بالسلامة في حالات ما بعد الكوارث والنزاعات. ويجري تنفيذ أنشطة للتعاون التقني في هذه المجالات في ما مجموعه ١٤٤ بلدية في ٢٦ بلدا. وأثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عُقد ١٦ مؤتمرا دوليا و ٧ حلقات عمل لزيادة الوعي بتأثير المدن بتغير المناخ. وتعاون موئل الأمم المتحدة مع ٩ حكومات و ٢٠ مدينة بشأن التدخلات الرامية إلى إدارة حالات الكوارث، ويشمل ذلك اتخاذ مبادرات في البوسنة والهرسك وكوسوفو إضافة إلى أوغندا وبيرو وجنوب شرق أوروبا ودارفور والسودان. كما تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنجاز عملين معياريين هما السياسة الاستراتيجية بشأن المستوطنات البشرية والأزمات، والإطار المستدام لإعادة الإعمار والإغاثة.

البرنامج الفرعي ٢ رصد جدول أعمال الموئل

١٥-٣ (أ) توسيع النظم العالمية لجمع وتحليل وتوثيق ونشر البيانات والمعلومات عن أحوال المستوطنات البشرية وعن الاتجاهات والسياسات والممارسات المتصلة بها. اتسعت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ شبكة المراسد الحضرية العالمية لموئل الأمم المتحدة فأصبحت تشمل ١١٩ مرصدا على الصعيد المحلي ومرصدا واحدا على الصعيد الإقليمي و ٢٢ مرصدا على الصعيد القطري، ويصدر عنها بيانات محسنة عن المستوطنات البشرية واتجاهاتها وأحوالها. وازداد عدد أعضاء الشبكة العالمية للبحوث التابعة لموئل الأمم المتحدة التي تساهم في التقرير العالمي الذي يعدّه الموئل عن المستوطنات البشرية وقد أسهم فيه ٥٥ عضوا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقابل ١٠ أعضاء في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) وبالمقارنة بالهدف المحدد لفترة السنتين البالغ ١٥ عضوا. وازداد عدد الشركاء الناشطين في برنامج أفضل الممارسات والقيادة المحلية من ٢٤ شريكا في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨ شريكا، وهم يعملون في تحديد وتوثيق الدروس المستفادة من أفضل الممارسات التي تساعد على تحسين البيئة المعيشية.

(ب) تعزيز القدرة على تعميم المنظور الجنساني والشراكات ومراعاة شواغل الشباب في أنشطة المستوطنات البشرية. أجرت لجنة استعراض البرنامج التابعة لموئل الأمم المتحدة تقييما لأكثر من ٦٠ مشروعا لتعميم المنظور الجنساني مقارنة بـ ٢٠ مشروعا فقط في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان هناك ٤٣ شبكة و ٩ ائتلافات إقليمية تنفذ برامج تتعلق بالمستوطنات البشرية وتعمم الأخذ بالشراكات بشكل منتظم، مقارنة بـ ٣٤ شبكة و ١٤ ائتلافا إقليمية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. كما ارتفع عدد برامج المستوطنات البشرية التي تراعي شواغل الشباب من ١٠ برامج في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ١٨ برنامجا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ج) رفع مستوى الوعي عالميا بقضايا المستوطنات البشرية المستدامة. ارتفع مستوى الوعي عالميا بقضايا المستوطنات البشرية المستدامة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي الفترة نفسها، أجرت الأوساط العلمية ووسائل الإعلام ٣٥٦ استعراضا لتقارير ومنشورات رئيسية صادرة عن موئل الأمم المتحدة، مقارنة بـ ٧٠ استعراضا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد أدى تزايد الطلب على النسخ الإلكترونية من المنشورات إلى قيام مجلس المنشورات بتغيير سياسته بحيث أصبح بالإمكان إتاحة جميع المنشورات إلكترونيا.

البرنامج الفرعي ٣ التعاون الإقليمي والتقني

١٥-٤ (أ) تعزيز القدرة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمستوطنات البشرية، مع التركيز بوجه خاص على الحد من الفقر في المناطق الحضرية وعلى مواجهة الكوارث. خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ازدادت القدرات القطرية والمحلية على التصدي لمشاكل الفقر في المناطق الحضرية. ويقوم أكثر من ٨٠ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بما في ذلك الدول العربية، بتنفيذ مشاريع لتطوير المساكن والهياكل الأساسية، واتخاذ مبادرات ووضع استراتيجيات للحد من الفقر بمساعدة موئل الأمم المتحدة والشركاء (مقارنة بـ ٤٠ بلدا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وقد تعززت قدرات تلك البلدان بفضل المبادئ التوجيهية والمنهجيات والأدوات الكفيلة بالمساعدة على رسم وتطبيق السياسات في مجالات الإسكان وتحسين وضع الأحياء الفقيرة والحصول على الخدمات الأساسية وإدارة الأراضي ودمج الفئات المستضعفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقيادة المحلية وربط إعادة الإعمار بالتنمية في حالات ما بعد الكوارث. ويجري حاليا تطبيق النهج المتكامل لبناء القدرات في مجالات إدارة الأراضي وتنظيمها بعد وقوع الكوارث وبعد انتهاء النزاعات، إضافة إلى تخطيط المستوطنات والحد من المخاطر واحتمالات التعرض للضرر في أكثر من ١٥ بلدا في آسيا وأفريقيا، وهو ما يتم بالتعاون مع الوكالات الوطنية والجهات المانحة الثنائية وسائر وكالات الأمم المتحدة في المناطق المتضررة من كارثة أمواج تسونامي ومن الزلازل والفيضانات.

(ب) زيادة الوعي بالحملتين العالميتين لضمان الحيازة وحسن الإدارة الحضرية، وتوسيع نطاق المعرفة باتجاهات إدارة المستوطنات الحضرية على الصعيد الإقليمي ووضع سياسات للتعامل مع هذه الاتجاهات. نتج عن حملتي موئل الأمم المتحدة العالميتين لضمان الحيازة وحسن الإدارة الحضرية، اللتين دُججتا لتشكلا الحملة العالمية للتحضر المستدام، زيادة الوعي الإقليمي والقطري مما أدى في بعض البلدان إلى حدوث تغييرات على صعيد السياسات والمؤسسات. وخلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان أكثر من ٥١ بلدا يطبق الأدوات التي وضعها موئل الأمم المتحدة لتنفيذ الإصلاحات ورصد تنفيذها، وارتفع عدد الشركاء الإقليميين المساهمين في إعداد التقارير الرئيسية من ١٠ شركاء في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٥١ شريكا، من بينهم عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة. وساعدت دراسة ملامح القطاع الحضري الإقليمي الدول الأعضاء في الوقوف على المسائل المؤسسية والتشريعية والبنوية الرئيسية، وفي تيسير آليات الاستجابة الكفيلة بالحد من الفقر في المناطق الحضرية. ويشارك أكثر من ١٦ شريكا إقليميا في تحليل ونشر أفضل الممارسات في مجال إدارة المستوطنات.

(ج) تحسن قدرة موئل الأمم المتحدة على الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية وإسداء المشورة في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي. تحسنت قدرة موئل الأمم المتحدة على الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية وإسداء المشورة في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي. وزاد عدد البلدان المستفيدة من أنشطة التعاون التقني مع موئل الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ليصل إلى ٨٠ بلداً (من ٥٠ بلداً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). إضافة إلى ذلك، يقدم مديرو برنامج الموئل الدعم إلى ٤٥ بلداً لكفالة قيامها بالشكل الملائم بإدراج المسائل المتعلقة بالمناطق الحضرية في عمليتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقة استراتيجية الحد من الفقر.

البرنامج الفرعي ٤

تمويل المستوطنات البشرية

١٥-٥ (أ) دعم مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لتصبح مؤسسة فعالة من حيث تعبئة الموارد المالية لتنمية المستوطنات البشرية لصالح الفقراء، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧، جُمع مبلغ ١٣٧ مليون دولار من أجل مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (مقابل مبلغ ٦٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

(ب) زيادة الموارد المالية اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية التي تستقيها المؤسسة من المصادر المحلية عن طريق تعزيز السياسات والآليات المحلية اللازمة لتمويل الإسكان والهياكل الأساسية ذات الصلة، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. أقر مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة العمليات التجريبية التي يُمنح بموجبها تمويل أولي واجب السداد، كوسيلة لاختبار النهج المبتكرة لحشد الموارد المالية من أجل تمويل المساكن لصالح الفقراء والتجمعات الحضرية. وستوفر هذه المرحلة التجريبية التي تدوم أربع سنوات مجال اختبار لتوسيع نطاق المبادرات التجريبية.

(ج) توسيع نطاق الشراكات والتحالفات بين موئل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية من أجل زيادة الاستثمارات اللازمة لتحسين المستوطنات البشرية المخصصة للسكان المنخفضي الدخل ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. يتزايد عدد الشراكات القائمة بين موئل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الربحية لدعم تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كان موئل الأمم المتحدة قد أقام ٤ شراكات إضافية (فبلغ العدد الإجمالي للشراكات والتحالفات ١٢ مع نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧).

الباب ١٦ المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

كانت المساعدة المقدمة إلى المسؤولين الحكوميين وخبراء العدالة الجنائية مفيدة في التوصل إلى زيادة معدل التصديقات على الصكوك القانونية العالمية. ففي نهاية فترة السنتين، صدّق ١٠٤ من البلدان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتخذ ٥١ بلداً تدابير لتنفيذها، وأدرج أكثر من ٥٠ بلداً أحكاماً من هذه الاتفاقية في تشريعاتها وأنظمتها المؤسسية الوطنية؛ وصدق ١٤٧ بلداً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها؛ وكما اتخذ ٤٧ بلداً خطوات لإدراج أحكام المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بمنع الإرهاب في تشريعاتها الوطنية، وأقر ١٧ بلداً آخر تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب ويعكف ما لا يقل عن ٣٠ بلداً على صياغة مثل هذه التشريعات؛ فيما اتخذ ١٢١ بلداً تدابير تشريعية جديدة لتنفيذ أحكام الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات.

وقد اضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور مهم في تحقيق هذه الإنجازات من خلال تنفيذ البحوث التطبيقية وتقديم الخدمات الاستشارية وتنفيذ أنشطة التدريب. وكان المكتب مركزاً هاماً يلتزم فيه عقد المناقشات بشأن هذه المواضيع والتبادل الناجح للتجارب وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المحققة

مع زيادة عدد البلدان التي صدقت على معظم الاتفاقيات، تزداد الحاجة إلى تحويل تركيز أنشطة المساعدة التقنية من المرحلة الأولية لدعم التصديق إلى مرحلة التنفيذ التشريعي الأكثر تعقيداً. وما زالت الحاجة إلى الخدمات القانونية والتقنية والاستشارية تتجاوز قدرة المكتب على إنجازها. كما أن هناك حاجة إلى استحداث وسائل جديدة للمساعدة التقنية وصقل الوسائل الموجودة من أجل التغطية الكاملة للقضايا المستجدة مثل الأطر القانونية الدولية الجديدة لمكافحة الإرهاب.

ولكفالة تنفيذ نظم الرصد الدولي تنفيذاً فعالاً، ينبغي مواصلة تعزيز بيانات نظام الإبلاغ عن الجريمة وإنتاج المخدرات غير المشروعة، وقد يكون من الضروري مواصلة توطيد برامج المخدرات والجريمة من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل.

ولا يزال توفير التمويل الكافي للبنية التحتية الأساسية للمكتب يمثل قضية محورية. وقد بدأت مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء بهدف تنقيح نظام تمويل البرنامج تمشيا مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، الواردة في التقرير المعنون "التبرعات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأثرها على استراتيجيات تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد" (JIU/REP/2007/1).

معدل تنفيذ النواتج

تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٢ في المائة من النواتج الصادر بها تكليفات والقبالة للقياس الكمي وعددها ٤١٣ ١. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 16).

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٦-١ (أ) برنامج عمل مدار بفعالية ومدعوم بالموارد من الموظفين وبالموارد المالية - تتجلى الإدارة الفعالة للمكتب في النتائج التي حققها خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد تلقى مديرو المكتب ما يفيد التشديد على مسألة الإدارة القائمة على النتائج وكان للتقارير المحسنة والمقدمة بتواتر أكبر على وجه الخصوص إلى المكاتب الميدانية واللجنة التنفيذية أثر إيجابي في إنجاز البرامج. وأدى استخدام نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية إلى تحسين الاستفادة من الموارد وإلى تخطيط وتنظيم الأنشطة وفقا لخطط العمل السنوية.

(ب) تعزيز تجانس السياسات العامة في إدارة أنشطة مكافحة المخدرات ومنع الجريمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة - أدى اعتماد النهج المبادر والاستراتيجي لحشد الموارد من خلال إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية الأخرى في إطار ولايات المكتب إلى إنجاز عدد من أنشطة الشراكات أكبر مما كان مخططا له (تنفيذ ٨ مقابل ٤ مقررته خلال فترة السنتين). بما في ذلك مذكرة تفاهم موقعة مع الاتحاد الأفريقي، وإصدار التقرير المتعلق بالجريمة والتنمية في أمريكا الوسطى بمشاركة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، والتقرير المشترك بين المكتب والبنك الدولي بشأن الجريمة والعنف والتنمية، والأدوات المتعلقة بمؤشرات قضاء الأحداث التي تم تطويرها بصورة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إضافة إلى عدة مبادرات أخرى نُفذت خلال فترة السنتين.

البرنامج الفرعي ١ البحث والتحليل والدعوة

١٦-٢ (أ) ازدياد استخدام المجتمع الدولي لقاعدة الأدلة من أجل التصدي لمشاكل المخدرات والجريمة والإرهاب - زاد عدد الصفحات التي أحيل إليها وتم تفريغها من موقع المكتب على شبكة الإنترنت بنسبة ٢٦ في المائة خلال فترة السنتين، وهو معدل يزيد بنسبة ١٠ في المائة عن الهدف المحدد. وكان عدد المواقع المرتبطة بموقع المكتب على شبكة الإنترنت هو ٤٨٠ في عام ٢٠٠٥؛ وعند نهاية عام ٢٠٠٧، ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٨٠٢٧، مما يمثل زيادة بنسبة ١٣٠ في المائة، وهو ضعف هدف ٤٣٠٠ وصلة المحدد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، حظي المنشور الرئيسي "التقرير العالمي عن المخدرات" بتغطية إعلامية واسعة النطاق، وأطلقت خلال فترة السنتين قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت تتضمن إحصاءات عن الأسواق الرئيسية للمخدرات. وساعد هذا الارتقاء بالنوعية وفي توافر المعلومات على تعزيز قدرات المجتمع الدولي على صياغة وتنفيذ سياسات في هذا المجال.

(ب) زيادة المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء بهدف تحسين نوعية مختبرات الطب الشرعي لتحليل المخدرات على الصعيد الوطني - وصل عدد البلدان التي تلقت مساعدة من المكتب أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١٢٠ بلداً، وهذا أقل من الرقم المستهدف وهو ١٤٠ بلداً لفترة السنتين. ويمكن أن تفسر هذه السلبية بسبب ارتفاع معدل دوران الموظفين. على أنه أحرز تقدم ملموس نحو تحسين نوعية الدعم العلمي على المستوى الوطني المقدم لمساعدة المختبرات الوطنية لفحص المخدرات وسلطات إنفاذ القانون. وتشمل أنشطة المكتب في هذا المجال وضع مبادئ توجيهية ومعايير للممارسات العلمية وتقديم المساعدة المباشرة إلى المختبرات. كما بُذلت جهود لتحسين إدماج المختبرات في الأنظمة الوطنية لمراقبة المخدرات.

(ج) زيادة الدعم المقدم إلى الأنشطة الوطنية لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية - زاد عدد الشراكات واتفاقات التمويل الموقعة مع الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نحو عشرة أضعاف فبلغت ٥٨٨ مكتب تجاوزت الهدف المحدد بمقدار ٨ مرات. وأدت هذه الزيادة السريعة إلى توسيع بالغ في القاعدة العامة لتعبئة موارد المكتب مما أتاح بلوغ مستويات أعلى من تنفيذ البرامج بما يتجاوز أهداف الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(د) زيادة وعي الجمهور بالمسائل ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب بجميع صورته ومظاهره، وبمعايير وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة في محالي منع الجريمة

والعدالة الجنائية - تضاعف تقريبا عدد زوار موقع المكتب على شبكة الإنترنت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (٨,٨ ملايين) مقارنة بعددهم خلال فترة السنتين السابقة، وفاق بنسبة ٥١ في المائة المقدار المستهدف. وخلال فترة السنتين أيضا، دشن المكتب موقعه على الإنترنت الذي أُعيد تصميمه بنجاح: حيث تم تحسين قاعدته التقنية ومحتوياته، وقُدمت المساعدة في مجالي التدريب والتحرير إلى المكاتب الميدانية من أجل تحسين المواقع الشبكية لكل منها. كما زود المكتب وسائل الإعلام بمواد إعلامية عن الجريمة والمخدرات، ونشر إعلانات عامة ومقابلات وتقارير إخبارية كانت قد بُثت بواسطة الإذاعة والتلفزيون. ويتراوح عدد محطات الإذاعة والتلفزيون التي تبث مواد المكتب الإعلامية بين ١٥٥ في عام ٢٠٠٦ و ١٠٠ في عام ٢٠٠٧.

(هـ) زيادة جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمشاكل المخدرات والجريمة والإرهاب من جانب الأمانة العامة، وذلك بهدف تعزيز قاعدة الأدلة لاستخدامها في برامج وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن جانب المجتمع الدولي - واصل المكتب إجراء البحوث الموجهة نحو السياسات العامة، إلى جانب تعهد وتحسين مجموعة بياناته في مجالي المخدرات غير المشروعة والجريمة. فخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أُتيحت للجمهور وصانعي السياسات نسبة إضافية قدرها ١٠ في المائة من المعلومات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة من خلال منشورات المكتب ومواقع شبكة الإنترنت أكثر مما كان عليه في فترة السنتين السابقة. وأجريت أيضا عدة دراسات تحليلية لتحسين قدرات البلدان على صياغة سياسات وصكوك تشريعية من أجل الحد من المخدرات غير المشروعة ومنع الجريمة، كان من بينها مثلاً "التقرير العالمي عن المخدرات"، و "الجريمة والتنمية في أمريكا الوسطى"، و "الجريمة والعنف والتنمية: الاتجاهات والتكاليف وخيارات السياسة العامة في منطقة البحر الكاريبي"، فضلا عن دراسات بشأن رصد المحاصيل غير المشروعة في بلدان منها أفغانستان وبيرو وبوليفيا وجمهورية لاوس الديمقراطية وكولومبيا وميانمار. كما يعمل المكتب على مساعدة البلدان الأفريقية لإعداد وجمع وتحليل المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة والجريمة.

البرنامج الفرعي ٢

الخدمات اللازمة لوضع السياسات والتقييد بالمعاهدات

١٦-٣ (أ) تحسين نوعية الخدمات المقدمة من أجل صنع القرار وتوجيه السياسات من جانب لجنة المخدرات، واللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكولاتها السارية، فضلا عن

تنفيذ أعمال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات - أعرب أكثر من ٩٠ في المائة من أعضاء المكتب الموسع للجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها السارية، عن ارتياحهم لجودة الخدمات الفنية والتقنية التي قدمتها الأمانة العامة. وتمثل هذه النتائج زيادة كبيرة في ما يتعلق بمعدلات الارتياح التي تحققت خلال عام ٢٠٠٥ (٦٠-٧٥ في المائة) وتتعدى النسبة المستهدفة، وهي ٧٠-٨٠ في المائة والتي كانت قد حُددت لعام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت جميع التقارير المقدمة إلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في موعدها المحدد وعلى نحو مُرضٍ تماما للممثلين.

(ب) زيادة حالات الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها والصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب بجميع صوره ومظاهره وتنفيذ تلك الاتفاقيات - خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وقع أو صادق أكثر من ٦٠ بلدا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبذلك زاد عدد الأطراف الموقعة عليها إلى ١٤٠. كما اتخذ أكثر من ٥٠ بلدا تدابير لإدراج أحكام الاتفاقية في تشريعاتها وأنظمتها المؤسسية الوطنية. واضطلع المكتب بدور هام في زيادة عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها: ففي نهاية فترة السنتين، وقع/صادق ١٤٧ بلدا و ١٤٠ طرفا على هذه الاتفاقية وعلى كل من البروتوكولات الملحق بها. وخلال فترة السنتين هذه أيضا، جرت ١١٠ تصديقات جديدة من جانب دول أعضاء على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، واتخذ ٤٧ بلدا على الأقل خطوات لإدراج أحكامها في التشريعات الوطنية.

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء على الامتثال لأحكام المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالمخدرات والجريمة ومنع الإرهاب بجميع صوره ومظاهره، بالإضافة إلى تطبيق معايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية - وضع المكتب قوائم مراجعة واستبيانات لإعداد تقارير تقييم مدى امتثال البلدان لأحكام المعاهدات والاتفاقيات. وعند نهاية فترة السنتين، اعتمد ٢٥ بلدا تدابير تشريعية جديدة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واعتمد ٢٣ بلدا تدابير تشريعية جديدة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويعكف ٣٠ بلدا على الأقل على صياغة مشروع قانون لمكافحة الإرهاب، وأقر ١٧ بلدا آخر قوانين جديدة. وأخيرا، اعتمد ١٢١ بلدا تدابير تشريعية جديدة لتنفيذ أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالمخدرات.

(د) تعزيز التعاون القضائي فيما بين البلدان وخاصة في مجال المسائل المتعلقة بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة - خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أحرزت الدول الأعضاء قدرا متواضعا من التقدم في تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ والتوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن التعاون القضائي. وقد أدت صعوبات قانونية وإجرائية وفنية عديدة إلى الحد من التنفيذ الفعال للتدابير المتعلقة بتسليم المجرمين والمساعدة القضائية المتبادلة في كثير من الدول. وفي حين يوجد إطار قانوني وإجرائي لهذا المسعى، فإن الاختلافات بين النظم القانونية وعدم تسليم الرعايا ومشاكل الترجمة التحريرية والتأخيرات تشكل عوامل تؤدي إلى هذا التقييد.

البرنامج الفرعي ٣

المساعدة والمشورة في المسائل التقنية

١٦-٤ (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ السياسات، والاستراتيجيات والإجراءات بما يتفق مع اتفاقيات مراقبة المخدرات، والإعلان السياسي الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المكرسة لمكافحة مشكلة المخدرات على نطاق العالم في المجالات الرئيسية الستة وهي: خفض الطلب على المخدرات؛ وإنتاج الأمفيتامينات والاتجار غير المشروع بها وإساءة استعمالها؛ ومراقبة مركبات السلائف؛ والتعاون القضائي؛ وغسل الأموال؛ والقضاء على المحاصيل غير المشروعة - في نهاية فترة السنتين، وضع ١٢٥ بلدا استراتيجيات لخفض الطلب، فيما يستخدم عدد متزايد منها آليات التعاون المتفق عليها، والصكوك القانونية وأساليب التحري الحديثة للحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها. واستحدث ما مجموعه ٤٤ بلدا خططاً أو برامج للقضاء على المحاصيل غير المشروعة، واعتمد ٨٨ بلدا تدابير لتحديد هوية العائدات المتأتية من الجريمة أو تعقبها أو تجميدها أو مصادرتها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد ٩٤ بلدا تشريعات لمكافحة غسل الأموال، كما أقر ٥٠ منها تشريعات لمراقبة السلائف. لكن لا يقدم المساعدة من أجل التنمية البديلة للمزارعين المحتاجين إلا ٦ بلدان.

(ب) تعزيز قدرة الحكومات على خفض الأشكال الرئيسية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالبشر، وغسل الأموال، في إطار ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - في نهاية فترة السنتين، كان لدى ٣٥ بلدا خطط عمل لمكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة، وأنشأ ٣٤ منها فرق عمل لتنفيذ هذه الخطط. وعلاوة على ذلك، امتثل ٥٩ بلدا للمعايير الدولية

المعتمدة في هذا المجال، وأنشأ ٧٠ بلدا وحدات متخصصة في مكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الاتجار بالبشر. كما تحققت إنجازات في وضع الأحكام لاحتجاز/مصادرة الأصول وحماية المجني عليهم والشهود في الجرائم: فبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، اعتمد ٩ بلدان تدابير من هذا النوع. وقام المكتب بدور مهم من خلال العمل مباشرة مع الدول الأعضاء لتعزيز قدرتها على وضع الاستراتيجيات وتطوير المهارات المهنية.

(ج) تعزيز قدرة الحكومات على خفض الأشكال الرئيسية للفساد في إطار ولاية المكتب - خلال الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قدمت الأمانة العامة التقرير المعنون "تقييم ذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، الذي يشير إلى أنه بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ اعتمد ٥١ بلدا التدابير اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية. وأصبح العدد الإجمالي للدول الأطراف في هذه الاتفاقية ١٠٧، مما يعني أن المزيد من البلدان ربما تكون قد اتخذت إجراءات لتنفيذها، لكنها لم تبلغ الأمانة العامة بالتقدم المحرز في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، أنشأ ٤١ بلدا آليات لاسترداد/إعادة الأصول، واتخذ ٥١ بلدا خطوات لضمان وجود هيئات لمنع الفساد.

(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في تنفيذ الاتفاقات والبروتوكولات العالمية المتعلقة بالإرهاب - شعبة شؤون المعاهدات هي المختصة بهذه الفئة من النشاط، ويفاد عنه في إطار البرنامج الفرعي ٢ المذكور أعلاه.

(هـ) تعزيز قدرة الحكومات التي تطلب المساعدة في السعي إلى إصلاح العدالة الجنائية وفقا لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إيفاد ١٧ بعثة استشارية لضمان تنفيذ المعايير والقواعد. واتضح أن ما مجموعه ٣٥ بلدا تطبق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

الباب ١٧ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الملامح البارزة لنتائج البرامج

من بين الانجازات الرئيسية جاء عقد الدورة الخامسة للجنة التجارة والتعاون والتكامل الإقليميين التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وقد حضرها بصورة استثنائية وزراء ونواب وزراء. وكان مما له أهمية خاصة مناقشة إعلان أكرا الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لتسريع عملية التكامل من خلال تشكيل حكومة الاتحاد الأفريقي. ويشدّد الطلب على منشور "تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا" باعتباره مرجعا رئيسيا كبيرا للتوجيه ودليلا مفيدا متعدد الوسائل للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين للتصدي لتحديات التكامل التي تواجه أفريقيا، وطرح أفضل الممارسات والحلول التي تساعد على المضي إلى الأمام. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعات رفيعة المستوى بشأن وسائل النقل المختلفة. وقد اتُخذت قرارات لتعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال تقريرها المعنون التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، المشورة ونشرت أفضل الممارسات بشأن كيفية تحسين تحليل سياسات الاقتصاد الكلي، وحظي تقريرها المذكور لعام ٢٠٠٧ على قدر كبير من العناية ومن الاهتمام من جانب وسائل الإعلام. وساهمت اللجنة في تعزيز قدرة المفاوضين التجاريين في مجال المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. وأتاحت اللجنة سبل التدريب الجماعي والمساعدة التقنية التي تركز على العمليات الإحصائية الكبيرة. وواصلت وحدة دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران توفير خدماتها الاستشارية التقنية والتعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومع أمانات تلك الآلية كشريك استراتيجي لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وقدمت اللجنة المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء لتطوير القدرات في مجال استخدام أدائها المتمثلة في الدليل الأفريقي للمنظور الجنساني والتنمية. وتقدم التقارير الوطنية بشأن هذا الدليل بيانات ومعلومات قيّمة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. كما صدر في عام ٢٠٠٦ أول تقرير أفريقي شامل بشأن تنمية الموارد المائية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، نُفذت أنشطة الدعوة في مجال السياسات وأُجريت البحوث إلى جانب الاضطلاع بمزيد من الأنشطة التنفيذية لتعزيز التجارة وتيسيرها وتشجيع التقارب على مستوى الاقتصاد الكلي، وإيجاد البنية الأساسية للنهوض بمجدول أعمال التكامل الإقليمي في أفريقيا. وأدت عملية تعزيز المكاتب دون الإقليمية

التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي بدأت في عام ٢٠٠٦، إلى وجود دون إقليمي أقوى بشكل ملحوظ من خلال العمل على أن تكفل هذه المكاتب بالفعل دورا قياديا في تشكيل برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد دون الإقليمي. وعملت المكاتب دون الإقليمية بتعاون وثيق مع كبرى الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحديد وتعزيز أولويات وبرامج دون إقليمية محددة. ولتوطيد طريقة الإنجاز هذه، شاركت جميع المكاتب دون الإقليمية في عملية التوقيع على اتفاقات الشراكة بشأن برامج متعددة السنوات مع كبرى الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى سبيل المثال، ركزت المشاورات في شمال أفريقيا مع اتحاد المغرب العربي وتجمع الساحل والصحراء على إدارة المعارف، مع الاهتمام بصفة خاصة بإنشاء مرصد للتكامل الإقليمي في مجال إدارة المعارف. وشارك المكتب دون الإقليمي لمنطقة غرب أفريقيا في الربط الشبكي فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال تقاسم المعارف بشأن استراتيجيات الحد من الفقر، والسياسات الجنسانية وسياسات التكيف مع تغير المناخ. واعتمدت خارطة طريق تضم القطاع الخاص والإدارات الوطنية والمؤسسات الإقليمية لتحسين مناخ الأعمال التجارية في وسط أفريقيا. واعتمدت استراتيجية مشتركة لحشد الموارد من أجل المخطط الرئيسي لمجال النقل فيما بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والمكتب دون الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا وعدد من الدول الأعضاء. وصدرت توصيات محددة في مجال السياسات العامة بشأن مواضيع التنمية دون الإقليمية مثل سياسة التقارب والأمن الغذائي والتنمية المستدامة والجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في وسط أفريقيا استنادا إلى توصيات المكتب دون الإقليمي. ويجري بذل جهود لتعزيز الشراكات من خلال تنفيذ برامج متعددة السنوات مع الشركاء الرئيسيين والأطراف المعنية في منطقة الجنوب الأفريقي، من بينهم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي. وفي شرق أفريقيا، ركز المكتب دون الإقليمي على تقارب السياسات في جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم كجزء من طرائق التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى على تنفيذ البرامج المتعددة السنوات.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تدعو الحاجة إلى زيادة تعزيز الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي للمسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة للأمن الغذائي والتنمية المستدامة. كما يتعين مواصلة تعزيز التعاون المشترك بين

الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية للتنمية المستدامة، وبخاصة تغير المناخ. وهناك حاجة للنهوض بتناول المعارف داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع المنظمات الأخرى وواضعي السياسات العامة ومؤسسات البحوث من أجل سد الثغرات الحاصلة في مجال سياسات البحث والتطوير وإيجاد طرق أكثر فعالية لإيصال التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة والعبر المستخلصة إلى واضعي السياسات العامة. وهكذا فإن العملية التي تم إحيائها بمناسبة انعقاد المنتدى الأفريقي الثالث لشبكات المعرفة ينبغي أن تستمر. ويجدر التشديد على ضرورة زيادة الدعم للبلدان الأفريقية في مجال التجارة، ولا سيما المفاوضات التجارية، حيث أن بلدانا أفريقية عديدة تعاني من تقييد كبير في قدراتها. كما يقتضي الأمر تسلم الحكومات زمام القيادة في وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، لا سيما في ضوء الطابع الشامل والمتداخل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها البارز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن هناك حاجة لاستمرار الحوار وتبادل الآراء بين واضعي السياسات العامة والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على أن وجود جماعات اقتصادية إقليمية متعددة في المناطق دون الإقليمية ولها أدوار ومهام متداخلة يعوق قدرتها على تحقيق إنجازات في مواضيع مجتمع المعلومات. وكثيرا ما يؤدي غياب الالتزام السياسي بتنفيذ البروتوكولات والقرارات المعتمدة إلى إعاقه إحراز تقدم في بعض المجالات. كما أن تيسير التجارة لا تزال تعرقه أوجه القصور والاختناقات في البنى الأساسية.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٥ في المائة من النواتج الصادر بها تكاليفات والقابلة للقياس الكمي وعددها ٣٢٥.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 17)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٧-١ (أ) الإدارة الفعالة لبرنامج العمل مع دعمه بالموارد من الموظفين والموارد المالية والشركاء المتعاونين. واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إدارتها الفعالة لبرنامج العمل ومواردها من الموظفين والموارد المالية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي نهاية فترة السنتين، كانت قد نفذت ٩٣ في المائة من نواتج فترة السنتين واستخدمت ٩٨,١ في المائة من مواردها. وانخفض معدل الشغور من ١٦,٧ في المائة إلى ٨,٨ في المائة في ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبذلت جهود لتحسين التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين، مع زيادة طفيفة في نسبة عدد النساء من بين مجموع الموظفين (شكلت النساء ٢٨,٦ في المائة من الموظفين في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٦). وحدث انخفاض في متوسط الوقت الذي تستغرقه عملية التوظيف، من ١٧٨ يوما إلى ١٢٨,٧ يوما (في ضوء معيار مرجعي مقداره ١٢٠ يوما).

(ب) تحسّن التعاون على تعزيز جدول أعمال التنمية في أفريقيا. نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنجاح الدورة الخامسة من المنتدى الخامس للتنمية الأفريقية وحوار 'المائدة الكبيرة'، وهي محفل رفيع المستوى للشراكة من أجل تعزيز تنمية أفريقيا. وأتاح منتدى التنمية الأفريقية ومبادرة 'المائدة الكبيرة سبلا فريدة للنهوض بجدول أعمال التنمية الأفريقية، من خلال الحوار وحشد التوافق بين الآراء والشراكة حول أهداف أصحاب المصالح الأفريقيين. وقد عُقد المنتدى الخامس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ حول موضوع 'الشباب والقيادة في القرن الحادي والعشرين'. وقد أجرى الشباب الذين حضروا منتدى التنمية الأفريقي الخامس تبادلًا صريحًا للآراء مع القادة السياسيين. واختتم منتدى التنمية الخامس بإصدار بيان بتوافق الآراء، يتعهد، بالتصدي إلى جملة قضايا منها تعزيز قدرات الشباب وتمكينهم. أما المائدة الكبرى فهي مبادرة صممتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الحوار الصريح والبناء بين الوزراء المسؤولين عن القطاعات المختلفة بالدول الأفريقية ونظرائهم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تلك الفعالية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمصرف الأفريقي للتنمية، دعماً لتقدم المناقشات بشأن مواجهة التحدي المتمثل في جعل استخراج الموارد الطبيعية علاجاً للتنمية في أفريقيا وليس لعنة عليها. وحضر الاجتماع وزراء من إثيوبيا وأوغندا ورواندا والسودان وغانا وليبيريا. ودعا الاجتماع البلدان الأفريقية إلى القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة لوضع اقتصاداتها على طريق التنمية الشاملة والمستدامة، بينما يستثمر الشركاء الخارجيون في قطاع الموارد من خلال تقديم المعونة وتخفيف عبء الديون والوصول إلى الأسواق.

(ج) تعزيز اتساق السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. أحرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدماً في تعزيز الاتساق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي. وعلى سبيل المثال، تم توسيع آلية التشاور الإقليمي بناءً على توصية من آلية التشاور الإقليمي السابعة بحيث تضم جهات أخرى بخلاف وكالات الأمم المتحدة مثل لجنة الاتحاد الأفريقي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اتخذت آلية التشاور الإقليمي الثامنة، التي يرأسها نائب الأمين العام للأمم المتحدة، قرارات بعيدة الأثر بشأن كيفية تعميق أعمالها فوافقت بالذات على ضرورة أن تضع مجموعاتها القطاعية التسع خطط عملها وتنسق أنشطتها على نحو أوثق مع الهيكل البرنامجي للجنة.

(د) زيادة الوعي بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ونتائج بحوثها. خلال فترة الستين، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وحدة جديدة، جمعت بين الحلقات النهائية الرئيسية في سلسلة إنتاج المطبوعات (التحرير والتدقيق والترجمة والإخراج والتصميم والطباعة). وبعد هذا التغيير، تم في الوقت المناسب إصدار المنشور الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا ٢٠٠٧" لتقديمه إلى مؤتمر الوزراء لعام ٢٠٠٧ ومن ثم نشره على نطاق واسع. كما أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكثر من ٤٠ نشرة صحفية وبلاغ إعلامي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مع إتاحتها لوسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية عن طريق الفاكس والبريد الإلكتروني وعلى موقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشبكة الإنترنت. وجرى تقديم الدعم في مجالات الإعلام والاتصال للاجتماعات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما جُمعت التغطية الإعلامية التي عرضت إلى الأنشطة الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا مع نشرها على الموقع الإلكتروني للجنة التي أعادت أيضا تصميم صفحاتها الرئيسية على شبكتي الإنترنت والإنترنت تيسيرا لسبل الحصول على معلومات عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإلى تواصل أفضل مع الأنشطة التي تضطلع بتنفيذها.

البرنامج الفرعي ١

تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

١٧-٢ (أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ ورصد سياسات التنمية لصالح الفقراء. بما يتسق مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢ وأولويات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. سجل اثنان وثلاثون بلدا أفريقيا أوجه تحسن في النمو واستقرار الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥. وترجع هذه النتائج الإيجابية جزئيا إلى استمرار جهود أفريقيا الرامية إلى تصميم سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، وتعهدتها. وعلى سبيل المثال، شهد ٢٥ بلدا انخفاض معدلات التضخم في عام ٢٠٠٧ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٥. ومن خلال منشوراتها أسدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشورة حول كيفية تحسين تحليل سياسات

الاقتصاد الكلى وأفضل وسيلة لإدماج أفضل الممارسات فيها، ولا سيما التقرير الاقتصادي عن أفريقيا الذي قُدم في المؤتمر السنوي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، ولقي تقديراً أعربت عنه وفود ما يكاد يكون جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وقد طبقت ستة من البلدان والمؤسسات الإقليمية سياسات ومبادرات من أجل الإدارة الحكيمة للشؤون المالية والديون وتعبئة الموارد. وعُقد المؤتمر السنوي المشترك للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وحضره أكثر من ٥٠٠ مشارك وكان بمثابة منتدى لتبادل المعارف بين الاقتصاديين وصانعي السياسات الأفريقيين، وساهم في إضفاء تحسينات على نوعية وضع السياسات الاقتصادية في أفريقيا.

(ب) تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية بغية تحسين إدارة الاقتصاد وتتبع مسار التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢. خلال فترة السنتين نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العديد من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية. وأصدرت اللجنة الحولية الإحصائية الأفريقية لعام ٢٠٠٦ باستخدام البيانات التي تم جمعها من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات دون الإقليمية، كما اضطلعت بتطوير وصيانة قاعدة للبيانات الإحصائية الإقليمية. وتشكّل هذه المبادرات مصدراً موثقاً للبيانات الإحصائية عن البلدان الأفريقية، مما يسهل الإدارة الاقتصادية واتخاذ القرارات. وعقدت اللجنة وشركاؤها المنتدى الثاني للتطوير الإحصائي في أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٦. كما اضطلعت اللجنة بسلسلة من حلقات العمل التدريبية واجتماعات أفرقة الخبراء التي تركز على تنسيق ومواءمة الأنشطة الإحصائية، بما في ذلك تعزيز قدرة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على تجميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وفقاً للمعايير المنهجية المقبولة دولياً. وطرأت زيادة على عدد السياسات والبرامج الرامية إلى تطوير الإحصاءات خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وعلى عدد البلدان الأفريقية التي أنشأت وحدات في المكاتب الإحصائية الوطنية لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وبحلول نهاية فترة السنتين، كان ٢٨ بلداً قد عملت على تحسين سياسات وبرامج تطوير الإحصاءات وإدارتها، مما يفضي إلى تيسير تخطيط وتحليل السياسات والإدارة الاقتصادية والتنمية الوطنية على نحو أفضل.

البرنامج الفرعي ٢ تعزيز التنمية المستدامة

١٧-٣ تحسين القدرات الوطنية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والعلم والتكنولوجيا، والسكان والمستوطنات البشرية، والموارد الطبيعية والبيئة، بما يتفق مع الأهداف المحددة في إعلان الألفية للأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة من خطة تنفيذ جوهانسبرغ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال زيادة التوعية والأنشطة الاستشارية والتدريبية، تحسين القدرات الوطنية اللازمة لصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، والعلم والتكنولوجيا، والسكان والمستوطنات البشرية، والموارد الطبيعية والبيئة. وخلال فترة السنتين طرأت زيادة على عدد السياسات والبرامج المعدة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، من ٢١ في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٧ بنهاية عام ٢٠٠٧. كما زاد عدد البلدان الأفريقية التي تدمج المسائل المترابطة ضمن أطر السياسات الوطنية وبرامج التنمية إلى ١٨ بلدا (من ١٥ في عام ٢٠٠٥).

البرنامج الفرعي ٣ دعم الإدارة الإنمائية

١٧-٤ (أ) تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على إعداد السياسات والبرامج لتقوية مؤسسات الحكم. طرأت زيادة على عدد السياسات والبرامج التي وضعت لتعزيز مؤسسات الحكم. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كان ١٤ بلدا أفريقيا قد أنشأ برامج للحكومة تهدف إلى تعزيز مؤسسات الحكم (مقابل ٥ بلدان في عام ٢٠٠٥). ولدعم هذه البرامج، نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أوراقا بحثية فنية، وعقدت اجتماعات لفريق الخبراء المخصص، وأتاحت الفرص للممارسين الوطنيين لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وأصبح تقرير الحكومة في أفريقيا آلية فعالة وموثوقة فيما يتعلق برصد الحكومة وتحقيقا لهذه الغاية، نفذت اللجنة ١٣ حلقة عمل تدريبية للبلدان التسعة الجديدة التي انضمت إلى العملية في سياق التقرير الثاني، من أجل بناء القدرات الوطنية وتوفير التوجيه للمؤسسات الوطنية الشريكة. وتُبين التعليقات التي وردت من المشاركين في حلقات العمل المبدئية والتحقيقية على نحو واضح أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عالجت موضوعا بالغ الأهمية وأن عملها قد لقي الثناء والدعم.

(ب) تحسين بيئة التشريعات والسياسات العامة لضمان زيادة المشاركة من جانب أصحاب المصلحة في عملية التنمية. أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شراكة وطيدة مع

المنظمات الأفريقية غير الحكومية ذات الصلة وغيرها من الجهات المعنية العاملة في مجال قضايا الحوكمة. وعُقدت في هذا الخصوص اثنتان من الفعاليات المهمة هما منتدى المجتمع المدني الأفريقي - بالتعاون مع سائر المنظمات والمؤسسات الأفريقية - ثم حلقة العمل عن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للمجتمع المدني. وساهم كل من النشاطين في تحسين بيئة السياسة العامة من خلال تعزيز الشعور بالمسؤولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من أجل وضع وتنفيذ السياسات. وارتفع عدد أطر السياسات العامة والبرامج الموضوعة من أجل زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التنمية إلى ١١ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (من ٤ في عام ٢٠٠٥). كما نظمت اللجنة عددا من حلقات العمل التدريبية لتحسين مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التنمية.

البرنامج الفرعي ٤

تسخير المعلومات لأغراض التنمية

١٧-٥ (أ) تحسّن قدرات البلدان الأفريقية على رسم وتنفيذ وتنسيق وتقييم السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتسخير المعلومات لأغراض التنمية. نتيجة لقيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم المساعدة التقنية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أصبحت ١٠ بلدان قادرة على بدء و/أو مواصلة توطيد عمليات رسم سياساتها الوطنية في مجال للمعلومات والتكنولوجيا، وقد أنجزت ٣ بلدان هذه العملية فيما تقوم حاليا بتنفيذ خططها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد زاد عدد البلدان التي شرعت في عملية صياغة وتنفيذ خطط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال فترة السنتين بواقع ١١ بلدا. وما برحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تطوير الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية، بما في ذلك حلقات العمل لذوي الشأن بشأن تشكيل لجان التوجيه لتلك الهياكل واستعراض مشاريع وثائق السياسة العامة، لإدماج تلك الهياكل ضمن البنى الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات. وأخيرا، فقد زاد بدوره عدد الاتفاقات والمبادرات الإقليمية ذات الصلة بالمعلومات لأغراض التنمية إلى ١١ خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (من ٦ في نهاية عام ٢٠٠٥).

(ب) تحسين سبل الاطلاع على المعلومات والاستفادة منها لأغراض التنمية على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا زيادة كبيرة في عدد موارد المعلومات الإنمائية التي تم نشرها عبر شبكة الإنترنت وفي المناسبات التي جرت وجها لوجه خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وجرى إعداد ونشر أكثر من ٥٠ من موارد المعلومات والمعارف في نطاق أصحاب المصلحة، بما في ذلك ثلاثة برامج فيديو

و ٢٠ إصدارا من نشرة شهرية. كما أنشئت عشر مجموعات مناقشة جديدة على الإنترنت، وزاد عدد أعضائها على ١ ٠٠٠ من الأعضاء المشاركين. وأنشئت بوابة إلكترونية جديدة لتوفير المعلومات عن أفضل ممارسات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الخدمات الحكومية، وإضافة إلى نظام لرصد الأهداف الإنمائية للألفية إلكترونيا بما يتيح مقارنة مباشرة للتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتظهر إحصاءات الموقع أنه تلقى نقرات على الصفحات يبلغ عددها ٧ ٢٥٥، وتضمنت تكوين ٣ ٤٢٥ خريطة إلكترونية. كما شاهد ٤٠٥ ٠٦٢ زائرا الأجزاء ذات الصلة من الموقع الإلكتروني للجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢,٣ مليون مرة. وطرأت أيضا زيادة في تنوع الجهات الفاعلة في مجتمع المعلومات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي، مع وجود أكثر من ٢٠٠ من أصحاب المصلحة يشاركون بفعالية في الأنشطة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بهدف بناء قدراتهم في مجال المعلومات من أجل التنمية.

البرنامج الفرعي ٥ تشجيع التجارة والتكامل الإقليمي

١٧-٦ (أ) تحسين قدرات البلدان الأفريقية على المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاركتها في التوصل إلى مساهمة البلدان الأفريقية بصورة مبادرة وبناءة، في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. ولم يقتصر الأمر على مشاركة عدد أكبر من البلدان الأفريقية في المفاوضات التجارية في إطار جولة الدوحة، ولكن الأهم من ذلك أنها استلمت زمام المبادرة إلى حد بعيد في الدفاع عن مصالحها، وتقديم العديد من التقارير إلى لجان التفاوض المختلفة وإلى أجهزة منظمة التجارة العالمية. وتبعاً لذلك، أصبح المزيد من البلدان (٩ مقابل ٤ في عام ٢٠٠٥) قادرا على اتخاذ مواقف تستند إلى معلومات أفضل بشأن القضايا المتصلة بالتجارة والمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى البحوث والمساعدة التقنية، نظمت اللجنة حلقات عمل تدريبية لمسؤولي وخبراء التجارة، مما مكّنهم من إجراء تقييم أفضل للآثار المترتبة على الاتفاقات التجارية علىفرادى بلدانهم، ولا سيما في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

(ب) تعزيز القدرات الوطنية على صنع السياسات في مجالي التجارة لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي. أسهمت أنشطة البرنامج الفرعي في بعض التطورات الهامة: '١' مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عام ٢٠٠٧، الذي أكد من جديد التزامات الدول الأعضاء بالامتثال لمعايير التوافق في مجال الاقتصاد الكلي، عن طريق

الانضباط الصارم في الميزانية والإصلاحات الهيكلية؛ '٢' أثنى مؤتمر قمة السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا (الكوميسا) لعام ٢٠٠٦ على جزر القمر والجمهورية العربية الليبية لانضمامهما إلى منطقة التجارة الحرة لدول الكوميسا، ودعا جميع الدول الأعضاء التي لم تشارك بعد إلى الانضمام إليها؛ (٣) قرر مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عام ٢٠٠٦ أن يجعل الجماعة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٨ ثم اتحادا جمركيا بحلول عام ٢٠١٠؛ '٤' اتخذ مؤتمرا القمة للاتحاد الأفريقي في بانجول وأكرا عددا من القرارات لدعم وتعزيز جدول أعمال التكامل القاري، بما في ذلك مجالات النقل والمياه والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاركا نشطا في هذه التطورات، حيث وفرت البحوث التطبيقية وقدمت المساعدة التقنية والتدريب وتنظيم الاجتماعات بين الجهات الفاعلة الإقليمية.

(ج) زيادة القدرات الوطنية على اعتماد سياسات وبرامج من أجل ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من مؤسسات التكامل الإقليمي في أفريقيا وتبسيط هياكلها. أوفدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعثات ميدانية إلى ٢٦ بلدا أفريقيا لإجراء اجتماعات تشاورية حول ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما نشرت اللجنة الطبعة الثانية من تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لتركيز الاهتمام على مشكلة تعدد الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتداخل عضويتها. وأدى هذا التقرير، فضلا عن البعثات الاستشارية، إلى اتخاذ قرار نهائي من قبل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أكرا في تموز/يوليه ٢٠٠٧ بعدم الاعتراف بأي عدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الوقت الراهن يتجاوز الجماعات الثمان التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي حاليا. وكما ساعدت اللجنة على زيادة الوعي وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على دعم مجمعات الطاقة، وتطبيق أدوات التخطيط المتكامل للموارد لتطوير الطاقة الأقل تكلفة في سياق التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية المشتركة.

البرنامج الفرعي ٦

تعزيز النهوض بالمرأة

١٧-٧ (أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تراعي الأبعاد الجنسانية من أجل الإسراع بخطى التقدم على درب المساواة بين الجنسين والحد من الفقر. خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني والتدريب على بناء القدرات للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الرجل والمرأة من أجل التعجيل بوتيرة التقدم نحو

المساواة بين الجنسين. وطرأت زيادة على عدد البلدان التي إما أن تكون بصدد استعراض أو وضع النظر في سياساتها، أو تحديد خطط العمل، فضلا عن اكتساب المهارات لمعالجة موضوع تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين (على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين). ومع نهاية فترة السنتين، كانت ١٧ من الدول الأعضاء قد اعتمدت واستخدمت خيارات السياسة العامة لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في سياساتها وبرامجها، فيما كانت ٧ من البلدان عاكفة على وضع خطط عمل لتنفيذ الوثيقة المعنونة "البيان الختامي وسبل المضي قدما"، الصادرين عن المؤتمر الإقليمي الأفريقي السابع للمرأة (بيجين + ١٠).

(ب) تعزيز قدرة واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين على استخدام الأدوات والمنهجيات. بما يكفل انتهاج سياسات وبرامج لتستجيب للأبعاد الجنسانية. طرأت زيادة على عدد البلدان التي تعتمد الأدوات والمنهجيات الرامية إلى وضع سياسات وبرامج تستجيب للأبعاد الجنسانية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ومع نهاية الفترة كان ٣٣ بلدا قد اعتمدت هذه الأدوات (مقابل ١٢ بلدا في عام ٢٠٠٥). ومن أهم تلك الأدوات المؤشر الأفريقي للمساواة بين الجنسين والتنمية، الذي يستخدمه ١٢ بلدا لرصد أدائها في تنفيذ الالتزامات لتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، وشنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - بالاشتراك مع شعبة النهوض بالمرأة - شبكة إلكترونية لدعم وتعزيز الآليات الوطنية المعنية بالقضايا الجنسانية وشارك فيها ٥٣ من الدول الأفريقية الأعضاء. وتهيئ هذه الشبكة منبرا للدول الأعضاء للتعلم من بعضها البعض وللمناقشة التحديات المشتركة واستكشاف سبل معالجتها.

البرنامج الفرعي ٧

دعم الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

١٧-٨ (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء، واتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء، وسائر المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية كلية وقطاعية متوائمة لمعالجة الأولويات الإنمائية دون الإقليمية الرئيسية في شمال أفريقيا، بما في ذلك ما يلي: إدارة تنمية الموارد المائية واستخدامها؛ والهجرة والعمالة وخلق فرص العمل، والتجارة (البنية والتجارة العالمية)؛ وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سبعة مشاريع لبناء القدرات والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدولية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في المجالات ذات الأولوية لمنطقة شمال أفريقيا

الفرعية خلال فترة السنتين. وارتفع عدد المستفيدين من هذه المشاريع إلى ٨٣ (من ٣٠ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

(ب) تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري من أجل دعم الدعوة المتعلقة بالسياسات، ولوضع السياسات، وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في شمال أفريقيا. بلغ عدد المشاريع المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الرئيسيين على الصعيدين دون الإقليمي والقطري (بما في ذلك المشاريع المشتركة مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة) ١٢ مشروعاً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. واستهدفت هذه المشاريع تحسين التعاون وتبادل المعارف في وضع وتنفيذ برامج التكامل في شمال أفريقيا. كما زادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نشر مطبوعاتها الرئيسية إضافة إلى الدراسات وورقات السياسة العامة والمعارف الأخرى المميزة ذات الصلة ونتيجة لنقل مقر المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا من طنجة في المغرب إلى الرباط، حققت اللجنة إلى الدوائر المعنية ذات الصلة تحسناً كبيراً في التواصل مع البلد المضيف ومع الدول الأعضاء الأخرى عن طريق بعثاتها الدبلوماسية في الرباط ومع اتحاد المغرب العربي والوكالات الشقيقة التابعة للأمم المتحدة.

(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي من خلال تحسين الترابط الشبكي فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في جدول الأعمال الإنمائي دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والكيانات دون الإقليمية الأخرى. تحسنت المشاركة في اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بحضور ١٠٢ من المشاركين في عام ٢٠٠٧ (مقارنة مع ٧٤ في عام ٢٠٠٥). وارتفع مستوى المشاركة أيضاً، حيث زاد عدد المشاركين من أعضاء السلك الدبلوماسي من ممثل واحد في عام ٢٠٠٥ إلى ١٧ في عام ٢٠٠٧ (حيث حضر ممثلو جميع سفارات البلدان الأعضاء). وطرأت أيضاً زيادة في نشر تقارير الاجتماعات والمؤتمرات المهمة، إذ صدر ١٨ تقريراً عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقابل ٨ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

الأنشطة دون الإقليمية في غربي أفريقيا

٩-١٧ (أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج بشأن قضايا تعالج الأمن الغذائي والاستدامة البيئية؛ وتطوير القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار؛ والعمالة وتخفيف حدة الفقر؛ وإعادة

الإعمار والتعافي والتنمية بعد انتهاء النزاع. أنشئ العديد من المنابر بشأن حوار السياسات وبناء القدرات من أجل التنمية في مختلف بلدان المنطقة دون الإقليمية، ومنها منتدى الأعمال التجارية لمنطقة غرب أفريقيا، ومنتدى المنظمات الحكومية الدولية في غرب أفريقيا - وقد أسهما في الجهود التي بذلها مكتب المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والفعاليات التي نظّمها. كما قدمت خدمات كبرى لمساعدة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن في مجالات مثل سياسات الاقتصاد الكلي، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والشؤون الجنسانية، والبنى الأساسية، وإعادة الإعمار عقب النزاع، وتغير المناخ، والحوكمة. وشهدت خدمات المكتب توسعا كبيرا خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتشمل منظمات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال.

(ب) تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري من أجل دعم الدعوة المتعلقة بالسياسات، ووضع السياسات، وتنفيذ البرنامج المتعدد السنوات المصمم بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والإسهام في تنفيذ البرامج القائمة التي وضعت صياغتها في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري. وخلال فترة السنتين، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإعداد وتوقيع برنامج متعدد السنوات للتعاون باعتباره إطارا لتعزيز التعاون بين المؤسسات. كما أوفدت اللجنة الاقتصادية بعثات استشارية للمساعدة على إعداد الخطة الاستراتيجية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعدد من المبادرات الأخرى.

(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي من خلال تحسين الترابط الشبكي فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في جدول الأعمال الإنمائي دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناء شبكات الاتصال فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتيسير تبادل المعارف بشأن استراتيجيات الحد من الفقر، وسياسات التكيف مع تغير المناخ، وحالات النزاع. وقدمت اللجنة أيضا خدمات استشارية واتخذت مبادرات لبناء القدرات لمنتدى منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا وشبكة المرأة من أجل السلام فضلا عن إنشاء منتدى المنظمات الحكومية الدولية لمنطقة غرب أفريقيا.

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

١٧-١٠ (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، على صياغة وتنفيذ سياسات منسقة في مجال الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج القطاعية في أولويات التنمية دون الإقليمية، بما فيها إدارة الاقتصاد الكلي؛ والنقل وتطوير البنية الأساسية، والإصلاح والإنعاش والتنمية بعد انتهاء النزاع، والأمن الغذائي، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. خلال فترة السنتين، زادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدد مشاريع بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات المجتمع المدني في المجالات ذات الأولوية في المنطقة دون الإقليمية. ونفذت اللجنة ١٩ من أنشطة بناء القدرات ومشاريع المساعدة التقنية، بما في ذلك إصدار التقارير الاقتصادية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في وسط أفريقيا، مما ساعد الخبراء الوطنيين وصانعي السياسات على تحقيق إدماج أفضل للقضايا الناشئة ضمن سياساتها، وهي تنمية القطاع الخاص، والصلات بين الحد من الفقر، والنمو، وإعادة التوزيع. وزادت اللجنة أيضا عدد المستفيدين من مشاريعها التدريبية، حيث تلقى ٤٥ خبيرا من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تدريباً على منهجية تحليل الاقتصاد الكلي والتنبؤ به. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ٢٠ من الخبراء من المجتمع المدني والدول الأعضاء على دور الحكم التقليدي في منع نشوب النزاعات وفي التنمية المحلية بوسط أفريقيا.

(ب) تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري من أجل دعم الدعوة المتعلقة بالسياسات، ووضع السياسات، وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في وسط أفريقيا. خلال فترة السنتين، زادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الشراكات القائمة على المستويين الوطني والإقليمي من خلال أنشطتها المتعلقة بالاجتماعات النظامية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، واللجنة الدولية لحوض الكونغو - أوبانغي - سانغا، فضلا عن تنظيم اجتماعاتها بشأن إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك. واضطلعت اللجنة الاقتصادية أيضا بعدد من الأنشطة المشتركة الأخرى، بما فيها تنظيم منتدى حول الاستثمار، وإعداد منشورها الرئيسي، وتنفيذ نظام للمعلومات الجغرافية عن الهياكل الأساسية للنقل في وسط أفريقيا، وتنظيم الاجتماعات المتعلقة بتنفيذ خطة النقل الرئيسية لوسط أفريقيا. وخلال فترة السنتين، زادت اللجنة نشر المعارف، ولا سيما منشوراتها الرئيسية، بإصدار ثمانية منشورات غير دورية، من بينها تقريران اقتصاديان عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في وسط أفريقيا، وتوسع دراسات أجريت بناء على طلب

من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وغيرهما من المنظمات الحكومية الدولية. كما نفذت اللجنة قاعدة بيانات دون إقليمية للخبراء لتكون بمثابة أداة لجمع ونشر المعلومات عن الخبرات المتاحة من أجل التنمية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي من خلال تحسين تكوين الشبكات فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في جدول الأعمال الإنمائي دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية. خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، زادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نشر تقارير الاجتماعات والمؤتمرات الهامة، حيث أصدرت ١٣ من تقارير الهيئات التداولية، ومجموعتين عن نتائج المنتدى العالمي المعني بالاستثمارات وعن تطوير ممرات النقل في وسط أفريقيا، وتقريرين عن اجتماعي إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك. كما قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد وتوزيع نشرة إخبارية فصلية، وأنشأت موقعاً على شبكة الإنترنت للمنشورات والمواد الإعلامية، وعرضت التقارير التقنية والمراسلات خلال الاجتماعات والفعاليات الإعلامية.

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

١١-١٧ (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء، والسوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا (الكوميسا)، ولجنة المحيط الهندي، والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، على صياغة وتنفيذ سياسات منسقة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسات وبرامج قطاعية في المجالات ذات الأولوية مثل الأمن الغذائي، والأراضي والبيئة، والنقل، والطاقة، وتنمية أحواض البحيرات/الأهوار؛ وإدارة الاقتصاد الكلي، والشؤون الجنسانية، وتشغيل الشباب، وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها. ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات منسقة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسات وبرامج قطاعية في المجالات ذات الأولوية من خلال بناء القدرات ومشاريع المساعدة التقنية. وخلال فترة السنتين، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يزيد على ١٤ بعثة لإسداء المشورة إلى بلدان شرق أفريقيا ونظمت سلسلة من الاجتماعات الحكومية الدولية (الدورتان العاشرة والحادية عشرة لوكالات إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك)، واجتماعات الخبراء، مع بحث وتحليل السياسات، وغيرها من خدمات إسداء المشورة. ونظمت اللجنة ست حلقات عمل تدريبية بشأن الهجرة والجمارك حضرها ٤٩٠ مشاركاً من ١٧ من دول منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية.

(ب) تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري من أجل دعم الدعوة المتعلقة بالسياسات، ووضع السياسات، وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في شرق أفريقيا. عززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الشراكات دون الإقليمية من خلال القيام ببحث وتحليل السياسات، وعقد المنتديات الإقليمية، وتقديم الخدمات الاستشارية لتعزيز بناء القدرات فيما بين الدول الأعضاء. وخلال فترة السنتين، زادت اللجنة الاقتصادية عدد المشاريع المشتركة مع الشركاء الرئيسيين على الصعيدين دون الإقليمي والقطري، ونظمت منتدى حول تشجيع الاستثمار في شرق أفريقيا، بمشاركة ممثلين عن هيئات الاستثمار من ١١ بلدا في شرق أفريقيا، وثلاث جماعات اقتصادية إقليمية (الكوميسا، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا) ومنظمات دولية أخرى، لاستعراض حالة البيئة الاستثمارية في شرق أفريقيا، والوقوف على العوائق، واعتماد التدابير والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة من أجل إقامة نظام مالي سليم ومستدام في تلك المنطقة الفرعية. وزادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا تعميم منشوراتها الرئيسية، والدراسات وأوراق السياسات المعدة حسب الطلب. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أصدرت اللجنة طبعتين من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ومن المنشورات الرئيسية الكبرى، إضافة إلى تقرير المؤتمر السنوي للوزراء الأفارقة، وتقرير عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي من خلال تحسين تكوين الشبكات فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في جدول الأعمال الإنمائي دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية. في إطار عملها لتيسير تعاونها مع بلدان شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ثلاثة من الاجتماعات الرئيسية المخصصة لفرقة الخبراء، حضرها خبراء من ١٢ بلدا في شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية في المنطقة. وقدمت الاجتماعات بعض التوصيات المتعلقة تحديدا بالسياسات عن قضايا التنمية على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك ما يلي: سياسة التقارب؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والترابط بين ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، وسياسات الاقتصاد الكلي في شرق أفريقيا (نيسان/أبريل ٢٠٠٧). كما واصلت اللجنة دعم بناء القدرات فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنمية دون الإقليمية، واضطلعت لهذا الغرض بثلاث دراسات في مجال السياسات، عن تقارب السياسات في الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وعن الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والحكم التقليدي؛ فضلا عن التعاون الجمركي فيما بين دول الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا.

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

١٢-١٧ (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات المجتمع المدني على صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية المنسقة والبرامج التي تتعامل مع الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، بما في ذلك الأمن الغذائي؛ والتجارة داخل المنطقة الفرعية، وتطوير البنية الأساسية/ تنمية الموارد المعدنية؛ والتنمية الصناعية، والشؤون الجنسانية، والشباب والعمالة؛ وفيرس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. زاد عدد مشاريع بناء القدرات والمساعدة التقنية التي بدأها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال فترة السنتين. فعلى سبيل المثال، حضر ٢٨ وزيرا و ٢٢١ من المندوبين العاملين في مجال الطاقة والموارد المائية مؤتمر الوزراء الأفارقة المعنى بالطاقة الكهربائية والتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٦، وقد أفاد الجميع من منظورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن النطاق والنهج متعددي الأبعاد لتنمية الطاقة الكهربائية. وقدمت اللجنة أيضا خدمات استشارية وشاركت في البعثات التي تنطوي على بناء القدرات.

(ب) تعزيز الشراكات على الصعيد دون الإقليمي والقطري لدعم الدعوة في مجال السياسات، ورسم السياسات، وتنفيذ برامج متعددة السنوات مع الشركاء الرئيسيين وأصحاب المصلحة، بما فيهم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي. سجلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا زيادة في مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في أعمالها خلال فترة السنتين، لا سيما في عدد من الأعمال المشتركة التي اضطلعت بها مع الشركاء الرئيسيين على الصعيدين دون الإقليمي والقطري.

(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي من خلال تحسين الربط الشبكي فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في جدول الأعمال الإنمائي دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية. زادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا نشر تقاريرها عن الاجتماعات والمؤتمرات الهامة. واستخدمت اللجنة مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال في نشر أعمالها، بما فيها الوسائل المطبوعة والسمعية والبصرية لتعميم الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، فإن استخدام فيديو وثائقي لاستيعاب الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الاجتماع الثالث عشر لإنفاذ قوانين الهجرة والجمارك، أتاح نشر النتائج التي توصل إليها المؤتمر، على نطاق واسع،

في شبكات المعلومات التي أنشأتها اللجنة. كما وفر تدشين الموجز الإلكتروني عن أعمال المكتب، بما في ذلك إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك، مجالا لنشره على نطاق أوسع.

البرنامج الفرعي ٨ تخطيط وإدارة التنمية

١٧-١٣ تعزيز المهارات التقنية والتحليلية للخبراء من القطاعين العام والخاص الذين يقومون بمهام أساسية في التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي والإدارة في الدول الأعضاء. درست اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٩٥ من مسؤولي الإدارة الوسطى وكبار المسؤولين من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، على التنمية الاقتصادية من أجل التوصل إلى تحسين خبرتهم التقنية في القطاعين العام والخاص.

الباب ١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

الملامح البارزة لنتائج البرامج

خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، جرى دعم التعاون والتكامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال تعزيز التعاون بشأن مشروع الطريق السريع في آسيا واعتماد اتفاقات حكومية دولية بشأن شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا وإصدار إعلان وزاري بشأن تحسين السلامة على الطرق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي مجال الإحصاءات، عُقد الاتفاق المتعدد الأطراف، وهو الأول من نوعه في المنطقة، بشأن منهجية جمع بيانات القطاع غير المنظم، وفي إطار اتفاق التجارة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، اعتمدت مجموعة مشتركة من الإجراءات التنفيذية فيما يتعلق بقواعد المنشأ - وهي الأولى بين البلدان النامية في المنطقة.

وأدت جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب) في مجال الدعوة إلى اعتماد إطار بيوأكو زائد خمسة، حيث تعهدت الحكومات بمواصلة الاهتمام بحقوق المعاقين. وأدى تعزيز النمو الأخضر كنهج مستدام بيئيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة إلى اتخاذ الدول الأعضاء ١٩ من مبادرات السياسة العامة ذات الصلة.

وأتاحت النواتج التحليلية للإسكاب، بما فيها دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتقرير المرحلي المستكمل عن التقدم المحرز في عام ٢٠٠٧ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وقد صدرا بالاشتراك مع مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لوضعي السياسات وسائر الأطراف المعنية بقضايا التنمية، الاطلاع على أحدث تقييم لتقدم المنطقة المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التحديات، والعراقيل والأهداف غير المنجزة

خلال تنفيذ البرنامج، شددت البلدان على أهمية تحسين التنسيق بين المنظمات الإنمائية والمناخ الوطنية والدولية. ومن شأن الشراكات القوية، والتعاون والربط الشبكي القائمين على أساس البرامج، مع الفعاليات الرئيسية وأصحاب المصلحة، ضمان أثر أعمق واستخدام أمثل للموارد الشحيحة. ودعما لذلك، ستواصل اللجنة تحديد وتجريب طرائق لمعالجة القضايا والاحتياجات لبعض المناطق الفرعية بطريقة أكثر توازنا ومتعددة التخصصات. وينبغي أن تعطى الأولوية للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي لها وجود في المنطقة، ويتم ذلك على سبيل المثال عن طريق تعزيز آلية التنسيق الإقليمية.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٨١ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي وعددها ٥٦٢.

ويمكن الاطلاع على الانجازات المتوقعة المقررة ومؤشرات الإنجاز، في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6 (Sect. 18))

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٨-١ (أ) إدارة برنامج العمل بطريقة فعالة ودعمه بالموارد من الموظفين والموارد المالية. حققت الإسكاب ٨٢ في المائة من النواتج التي كانت مقررة في الأصل لفترة السنتين. وفي ضوء التعديل الذي تم بناء على التغييرات البرنامجية الناجمة عن تنقيح هيكل مؤتمرات اللجنة في عام ٢٠٠٦، بلغ المعدل ٩٠ في المائة، فيما بلغت النفقات الفعلية من حيث الأداء في الميزانية ١٠٣ في المائة من الاعتماد المنقح بعد إعادة حساب التكاليف، لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع النفقات عما هو مقدر للمرتبات. وتم إنفاق ٧٩ في المائة من الأموال المأذون بها من خارج الميزانية لفترة السنتين. وفيما يخص إدارة الموارد البشرية، استغرق شغل وظيفة شاغرة ٢٥٧ يوما في المتوسط، مما يمثل تحسنا عن مستوى الأساس وهو ٣٣٤ يوما في نهاية فترة السنتين السابقة.

(ب) تحديد المسائل الناشئة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء. اعتمدت اللجنة ٢٢ قرارا لتحديد القضايا ذات الأولوية بالنسبة للدول الأعضاء. وتركز القرارات الإثنا عشر المعتمدة في الدورة الثانية والسنتين والقرارات العشرة المعتمدة في الدورة الثالثة والسنتين على ما يلي: '١' استعراض وتعزيز الطرائق الإقليمية في إدارة الكوارث الطبيعية ونظم الإنذار المبكر؛ '٢' تقديم الدعم لتنفيذ الأهداف الإنمائية أو خطط العمل المتفق عليها دوليا وإقليميا للتعاون عبر الحدود في مجال الطاقة، وشبكات السكك الحديدية والطرق الرئيسية، وتطوير البنى الأساسية، والسياحة المستدامة، ومحو الأمية، والأهداف الإنمائية للألفية، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة؛ '٣' معالجة القضايا الأخرى ذات الصلة، بما فيها الهجرة الدولية، وبناء مجتمع المعلومات،

والتمويل الصحي المستدام، وتعزيز القدرات الإحصائية. وقد واصلت اللجنة جهودها الرامية إلى تنقيح هيكل المؤتمرات، واتخذت القرارات ذات الصلة.

(ج) تعزيز تجانس السياسات في مجال إدارة الأنشطة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية للإسكاب. واصل أكثر من ٢٠ من كيانات الأمم المتحدة التي تتولى برامج إقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إضافة إلى المنظمة الدولية للهجرة، ومصرف التنمية الآسيوي، المشاركة الفعالة في آلية التنسيق الإقليمية وفي أفرقتها المواضيعية العاملة على المستوى الإقليمي. واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، انطوى ٥٥ في المائة من مشاريع اللجنة على التعاون مع شركاء الأمم المتحدة الإقليميين أو مع مصرف التنمية الآسيوي، متجاوزة بذلك الهدف وهو ٢٠ في المائة بهامش كبير.

(د) التقدم نحو إخراج أقل البلدان نمواً من قائمة تلك البلدان، عن طريق تعبئة الجهود الإقليمية لمعالجة ما حُدد من شواغل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية. بما يتفق مع ولاياتها الشاملة. اعتمدت اللجنة ثمانية قرارات خلال فترة السنتين، تناولت القضايا التي تهم أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وركزت القرارات على المسائل العابرة للحدود، مثل النقل، والتجارة، والطاقة، والهجرة، ودعمت التنفيذ الإقليمي للاتفاقات الدولية، بما في ذلك برنامج العمل لأقل البلدان نمواً وبرنامج عمل ألماتي. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الهيئة الخاصة المعنية بالبلدان النامية الجزرية في المحيط الهادئ قرارات تتعلق بفرص العمل ومتابعة استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(هـ) حشد وتعزيز التغطية الإعلامية بشأن دور الإسكاب في آسيا والمحيط الهادئ. نُشر ما مجموعه ٤٣٨ ٢ مقالا عن أنشطة اللجنة خلال فترة السنتين. وأولي اهتمام خاص لمقالات الرأي والافتتاحيات الصحفية، واختار ٢١ من المطبوعات نشر مقالات للرأي وافتتاحيات بقلم الأمين التنفيذي للإسكاب. وأدى نهج استباقي تجاه وسائل الإعلام إلى التغطية الجيدة لاستقصاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ عام ٢٠٠٧، الذي تم إصداره في ٢٠ مدينة في وقت واحد. وساد الإقرار بأن صفحة الإنترنت التابعة لدائرة الأمم المتحدة للإعلام هي مرجع ومناسب وموثوق للحصول على المعلومات، على نحو ما تشهد به الأعداد المتزايدة من الإعلاميين الذين يستخدمونها ويعتمدون عليها للحصول على معلومات متاحة بسهولة وسرعة. ومن حيث عدد مرات الاطلاع على الصفحة، ارتفع الاطلاع على المعلومات المنشورة على الموقع إلى أكثر من الضعف خلال عام ٢٠٠٧ وحده. ومن المسلم به أن اتباع اللجنة استراتيجية اتصالية واضحة في مجالي التسويق

والتعريف من شأنه أن يعزز الأهداف الشاملة والمهمة الأساسية للمنظمة على نحو أكثر فعالية.

البرنامج الفرعي ١ الفقر والتنمية

١٨-٢ (أ) تحسين قدرة واضعي السياسات ومخططيها على الصعيد الوطني على تصميم وتنفيذ سياسات للحد من الفقر تتسم بالفعالية والاستدامة والاستجابة للمنظور الجنساني. لقي ما أنجزته اللجنة من تحليل للسياسات والتوصيات في مجالات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر، طريقهما للتشريح في صحف ومجلات المنطقة، مما عزز الوعي بين صانعي القرارات بشأن التحديات المتصلة بتنفيذ سياسات للحد من الفقر تتسم بالفعالية والاستدامة والاستجابة للأبعاد الجنسانية. واتخذت الدول الأعضاء ٣٥ من تدابير السياسة العامة، التي نتجت عن أعمال البرنامج الفرعي في مجال تحليل السياسات والدعوة. وفي إطار الشراكة الإقليمية بين اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي، نظمت المنتديات الثلاثة دون الإقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية، وضمت شخصيات رفيعة المستوى من الوزراء والمسؤولين الحكوميين وواضعي السياسات وممثلي المجتمع المدني وكبار رجال الأعمال، والأكاديميين، والإعلاميين. وأبرزت هذه المنتديات الصعوبات التي تواجهها بلدان كثيرة في المنطقة، وحددت خطط العمل الملموسة، فضلاً عن تعزيز الشبكات وتشجيع التغطية الإعلامية من أجل الدعوة ونقل المعارف من الأهداف الإنمائية للألفية: التقدم المحرز في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٧، كما وضعت خارطة طريق من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة.

(ب) زيادة قدرة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على صوغ وتنفيذ برامج للحد من الفقر تتسم بالفعالية والاستدامة وتستجيب للأبعاد الجنسانية وتركز على الفئات المستضعفة اقتصادياً. نتيجة للجهود التي تبذلها اللجنة في مجال الدعوة، اعتمدت عدة بلدان في المنطقة نهجاً أكثر فعالية لتنمية الروابط بين الريف والحضر، باستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها أداة لإصلاح سبل المعيشة، وأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف السكن لقاطني العشوائيات وغيرهم من الجماعات المحلية ذات الدخل المنخفض. وقد سجلت ٢٠ من هذه الحالات، التي بلغت هذا الهدف، ومعظمها في بوتان وتيمور - ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا ومنغوليا ونيبال والهند. كما تحسنت قدرة بعض البلدان على إدراج الروابط بين الريف والحضر ضمن استراتيجية الحد من الفقر. وفي الوقت نفسه، نوه

البرنامج الفرعي بضرورة إتاحة الوقت الكافي قبل أن يتسنى قياس أثر دمج نتائج البحوث واعتماد نُهج جديدة.

(ج) زيادة إشراك منظمات المجتمع المدني في أعمال اللجنة. جرى حشد ثمان من مجموعات المجتمع المدني في أربعة بلدان، وهي تشارك في عدد من أنشطة الحد من الفقر التي تنفذها اللجنة بشأن إدارة النفايات الصلبة، والإسكان، وإصلاح سبل المعيشة بعد كارثة تسونامي. ومن أمثلة ذلك أن إحدى منظمات المجتمع المدني في كمبوديا ستقوم بتنفيذ مشروع تجريبي بدأته الإسكاب لتحسين ظروف سكن واضعي اليد في المستوطنات العشوائية، إضافة إلى أن إحدى منظمات المجتمع المدني في نيبال، ستتولى مشاريع إسكان مبتكرة لفقرى الحضر في شراكة مع الحكومة، عقب أنشطة اللجنة في مجال بناء القدرات. ومن الملاحظ أنه كان الأمر يقتضي أحيانا مفاوضات تتم على نطاق واسع وتستغرق وقتا طويلا من أجل إنشاء شراكة فعالة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٢ الإحصاءات

١٨-٣ (أ) زيادة القدرة الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على توفير البيانات المطلوبة لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً. عُقد الاتفاق المتعدد الأطراف، الأول من نوعه، بشأن منهجية جمع بيانات القطاع غير المنظم نتيجة لمشروع اللجنة عن القطاع غير المنظم وقياس العمالة غير المنظمة. وقد وافقت خمسة بلدان على ارتياد المنهجية المطروحة، وأصبح موظفو المشروع الآن مزودين بالمعارف والخبرات لتكييف وتنفيذ عناصر منهجية جمع البيانات. وأدى مشروع مشترك مع منظمة الصحة العالمية بشأن قياس حالات الإعاقة إلى إثارة اهتمام متزايد فيما بين الدول الأعضاء بإدراج الإعاقة موضوعاً ضمن التعدادات السكانية مع إدخال إقامة شراكة عالمية أقوى بشأن وضع معايير مشتركة، ضمن التوصيات العالمية عن جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة. وجرى تدريب ما مجموعه ٩٩٠ من المشاركين على أحدث التقنيات الإحصائية لإنتاج وتحليل وتفسير البيانات ذات الجودة العالية، نتيجة لجهود بناء القدرات التي قامت بها البرامج الفرعية. ومع ذلك، فقد نوه البرنامج الفرعي بالحاجة إلى مواصلة تحديد أولويات برنامج العمل على أساس تقييم الاحتياجات من قضايا السياسة العامة المعنية وتوافر المعايير الدولية، تعزيزاً لدور اللجنة كوكالة إحصائية إقليمية.

(ب) زيادة إمكانية حصول جميع أصحاب المصلحة في المجتمع على بيانات إحصائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتفق مع المعايير الإحصائية المعترف بها دولياً وتعتبر

عن المنظور الجنساني، وخاصة البيانات المطلوبة لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. أحرز البرنامج الفرعي تقدماً على عدة جبهات من أجل تحسين الجودة وأسلوب العرض وتقديم الدعم لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية. وشملت هذه الجهود نشر تقارير تحليلية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها التقرير المرحلي عن عام ٢٠٠٧، والحولية الإحصائية الجديدة لآسيا والمحيط الهادئ، التي أتاحت بيانات يسهل الاطلاع عليها عن المؤشرات الإنمائية الأساسية، وبيانات مقارنة بين المناطق؛ والمساهمة في الجهود المشتركة بين الوكالات، من أجل إقامة وتعزيز استخدام قاعدة بيانات ملائمة للمستخدم "DevInfo". وساهمت هذه الجهود في تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ، كما يتبين من زيادة عدد مرات تفريغ الملفات من تلك التقارير الإلكترونية. ويمكن أيضاً الاستدلال على مساهمة البرنامج الفرعي في تحسين القدرات الإحصائية الوطنية من زيادة تبلغ ٨ في عدد مواقع الإنترنت الإحصائية الوطنية (أي ما يكاد يوازي ضعف خط الأساس لعام ٢٠٠٥) وهي تحتوي على بيانات عن المؤشرات الإنمائية الرئيسية المتفق عليها دولياً.

البرنامج الفرعي ٣

تنمية البلدان والأقاليم الجزرية بالمحيط الهادئ

١٨-٤ (أ) زيادة قدرة الحكومات في البلدان والأقاليم الجزرية النامية بالمحيط الهادئ على رصد التقدم المحرز في تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً وعلى إحراز تقدم في هذا الصدد. استخدمت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ دراسة الإسكاب عن التكاليف المحتملة للتكيف مع اتفاق الشراكة الاقتصادية لمنطقة المحيط الهادئ، في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي. وبعد التدريب على حساب التكاليف ووضع الميزانية للأهداف الإنمائية للألفية، الذي شاركت الإسكاب في تنظيمه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أشار أكثر من ٨٠ في المائة من المشاركين إلى أن قدراتهم ذات الصلة قد زادت. كما قدمت المساعدة التقنية بشأن مجموعة متنوعة من القضايا المتصلة بالتنمية إلى خمسة من البلدان والأقاليم في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية. واتخذت بلدان جزر المحيط الهادئ ما مجموعه ٨ من التدابير التي أوصت بها اللجنة، مما يتجاوز الهدف وهو خمسة. ولوحظ أن نقل المكتب من فانواتو إلى فيجي ساعد على إقامة شراكات بناءً وساهم في استراتيجيات أكثر فعالية من حيث التكلفة لإنجاز البرنامج.

(ب) زيادة قدرة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ النامية على صوغ وتنفيذ برامج فعالة للحد من الفقر تراعي الأبعاد الجنسانية

وتركز على تحقيق إمكانية الحصول بصفة مستدامة على الخدمات بالنسبة للفئات المستضعفة اجتماعياً. ساهمت جهود البرنامج الفرعي في مجال قضايا السياسة الاجتماعية في ترتيب شراكة بين مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للإسكاب، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ومنتدى الإعاقة في المحيط الهادئ، كمشروع رائد لمساعدة البلدان الجزرية في المحيط الهادئ على وضع سياسات الإعاقة وفقاً لإطار بيواكو للألفية. وبمساعدة من مركز عمليات المحيط الهادئ، تمت صياغة سياسة عامة في مجال الإعاقة لتقديمها إلى مجلس الوزراء في فيجي، وأنجز مشروع للسياسة العامة في مجال الإعاقة لكي تقوم ولايات ميكرونيزيا الموحدة بمواصلة تجهيزه. كما وضعت ١٠ برامج في منطقة المحيط الهادئ على أساس توصيات الإسكاب. وعلى سبيل المثال، أثارت حلقة عمل إقليمية نظمتها اللجنة والشركاء لمنطقة المحيط الهادئ واقع القضايا الحضرية وأوصت باتخاذ مزيد من التدابير لتنفيذ جدول أعمال التنمية الحضرية في منطقة المحيط الهادئ. ثم بدأ عدد من الوكالات المانحة الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية في التصدي لقضايا التنمية الحضرية، بما في ذلك ما يتم من خلال صياغة مشروعات مشتركة.

البرنامج الفرعي ٤

التجارة والاستثمار

١٨-٥ (أ) زيادة القدرة الوطنية في مجال التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف واتفاقات إقليمية للتجارة والاستثمار، وعقدها وتنفيذها، بهدف تشجيع التدفقات الإقليمية ودون الإقليمية من التجارة والاستثمار. دعمت اللجنة تعزيز التعاون الإقليمي في التجارة والاستثمار من خلال القرار ٦٢/٦، وأعربت ١١ من الدول الأعضاء عن رغبتها في عضوية اتفاق التجارة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتم اتخاذ مجموعة مشتركة من الإجراءات التنفيذية فيما يتعلق بقواعد المنشأ في إطار اتفاق التجارة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعد الأولى فيما بين البلدان النامية في المنطقة. وأحرز ١١ بلداً آخر تقدماً صوب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وانظم بلدان (تونغا وفيت نام) عضوين في منظمة التجارة العالمية خلال فترة السنتين. وتم تدريب ٦٣٢ فرداً على المسائل المتصلة بالاتفاقات التجارية. ووفقاً لدراسة استقصائية، وجد ٩٢ في المائة من المستجيبين أن الأنشطة التي ترعاها اللجنة قد زادت من قدرتهم على التفاوض والإبرام والتنفيذ لسياسات التجارة والاستثمار. ونمت شبكة البحث والتدريب في مجال التجارة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لتصبح شبكة إقليمية تضم ٢٠ من مؤسسات البحوث و ٤ من الشركاء الأساسيين.

(ب) زيادة القدرات الوطنية في مجال وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للتجارة والاستثمار رامية إلى تعزيز القدرات المتعلقة بجانب العرض وقدرة الصادرات على المنافسة دولياً. قُدم التدريب على تيسير التجارة لأكثر من ٥٠٠ مشارك. وزاد عدد الطلبات على موقع اللجنة المسمى بوابة الإسكاب لخدمات المعلومات التجارية بمقدار سبعة أمثال في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧. واجتذبت المنتديات التجارية لآسيا والمحيط الهادئ عدة مئات من المشاركين على أساس من التمويل الذاتي. وأسهمت هذه الأنشطة في تحسين القدرات الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات التجارة والاستثمار. وأفاد ٩٥ في المائة من المشاركين في التدريب بازدياد قدرتهم في هذا المجال. واعتمدت ثلاثة بلدان (فيتنام ونيبال والهند) القوانين واللوائح ذات الصلة بالتجارة الالكترونية، واستحدثت ١٥ من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تغييراً أو أكثر من التغييرات التنظيمية المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٦. وانضمت ٣ بلدان أخرى (أذربيجان وتركيا ومنغوليا) في عام ٢٠٠٦ إلى اتفاقية كيوتو المنقحة. واعترف البرنامج الفرعي بأن سياسة التجارة والاستثمار والبيئة التي تزداد تعقيداً مع انتشار شبكة ما يوصف بأنه ”وعاء الشعيرة“ من الاتفاقات ربما تدعو إلى تعميق التركيز على العمل التحليلي والبحثي.

البرنامج الفرعي ٥ النقل والسياحة

١٨-٦ (أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع سياسات وتنفيذ مبادرات لتحسين الكفاءة اللوجيستية وزيادة المشاركة في الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالبنى الأساسية للنقل والسياحة وتيسيرهما. ساعد الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق الرئيسية الآسيوية الدول الأعضاء في الإسكاب على تأمين المنح والقروض اللازمة لتطوير شبكة الطرق. وأدرج ١١ بلداً من أعضاء اللجنة عملية تطوير الشبكة في الخطط الوطنية، واستخدمت معايير التصميم التقنية في صياغة ممرات النقل دون الإقليمية في المنظمات الإقليمية. واعتمدت اللجنة الاتفاق الحكومي الدولي بشأن شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، من خلال القرار ٤/٦٢، ووقع ٢٠ بلداً على الاتفاق. وصدر الإعلان الوزاري بشأن تحسين السلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ في المؤتمر الوزاري المعني بالنقل؛ ويتوخى ما لا يقل عن ٢٥ من الدول الأعضاء في اللجنة أهدافاً أو غايات وطنية لسلامة الطرق. وأفادت ١٢ من الدول الأعضاء عن اتخاذ إجراءات تتمشى مع خطة عمل اللجنة لتنمية السياحة المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد ما مجموعه ٤٣ بلداً باتخاذ إجراءات رامية

إلى اعتماد برامج تمثل نتاجاً لعمل هذا البرنامج الفرعي، بما يتجاوز أربع مرات الهدف وهو ١٠.

(ب) زيادة القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للنهوض بالنقل والسياحة كمنطلق للحد من الفقر. اعتمد المؤتمر الوزاري المعني بالنقل إعلان بوسان بشأن تنمية النقل في آسيا والمحيط الهادئ، والمرحلة الأولى من برنامج العمل الإقليمي لتنمية النقل في آسيا والمحيط الهادئ، وفي وقت لاحق، أقرت اللجنة بموجب قرارها ٩/٦٣ مضمون الإعلان وبرنامج العمل الإقليمي. وفي هذا الصدد، نوّه البرنامج الفرعي بأن الأنشطة المضطلع بها على المستوى القطري قد ثبتت فعاليتها في تعزيز إجراءات المتابعة من جانب الدول الأعضاء. وزاد توسع عضوية شبكة التعليم والتدريب في مجال السياحة في آسيا والمحيط الهادئ، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧ كانت تضم ٢٣٨ عضواً في ٤٣ بلداً ومنطقة، يساهمون في تعزيز القدرة الحكومية على صياغة السياسات الرامية إلى تعزيز دور السياحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي الحد من الفقر.

البرنامج الفرعي ٦

البيئة والتنمية المستدامة

١٨-٧ (أ) زيادة القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة تستجيب للمنظور الجنساني في إطار شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز حماية البيئة وإدارة موارد الطاقة وإدارة موارد المياه. اضطلعت الدول الأعضاء بما مجموعه ١٩ من المبادرات في مجال السياسات لدعم نهج "النمو الأخضر" الذي دعت إليه الأمانة. وأُخذت ستة من هذه المبادرات للتحرك نحو قيام مجتمعات التوفير في الموارد. وأدرجت وفود أخرى تطبيق نهج "المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة" في إدارة البيئة الحضرية، واعتماد سياسات الطاقة الوطنية للتصدي بشكل أفضل لقضايا الطاقة في المناطق الريفية، وتكرار المشاريع الرائدة على محطات الطاقة الكهرومائية المصغرة، وخطط لتكرار نظم الإنذار المبكر المجتمعية عن الأخطار المتعددة، وتطبيق أدوات سياسة "النمو الأخضر"، بما فيها الضرائب الخضراء وإصلاح الميزانية، والبنى الأساسية المستدامة، والاستهلاك المستدام، وتخضير الأعمال التجارية، وتعزيز الاستثمار في خدمات النظم الإيكولوجية للغابات. ومن المهم إشراك وزارات التخطيط الإنمائي والمالية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات المستدامة بيئياً والمتسمة بالكفاءة الإيكولوجية.

(ب) زيادة القدرات الوطنية في مجال التعاون العابر للحدود ولرصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التي عقدت منذ سنة ١٩٩٢. اتخذ المسؤولون الحكوميون والمنظمات المشاركة في أنشطة اللجنة ١١ من تدابير السياسة العامة لتعزيز التعاون العابر للحدود من أجل تطبيق نهج "النمو الأخضر"، بما في ذلك التعاون في المحافظة على الطبيعة، وتشجيع التعاون البيئي بين المدن، والمشاركة في الاستجابة الإقليمية لإزاء تغير المناخ والأعمال التحضيرية من أجل نظام الطاقة عبر آسيا، وتعزيز التعاون في استخدام الطاقة والمياه، والشراكات في مجال الكفاءة التكنولوجية. وعمل البرنامج الفرعي أيضاً على تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين آليات رصد التنمية المستدامة بما في ذلك تقديم الدعم لإقامة مكتب مساعدة إقليمي عن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وإتاحة موقع لصنع القرار على الصعيد دون الإقليمي لتطبيق أدوات السياسة العامة للنمو الأخضر، وترجمة منشور عن حالة البيئة، واستخدام حاسبة أثر الكوارث التي تستخدمها الاسكاب. وقد سلم البرنامج الفرعي بأن المدة القصيرة والميزانيات الصغيرة المخصصة للمشاريع المطروحة تمثل تحديات تعوق الحفاظ على اتصالات قوية مع الشركاء.

البرنامج الفرعي ٧

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء

١٨-٨ (أ) زيادة القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج، بما في ذلك الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تيسر تكافؤ الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء لأغراض التنمية. خلال فترة السنتين، شارك ما مجموعه ٣٤٠ من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من النظراء في الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي عقدتها اللجنة عن وضع وتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة بالمعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الفضاء. وأسفرت هذه الجهود عن إعراب ثنائي دول أعضاء عن نيتها في تحسين السياسات والأطر التنظيمية الوطنية في هذا المجال. والتزمت الدول الأعضاء أيضاً، من خلال دعم بيان طشقند إزاء نطاق البث العريض وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحسين الاتصالات في آسيا الوسطى في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، من خلال تعزيز التعاون حول المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد دون الإقليمي. وجرى التسليم بضرورة توفير خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية بالنسبة لبعض المناطق دون الإقليمية.

(ب) تعزيز القدرة الوطنية على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك تعزيز المساواة بين

الجنسين. استفاد ما مجموعه نحو ٢ ٢٧٠ مشاركاً من الأنشطة المتصلة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة ذلك، التزمت ٤ بلدان بإنشاء مراكز مجتمعية إلكترونية في المناطق الريفية، واتخذت أربعة بلدان أخرى مبادرات لتنمية خدمات الأعمال الإلكترونية التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمية من أجل التنمية المستدامة الذي تروج له اللجنة، وافقت ١٠ دول أعضاء على إنشاء آلية تعاونية للحد من كوارث الجفاف. ونتيجة لأنشطة مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، أنشأت حكومة إندونيسيا الابتكار الوطني كمركز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لدعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وساعدت الشبكتان اللتان سهلا البرنامج الفرعي عملهما، وهما شبكة المعرفة الإقليمية للتعاونيات النسائية، وشبكة المعرفة الإقليمية لمراكز الاتصالات في آسيا والمحيط الهادئ، على تبادل الخبرات فيما بين ٣٣ من الكيانات الوطنية في ١٥ بلداً، لتحسين القدرة على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية.

البرنامج الفرعي ٨

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية القائمة والناشئة

٩-١٨ (أ) زيادة القدرات الوطنية في مجال تعزيز إمكانية حصول الفئات المستضعفة اجتماعياً على الخدمات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأبعاد الجنسانية والنهج القائم على الحقوق فيما يتعلق بالأشخاص المعوقين. وقعت ١١ من الدول الأعضاء على اتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين، ووقع بلد واحد على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها. وأبلغ ١١ من البلدان التي تفاعلت مع الاسكاب عن إحراز تقدم فيما يتعلق بالشيخوخة، بما في ذلك التوفيق بين المبادرات الوطنية وبين المعايير والأولويات والتوصيات الإقليمية التي تروج لها اللجنة. واستخدم العديد من الدول الأعضاء مجموعة الأدوات التي أعدتها الاسكاب لوضع خطط عمل وطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والشباب. وأشارت ١٢ من المنظمات الوطنية المناظرة، التي شاركت في مشاريع اللجنة، إلى تحسن قدرة وفعالية البرامج المتعلقة بالصحة. وأبرزت الدروس المستفادة من الأنشطة الحاجة إلى تدخلات متنوعة التخصصات على المدى الطويل من جانب مختلف أصحاب المصلحة. بمن فيهم مجموعة واسعة من الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية ودوائر الصناعة ووسائل الإعلام.

(ب) زيادة القدرة الوطنية في مجال رصد التقدم المحرز في تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً الواردة في إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة بشأن الحد من الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والصحة، والفئات المستضعفة اجتماعياً. في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تتولى الإسكاب خدماتها، نوقش رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك سد الثغرات المتصلة بالصحة والفئات المستضعفة. وأدت دراسة قدمت في الدورة الثالثة والستين للجنة إلى تأكيد تسليم الدول الأعضاء بتوفير وصول الجميع إلى الخدمات الصحية، لا سيما بالنسبة للفئات الفقيرة والمستضعفة، وحددت ١٠ من البلدان الخطوات المتخذة لتحقيق هذه الغاية. واستخدمت الدول الأعضاء المؤشرات الجنسانية التي وضعتها الإسكاب بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، من أجل رصد وتقييم وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ونتيجة للمشاركة في الأنشطة التي ترعاها اللجنة، أبلغ ١٢ بلداً عن إحراز تقدم في رصد حالة إنجاز تلك الأهداف.

الباب ١٩ التنمية الاقتصادية في أوروبا

الملامح البارزة لنتائج البرامج

جرت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا الذي اعتمدته الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٥، وقد أدى نجاح تنفيذه إلى تعزيز الشراكة مع الدول الأعضاء. أما الاعتراف بأعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا فقد جاءت ترجمته بدوره على شكل المزيد من الدعم سواء من الناحية السياسية أو بإتاحة تمويل جديد من خارج الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، عززت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعاونها مع المنظمات الأخرى، وبالأذات مع المفوضية الأوروبية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية الأخرى.

وكان وضع الصكوك والقواعد والمعايير القانونية، وما زال، واحداً من أعمدة أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وخلال فترة السنتين، تم تسجيل ٩٥ انضماماً جديداً إلى الصكوك القانونية للنقل للجنة الاقتصادية لأوروبا، وتعديل أكثر من ٢٠ من صكوك اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأدى ذلك إلى زيادة المواءمة بين التشريعات الوطنية للنقل في المنطقة. وساهم ٣٥ من معايير وتوصيات الجودة الزراعية الجديدة أو المنقحة الصادرة عن اللجنة إسهاماً مباشراً في تيسير التجارة في هذا القطاع.

ويُعد تنفيذ صكوك اللجنة الاقتصادية لأوروبا هدفاً مهماً، وخلال فترة السنتين، توسع التطبيق الفعال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف للجنة الاقتصادية لأوروبا من خلال ٥٤ من التصديقات الجديدة فضلاً عن تعزيز التنفيذ وفقاً لما أفادت به الأطراف المتعاقدة. وأصدر الاتحاد الأوروبي حتى الآن ٣٦ من أنظمة الجودة الزراعية الخاصة به على أساس معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وعلاوة على ذلك، اعتمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي رسمياً ٥٢ من معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فيما تقوم بالترويج لها على الصعيد الدولي.

وقد تجلّى تحسّن الإدارة البيئية في عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال تنفيذ أكثر من ٥٠ في المائة من التوصيات الصادرة عن استعراض اللجنة لأدائها البيئي. كما ساهمت اللجنة في تطوير شبكات النقل بالبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تم تحسين البنى الأساسية لأكثر من ١٧ ٧٠٥ كيلو متراً من الطرق والسكك الحديدية.

وخلال فترة السنتين، عقدت حوارات حكومية دولية هامة بشأن السياسات عن التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة. فعلى سبيل المثال، جاء الحوار الدولي الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الصلة بين أمن الطاقة وسياسات الطاقة المستدامة ليشكل إسهاماً في اجتماع قمة مجموعة الدول الصناعية الثمان الكبرى في سان بطرسبرغ بالاتحاد الروسي عام ٢٠٠٦. وهيأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً منبراً وافق فيه الوزراء على إصدار إعلانات بشأن مواضيع شتى منها: ”التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحضرية المأزومة“ و ”بناء جسور إلى المستقبل“ و ”مجتمع لجميع الأعمار: التحديات والفرص“.

وأخيراً أنشئ بنجاح البرنامج الفرعي الجديد بشأن التعاون والتكامل الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع شبكاته من الخبرات الحكومية والأكاديمية والمنتمية إلى قطاع الأعمال في مجالاته الموضوعية الخمسة.

التحديات، والعراقيل والأهداف غير المنجزة

جاء تنفيذ إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٥ ليشكل تحدياً كبيراً، حيث انطوى، في جملة أمور، على هيكل جديد معزز للحكومة مع وقف برنامجين فرعيين، واستحداث برنامج جديد، مع ما نجم عن ذلك من نقل عدد كبير من الموظفين. وعلاوة على ذلك، كان لا بد من تنفيذ الإصلاح على وجه السرعة من أجل الحفاظ على الثقة المتجددة من قبل الدول الأعضاء في عملية الإصلاح وتعزيز تلك الثقة، وكان لا بد من بذل جهود ملموسة أيضاً من أجل تعزيز علاقاتها مع غيرها من الشركاء الرئيسيين. وبالإضافة إلى وضع الصكوك القانونية والقواعد والمعايير، تحتاج اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل متزايد إلى الترويج لتنفيذها، ولا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن التحديات الماثلة باستمرار أمام اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين الأنشطة التي تشمل جميع بلدان اللجنة والتي تفيد البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدماً على السواء، وبين تلك التي تستهدف على وجه التحديد البلدان الأقل تقدماً في أوروبا.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٤ في المائة من النواتج المقررة والقبالة للقياس الكمي وعددها ٨٥٦.٣.

يمكن الاطلاع على الانجازات المتوقعة المقررة ومؤشرات الانجاز، في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6(Sect. 19)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٩-١ (أ) إدارة برنامج العمل بطريقة فعالة ودعمه بالموارد من الموظفين والموارد المالية. كفل مكتب الأمين التنفيذي أن تتلقى البرامج الفرعية الدعم المناسب من الموارد البشرية والمالية الضرورية. وإجمالاً نفذت ٨ من البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمين التنفيذي ٨٩٣ من النواتج خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مما حقق نسبة ٩٤ في المائة من المعدل الإجمالي للتنفيذ. ومع ذلك، ظل تعيين وتنصيب الموظفين في الوقت المناسب، يشكل تحدياً، مع وصول زمن الشغور إلى ٢٥٧ يوماً في المتوسط. ومن خلال المراقبة الفعالة للموارد وتخصيصها، استطاعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تحقق ٩٩,٣ في المائة من الإنفاق العام بالمقارنة مع الاعتمادات المأذون بها.

(ب) زيادة حشد التمويل والشركاء لأنشطة التعاون التقني في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. حشدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا موارد جديدة خارجة عن الميزانية لتمويل أنشطة التعاون التقني في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبلغ مجموعها ١٣,٢ مليون دولار. كما عززت اللجنة تعاونها مع شركائها من خلال تقديم المساعدة التقنية وإطلاق أو تنفيذ ٢٤ من المشاريع/الأنشطة الجديدة للتعاون التقني بمساهمة مالية و/أو فنية من منظمات دولية أخرى. وأتاح هذا التعاون بين اللجنة وشركائها إمكانية جلب الخبرة الخارجية، والحد من الازدواجية وضمان الاستخدام الفعال للموارد.

(ج) تعزيز الوعي بأعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا والوصول إلى المعلومات بهذا الشأن، من جانب الدول الأعضاء في اللجنة وغيرها من أصحاب المصلحة. أحرز تقدم في زيادة الوعي بأعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتحسين فرص حصول الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على المعلومات، بما يتفق مع إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٥. وقد بذلت جهود شملت أربعة مجالات رئيسية: الموقع الإلكتروني، ووسائل الإعلام، والفعاليات الخاصة، ونشر المعلومات. وساهم عدد من الابتكارات في زيادة التشاور عبر شبكة الإنترنت بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وبلغ عدد الزوار أكثر من ١١ مليون في السنة كما بلغ مجموع مرات تفريغ الوثائق على هيئة ملفات pdf و doc لفترة السنتين ٢٠١٠ مليون مرة.

البرنامج الفرعي ١

البيئة

١٩-٢ (أ) زيادة إدماج الشواغل البيئية في السياسات التي تضعها الحكومات وتنفيذها عن طريق العملية المسماة "البيئة في أوروبا" وغيرها من أنشطة التنمية المستدامة. جرى

الترويج للبروتوكول المتعلق بالتقييم البيئي الاستراتيجي الملحق باتفاقية إسبو بشأن تقييم الأثر البيئي في سياق عابر للحدود بين الموقعين عليها وعددهم ٣٨، رهناً بدخوله حيز النفاذ. وسيضمن تطبيقه أن تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان لدى وضع الخطط والبرامج. ويبيّن برنامج استعراض الأداء البيئي الذي نفذته اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنه مع تحسن الإدارة البيئية في البلدان الأعضاء في اللجنة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن التقدم المحرز في إدماج الاهتمامات البيئية ضمن السياسات القطاعية ما زال قاصراً ويحتاج إلى مزيد من الجهود والمساعدة. ويتعلق ثلث مجموع التوصيات الصادرة بشأن استعراض الأداء البيئي الموجهة إلى البلدان التي خضعت للاستعراض، بالمسألة الجوهرية المتمثلة في دمج الشواغل البيئية ضمن سياسات القطاعات الأخرى.

(ب) زيادة الامتثال والتنفيذ من جانب البلدان لالتزاماتها المتعهد بها بموجب الصكوك القانونية التي وضعتها اللجنة لحماية البيئة. تم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إحراز تقدم جيد في تصديق الدول أعضاء اللجنة على الاتفاقيات البيئية الخمس و ١٢ من البروتوكولات المتعلقة بها فوصل عدد التصديقات/الانضمامات الجديدة إلى ٥٤ مما يدل على زيادة الالتزام بالصكوك القانونية للجنة من أجل حماية البيئة. وأظهرت الأطراف المتعاقدة تقدماً في الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقات من خلال الإبلاغ عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ أحكامها. وقدم ما مجموعه ١٠١ من تقارير التنفيذ الوطنية في إطار الاتفاقيات الثلاث، وقامت مجالس إدارتها باستعراضها في وقت لاحق.

(ج) تحسّن الأداء البيئي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. يبين الاستعراض الثاني للأداء البيئي للبلدان الثلاثة التي جرى استعراضها خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وهي أوكرانيا والجبل الأسود وصربيا، ما طرأ من تحسينات واضحة على الحالة البيئية وعلى الإدارة البيئية منذ جرى استعراضها للمرة الأولى. ونفذت جميع هذه البلدان الثلاثة أكثر من ٥٠ في المائة من التوصيات التي وجهت إليها في سياق الاستعراضات الأولى. وتحسّنت السياسة العامة والإطار الاستراتيجي والقانوني إلى حد كبير، وتم تعزيز التعاون البيئي الدولي والثنائي، كما تزايدت مشاركة المجتمع المدني ووضعت استراتيجيات التنمية المستدامة التي تساهم في زيادة إدماج الشواغل البيئية في الأنشطة القطاعية. فيما يطرأ كذلك تحسن بطيء على التمويل البيئي.

البرنامج الفرعي ٢ النقل

١٩-٣ (أ) القيام على الصعيد الإقليمي و/أو العالمي، بإقرار التعديلات التي أدخلت على الصكوك القانونية، والتوصيات الحالية المتعلقة بالنقل البري والطرق والسكك الحديدية والنقل المائي الداخلي والبنى الأساسية المشتركة للنقل وعبور الحدود ونقل البضائع الخطرة ومسائل النقل الأخرى، فضلاً عن الأنظمة المتعلقة بالمركبات، ووضع صكوك قانونية جديدة، وأنظمة جديدة للمركبات، بما في ذلك أنظمة عالمية للمركبات. في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تم إدخال تعديلات على ٢٠ من الصكوك القانونية للنقل ومع اتخاذ عدد من التوصيات. وعلاوة على ذلك، تم تنقيح ما يزيد على ٧٠٠٠ من الصكوك القانونية الدولية والوطنية، بما في ذلك ما يخص الاتحاد الأوروبي، لإدراج ١٨٥ تعديلاً أدخلت على أنظمة المركبات المرفقة بالصكوك القانونية التي يتولاها المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة الخاصة بالسيارات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنقيح نظام الأمم المتحدة لنقل البضائع الخطرة (النظام النموذجي)؛ ودليل الأمم المتحدة للاختبارات والمعايير، والنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. وأسهم هذا العمل التشريعي الفتي للجنة الاقتصادية لأوروبا في تحسين سلامة وأمن حركة البضائع والأشخاص، وفي كفاءة الطاقة وحماية البيئة.

(ب) زيادة تنفيذ الصكوك القانونية المتعلقة بالنقل باللجنة الاقتصادية لأوروبا. اتضحت زيادة تنفيذ الصكوك القانونية للجنة وتوصياتها بشأن النقل، من واقع ٩٥ من حالات الانضمام الجديدة إليها خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما يتجاوز الهدف الأساسي وهو ٢٠، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة في الصكوك المتعلقة بالنقل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في نهاية فترة السنتين هو ١٥٩٨. ويعزى هذا الأداء، إلى أمور شتى منها انضمام الجبل الأسود، وهي دولة عضو جديدة، إلى ٣٤ من الصكوك وانضمام عدد قليل من البلدان إلى صكوك متعددة في إطار عملية "اللاحاق بالركب". ويدل انضمام العديد من المنظمات من غير أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الانتشار العالمي لصكوك النقل المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك تم تعديل عدد من الصكوك الوطنية والدولية لتعكس الصكوك القانونية للجنة بشأن النقل، ومن بينها ٤٣٧ من الصكوك الوطنية و ٦ من الصكوك القانونية الدولية التي تم تعديلها لتعبر عن آخر طبعة منقحة من توصيات الأمم المتحدة بشأن نقل البضائع الخطرة.

(ج) مواصلة تطوير البنى الأساسية للنقل بما يقضي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي داخل المنطقة وخاصة بين الاتحاد الأوروبي الموسع والبلدان غير المنضمة، مع الأخذ بالاعتبار

ضرورة الالتزام بالتنمية المستدامة. أسهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز روابط النقل الرئيسية في البلدان غير المنضمة، حيث أضيف إليها ١٧ ٧٠٥ كيلومترات من البنية الأساسية الجديدة والمحسنة للطرق والسكك الحديدية في عدد من بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا. كما قدمت اللجنة الدعم لتطوير شبكات النقل دون الإقليمية بين أوروبا وآسيا في إطارين دون إقليميين، وهما مشروع طريق السيارات الرئيسي العابر لأوروبا ومشروع السكك الحديدية العابرة لأوروبا.

البرنامج الفرعي ٣

الإحصاءات

١٩-٤ (أ) مواصلة تطوير الأطر المؤسسية الوطنية وممارسات التنفيذ المناظرة لها في البلدان الأعضاء، تمشيا مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للجنة الاقتصادية لأوروبا. في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، استمر تطوير الأطر والممارسات المؤسسية الوطنية تمشيا مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية المعمول بها في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وعلى وجه التحديد، نُقحت التشريعات الإحصائية في خمس من الدول أعضاء اللجنة (الاتحاد الروسي، أيسلندا، الجبل الأسود، رومانيا، المملكة المتحدة) وفي إقليم واحد موضوع تحت إدارة الأمم المتحدة (كوسوفو). وقامت اللجنة أيضا بعمليات استعراض للنظم الإحصائية الوطنية في بلدين (رومانيا وكازاخستان)، في شراكة مع البنك الدولي والمفوضية الأوروبية. وقد قبل كلا البلدين التوصيات التي أسفرت عنها عمليات الاستعراض.

(ب) زيادة تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها دوليا لكفالة توفير إحصاءات قابلة للمقارنة، خاصة من جانب البلدان الأقل تقدما في المنطقة. أسهمت اللجنة في وضع ٣ معايير اعتمدها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، وأهمها التوصيات الخاصة بتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، ومن المتوقع تنفيذها على نطاق واسع في منطقة اللجنة، وبعد أن أسهمت بالفعل إسهاما كبيرا في تطوير المعيار العالمي بشأن الموضوع نفسه ومن ثم اعتماده من قبل اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة. ورغم أن بلدين فقط هما اللذان اعتمدا معايير تعميم البيانات الخاصة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فقد سبق أن اعتمدها ثلاثة بلدان أخرى في أواخر عام ٢٠٠٥، أي في وقت سابق عما كان متوقعا، وبذلك يصبح العدد الإجمالي هو خمسة بلدان، أي أدنى بقليل فقط من الهدف الذي كان محددًا بستة بلدان.

(ج) تبسيط أنماط أنشطة العمل الإحصائي بين المنظمات الدولية من خلال إنهاء حالات التداخل وسد الفجوات. تم التوصل إلى نمط أكثر تبسيطا للعمل الإحصائي فيما بين جميع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال في منطقة اللجنة بفضل ما قدمته ٢٧ منظمة

دولية ومختلف الأفرقة العاملة من إسهامات في قاعدة البيانات الخاصة بالأنشطة الإحصائية الدولية التابعة للجنة. وأسهم التنسيق الشامل في تجنب حالات التداخل والازدواجية فيما بين البرامج الإحصائية. وعُقد ما مجموعه ٨٥ في المائة من الاجتماعات الحكومية الدولية في ميدان الإحصاء بالاشتراك مع منظمات أخرى، وهو ما يُعد بمثابة الحد الأقصى.

(د) زيادة حصول المستخدمين في الوقت المناسب على إحصاءات موثوقة ومقارنة في مجال الاقتصاد الكلي وإلى جانب إحصاءات اجتماعية وديموقراطية. زادت إمكانية حصول مستخدمي بيانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الوقت المناسب، على إحصاءات موثوقة وقابلة للمقارنة. واستنادا إلى استبيان على الإنترنت موجه لجميع مستخدمي قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا المسجلين، عن مدى رضاهم إزاء شمول البيانات وجودتها، رأى ٩٨ في المائة من المستجيبين أن قاعدة البيانات بالغة الأهمية أو أنها ذات أهمية جزئية، الأمر الذي يشير إلى أنهم وجدوا في قاعدة البيانات على الأقل بعض ما كانوا ينشدون مما كان مدعاة لارتياحهم؛ ويرى ٨١ في المائة من المستجيبين أن نوعية البيانات تتراوح بين الجيد والممتاز.

البرنامج الفرعي ٤

التحليل الاقتصادي

١٩-٥ (أ) زيادة تقاسم أفضل الممارسات وترويجها فيما بين البلدان الأعضاء بشأن قضايا يتناولها البرنامج الفرعي. هيأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا للدول الأعضاء منتدى لمناقشة الممارسات المتبعة في المجالات المواضيعية الخمسة التالية: سياسات الابتكار والقدرة التنافسية، وتمويل التنمية الابتكارية، وحقوق الملكية الفكرية، ومهارة تنظيم وتطوير المشاريع، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلى هذا الأساس، استُخلصت أفضل الممارسات مع تبادلها وتعميمها بين الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، أُعد استعراضان مقارنة وكتيبان إرشاديين ووضعا في متناول الدول الأعضاء. وأعربت ثمانية بلدان عن ارتياحها لكل من الأنشطة ذات الصلة التي نُظمت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في مجالي التدريب وبناء القدرات. وعلاوة على ذلك، كان إيجابيا تقييم الوفود المشاركة في الدورة الثانية للجنة التعاون والتكامل الاقتصاديين للسنتين الأوليين من عمل البرنامج الفرعي.

(ب) اعتماد لجنة التعاون والتكامل الاقتصاديين التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا توصيات/مبادئ توجيهية لسياسات قابلة للتطبيق وعملية المنحى بشأن قضايا مدرجة في برنامج عملها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. قامت الدول الأعضاء باللجنة الاقتصادية لأوروبا بوضع واعتماد ٥ مجموعات من التوصيات تتعلق بسياسات الابتكار والقدرة التنافسية،

وتمويل التنمية الابتكارية، ومهارة تنظيم وتطوير المشاريع، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتسويق الأصول الفكرية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، أي بزيادة مجموعتين عن الهدف الذي كان محددًا لفترة السنتين. وسيجري تقييم أثر هذه التوصيات في مرحلة لاحقة.

(ج) زيادة تنفيذ توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن مسائل تتناولها لجنة التعاون والتكامل الاقتصادي التابع للجنة الاقتصادية. بالنظر إلى إنشاء البرنامج الفرعي للتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي، فقد أصبح الوقت المتاح للحكومات وغيرها من ذوي العلاقة محدودًا للغاية من أجل اتخاذ خطوات عملية اتجه تنفيذ توصيات اللجنة الاقتصادية. ورغم ذلك فقد أُتخذت خطوتان عمليتان. حيث تقوم مؤسسة أكاديمية في الاتحاد الروسي بتيسير ترجمة "دليل تعزيز الحكم الرشيد في شراكات القطاعين العام والخاص". وبالإضافة إلى ذلك، قدم طرف من أصحاب المصلحة بالقطاع الخاص قدرًا كبيرًا من التمويل لبناء القدرات في مجال تسويق حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها.

البرنامج الفرعي ٥

الطاقة المستدامة

١٩-٦ (أ) إحرار تقدم في الحوار الدولي بين الحكومات ودوائر الصناعة حول قضايا تنمية الطاقة المستدامة، ولا سيما قضايا تحسين البيئة، وفي إنشاء سوق لكفاءة الطاقة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. أحرز الحوار الدولي بين الحكومات ودوائر الصناعة بشأن الطاقة المستدامة على صعيد اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقدماً واكتسب مزيداً من الزخم، مع التركيز على الصلة بين أمن الطاقة وبين الطاقة المستدامة. وتُبين الدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة الطاقة المستدامة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أن ٥٧ في المائة من المشاركين في لجنة الطاقة المستدامة هم من صانعي القرارات أو من مستشاريهم، وأن ٥٥ في المائة من المشاركين رأوا أن مناقشات لجنة الطاقة المستدامة 'مفيدة للغاية' لصنع القرار، فيما ارتأى ٤٦ في المائة أن الدراسات التقنية والتقارير المقدمة من أفرقة الخبراء 'مفيدة جداً'. وفي كلتا الحالتين، رأى ١٠٠ في المائة من المستجيبين إزاء الاستقصاء أن وقائع الحوار والتقارير 'مفيدة' أو 'مفيدة جداً' لعملهم. وتنعكس هذه الاستجابة البناءة أيضاً في استعداد المؤسسات الداعمة لتوفير موارد إضافية من خارج الميزانية لبرنامج عمل الطاقة المستدامة الذي بلغ مستوى غير مسبوق.

(ب) مواصلة توسيع توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومبادئها التوجيهية وأدائها ذات الصلة بتنمية الطاقة المستدامة، ووضعها موضع التنفيذ. أحرز تقدم كبير في

المفاوضات بشأن تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والموارد المعدنية، وهو التصنيف الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الأصل لأنواع الوقود الصلب، من أجل توسيعه ليشمل الغاز الطبيعي والنفط الخام واليورانيوم. وشارك في هذا العمل ممثلو ٢٦ بلدا، منهم ٩ من مناطق غير تابعة للجنة، فضلا عن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بالإضافة إلى ١٤ منظمة دولية أخرى، و ٩ مؤسسات/رابطات عاملة في مجال المعادن والطاقة والنشاط المصري. ويدل الانتشار المتنامي عالميا لعملية التصنيف الإطاري على توسع هذه الأداة التي وضعتها اللجنة وعلى تنفيذها باعتبارها معيارا عالميا يسهم في إجراء تقييم مقارن لاحتياجات الطاقة ومواردها: وهو ما يشكل جانبا أساسيا من جوانب تنمية الطاقة المستدامة.

(ج) إحراز تقدم في تنفيذ المشاريع الداعمة لتنمية الطاقة المستدامة في مجالات الفحم والغاز الطبيعي والكهرباء وكفاءة استخدام الطاقة. في إطار المشروع المعنون "بناء القدرات على إدارة نوعية الهواء وتطبيق التكنولوجيات النظيفة لحرق الفحم في آسيا الوسطى"، وضعت خطط لدراسة ما قبل الجدوى لثمانية مشاريع في أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وأشار تقدير لنتائج مشروع الممر الأزرق أيضا إلى أن كمية قوامها ٩٦ ٠٠٠ طن من وقود الديزل حل محلها الغاز الطبيعي في المركبات التجارية المستخدمة في مسار النقل البري التابع للمشروع العابر لأوروبا. وهذا الرقم يتعلق بعام ٢٠٠٦ فقط، علما بأن الهدف المحدد بكمية ٣٠٠ ٠٠٠ طن يستند إلى دراسة الجدوى التي أنجزتها فرقة العمل المعنية بالمشروع. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الخاصة بعام ٢٠٠٧ لن تكون متاحة إلا بعد فترة من الزمن لأنها لا بد أن تأتي من الميدان الصناعي ويجب أن تخضع للمزيد من التحقق.

البرنامج الفرعي ٦

تنمية التجارة

١٩-٧ (أ) اعتماد الدول الأعضاء توصيات وقواعد ومعايير ومبادئ توجيهية وأدوات جديدة أو منقحة، تتعلق بتيسير التجارة. في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية، اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٢٨ من المعايير/التوصيات الجديدة أو المنقحة التي وضعها مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وفي مجال المنتجات الزراعية، اعتمدت ٣٥ من المعايير/التوصيات الجديدة أو المنقحة. وأسهمت هذه المعايير بشكل مباشر في تيسير التجارة. واستند الاتحاد الأوروبي في ٣٦ من معايير المتعلقة

بالجودة الزراعية إلى المعايير التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهو الآن بصدد الموافقة الكاملة لمعايير مع معايير اللجنة.

(ب) زيادة تنفيذ التوصيات والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية والأدوات المتعلقة بتيسير التجارة. شهدت الفترة زيادة في تنفيذ القواعد والمعايير التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتيسير التجارة. وكبدل عن استخدام معايير اللجنة في مجال التجارة، بلغ عدد عمليات تفريغ مدونة الأمم المتحدة لمواقع التجارة والنقل في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما مجموعه ٨٨٠ ٥٠ عملية، وبلغ عدد عمليات تفريغ معايير الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ما مجموعه ٧٧ ٠٨٦ عملية. وقد كشفت دراسة أجريت في عام ٢٠٠٧ على عينة تمثيلية من توصيات مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في مجموعة من البلدان (اقتصادات متقدمة النمو واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالإضافة إلى بلدان من خارج منطقة اللجنة)، عن وجود ٣٠ من حالات تنفيذ هذه التوصيات على الصعيد الوطني. وبالنظر إلى معايير اللجنة الاقتصادية فيما يتعلق بالجودة الزراعية، بلغ المجموع التراكمي لحالات التنفيذ (العدد الإجمالي للمعايير مضروباً في مجموع البلدان التي تنفذها) ٩٧٢ حالة. وينطبق هذا الرقم على بلدان الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧ فقط، وإن كانت المعايير تُطبق خارج الاتحاد الأوروبي أيضاً ولكن نطاق هذا التطبيق لم يخضع للدراسة بعد.

(ج) تعزيز الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالممارسات التجارية والإطار التنظيمي. تم أيضاً تعزيز الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالممارسات التجارية والإطار التنظيمي على نحو ما تجلّى في المشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية في مجال التجارة واستناداً إلى تحليل الفعاليات الثلاث التي شهدتها الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أعرب ما يزيد على ٨٠ في المائة من المشاركين عن ارتياحهم واعتبروا هذه الفعاليات مفيدة لعملهم - وهذه نسبة أعلى بكثير من نسبة ٦٥ في المائة التي كانت مستهدفة.

البرنامج الفرعي ٧

الأخشاب

٨-١٩ (أ) زيادة فهم الإدارة المستدامة للغابات، وخاصة السياسات الضرورية لتحقيقها. أسهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والمؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا، في التوصل إلى فهم أفضل في هذا الصدد، ويسّرت إضفاء تغييرات على السياسات الوطنية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وكما هو وارد في التقرير المعنون "حالة الغابات في أوروبا عام ٢٠٠٧" اعتمد ثلثا الدول الأعضاء

في اللجنة الاقتصادية برامج وطنية للغابات أو ما يماثلها من أطر العمل الشاملة فيما يتعلق بعدد من البلدان حاليا على وضع تلك البرامج أو أطر العمل. ووفقا للهدف المحدد لفترة السنتين، أفاد ٥٠ في المائة من البلدان أنها تقوم بتنفيذ برامج وطنية للغابات. وعلاوة على ذلك، أدت أنشطة اللجنة، من بين أمور أخرى، إلى زيادة نسبة البلدان التي تمكنت من تقديم بيانات مرضية عن المؤشرات الكمية للإدارة المستدامة للغابات لتبلغ ٦٥ في المائة، مقابل نسبة ٣٥ في المائة التي تمثل الحد الأدنى.

(ب) زيادة فهم الاستخدام السليم للأخشاب، مما يفضي إلى وضع سياسات ترمي إلى تعزيز هذا الاستخدام. قامت أربع وعشرون دولة عضوا، تمثل ٤٣ في المائة من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مقابل ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٥، و ٣٠ في المائة متوقعة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، باعتماد سياسات ترمي إلى زيادة الاستخدام السليم للأخشاب، وهو إنجاز أسهمت فيه اللجنة الاقتصادية من خلال أنشطتها الرامية إلى تعزيز فهم أفضل للمسألة وإلى إمكانات رصده. على أن قدرة البلدان، ولا سيما تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تقديم معلومات وبيانات عن الاستخدام السليم للأخشاب، عن طريق استبيان متخصص يتعلق بقطاع الغابات، لا تزال تشكل تحديا، حيث أن ٦٦ في المائة من البلدان هي التي تقدم إجابات مرضية.

(ج) زيادة قدرة البلدان على تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وبخاصة عن طريق وضع تدابير السياسات الملائمة. ساعدت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا على زيادة قدراتها، وأسهمت في رسم سياسات ذات صلة بالإدارة المستدامة للغابات. وقام اثنا عشر من هذه البلدان بوضع برامج وطنية للغابات، وهو عدد يفوق عدد الثمانية بلدان الذي كان مستهدفا. ورغم هذه التطورات الإيجابية، فإن مواطن الضعف في تنفيذ السياسات العامة وفي البنية المؤسسية للقطاع لا تزال سائدة وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام على الصعيدين الوطني والدولي.

البرنامج الفرعي ٨

المستوطنات البشرية

٩-١٩ (أ) تحسين سياسات قطاع الإسكان عن طريق تنفيذ التوصيات. عملت البلدان الأعضاء التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين سياساتها المتبعة في قطاعات شتى منها قطاع الإسكان، وذلك من خلال تنفيذ التوصيات المطروحة في النبذات القطرية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن قطاع الإسكان. وكان تحسن أداء نُظم تمويل الإسكان وزيادة فعالية صيانة المساكن من بين مظاهر التحسُّن التي أُبلغ عنها. وأعربت ستة بلدان أخرى عن

استعدادها للمشاركة في تقييم لحالة الإسكان بها خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للبلدان المشاركة في برنامج نذات الإسكان القطرية ١٧ بلدا.

(ب) مواصلة التطوير والإصلاحات في مجال إدارة الأراضي. أسهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تطوير و/أو إصلاح إدارة الأراضي في الدول الأعضاء، ولا سيما في تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأفادت البلدان التي خضعت لعمليات استعراض لإدارة الأراضي أنها قامت بتنفيذ ٦٠ في المائة من التوصيات الموجهة إليها. مما أسهم في تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية ودعم استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأراضي. وقد أُنجزت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عمليات استعراض لإدارة الأراضي في أذربيجان وبلغاريا.

(ج) تحسين صياغة السياسات العامة من أجل التخطيط الحضري. يسرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا عملية تحسين صياغة السياسات العامة في مجال التخطيط الحضري. وبحلول نهاية العام ٢٠٠٧، أفادت ٨ دول من أعضاء اللجنة أنها أخذت في الاعتبار الممارسة الجيدة الواردة في الدراسة التي أُنجزت عن موضوع تخطيط الحيز الإقليمي بوصفه أداة رئيسية للتنمية والحوكمة الفعالة، مع التركيز على البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وأنها اتخذت تدابير لتعديل أنظمتها وتشريعاتها المتعلقة بتخطيط الحيز الإقليمي.

(د) تعزيز مناقشة السياسات العامة المتعلقة بالمسائل السكانية. هيأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا لدولها الأعضاء منتدى لمناقشة السياسات العامة المتعلقة بشيخوخة السكان، بما في ذلك عقد المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة في عام ٢٠٠٧. وقد تجلّى ما يحظى به المنتدى من اعتراف واسع من حقيقة زيادة عدد مراكز الاتصال الوطنية المعنية بشيخوخة السكان إلى ٤٧ مقابل ٢٨ في فترة السنتين السابقة. وأفادت ثلاثون من الدول الأعضاء في اللجنة أن لديها برامج وطنية شاملة ذات صلة بالشيخوخة أو أنها بصدد اعتماد تلك البرامج.

الباب ٢٠

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية) خدمات التعاون التقني في مختلف القضايا ذات الصلة بالتفاوض بشأن الاتفاقات التجارية وإدارتها. وأطلقت مبادرات عديدة، جاء في مقدمتها المبادرة المشتركة المتعلقة بتعاون أمريكا الجنوبية وتكاملها مع جماعة دول الإنديز، وهو مشروع يرمي إلى تعزيز المنافسة في برزخ أمريكا الوسطى، إضافة إلى قاعدة بيانات متكاملة بشأن المنازعات التجارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأسهمت اللجنة الاقتصادية أيضا في تنسيق التكامل الإقليمي والسياسات العامة المتعلقة بالاقتصاد الكلي من خلال تعزيز الترابط الشبكي وتبادل أفضل الممارسات في إطار مشروع "شبكة حوار الاقتصاد الكلي" (REDIMA). وقُدمت المساعدة التقنية إلى ٢٨ بلدا، منها ٥ بلدان نالت المساعدة لصياغة خططها للتنمية الابتكارية، و ٤ بلدان تلقت المساعدة في رسم منهجيات لوضع مجموعات وشبكات محلية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقامت اللجنة الاقتصادية أيضا بمتابعة تنفيذ خطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات، وبتيسير صياغة خطة العمل الجديدة المسماة "خطة عمل ٢٠١٠ لمجتمع المعلومات بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (eLAC2010) التي اعتمدها مؤخرا ٢٧ حكومة (سان سلفادور، شباط/فبراير ٢٠٠٨).

وقامت اللجنة الاقتصادية بنشر توصيات السياسة العامة المتعلقة بأنظمة الضمان الاجتماعي والتجانس الاجتماعي في محافل رفيعة المستوى، من قبيل الدورة ٣١ للجنة الاقتصادية المعقودة على المستوى الوزاري (مونتيفيديو، آذار/مارس ٢٠٠٦) ومؤتمر القمة الأيبيرية الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات (سانتياغو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، وقدمت خدمات التعاون التقني، وقامت بتجميع بيانات جديدة عن ٤٨ من مؤشرات متابعة الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وتم تعزيز التفاعلات مع المجتمع المدني من خلال شبكة المؤسسات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومشروع الابتكار الاجتماعي. وأسفرت الدورة العاشرة للمؤتمر الإقليمي العاشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أفاد من خدمات اللجنة الاقتصادية، عن توافق آراء آراء كيتو (آب/أغسطس ٢٠٠٧) الذي اتفقت بموجبه البلدان المشاركة على اتخاذ

كل ما يلزم من تدابير العمل الإيجابي وآلياته لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في الوظائف العامة وفي مواقع التمثيل السياسية باعتبار ذلك من أهداف الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأسفرت خدمات التعاون التقني المقدمة في هذا المجال عن إنشاء ١٤ برنامجا في ٩ بلدان لتعميم المنظور الجنساني، في حين أنشأ ١١ بلدا اتفاقات وشبكات مشتركة بين المؤسسات لضمان تعميم المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية من جداول أعمالها. وأخيرا، أدرج ٢٤ بلدا في المنطقة منظورا جنسانيا في تحليلاتها الإحصائية، وفي جمع البيانات ونشرها.

وفي ميدان التنمية المستدامة، وضعت اللجنة الاقتصادية إطارا منهجيا ومجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتحليل الحضري من أجل رسم السياسات العامة. وفي منطقة البحر الكاريبي، تم تحسين الدعم المقدم لآلية التنسيق الإقليمية بما يكفل مواصلة تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس. وواصلت اللجنة الاقتصادية تسلم زمام القيادة في مجال تقييم الكوارث، فقامت بتنظيم ١٢ بعثة للمساعدة التقنية في ١٠ بلدان ونشرت منهجيتها المتعلقة بالتقييم ومؤشراتها عن المخاطر من خلال ١٥ حلقة عمل كفلت تدريب ٤١٤ من المهنيين. وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبنى الأساسية، اتخذ ٢٧ بلدا تدابير تستند إلى توصيات اللجنة بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واتخذ ١٦ بلدا تدابير بناءً على توصيات بزيادة الكفاءة في البنى الأساسية والمرافق العامة.

وفي ميدان الإحصاءات، تم إدماج قواعد البيانات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية القائمة، والمؤشرات الجديدة، في "قاعدة بيانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (CEPALSTAT)، وهي قاعدة بيانات جديدة تتخذ شكل بوابة إلكترونية أكثر ملاءمة للمستخدمين (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، تم ترسيخ دور اللجنة باعتبارها طرفا فاعلا رئيسيا في المنطقة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز الاقتراح بشأن مجموعة من المؤشرات التكميلية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعُزز أيضا موقع الريادة في مجال صياغة البيانات الديموغرافية وتحليلها بعدة طرق منها وضع تقديرات وإسقاطات جديدة بالنسبة لسكان ١٠ بلدان في المنطقة، مع تنقيح التقديرات والإسقاطات المتعلقة بسكان الريف والحضر والسكان المشاركين في النشاط الاقتصادي في جميع البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونظم معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ٤٨ دورة تدريبية، منها الدولية ومنها الوطنية ومنها دورات التعلم الإلكتروني، مما أتاح التدريب لـ ٧٧٦ ١ من المهنيين من ٢٩ بلدا في المنطقة. ومن بين

ما شملته مواضيع التدريب استخدام المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتقييم أثر برامج القضاء على الفقر؛ والتنمية المحلية والقدرة التنافسية الإقليمية؛ وسياسات الاقتصاد الكلي والمالية العامة؛ والسياسات المتعلقة بالميزانية والإدارة العامة؛ وتقييم المشاريع العامة؛ والمعلومات والمشاركة والعدالة في صنع القرار البيئي؛ وتقييم وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ ومؤشرات التنمية المستدامة؛ والتنمية الحضرية المستدامة؛ والمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومؤسسات الحماية الاجتماعية وإصلاحها والتحديات التي تواجهها؛ وتقييم الكوارث.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

في مقدمة التحديات التي تم تحديدها، العمل على تحسين الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء على الرغم من جوانب الثبات في عملية التخطيط الحالية التي تتبعها الأمم المتحدة. ومن الأمثلة التوضيحية في هذا الصدد أن اللجنة تمكنت من إدراج مواضيع مستجدة في برنامج عملها، مثل أنواع الوقود الأحيائي وتغير المناخ اللذين لم تكن الأولوية التي يحظيان بها بشكل متزايد في جدول الأعمال العالمي متوقعة أثناء عملية التخطيط. ومع ذلك، تمكنت اللجنة من الاستفادة من ميزتها النسبية في تحليل قضايا التنمية في المنطقة لكي تبني التجارب وتشجع في تقديم خدمات ذات صلة بشأن هذه المسألة. وهناك مجموعة أخرى من القضايا التي تم تحديدها وهي تتصل بالتعقيد الذي يتسم به تقييم إسهام اللجنة الاقتصادية في المنطقة، من حيث تحديد قطاعات الجمهور المستهدفة أكثر من غيرها واستقاء ردود أفعالها من أجل المحافظة على قدرة المنظمة على الاستجابة، أو زيادة تلك القدرة، وصولاً في آخر المطاف إلى زيادة أهميتها بالنسبة لأعضائها.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٨ في المائة من أصل ٥٦٧ من النواتج الصادر بها تكاليفات والقابلة للقياس الكمي. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6 (Sect.20)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٠-١ (أ) إدارة برنامج العمل بطريقة فعالة ودعمه بالموارد من الموظفين والموارد المالية. بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كانت نسبة ٩٧ في المائة من النواتج قد أُنجزت، وأعيدت صياغة ١ في المائة منها، كما ألغى ١ في المائة، وتأجل ١ في المائة منها أيضاً، في

حين تم استخدام نسبة ٩٨ في المائة من الموارد المخصصة لفترة السنتين. وبُذلت جهود لتصحيح أوجه القصور السابقة في عمليات التوظيف، وذلك بتعيين ٤٨ موظفا جديدا، منهم ٢٦ من الموظفين الدوليين (من فيهم ١٢ من الرتبة ف-٢) و ٢٢ من موظفي الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، أضفت اللجنة تحسينات فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي للموظفين والتوزيع بين الجنسين عند المستويات العليا. وأنشئت لجنة للإدارة العليا لمساعدة الأمين التنفيذي في مسائل الموارد البشرية والإدارة العامة.

(ب) تحديد المسائل المستجدة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء. دار حوار متواصل مع الدول الأعضاء على نحو ما يتضح من العدد المرتفع للوفود التي حضرت الدورة الحادية والثلاثين للجنة ومن المستوى الرفيع للممثلين الذين شهدوها، وهي الدورة التي أُتخذ فيها ١٧ قرارا تتعلق بقضايا ذات صلة بتنمية المنطقة. وعُقدت الدورة الرابعة والعشرون للجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيويورك يوم ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى هذين الحدثين، قدم الأمين التنفيذي أربع إحاطات إعلامية لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المنطقة (٣ منها في نيويورك وواحدة في جنيف).

(ج) تعزيز ترابط السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. أسهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعزيز التجانس على نطاق المنظومة بين الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعملت اللجنة، ترسيخا لدورها القيادي في توفير الإطار التحليلي والمعياري للتعاون الإنمائي في المنطقة، على اتباع نهج فعال في تنظيم اجتماعات التنسيق الإقليمية، إذ شاركت في اجتماعات فريق المديرين الإقليميين، وفي آلية خاصة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وقد عُرضت في أماكن أخرى باعتبارها نموذجا للممارسات الجيدة. ونظمت اللجنة اجتماعات سنوية مشتركة بين الوكالات كما أصدرت منشورات عن الأهداف الإنمائية للألفية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

البرنامج الفرعي ١

الصلات مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٢٠-٢ (أ) زيادة الوعي في بلدان المنطقة بالتبعات والآثار المترتبة على اعتماد قواعد وضوابط تجارية تقليدية وجديدة. زادت اللجنة الاقتصادية من إتاحة التحليل المتصل بظهور منافسين جدد على ساحة التجارة الدولية، مع توفير فرص بناء القدرات في مجالات من بينها التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية وتنفيذها، والمنازعات التجارية، والابتكار والقدرة

التنافسية، وتيسير التجارة. ونجحت إعادة توجيه أعمال البرنامج على نحو ما يتضح من زيادة عمليات تفريغ وثيقة شعبة التجارة والتكامل على الصعيد الدولي (زيادة قدرها ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٦ من ١١٧ ٠٠٠ إلى ١٨٧ ٠٠٠)، ومن عدد المحيين على الاستبيانات الذين أشاروا إلى أن استخدام المنشور الرئيسي للجنة الاقتصادية في عملهم قد زاد بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى التماس سبل أنجع للتفاعل مع المستفيدين.

(ب) تعزيز فهم أصحاب المصلحة من الدول الأعضاء ومعرفتهم التحليلية بسبل تحسين روابطهم بالاقتصاد العالمي في سياق التقدم المتوازي للعولمة والزعة الإقليمية المنفتحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. يركز البرنامج الفرعي أنشطته في المجالات التالية: '١' التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية وإدارتها؛ '٢' الرصد والمعلومات بشأن تطور جولة الدوحة؛ '٣' المجالات المتنازع عليها في المفاوضات التجارية؛ '٤' التكامل على الصعيد دون الإقليمي؛ '٥' العلاقات بين الصين وأمريكا اللاتينية؛ '٦' التجارة والنقل وتيسير التجارة؛ '٧' الابتكار والقدرة التنافسية من أجل تنويع الصادرات وتحسين المشاركة في تدفقات التجارة العالمية. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى توسيع حافظته من مشاريع التعاون التقني بارتداد مجالات عمل جديدة تربط بين التجارة وسائر المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الأولوية.

البرنامج الفرعي ٢ الإنتاج والابتكار

٢٠-٣ (أ) زيادة فهم أصحاب المصلحة لمقترحات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ السياسات العامة للتنمية الإنتاجية. وصل عدد أصحاب المصلحة الذين يعززون السياسات المتعلقة بالتنمية الإنتاجية على أساس توصيات اللجنة، إلى ٢٨ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهو ما يمثل ١١٢ في المائة من الهدف المحدد. وبلغ عدد عمليات التفريغ من موقع البرنامج الفرعي على شبكة الإنترنت ١,٨ مليون عملية في عام ٢٠٠٧، أي ما يعادل ١٨ ضعف الهدف المحدد في نهاية فترة السنتين السابقة. وعلى الرغم من ارتفاع وتزايد عدد عمليات التفريغ، فقد اتضح أن الصفحة الإلكترونية لشعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة لم تكن طيبة الاستعمال بما يكفي. وقد أنجزت معظم الأعمال الهادفة إلى تحديد الصفحة، ليصبح بمقدور الشعبة أن تفتح صفحتها الجديدة في أوائل عام ٢٠٠٨.

(ب) زيادة إفادة مؤسسات ذوات العلاقة في الدول الأعضاء من خدمات اللجنة الاقتصادية، من أجل صياغة سياسات واستراتيجيات ترمي إلى تعزيز القدرة التنافسية

لهياكلها الإنتاجية. في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بلغ عدد عمليات تفريغ "قاعدة بيانات التجارة وقدرة الدول على المنافسة" (TRADECAN) ١٧ ٧٦٨ عملية، وبلغ عدد عمليات تفريغ "برنامج تحليل قوى الحركة الصناعية" ٤ ٥٣٦ عملية. ومنذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ظل متاحا على الصفحة الإلكترونية للشعبة البرنامج الحاسوبي الجديد للجنة الاقتصادية الذي وضع لتقييم مؤشر التخصص التكنولوجي لصادرات بلد ما أو مجموعة من البلدان إلى أسواق العالم المختلفة، وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وصل عدد عمليات تفريغ البرنامج ٢٨٥ عملية. واستفاد من المدرسة الصيفية التي نظمتها الشعبة ٢٦ دارسا في عام ٢٠٠٦ و ٢٩ في عام ٢٠٠٧. وأوضحت الاستقصاءات التقييمية أن ٨٨ في المائة من الدارسين ارتأوا أن الدورة مفيدة أو مفيدة للغاية.

البرنامج الفرعي ٣ سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

٢٠-٤ (أ) زيادة وعي صانعي السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالمسائل الرئيسية المطروحة لوضع وتنفيذ سياسات متسقة قصيرة الأجل في مجال الاقتصاد الكلي في إطار يعزز النمو الطويل الأجل. زاد حجم تفريغ المنشورين الرئيسيين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهما "دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" و "لمحة عامة أولية عن اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" بنسبة ٢٩ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة. وأشارت دراسة استقصائية شملت ٢٧٩ من مقرري السياسات إلى أن ٩٩ في المائة منهم يعتبرونهما منشورين "مفيدين" أو "مفيدين جدا". ورأى ٨٨ في المائة من هذه النسبة ممن أجاب على الدراسة الاستقصائية أن المنشورين الرئيسيين "مفيدان جدا"، ورأى ١١ في المائة أنهما "مفيدان". وبعد مواصلة تحليل نتائج الدراسات الاستقصائية التي تقيس مدى ارتياح العملاء لاحظت شعبة التنمية الاقتصادية تزايدا في الطلب على التحليل الدقيق والمشورة في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية طويلة الأجل ذات الصلة في المنطقة.

(ب) تعزيز فهم سبل التوفيق بين النمو الطويل الأجل والتنمية المستدامة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. نظمت شعبة التنمية الاقتصادية اجتماعات للخبراء تم خلالها تبادل الخبرات، وعرض دراسات حديثة، وتقديم التوصيات ذات الصلة في مجال السياسة العامة. وبعد الاجتماع المعقود في عام ٢٠٠٦، لاحظت الشعبة تزايد الطلب على عدد أكبر من المواضيع أو المعلومات عن البلدان/المناطق التي تعرضت لها المناقشات، وقامت

بإدخال تغييرات على جدول أعمال اجتماع عام ٢٠٠٧ من أجل الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات البلدان الأعضاء.

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة فهم الحاجة إلى تطوير التنسيق في مجال الاقتصاد الكلي في سياق عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. سعى إلى إسداء المشورة إلى مقرري السياسات في المنطقة بشأن مزايا تعزيز التعاون الإقليمي، قدمت شعبة التنمية الاقتصادية، دراسات متخصصة وأتاحت خدمات استشارية مباشرة من خلال التعاون الفني وتنفيذ مشروع شبكة الحوار في مجال الاقتصاد الكلي. وتبين من استقصاءات تقييمية أجريت خلال الجلسات العامة لشبكة الحوار في مجال الاقتصاد الكلي لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ (وشارك فيها ٨٠ و ٣٥ من ممثلي السلطات رفيعة المستوى على التوالي) أن ٨٤ في المائة ممن أجاب عليها ارتأوا أن المنتدى "مفيد جدا" في الوقت الحالي في طرح ومناقشة المواضيع الهامة، بما في ذلك تقاسم المنهجيات، وتعزيز الحوار في ميدان الاقتصاد الكلي مع البلدان الأخرى، ودعم التكامل الإقليمي.

(د) توعية قطاعات جماهيرية أوسع باتجاهات اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وسلوكها المستقبلي. تدل الردود التي بلغ عددها ١٠٨٤ رداً على دراسة استقصائية للمستعملين الذين قاموا بتفريغ المنشورات الرئيسية، على درجة وعي الباحثين ومنظمي المشاريع والمهنيين والطلاب الذين رأوا، بنسبة ٩٩,٨ في المائة، أن المنشورات "مفيدة" (١٣,٤ في المائة) أو "مفيدة جدا" (٨٦,٤ في المائة).

البرنامج الفرعي ٤

النمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

٢٠-٥ (أ) التوصل إلى فهم أكمل وقدرة تحليلية أقوى لدى الحكومات في المنطقة وغيرها من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية الهيكلية طويلة الأمد أو الحديثة العهد التي تؤثر على الفئات الاجتماعية - الاقتصادية المحرومة. نظم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باشتراك مع الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية، حلقات عمل دون إقليمية في البرازيل وكولومبيا والمكسيك لمناقشة موضوع التماسك الاجتماعي الذي شكل الموضوع الحوري لمؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية المعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ولا يزال موضوع الحماية الاجتماعية وإدماجها في السياسات الاجتماعية والميزانيات العامة مسألة محورية بالنسبة إلى العديد من الحكومات بالمنطقة. وسيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز عملية التحليل والتوصيات المتعلقة بالسياسات على المستويات القطاعية.

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في ميدان السياسات الاجتماعية على وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع الرامية إلى تعزيز العدالة والاندماج الاجتماعيين. قام البرنامج الفرعي بجمع ومواءمة وتعميم بيانات جديدة بشأن ٤٨ مؤشرا تكميليا لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية تغطي مجالا جغرافيا يضم ٤٥ بلدا وإقليما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما وضع اقتراح منهجي جديد لقياس النفقات الاجتماعية ونوقش مع ٨ من بلدان المنطقة، ووقعت اتفاقات للتعاون التقني في هذا الصدد مع ٣ دول أعضاء. وقدمت خدمات استشارية إلى تسعة من بلدان المنطقة في إطار مشروع "تقييم تكلفة الجوع"، وأعلن عن انطلاق دراسة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية خلال اجتماع حضره الأمين العام. وتفيد الخبرة التي اكتسبتها شعبة التنمية الاجتماعية أنه ينبغي إقامة صلات أكثر وضوحا بين موضوعي التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

(ج) تعزيز القدرة المؤسسية للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على استخدام وتبادل المعلومات لدى وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية. قامت شبكة المؤسسات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعميم نشرة إخبارية إلكترونية تحوي معلومات عن الأنشطة الجارية والمنشورات الجديدة والمواضيع الأخرى التي تحظى بالاهتمام، على ٢٠٠ ١ مؤسسة من ٣٤ بلدا. وزاد عدد الأروقة الافتراضية مما أتاح لعدد متزايد باستمرار من مستخدمي الشبكة الاطلاع على مصارف معلومات كبيرة الحجم وتبادل الممارسات الجيدة.

البرنامج الفرعي ٥

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

٢٠-٦ (أ) زيادة اعتماد سياسات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية من جداول الأعمال الحكومية (السياسة الاقتصادية، والعمالة، والفقر، والحماية الاجتماعية، والتطوير المؤسسي، والأمن). قدمت تقارير وطنية من قبل ما مجموعه ٢٦ بلدا إلى الدورة العاشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة، التي أقرت بالإجماع توافق آراء كيتو باعتماد تدابير في كافة الميادين الهامة، بما في ذلك التدابير التشريعية والمتعلقة بالميزانية والإصلاحات المؤسسية، من أجل تعزيز القدرات الفنية للآليات الحكومية على النهوض بالمرأة وبقدرتها على التأثير في السياسات، فضلا عن ضمان بلوغها أعلى المستويات في هيكل الدولة، وتقوية الإطار المؤسسي الجنساني ككل حتى يتسنى لتلك الآليات الاضطلاع بمهامها. وتبين المعلومات المقدمة في هذا الإطار أنه خلال الفترة تولت ٩ بلدان ١٤ برنامجا وإصلاحا

من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية من سياسات الحكومات (إكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك)، بينما أبرم ١١ بلدا اتفاقات وأقامت شبكات مشتركة بين المؤسسات لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية من جداول أعمالها (إكوادور وباراغواي والبرازيل وبنما والجمهورية الدومينيكية وسورينام وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك وهايتي).

(ب) زيادة استخدام أدوات الرصد مثل المؤشرات الجنسانية والتخطيط الجنساني. وضع بلدان إضافيان نظاما وطنيا للمؤشرات الجنسانية (غواتيمالا وكوبا) وأبرم بلدان آخران (غواتيمالا وهايتي) اتفاقات لتبادل الإحصاءات الجنسانية. ويبلغ مجموع عدد البلدان المنخرطة حاليا في عملية وضع المؤشرات الجنسانية ٢٤ بلدا، سواء بإنشاء نظام وطني متكامل للمؤشرات الجنسانية أو قيام الكيانات العامة بإصدار إحصاءات جنسانية. وعلى الرغم من كل التقدم المتراكم، لا تزال المنطقة تفتقر للقدرات الإحصائية الكافية لتوليد المعلومات في ميادين رئيسية مثل مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، وفقر المرأة، وعمل المرأة بأجر ودون أجر، واستخدام الوقت، والعنف الجنساني.

البرنامج الفرعي ٦ السكان والتنمية

٢٠-٧ (أ) تعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية ومعالجة القضايا السكانية والإنمائية لأغراض البرمجة الاجتماعية. قام ما مجموعه ٢٠ بلدا بإعداد إسقاطات سكانية جديدة وإسقاطات تتعلق بالسكان المشاركين في النشاط الاقتصادي؛ ويستخدم ٢١ بلدا بيانات تعداد السكان لأغراض التحليل الاجتماعي الديمغرافي، بما في ذلك دراسة مجتمعات الشعوب الأصلية والهجرة الدولية، ويستخدم ١٦ بلدا تكنولوجيات المعلومات الجديدة والتطبيقات المستندة إلى حزمة البرنامج الحاسوبي لاستعادة بيانات التعداد للمناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الصغيرة. ويستخدم هذا البرنامج الحاسوبي لوضع وتقييم البرامج والسياسات الاجتماعية على الصعيد الوطني، وتيسير المقارنة بين المؤشرات الاجتماعية الديمغرافية على المستوى الإقليمي والدولي. ويتعين بذل المزيد من الجهد لزيادة استخدام البلدان الأعضاء البيانات المسقطة فيما يتعلق بالسكان الناشطين اقتصاديا في المنطقة وبالمنهجية ذات الصلة.

(ب) تعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية، والاستراتيجيات الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد، والأهداف والغايات ذات الصلة من إعلان الألفية. خلال فترة السنتين توجت أنشطة البرنامج الفرعي بشأن خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، بتنظيم وعقد المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي الثاني المعني بالشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برازيليا من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأصدرت الدول الأعضاء إعلان برازيليا الذي يحدد أولويات التنفيذ وآليات رصد الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بالشيخوخة.

البرنامج الفرعي ٧ تخطيط الإدارة العامة

٢٠-٨ (أ) زيادة الانتفاع من خدمات التدريب التي يتيحها البرنامج الفرعي بشأن برجة وميزنة وإدارة النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتنمية المحلية. نظم البرنامج الفرعي ٤٨ دورة تدريبية منها ٢٦ دولية و ١٤ وطنية (يطلب من منظمات حكومية مختلفة من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل والجمهورية الدومينيكية والمكسيك)، و ٣ دورات قصيرة و ٥ دورات للتعلم الإلكتروني. واستفاد من الدورات ما مجموعه ١٧٧٦ مشاركاً من المؤسسات العامة والخاصة والأكاديمية من ٢٩ بلداً من المنطقة (كان في مقابل ١٦ بلداً خلال فترة السنتين السابقة). وبلغت مشاركة المرأة نسبة ٤٣,١ في المائة وارتأت نسبة ٨٩ في المائة من المشاركين أن الدورات "مفيدة" أو "مفيدة جداً" لعملهم.

(ب) زيادة الاستفادة من خدمات المساعدة الفنية المقدمة من البرنامج الفرعي فيما يتعلق برجة وميزنة وإدارة النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتنمية المحلية. أوفدت بعثات للمساعدة الفنية إلى ٩ بلدان من أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبنما وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية وشيلي وكولومبيا والمكسيك).

(ج) زيادة التنسيق وتبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإذكاء الوعي لديها فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالإدارة العامة في ميادين تخطيط وميزنة وتقييم أنشطة القطاع العام والتنمية المحلية. نظمت ٨ حلقات دراسية رفيعة المستوى وضمت ٤٨٠ مشاركاً من بلدان مختلفة ومنظمات من الحكومات الأعضاء. كما شهد حجم المواد التي تم تفرغها من موقع معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي على الإنترنت (www.ilpes.cl) تزايداً منذ فترة السنتين السابقة.

البرنامج الفرعي ٨ البيئة والمستوطنات البشرية

٢٠-٩ (أ) تحقيق فهم أكمل لاتجاهات التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية والتوقعات الخاصة بها من جانب حكومات المنطقة وغيرها من الدوائر المعنية. اتخذت إجراءات في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر قمة الألفية والمؤئل الثاني، بعقد أربعة اجتماعات إقليمية للتحضير للدورات الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة. أما الوثائق المعروضة على جمعية وزراء الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ فقد عوملت أيضا كورقات للمناقشة خلال المنتدى الحضري العالمي الثالث المعقود في فانكوفر، كندا. وأعد تقرير عن العجز في الإسكان وعُرض على اجتماع إقليمي عقدته الجمعية المذكورة أعلاه.

(ب) تعزيز قدرة حكومات المنطقة على متابعة الالتزامات الدولية والوطنية المنبثقة عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني) والغايات والأهداف ذات الصلة من إعلان الألفية وإحراز التقدم في تنفيذها. خلال فترة السنتين، بذلت الجهود من أجل تعزيز قدرات بلدان المنطقة على تنفيذ ومتابعة الالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة والمستوطنات البشرية. ونتج عن المساعدة الفنية المقدمة إلى بعض بلدان المنطقة فيما يتعلق بمسائل مثل العوامل البيئية الخارجية وتنفيذ مبدأ إتاحة الوصول تعزيز تفاهم أفضل بشأن التنمية المستدامة فيما بين العناصر الفاعلة الحكومية أو المتتمة إلى المجتمع المدني. ودلت مؤشرات المشاركة على تمثيل جيد لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جميع أنشطة البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٩ الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

٢٠-١٠ (أ) تعزيز القدرات المؤسسية في بلدان المنطقة على وضع السياسات والآليات التنظيمية المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة إلى المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بصياغة السياسات التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والهياكل الأساسية. وقدمت المساعدة على وجه الخصوص في مجال سياسة وكفاءة الطاقة وإضافة إلى الطاقة المتجددة، وحفظ الموارد الطبيعية، والتعدين، وإدارة المياه. واتخذ ٢٧ بلدا من بلدان المنطقة إجراءات بشأن التوصيات التي قدمها البرنامج الفرعي في هذه المجالات المواضيعية.

(ب) تعزيز القدرات التنظيمية في بلدان المنطقة على توفير الخدمات المتصلة بالهياكل الأساسية والمرافق العامة. قُدمت المساعدة الفنية لبلدان الجماعة الكاريبية في مجال سياسات النقل البحري وعمليات تشغيل الموانئ وتنظيم أمن الشحن البحري. كما أن التعاون الفني بشأن إصلاح الموانئ أُتيح للبلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية. بمشاركة مع لجنة البلدان الأمريكية للموانئ التابعة للمنظمة المذكورة. وفي قطاع الطاقة، قدم اقتراح لتحسين الأنظمة المتعلقة بخدمات الطاقة للسلطات التنظيمية في بلدان أمريكا اللاتينية في المنتدى العالمي الثالث المعني بتنظيم الطاقة. واتخذ ١٦ بلدا من بلدان المنطقة إجراءات بخصوص توصيات اللجنة بشأن هذه المسائل.

(ج) زيادة الاستفادة من خدمات التعاون الفني التي يقدمها البرنامج الفرعي. قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم الموضوعي للاجتماع الثامن والثلاثين لوزراء منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، وللمنتدى الرابع للمياه؛ وشاركت في مناقشات السياسة العامة عن التكامل في مجال الطاقة في مجلس الطاقة العالمي والمنتدى الإقليمي للتكامل في مجال الطاقة لعام ٢٠٠٧، وساهمت بمدخلات تحليلية، ويسرت الحوار بشأن السياسة العامة في مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية، ومؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوالي، وفي دورات برلمان أمريكا اللاتينية. واستهلت اللجنة أيضا أنشطة تتعلق بالاستثمار وعملية التكامل في مجال الطاقة في أمريكا الجنوبية ضمن إطار اتفاق موقع مع مؤسسات إقليمية أخرى.

البرنامج الفرعي ١٠

الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية

٢٠-١١ (أ) تحديث الحسابات القومية لبلدان المنطقة من خلال دمج التوصيات المنهجية الجديدة المعتمدة على الصعيد الدولي في إطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وتكييفها مع الاحتياجات الخاصة الناشئة عن التغييرات الهيكلية في الاقتصادات. ما فتئت شعبة الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية التابعة للجنة تبذل جهودا متواصلة لاستحداث قدرات فنية في مجال الحسابات القومية والإحصاءات في القطاع الخارجي لدى بلدان المنطقة. وبناء على استبيان استقصائي وتقارير مقدمة بشأن حلقات دراسية إقليمية ومضمون المواقع الشبكية الرسمية للمكاتب الوطنية المكلفة بالحسابات القومية، تقدر اللجنة أن ٢٢ من بلدان المنطقة أحرزت تقدما مرضيا نحو اعتماد صيغة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية.

(ب) زيادة استخدام المؤشرات والإسقاطات الاقتصادية التي تم جمعها وإصدارها من قبل البرنامج الفرعي. تجاوز عدد الإحالات إلى المؤشرات الواردة في منشور "لمحة عامة

أولية لعام ٢٠٠٦ لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“ الهدف المنشود، وصار هذا العمل في مقدمة ما يحال إليه من منشورات اللجنة. ويتبين أيضا من عدد عمليات تفريغ الحولية الإحصائية لعام ٢٠٠٦ ما يتم من استخدام مسهب لبيانات اللجنة من قبل مختلف المستعملين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

(ج) تعزيز قدرات بلدان المنطقة في مجال رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالفقر والرفاه الاجتماعي، ووضع سياسات أفضل لتعميم المؤشرات المتوائمة، سواء على الصعيد الوطني أو في نطاق منظومة الأمم المتحدة. أحرزت المنطقة تقدما على صعيد المعلومات المتاحة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية، وقد ساهم البرنامج الفرعي في ذلك عن طريق إذكاء الوعي بأهمية الأهداف الإنمائية للألفية وقياسها بشكل ملائم؛ والوقوف على الثغرات الفاصلة بين البيانات الوطنية والدولية، وبدء الإجراءات المطلوبة من أجل الحد منها؛ ووضع مجموعة من المؤشرات التكميلية والإضافية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية بما يتيح تحليلا أكثر ثراء ودقة للحالة الاجتماعية في المنطقة. وقد أحرز ما مجموعه ٢٠ من بلدان المنطقة تقدما يبعث على الارتياح في دمج التوصيات المنهجية للجنة في إطار تصميم وتصنيف مؤشرات الفقر والرفاه الاجتماعي.

البرنامج الفرعي ١١

الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى

٢٠-١٢ (أ) تعزيز فهم أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء ومعارفهم التحليلية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمسائل المشار إليها في الهدف. خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، استفاد حوالي ٢٩٩ ١ من الأطراف المعنية في الدول الأعضاء من خدمات ونواتج البرنامج الفرعي للجنة وصولا إلى تعزيز الفهم والقدرة التحليلية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج، أي بزيادة ٢٠ في المائة عن الهدف المنقح المحدد بعدد ١٠٨٠ من أصحاب المصلحة لعام ٢٠٠٧. وتنتمي هذه المؤسسات إلى جميع الدول الأعضاء العشر في المنطقة دون الإقليمية، إلى جانب ١٤ مؤسسة أخرى من المنطقة و ١٧ من مناطق أخرى. وتشمل النواتج المرتبطة بهذا الإنجاز المتوقع، التي تحققت حتى الآن ٤٤ منشورا، ومادتين فيتين تتعلقان بالمنشور الرئيسي للجنة، و ٧ قواعد بيانات، و ١٢ فريقا للخبراء. وتمثلت الاستراتيجية المتبعة لزيادة الجهات المستفيدة في التركيز على النشر الإلكتروني من خلال الموقع على الإنترنت، بحيث زاد عدد عمليات التفريغ من ٧٥٠ ٠٠٠ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٢٧٤١ ٠٠٠ عملية في الأشهر الثلاثة والعشرين الأولى من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفضلا عن ذلك، تم تدريب ٣٣٦ من ذوي العلاقة في الدول الأعضاء

على الاستفادة بخدمات ونواتج البرنامج الفرعي للجنة من أجل تعزيز الفهم والقدرة التحليلية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج، ومنهم من يستفيد منها فعلا، وبما يمثل نسبة ٩٦ في المائة من هدف ٣٥٠ من أصحاب المصلحة المحدد لنهاية عام ٢٠٠٧ (انظر الموقع www.eclac.cl/mexico).

(ب) زيادة وعي الدول الأعضاء بجدول أعمال التنمية الذي تواجهه المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك عملية تكاملها والإطار العالمي. في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ارتأى ٢٤٧ من أصحاب المصلحة، حسبما سجل المكتب دون الإقليمي، أن الخدمات والنواتج الصادرة تحديدا عن اللجنة مفيدة في التوعية بجدول أعمال التنمية الذي تواجهه المنطقة دون الإقليمية. وهذه النتيجة مستخلصة من نتائج تقييمات طوعية أجريت على الإنترنت لعشرة منشورات (٨٢ من أصحاب المصلحة)، ومن تقييمات الاستقصاءات النهائية للمشاركين في أربعة اجتماعات لأفرقة خبراء (٨٢ من أصحاب المصلحة)، و ٤ أنشطة تدريبية (٨٣ من أصحاب المصلحة). وتمثل النتيجة المتحصلة عن ٢٤ شهرا زيادة بنسبة ٧٦ في المائة عن هدف فترة السنتين المنقح صعودا ليتمثل في مشاركة ١٤٠ من أصحاب المصلحة في تلك النواتج والخدمات.

البرنامج الفرعي ١٢

الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

٢٠-١٣ (أ) تحسين معارف الدول الأعضاء في مجال صياغة وتنفيذ برامج وسياسات اجتماعية تدمج التحليل الجنساني في مراحل الصياغة والتنفيذ والتقييم. من الشواغل الرئيسية خلال هذه الفترة ما تمثل في ضرورة التصدي للصعوبات المتعلقة بإتاحة تبادل البيانات لأغراض التحليل ورسم السياسات. وحتى الآن، لم تعرب سوى بليز وترينيداد وتوباغو وسانت لوسيا عن استعدادها لتبادل بياناتها. وقد اتخذت إجراءات هامة خلال الاجتماع الإقليمي للخبراء الإحصائيين المعقود في بورت أوف سين يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إذ تم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء قاعدة بيانات شاملة لدعم الدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية. وانبثق عن الأنشطة المتعلقة بمنهجية تعميم مراعاة القضايا الجنسانية استعراض وتقييم شاملان للبرامج الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من حيث بعدها الجنساني في ترينيداد وتوباغو وجزر البهاما وغيانا. وكما أسهم البرنامج الفرعي في صياغة ٣٢ من السياسات والبرامج بالاستعانة بمنهجية تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في الدول الأعضاء المستفيدة من خدمات التعاون الفني المقدمة من قبل اللجنة.

(ب) زيادة التوعية بالمفاهيم الجديدة للتنمية وبأهياكل الإقليمية والعالمية الجديدة وتأثيرها المحتمل على عملية التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة دون الإقليمية. قامت الأمانة بتعزيز ترتيبات الشراكة الخاصة بها في منطقة البحر الكاريبي في مجال التنمية المستدامة. وعمل المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي على تحسين مستوى تأهب المنطقة إزاء الكوارث الطبيعية عن طريق تقديم الدعم لتعزيز الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، التي تنسق جهود التخفيف من حدة الكوارث والاستجابة لها في منطقة البحر الكاريبي. ويشهد بتعزيز القدرة على استخدام منهجيتها لتقييم أثر الكوارث، تنظيم حلقات عمل تدريبية شارك فيها أكثر من ٢٠٠ موظف خلال الفترة. غير أن المنطقة دون الإقليمية لم تنجح في إنشاء نظام للإنذار المبكر عن وقوع الكوارث الطبيعية. وتم خلال الحوار الوزاري الرفيع المستوى، الذي جرى في أنتيغوا في آذار/مارس ٢٠٠٦، اعتماد إطار للتنمية الاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي مما سيشكل بالفعل دليلاً استراتيجياً للإجراءات الشاملة اللازم اتخاذها من أجل المضي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي متابعة عملية تعزيز الشراكات في منطقة البحر الكاريبي سعياً إلى الحصول على المزيد من الدعم في شكل موارد مالية ومساندات سياسية وإسهامات ملحوظة في مناقشة وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

(ج) تعزيز القدرات الفنية في بلدان منطقة البحر الكاريبي لتنفيذ الالتزامات الجديدة المتصلة بالتجارة والإفادة من الفرص الجديدة التي يتيحها الوصول إلى الأسواق في سياق خطط التكامل. قامت الجهات المستفيدة من خدمات البرنامج الفرعي بصياغة ما مجموعه ٢٥ استراتيجية من أجل تعزيز الصلات مع الأسواق العالمية. وعمل البرنامج الفرعي مع البلدان الأعضاء على تعزيز الوعي بشأن الآثار المترتبة على الاقتصادات الوطنية من جراء بدء العمل في عام ٢٠٠٦ بالسوق والاقتصاد الوحيدين للجماعة الكاريبية، كما نظم حلقات دراسية للقائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل عرض التقنيات الجديدة لممارسة الأعمال التجارية. وأتيح التعاون الفني في مجال أطر السياسات الوطنية للطاقة، بما في ذلك استخدام الإيثانول والطاقة الحرارية الأرضية؛ وإضافة إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ والهيكلة الضريبي، وتراكم الديون، والاتجاهات الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي، وتنمية سوق رأس المال. وسعياً إلى تعزيز الشراكات، تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع مصرف التنمية الكاريبي.

الباب ٢١ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

الملاحم البارزة لنتائج البرامج

رغم إجلاء الموظفين لفترة شهرين واستمرار الوضع السياسي غير الموات في بيروت، أحرزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) النتائج المتوقعة لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأقامت شراكات استراتيجية مع الأطراف الإقليمية الوطنية الفاعلة، لا سيما مع جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز الاتساق والتآزر. وبغية تقديم المزيد من المساعدة لمقرري السياسات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قادت الإسكوا ١٤ من الكيانات الإقليمية للأمم المتحدة في تتبع مسار التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، من خلال إعداد تقرير عام ٢٠٠٧ وكتيب يركز على الشباب، وبناء القدرات ويتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

وساعدت الإسكوا البلدان الأعضاء فيها على صياغة وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لإدارة الموارد المائية واضطلعت بدور قيادي في "إنشاء الجمعية العربية لمرافق المياه". وأفضت الجهود المبذولة إلى اعتماد سياسات تهدف لزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة. كما أسفرت الأعمال التي تمت بشأن السياسات الاجتماعية المتكاملة عن إعادة النظر في جداول أعمال السياسات الاجتماعية الوطنية وربط المسائل السكانية بصياغة السياسات الاجتماعية.

وأدت مواصلة الرصد والمتابعة إلى اعتماد تدابير لتيسير التجارة والنقل على الصعيد الإقليمي وبدء نفاذ مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري. وساعدت الإسكوا بلدان المنطقة على تدقيق الاستراتيجيات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطورت القدرات الإقليمية في مجال قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما عززت الإسكوا الخبرات الوطنية في إعداد التقارير عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودعمت رسم سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

ساد التسليم بأن أوجه التكامل بين الأعمال المعيارية والتحليلية والأنشطة التنفيذية بحاجة إلى تعزيز، وصولاً إلى تحسين نوعية وفعالية هذين النوعين من الأنشطة. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يدرج في تخطيط برنامج العمل مستقبلاً إجراء تقييمات دورية لتحديد

احتياجات بناء القدرات في البلدان الأعضاء، وتقديم الخدمات ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

وقد أحرز بعض التقدم في تحسين صياغة العناصر الإطارية المنطقية خلال فترة السنتين، غير أن الإسكوا أقرت بضرورة بذل المزيد من الجهود لتحقيق أهداف أكثر واقعية، وتحسين إبراز الروابط بين العناصر الإطارية المنطقية، ووضع مقاييس أداء أكثر تحديدا لتوجيه جمع الأدلة وعرض النتائج في المستقبل.

ورغم التكاليف الإضافية التي ينطوي عليها تنظيم اجتماعات حكومية دولية خارج بيروت والوقت الإضافي اللازم لذلك، ساهم عقد هذه الاجتماعات في مختلف الدول الأعضاء في زيادة الوعي لدى عامة الجمهور بشأن الإسكوا والاهتمام بها في البلدان المضيفة. وأخيرا، أدى إجلاء الموظفين لأكثر من شهرين خلال حرب صيف عام ٢٠٠٦ واستمرار الانشغال إزاء الحالة الأمنية في لبنان إلى تأثير سلبي على تنفيذ برنامج العمل.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الآتية الذكر إلى تنفيذ نسبة ٨٦ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٢٧٠ ناتجا
يمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6 (Sect.21)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢١-١ (أ) برنامج عمل الإسكوا موجه على نحو فعال ومدعم بالموارد البشرية والمالية. أدى إجلاء الموظفين لفترة تجاوزت الشهرين خلال حرب صيف عام ٢٠٠٦ واستمرار الانشغال بشأن الحالة الأمنية في لبنان إلى تأثير سلبي على تنفيذ برنامج العمل. واستدعت الحالة الأمنية عقد العديد من الاجتماعات خارج بيروت، مما اقتضى موارد مالية إضافية وإجراءات إدارية معقدة. كما تضرر من جراء ذلك تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية، حيث تأخر صدور معظم المنشورات حتى نهاية فترة السنتين. ورغم هذه التحديات، عملت الإسكوا جاهدة على تسجيل نسبة تنفيذ بلغت ٨٥ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٧، مقارنة بالهدف المنشود وهو ٩٤ في المائة. كما كان للحالة الأمنية المتدهورة تأثير سلبي على عملية التوظيف التي بلغت في المتوسط ١٤٥ يوما، مقابل الهدف المحدد وهو ١١٢ يوما.

(ب) تحسين التعاون والتفاعل على المستوى الحكومي الدولي من أجل زيادة تأثير أعمال الإسكوا وفعاليتها. تمكنت الإسكوا من عقد اجتماعاتها الحكومية الدولية السبعة المقررة. ووفقا لاستبيانات التقييم، أعرب ما متوسطه ١١ بلدا عضوا عن الارتياح عموما لسير ونتائج الدورات الحكومية الدولية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما يمثل تحسنا ملحوظا عن متوسط بلغ ٧ بلدان في عام ٢٠٠٥. كما أعربت البلدان الأعضاء عن ارتياحها لسير أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة بشأن القضايا المطروحة وتحسن أعمال الأمانة مقارنة مع الدورات السابقة. وأظهر تقييم العملية الحكومية الدولية أن عددا كبيرا من ممثلي البلدان الأعضاء أرادوا إقامة روابط أوثق مع الأمانة من خلال عقد الاجتماعات الحكومية الدولية بصورة أكثر تواترا.

(ج) زيادة وعي الجمهور بأعمال الإسكوا في مسعاها للتعامل مع الأولويات الإقليمية والقضايا الناشئة. نشرت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة في المنطقة ١٠٣٦ خيرا ذا صلة بالإسكوا. وبلغ إجمالي عدد عملاء ومستخدمي نواتج شؤون الإعلام بالإسكوا ٩٩٥ شخصا، ويعزى ذلك أساسا إلى تحديد الرسالة الإخبارية الأسبوعية بتغطية أكثر شمولاً مع تجويد تصميمها. وإضافة إلى ذلك، بدأت قائمة العناوين البريدية الإلكترونية التي تشرف عليها دائرة الأمم المتحدة للإعلام بإدراج أسماء المشاركين في الاجتماعات الذين أعربوا عن اهتمامهم في الحصول على معلومات تتعلق بأعمال الإسكوا وإنجازاتها، واتسعت هذه القائمة بسرعة خلال فترة السنتين. وأقرت الإسكوا بضرورة زيادة تركيز الأنشطة الإعلامية وانتقاء المجالات ذات الأولوية لاتخاذ المزيد من التدابير المكثفة المتعلقة بتوعية الجمهور وبأنشطة الدعوة.

البرنامج الفرعي ١

السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية لأغراض التنمية المستدامة

٢١-٢ (أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة واعتماد سياسات وتدابير متكاملة وسليمة بيئيا وطرح آليات لتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التركيز بوجه خاص على قطاعات المياه والطاقة والإنتاج. في أعقاب الجهود التي بذلتها الإسكوا، ارتفع عدد البلدان التي صاغت واعتمدت سياسات وتدابير مستدامة في مجال الطاقة، والموارد المائية وتدهور الأراضي في عام ٢٠٠٧ إلى ١٨ بلدا في عام ٢٠٠٧ مقابل ١٠ بلدان في عام ٢٠٠٥، كما ارتفع عدد السياسات والتدابير المتخذة لحماية البيئة والحد من التلوث إلى ١٤ في عام ٢٠٠٧. وفي إطار التحضير لدورتي لجنة التنمية المستدامة الرابعة عشرة والخامسة عشرة، ساهمت الجهود المنسقة مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة -

المكتب الإقليمي لغرب آسيا في اعتماد البلدان الأعضاء السياسات الثلاث ذات الصلة ببطاقات بيان الكفاءة في استخدام الطاقة، وآلية التنمية النظيفة، وقواعد البناء المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة. واضطلعت الإسكوا بدور قيادي في إنشاء جمعية عربية لمرافق المياه وقد انضم إلى عضويتها أحد عشر بلدا.

(ب) تحسين الأداء والقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق الربط والتجميع الشبكي وحشد إمكانات التكنولوجيا والابتكار. في بنت جبيل جنوبي لبنان، تم تشكيل مجموعة من صغار مزارعي الزعتر (تشمل النساء والفتيات) إضافة إلى بدء اتباع ممارسات وتدابير زراعية جديدة، مما ضاعف المحصول وأدى إلى زيادة الأرباح وتحسين مهارات إدارة الأعمال التجارية لدى المستفيدين. وتكرر هذا المشروع الرائد في عين الدلب. وساهمت الجهود التي بذلتها الإسكوا في وضع معيار وطني لجودة الزعتر. وفي العراق، أنشئت وحدة لتجهيز الأغذية الزراعية بالاستناد إلى شبكة من صغار منتجي الألبان. كما نوقشت الحاجة إلى وضع خطة طوارئ لمواجهة الظروف الأمنية غير المتوقعة وغيرها من العوامل غير المرتقبة.

(ج) زيادة تطبيق تدابير ونهج لإدارة المتكاملة للموارد المائية فيما بين البلدان الأعضاء من أجل منع نشوب منازعات متصلة بالمياه والبيئة. ساعدت الإسكوا على إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة لإدارة الموارد المائية والموارد المائية المشتركة في ثمانية بلدان. وقدمت الإسكوا يد العون إلى ١٢ جهة مشاركة من المنطقة العربية من أجل تنمية مهارات وضع النماذج وتحليل البيانات في مجال المياه الجوفية، والحصول على التقنيات لحماية طبقات المياه الجوفية المشتركة وإدارتها بشكل مستدام.

(د) زيادة استخدام البلدان الأعضاء لأدوات وتقنيات تحسين الإنتاجية التنافسية في قطاعات الإنتاج. استنادا إلى أعمال الإسكوا، أدرجت المسائل المتعلقة بالاستدامة والقدرة التنافسية لقطاع مصائد الأسماك في الاستراتيجية الوطنية لليمن المتعلقة بالاستدامة البيئية. وشكل كل من الأردن والجمهورية العربية السورية لجانا وطنية معنية بالتجارة والبيئة وعززا مهارات أعضاء لجانهما في استخدام الأدوات والتقنيات اللازمة لتقييم تكاليف تحرير التجارة والآثار المترتبة عليه بالنسبة للمنافع البيئية وعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بدعم من الإسكوا. ويسرّت الإسكوا أيضا إجراء حوار بشأن التجارة الإقليمية والأولويات البيئية كما عملت على زيادة الوعي لدى أكثر من ١٥٠ مشاركا بشأن، الأدوات المتعلقة بإجراء تقييمات الآثار المترتبة على الاستدامة لاتفاقات التجارة الحرة. وأسفرت المشاورة عن إعلان

الجزائر بشأن الآثار المترتبة على الاستدامة بالنسبة لمسائل التجارة والبيئة. ولوحظ أن عدد المبادرات سيكون مؤشرا أفضل من عدد البلدان للدلالة على نتائج البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

٢١-٣ (أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة على صياغة سياسات وبرامج اجتماعية متكاملة تراعي خصائص المنطقة وسماها الثقافية. بدأت البحرين والسودان ومصر مشاريع للمشاركة في الحوار بشأن السياسات الاجتماعية وتحليلها واعتمدت النهج المتكامل للإسكوا في السياسات الاجتماعية، فضلا عن ربط المسائل السكانية بإطار السياسات الاجتماعية. واستفادت الإمارات العربية المتحدة وعمان وفلسطين والمغرب من البعثات الاستشارية التقنية. وأفضى استمرار الجهود الرامية إلى زيادة الوعي والدعوة التي قامت بها الإسكوا إلى تنفيذ ثمانية بلدان تدابير تهدف إلى دمج كبار السن وذوي الإعاقات ضمن خططها التنموية، وهذا ما يتجاوز الهدف بدولتين. كما أفضت الأنشطة الرامية لتعزيز الشراكات من أجل التنمية الحضرية المستدامة والاندماج الاجتماعي إلى اعتماد الجمهورية العربية السورية واليمن الحملة الإقليمية بشأن ضمان الحيازة والحوكمة الحضرية الرشيدة، وبذلك يرتفع عدد الحكومات التي اعتمدت الحملة إلى ست حكومات.

(ب) تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني على تنفيذ آليات تنمية المجتمعات المحلية. ساهمت أعمال الإسكوا بشأن إقامة شبكات التواصل والمشاركة بين الحكومات والمجتمعات المحلية في بناء قدرات ٩٢ فلسطينيا وبنينا (من بينهم ٣٩ امرأة) في مجال التخطيط، والإدارة، وتنفيذ المشاريع الإنمائية استنادا إلى نهج إنمائي قائم على المشاركة. وتكرر التدريب في مجتمعات محلية أخرى، وبذلك يصبح إجمالي عدد المستفيدين ١٧٥ مستفيدا. وعلاوة على ذلك، ساهمت أنشطة الإسكوا في تبادل أفضل ممارسات الشراكة بين المجتمع بشكل عام وبين دوائر المجتمع المدني. واعتمدت أربعة كيانات حكومية نهج وآلية التنمية المجتمعية اللذين وضعتهما الإسكوا من أجل الخدمات الاجتماعية على الصعيد المحلي. كما ارتفع عدد مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية التي اعتمدت النهج من ٥ مؤسسات إلى ١٢ مؤسسة، متجاوزة بذلك الهدف المحدد. وساهمت الإسكوا في تعزيز آليات التواصل الشبكي بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني بتيسير إنشاء ٨ لجان مشتركة جديدة.

البرنامج الفرعي ٣

التحليل والتنبؤ في المجال الاقتصادي لأغراض التنمية الإقليمية

٢١-٤ (أ) تعزيز فهم جدوى متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات أداء التنبؤات الاقتصادية في وضع السياسات وتخطيطها. استمر العمل على رصد وتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان العربية. وتحسن إصدار المنشور الرئيسي للإسكوا المعنون الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، من خلال الإصدار الإلكتروني. وأطلقت الإسكوا في عام ٢٠٠٧ وثيقة بعنوان حالات وآفاق الاقتصاد العالمي لمنطقة الإسكوا. ووفقا لاستقصاءات آراء المتلقين، أعرب ٤٣ في المائة من القراء الذين شملهم الاستقصاء عن ارتياحهم لنوعية المنشور، إلا أن الدراسة الاستقصائية أوضحت أيضا عن أنه يمكن تحسين عرض المنشور وتوقيت نشره، فضلا عن تسويقه.

(ب) تحسين القدرة الوطنية على وضع سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج التنمية. قادت الإسكوا وكالات الأمم المتحدة الإقليمية وجامعة الدول العربية في إعداد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧ للمنطقة العربية، مع التركيز على الشباب. وساهم البرنامج الفرعي في بناء القدرات في المنطقة على التنبؤ الاقتصادي القصير الأجل المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية المركبة من خلال الأخذ بأسلوب جديد في وضع المؤشرات. وساهمت الإسكوا، بالشراكة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بناء قدرات موظفين عراقيين من خلال ١٥ وحدة من حلقات العمل لوزارة البلديات والأشغال العامة (١٤ وحدة) ووزارة العدل (وحدة واحدة) في العراق. وعمل ما مجموعه ٢٥٩ مشاركا (من بينهم ٨٦ امرأة) على الارتقاء بمهاراتهم في المسائل الإدارية المتخصصة المصممة حسب احتياجاتهم. وساعدت دورة "تدريب المدربين على تخطيط نشاط الأعمال التجارية وإدارة الأداء" التي أتيحت لصالح ٢٢ موظفا عراقيا على نقل المعارف.

البرنامج الفرعي ٤

التكامل الإقليمي والاستجابة للعولمة

٢١-٥ (أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ السياسات والتدابير الموصى بها في توافق آراء مونيتري بشأن تمويل التنمية. ساهمت الأنشطة المتصلة بالإسكوا في اتخاذ ١١ تدبيرا لتنفيذ توافق آراء مونيتري بنهاية عام ٢٠٠٧، متجاوزة بذلك الهدف المحدد وهو سبعة تدابير. كما تشمل مساعدة الإسكوا المقدمة للدول الأعضاء وضع قاعدة بيانات عن إحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي، وإجراء دراسات استقصائية وتدريب

٣٨ موظفا حكوميا على رفع مستوى مهارات التفاوض، وزيادة تفهم الاتفاقات الإطارية القانونية والتنظيمية.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ نظام النقل المتكامل في المشرق العربي ورصده. يقضي التكليف الوارد في القرار ٢٧٩ (د-٢٤) بتكريس جهود الإسكوا لمتابعة تنفيذ نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، وهو ما ساهم في زيادة عدد التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء بالنسبة إلى نظام النقل المذكور، وقد تضاعف عدد التدابير مقابل المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠٥ فبلغ ٣٠ تدبيرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، متجاوزا بذلك الهدف المحدد وهو ٢٥ تدبيرا. وانضمت البحرين وفلسطين والكويت إلى اتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي؛ كما انضمت البحرين وفلسطين والمملكة العربية السعودية إلى اتفاق السكك الحديدية الدولية؛ وصادقت كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية على مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري. وأنشأ كل من العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن لجانا وطنية لتيسير النقل والتجارة. وعلاوة على ذلك، تضمن الاتفاق الإطاري للإسكوا ١٦ من أصل ١٨ طريقا محددًا من شبكة السكك الحديدية العربية التي اتفقت عليها جامعة الدول العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(ج) زيادة المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. واصلت الإسكوا إحاطة الدول الأعضاء علما بشأن التطورات المتعلقة بمجدول أعمال الدوحة الإنمائي وجولة مفاوضات منظمة التجارة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، وتيسير التجارة، ومتابعة نتائج وآثار المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة الدولية بالنسبة لبلدان المنطقة، وهيأت ما يتصل بذلك من دعوة ومشورة في مجال السياسات العامة. وساعدت جهود الدعوة التي بذلتها الإسكوا أيضا في زيادة الوعي بالنمط الرابع من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، التي تتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين وبالتفاوض بشأن دخول اليد العاملة إلى الأسواق ضمن إطار متعدد الأطراف يعترف بمبادئ الدول الأكثر رعاية وبالمعاملة الوطنية.

(د) زيادة تيسير تدفقات السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود فيما بين البلدان الأعضاء. أفضت المساعدة التقنية التي قدمتها الإسكوا إلى أول حوار في الأردن بشأن التشريعات المتعلقة بالنقل الدولي المتعدد الوسائط واللائحة التنظيمية ذات الصلة، وإلى إصدار قانون بشأن الموانئ في اليمن في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وإلى طرح مشروع اتفاقية إقليمية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط بغرض إقراره في الدورة التاسعة للجنة النقل. كما اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية توصيات لتعزيز تيسير النقل بغية

تحسين التجارة البينية في العالم العربي، بما يتفق مع أعمال الإسكوا. وكان من شأن التعاون مع جامعة الدول العربية تسهيل اتخاذ مبادرة تقضي بتوسيع نطاق اتفاقات الإسكوا بشأن الطرق والسكك الحديدية وتعزيز إنشاء لجان لتيسير النقل والتجارة في بلدان عربية أخرى.

البرنامج الفرعي ٥

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

٢١-٦ (أ) هئية بيئة مواتية بدرجة أكبر لتطوير مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة في المنطقة من خلال الصكوك ذات الصلة. ساعدت الإسكوا بلدان المنطقة على تدقيق استراتيجياتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرت على نطاق واسع في المنطقة معلومات عن المسائل المتعلقة بهذه التكنولوجيا. ووضعت خمسة بلدان (الجمهورية العربية السورية وعمان وقطر ولبنان واليمن) استراتيجياتها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثم شرعت في تنفيذها، ليصل مجموعها إلى ١٠ بلدان، متجاوزة بذلك الهدف المحدد لفترة السنتين هذه. وتبدي جميع البلدان في المنطقة تحسنا ملموسا مقاسا بالمؤشرين ٤٧ و ٤٨ اللذين يتماشيان مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع الهدف ١٨ ذي الصلة. وقادت الإسكوا المبادرة الرامية إلى تنمية القدرات الإقليمية على قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضعت المبادئ التوجيهية لتلك المؤشرات بغرض توحيد مقاييس هذه التكنولوجيا في المنطقة.

(ب) تنشيط الشراكة من أجل تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية. أقامت الإسكوا شراكات جديدة مع أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات لوضع مبادرات تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي (مع جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية)، وتبنت شراكة بين شركة سيسكو وعدد من المؤسسات العراقية لتأسيس أكاديميات للربط الشبكي، مما يزيد عدد الشراكات إلى ١١ شراكة. ويجري إنشاء أربع شبكات لتبادل المعارف تضم ٤٦ مؤسسة، متجاوزة بذلك الهدف المحدد لفترة السنتين وهو ٣٠ مؤسسة. وأقرت الإسكوا بأهمية أنشطة التعاون التقني باعتبارها وسيلة لإقامة وتطوير شراكات جديدة في البلدان الأعضاء من خلال التصدي للاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات وارتأت أن التعاون فيما بين الكيانات الإقليمية، ومع المنظمات غير الحكومية والقطاعات الخاصة أمر جوهري لنجاح المبادرات التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

البرنامج الفرعي ٦

الاستفادة من الإحصاءات المقارنة في تحسين التخطيط وصنع القرارات

٢١-٧ (أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في الإسكوا على توليد إحصاءات متسقة في مجالي الاقتصاد الكلي والتجارة الدولية وعلى المستوى القطاعي. أحرز تقدم في مجال إحصاءات التجارة، وبشكل أساسي فيما يتعلق بتنفيذ النظام المنسق. وقد تحقق الهدف المتمثل في استخدام ١٣ بلدا عضوا النظام المنسق في تجميع ونشر إحصاءات التجارة السلعية. وأظهر تقييم لاحتياجات البلدان من الإحصاءات أن ١١ بلدا من أصل ١٣ نفذت التصنيف الثالث الموحد المنقح للتجارة الدولية وأن ١٢ بلدا نفذت التنقيح الثالث لتصنيف الصناعات الدولي الموحد. كما أن أنشطة الإسكوا الرامية لمساعدة البلدان الأعضاء في إجراء دراسات استقصائية وتعدادات بشأن الأنشطة الاقتصادية، وفي تحديد سبل تجميع البيانات واستخدامها بشكل متسق من المصادر المتعددة، والدعوة إلى المفاهيم والتعاريف المتفق عليها دوليا، أسهمت في توسيع نطاق تجميع الحسابات القومية وزيادة تغطيتها بما يتوافق وإصدار عام ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية.

(ب) تعزيز مهارات موظفي الإحصاءات الوطنيين لإنتاج إحصاءات ومؤشرات اجتماعية موزعة حسب نوع الجنس، في مجالات متخصصة مثل السكان والتعليم والبطالة، والنظم الأخرى للإحصاءات والبيانات المطلوبة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولرصد تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الكبرى. تحسنت قدرة المنطقة بشكل عام على توفير بيانات موزعة حسب نوع الجنس بإنشاء وحدة للقضايا الجنسانية في العراق ونشر ٤ تقارير إحصائية في البحرين وعمان وقطر ومصر، وبذلك بلغ المجموع الإجمالي لهذه التقارير ٩ تقارير مما يمثل هدف فترة السنتين. واستفاد ١٢ مشاركا من الأردن وتونس وفلسطين من حلقات العمل المهيئة خصيصا والمتعلقة بتصميم المشاريع، وتنقية البيانات واستعراضات البرنامج الحاسوبي لمعلومات التنمية DevInfo. وقد أنشئت قواعد البيانات الوطنية المذكورة وبدأ العمل بها من الأردن وفلسطين. وأنشأت الإسكوا فرقة عمل إقليمية، مؤلفة من مدراء عمليات التعداد للمواءمة بين جهود إجراء التعدادات بما يتماشى مع مبادرة الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بشأن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠. وتم تطوير مكتبة إلكترونية لتعمل بمثابة قاعدة معرفية لتبادل المعلومات وتزويد المستخدمين بالأدوات الفعالة في هذا المضمار.

البرنامج الفرعي ٧ النهوض بالمرأة وتمكينها

٢١-٨ (أ) تعزيز قدرات الآليات الوطنية لتمكين المرأة والنهوض بها من أجل معالجة التفاوت بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. شددت الإسكوا في أعمالها في مجال الدعوة على ضرورة اعتماد تدابير للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الحروب وعن زعزعة الاستقرار على النساء وساهمت في زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تنشئ آليات للمرأة من ٨ بلدان في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣ بلدا في عام ٢٠٠٧. وقدمت الإسكوا المساعدة في المجالات التقنية وبناء القدرات إلى الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، إذ تلقى ٣٦ مشاركا من ١١ بلدا عضوا التدريب في مجال التحليل الجنساني والتخطيط الاستراتيجي. بما يقتضيه تعزيز مراعاة المنظور الجنساني، وبالتالي اعتمدت ثلاثة بلدان (البحرين ولبنان واليمن) نهج مراعاة المنظور الجنساني؛ كما تلقى ٣٠ قاضيا وبرلمانيا التدريب فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقدمت البحرين والجمهورية العربية السورية أول تقاريرهما الدورية امثالا للاتفاقية.

(ب) زيادة إشراك مؤسسات المجتمع المدني وإسهامها في حوار السياسات مع الحكومات فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية ورصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية. ساهمت الإسكوا في عدد متزايد من المنظمات النسائية غير الحكومية التي تشارك في حوار السياسات بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وفي رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية. وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، صاغ ما مجموعه ١٢ منظمة غير حكومية تقارير موازية تتعلق باللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، متجاوزة بذلك الهدف المحدد وهو ٨ منظمات. ومن خلال نشر تقرير مواز إقليمي للمنظمات غير الحكومية عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، أتاح البرنامج الفرعي صوتا مسموعا للمجتمع المدني في حوار السياسات المتعلقة بقضايا المرأة في المنطقة.

الباب ٢٢ البرنامج العادي للتعاون التقني

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

ما فتى البرنامج العادي للتعاون التقني يمثل وسيلة هامة لتمكين الدول الأعضاء من تطوير قدراتها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بالحصول على ما هو متاح للأمانة العامة من خبرات مهنية وكفاءة تقنية ومعارف واسعة ومتنوعة. وقد أتاح البرنامج مرونة تشغيلية في سرعة تلبية ما للدول الأعضاء من احتياجات جديدة وناشئة، إضافة إلى توفير الوسائل اللازمة للكيانات المنفذة لكي تعمل بصورة فعالة على اتباع نهج متعدد القطاعات إزاء التنمية في إطار مبادرة الأمم المتحدة الواحدة.

وخلال فترة السنتين الحالية، تواصلت الجهود الرامية إلى إعادة تركيز البرنامج العادي من تقديم التعاون التقني كهدف في حد ذاته إلى تنفيذ الأنشطة التي تدعم تعزيز عملية تنمية القدرات على المستوى القطري، إضافة إلى تحسين التكامل والتنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ولتحسين مستوى إنجاز البرنامج والإبلاغ عن النتائج العملية المتحققة، تم توسيع تطبيق الإطار المنطقي ليشمل كل كيان منفذ، فأدى ذلك إلى صياغة الإنجازات المتوقعة على مستوى كل برنامج. وهذا النهج يمثل زيادة في التحسين عن فترة السنتين السابقة وفي إطاره تحدد هدف شامل ووضعت إنجازات متوقعة على المستوى العام لهذا الباب

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

رغم أن جميع الكيانات التنفيذية مصممة على تحسين المساءلة الإدارية وعمليات الرصد والإبلاغ عن الإنجازات التي تحققت من خلال البرنامج العادي، يتعين مواصلة الجهود المبذولة من أجل تحسين الإدارة القائمة على النتائج وكذلك آليات الرصد والإبلاغ. وفيما دعت التوصيات الواردة في الوثيقة A/59/397 إلى تسمية منسق عام للبرنامج، فقد كان لعدم اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة تأثيره على وضع استراتيجية برنامجية أكثر اتساقاً للبرنامج العادي على المستوى العالمي، مما أدى بدوره إلى إدخال تحسينات قليلة أثناء فترة السنتين فيما يتصل بعملية الإبلاغ عن النتائج والأثر.

ويمكن الاطلاع على ما تمت الموافقة عليه من الإنجازات المتوقعة ومن مؤشرات للإنجاز في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6 (Sect.22)).

٢٢-١ يمكن الاطلاع على ما تمت الموافقة عليه من أهداف وإنجازات متوقعة ومؤشرات للإنجاز في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect.22)). ولتيسير استعراض تقرير الأداء البرنامجي الحالي، ترد أدناه الإنجازات المتوقعة لكل كيان منفذ، تقابلها النتائج المبلغ عنها. وقد تولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنسيق العرض لتحليل الأداء البرنامجي.

ألف - الخدمات الاستشارية القطاعية

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٢-٢ (أ) تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية من خلال توفير الخدمات الاستشارية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية بما يتفق ونتائج المؤتمرات العالمية. بغية تعزيز القدرة المؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ما مجموعه ٣٧٠ بعثة استشارية اتخذت شكل بعثات لتقييم الاحتياجات والتشخيص وصياغة المشاريع. وشملت الأنشطة التي اضطلعت بها الإدارة ١٤٠ بعثة استشارية، تلبية لطلبات وجهتها دول أعضاء و ٢٣٠ بعثة تهدف إلى نقل معارف الإدارة وخبراتها في مجال الإحصاءات والحوكمة والأبعاد الجنسانية والسياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة عبر حلقات العمل والمؤتمرات والندوات التي تنظم على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وقد ساهمت الأنشطة الهادفة للإدارة في عملية التنمية في ١٤٠ بلداً، بما في ذلك اعتماد منهجيات بشأن إدارة النزاع في غينيا - بيساو؛ وتعزيز سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية العربية الليبية؛ وآليات لوضع ميزانية تشاركية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي الجبل الأسود وصربيا وكوسوفو؛ وصياغة سياسة وطنية للأسرة في ملديف؛ وتحسين الاستراتيجية الوطنية للتنمية في بوليفيا في مجالات الاقتصاد الكلي والمالية والطاقة والتنمية الريفية والإدارة العامة والقطاعات الاجتماعية؛ والنظر في سياسة اجتماعية منصفة للحد من الفقر ومواجهة نحو احتياجات الطفل تضعها لجنة نيبال للتخطيط؛ مع دعم ٩٠ مكتباً إحصائياً وطنياً في مجالات المحاسبة المائية والإحصاءات الجنسانية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية.

(ب) زيادة وعي ومعرفة ومهارات المسؤولين عن صنع وتشكيل شكل السياسات المتعلقة بمسائل تقنية وسياساتية محددة في مجالات تتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية للأمم المتحدة وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢. ساهمت أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في اعتماد نظام المحاسبة البيئية

والاقتصادية في مجال المياه كمعيار من المعايير الإحصائية الدولية؛ ويسّرت، بالتعاون مع مؤئل الأمم المتحدة، إقامة شراكة عالمية للجهات المعنية بالمياه مع تنفيذها عبر تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية للمرافق العامة للمياه من أجل توفير سبل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي (آسيا؛ وأفريقيا؛ وأمريكا اللاتينية)؛ كما أسهمت في اعتماد إعلان جوهانسبرغ دعماً لسياسة اجتماعية إقليمية في أفريقيا. والتزمت ١٦ حكومة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وعقدت حلقة عمل في كمبوديا أسفرت عن وضع خطة تربط بين التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وأطر التخطيط الإنمائي الوطني. واشتملت الأنشطة التي أنجزتها الإدارة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على ٦ مذكرات بشأن السياسات في مجالي الاقتصاد الكلي والنمو والتمويل وإصلاح المشاريع المملوكة للدولة والسياسات الاجتماعية والاستثمار والتكنولوجيا والتجارة؛ وعلى إحراز تقدم نحو إنشاء "ديموبيدا" وهو قاموس موسوعي تفاعلي في المجال الديمغرافي على شبكة الإنترنت مع تنظيم ٥٦ حلقة عمل حضرها ٣٢٥١ مشاركاً من ١٣٧ بلداً (في تقييمها ذكر ٩٠ في المائة من المشاركين أنها حلقات هامة) إضافة إلى تطبيق خمسة نماذج تدريبية على شبكة الإنترنت تتعلق بجوانب تكتيكية واستراتيجية للحكومة الإلكترونية. وقد تم تمويل ما مجموعه ١٠٤ من الأفراد من ٥١ بلداً عن طريق برنامج الزمالة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذي يهدف إلى تطوير المهارات المهنية في مسائل تشمل إحصاءات الطاقة والمحاسبة البيئية والإحصاءات الاقتصادية المتكاملة.

التجارة والتنمية

٢٢-٣ (أ) زيادة الوعي والمعرفة بخيارات السياسة العامة وآثارها في مجالي التجارة والاستثمار والمحلات المتصلة بهما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتجمعات التي تنتمي إليها. ساهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في تمكين صانعي السياسات في بلدان مجموعة الـ ٢٤ من الحث على إصلاح الهياكل الإدارية لصندوق النقد الدولي، من خلال تعزيز إدراكهم البعد الإنمائي للمسائل المالية والنقدية الراهنة. كما ساهم الأونكتاد في إنجاز استعراضات سياسات الاستثمار في الجمهورية الدومينيكية ورواندا وزامبيا وفييت نام وكولومبيا والمغرب؛ وفي تبيان أفضل الممارسات لتعزيز الاستثمار وتيسيره في زامبيا وغانا؛ وفي تنفيذ استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا. وأفضى ما مجموعه ٧ دورات تدريبية تمت لصالح ١٧٥ مشاركاً إلى تحسين فهم أصحاب المصلحة لقواعد وضوابط منظمة التجارة العالمية. وتلقى الأونكتاد ما مجموعه ٨٠ طلباً للخدمات الاستشارية بشأن التجارة والتنمية، وقد لى هذه الطلبات.

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع سياسات فعالة في مجالي التجارة والاستثمار والمجالات المتصلة بهما، واستراتيجيات إنمائية وطنية قائمة على فهم جيد للعلاقات المتبادلة بين السياسات وهذه المجالات. نظم الأونكتاد، في بيروت وبلغراد وبانكوك والقاهرة، دورات تدريبية إقليمية بشأن مسائل رئيسية مدرجة على جدول الأعمال الدولي حضرها ٨٧ مشاركاً كان منهم ٢٦ من أقل البلدان نمواً و ١٦ مشاركاً من بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما نظمت، في ليما وداكار، دورتان تدريبيتان إقليميتان بشأن المسائل الرئيسية ذاتها استفاد منهما ٤٦ مشاركاً من ٣٨ بلداً كان منها ١٢ من أقل البلدان نمواً.

(ج) تعزيز شعور أقل البلدان نمواً بالملكية الوطنية لعملية الإطار المتكامل ووضع سياسات واستراتيجيات تجارية مندمجة أو معممة في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجيات للحد من الفقر مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر. بالإضافة إلى مختلف التدخلات المشار إليها في الفقرات الواردة أعلاه، ساهم الأونكتاد أيضاً في تعزيز دمج التجارة في مسار استراتيجيات التنمية عبر المشاركة في حلقتي عمل عقدتا على المستوى الوطني في النيجر والسودان لإقرار دراسات ما قبل تشخيصية للتكامل التجاري؛ وحلقة عمل إقليمية في السنغال لمراكز التنسيق الوطني لعملية الإطار المتكامل؛ وحلقات عمل بشأن دراسات تشخيصية للتكامل التجاري في أنغولا وأوغندا وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفانواتو ومالي؛ وبعثتين استشاريتين في رواندا وأوغندا؛ إلى جانب بعثات وحلقات عمل للتوعية في جزر سليمان وجزر القمر وغينيا الاستوائية وفانواتو. وقد شارك الأونكتاد في تنفيذ عملية الإطار المتكامل في تشاد وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وملديف.

المستوطنات البشرية

٢٢-٤ (أ) زيادة قدرة المؤسسات على وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج المستوطنات البشرية، مع تركيز خاص على الحد من الفقر الحضري والتصدي للكوارث. في مجال إعادة البناء بعد الكارثة، قدمت الخدمات الاستشارية إلى باكستان وأفغانستان لمشاريع إعادة التأهيل على مستوى المجتمع، وإلى البوسنة والهرسك لتحويل تمويل الإسكان المعتمد على المنح المقدمة لإعادة البناء لصالح مشاريع للإسكان تتسم بمزيد من الاستدامة وتقوم على تعبئة سوق التمويل المحلية والدولية. وقد شملت الأنشطة الهامة الأخرى مساهمات لوضع مذكرات بالمفاهيم الفنية ومبادئ توجيهية وصكوك متخصصة لتنفيذ مشاريع التعاون التقني.

(ب) استخدام المواد والمبادئ التوجيهية التدريبية لمعالجة مسائل المستوطنات البشرية. لضمان تنفيذ هدف الألفية المتعلقة بتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة، نفذت عدة أنشطة في مجالات الإسكان وتحسين أحوال العشوائيات وإتاحة سبل الحصول على الخدمات الأساسية وإدارة الأراضي وتحقيق الاندماج الاقتصادي الاجتماعي للفئات المستضعفة والقيادة المحلية وتحقيق التكامل في مجال التنمية المحلية والإقليمية بالتنمية وربط إعادة الإعمار في حالة ما بعد الكارثة. وقد تضمنت هذه الأنشطة وضع أدلة وكتيبات وأدوات للتدريب. كما قدم موئل الأمم المتحدة الدعم التقني لمؤسسات التدريب لكي تبني قدراتها في تنفيذ برامج تدريب مبتكرة تستهدف الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية ذات التوجه الإنمائي.

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية

٢٢-٥ (أ) تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمراقبة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، إضافة إلى المعايير والقواعد المستخدمة في منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية. قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خدمات استشارية إلى ٤٦ بلداً تركز على تعزيز الاستجابات المستدامة للمساعدة التقنية بما يكفل دعم مؤسسات العدالة الجنائية وتيسير تنفيذ الصكوك التشريعية الدولية وتشجيع التعاون الدولي، بما في ذلك إقامة الشراكات بين بلدان الجنوب.

(ب) زيادة معارف ومهارات صانعي السياسات ومسؤولي القضاء الجنائي المعنيين بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمراقبة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب والمعايير والقواعد المتبعة في منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية. تلقى التدريب نحو ٦٠٠٠ ممارس للعدالة الجنائية، بمن فيهم مشاركون من أفغانستان والسلطة الفلسطينية والسودان والعراق وغينيا - بيساو ولبنان وهايتي. كما اضطلع المكتب بدور في وضع مجموعة من أدوات الدعم اللازمة لممارسي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، بما فيها مجموعة أدوات للتقييم الشامل للعدالة الجنائية وأدوات لدعم الممارسات القضائية، وتشكيلة متنوعة من الكتيبات ومناهج التدريب الموحدة.

حقوق الإنسان

٢٢-٦ (أ) زيادة وعي ومعارف ومهارات صانعي السياسات والموظفين العموميين في المنظمات الإقليمية بالمعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان وبآثار عملهم على حقوق الإنسان. خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، زُودت ٩ بلدان آسيوية بأدوات منهجية

لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفق المبادئ المتعلقة بحالة وأداء المؤسسات الوطنية فيما يتصل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، وجاء ذلك كنتيجة من نتائج حلقة عمل إقليمية عقدت في مانيلا. وقد أسهم المؤتمر الأفريقي السادس المعني بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقد في كيغالي في زيادة وعي وقدرة تلك المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، كفلت حلقة دراسية شارك في عقدها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعزيز الوعي والفهم بشأن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوساط الجهاز القضائي ومنظمات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأخيراً، وفيما يتعلق بعمليات الإبلاغ التي تضطلع بها الهيئات المنشأة بمعاهدات، قام ممثلو ١٨ بلداً نامياً باعتماد وتعميم إجراءات ومبادئ توجيهية خاصة لأنشطة المتابعة، وتأسيس شبكات للاتصال في هذا المضمار.

(ب) تعزيز التعاون فيما بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية داخل أقاليمها ومناطقها دون الإقليمية في معالجة مسائل حقوق الإنسان التي تتطلب اتخاذ نهج ومبادرة على الصعيد الإقليمي. كفلت حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة المعقودة في بالي، إندونيسيا بشأن إطار التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ زيادة التعاون بين ٣٢ دولة عضوا و ١٣ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي وممثلين عن منظمات شتى غير حكومية.

المساعدة الإنسانية

٢٢-٧ (أ) التخطيط الفعال للطوارئ على الصعيدين الدولي والوطني.

(ب) زيادة الوعي والمعرفة والمهارات لدى الحكومات في مجال التخطيط للطوارئ وتعميم ذلك وتطبيقه. ساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الحكومات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية على وضع معايير وإجراءات متسقة لتطوير عملية التخطيط للطوارئ التي تشمل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في التخطيط للاستجابات الإنسانية. كما اضطلع المكتب بإيفاد بعثات للمساعدة التقنية قدمت التوصيات إلى الحكومات بشأن تعزيز آليات التخطيط والاستجابة وشجعت تبادل المعلومات وإنشاء شبكات للمعارف على الصعيد الإقليمي.

باء - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٢٢-٨ (أ) وضع السياسات وتنفيذها على نحو فعال من أجل تحقيق التنمية الوطنية المستدامة والحد من الفقر من خلال الخدمات الاستشارية. بتمويل من البرنامج العادي للتعاون التقني خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أوفدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٤٤ بعثة استشارية ونظمت ٤٩ حلقة عمل تدريبية وطنية وإقليمية في مجالات المفاوضات التجارية والتنمية والإدارة المتكاملتين للموارد المائية والقضايا الجنسانية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ودعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ أولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ووضع استراتيجيات للحد من الفقر وإجراء الإحصاءات. وقد ساهمت هذه الأنشطة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الهادفة إلى تحسين معالجة القضايا الراهنة والناشئة فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وساهمت المساعدة المحددة الأهداف في وضع استراتيجيات للحد من الفقر استناداً إلى الأهداف الإنمائية للألفية في عدة بلدان خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، من ضمنها إثيوبيا وغانا وليبيريا؛ وفي تعزيز مشاركة عدة مكاتب إحصائية وطنية في عملية إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية؛ وفي وضع أطر وطنية للسياسات الجنسانية واستراتيجيات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أوغندا وسيشيل وليبيريا وموريتانيا وناميبيا؛ وفي صياغة وتنفيذ السياسات والخطط الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ١٣ بلداً.

(ب) تعزيز قدرة صانعي السياسة وغيرهم من المسؤولين في الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً من خلال أنشطة التدريب. ساهمت أنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز قدرة المفاوضين في مجال التجارة خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛ وفي وضع خطة العمل المتعلقة بالمناخ من أجل التنمية في أفريقيا وقد أقرها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٧؛ إضافة إلى إنشاء شبكة إلكترونية للبلدان الأفريقية من أجل التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا؛ وتعزيز القدرات على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ١٤ بلداً. وقد شملت الأنشطة الأخرى المنفذة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تنظيم ١٠ حلقات عمل تدريبية دون إقليمية لصالح ٦٣٠ مشاركاً واستهدفت تعزيز القدرة على المواءمة بين السياسات والأطر التنظيمية الوطنية ودون الإقليمية لتطوير تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات في أفريقيا (وجدت نسبة ٩٠ في المائة من المشاركين في الحلقة أن حلقات العمل ساهمت كثيراً في تكوين معارفها ومهاراتها لمواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

٢٢-٩ (أ) تعزيز القدرة التقنية الوطنية للتخطيط الإنمائي ووضع السياسات.

(ب) تعزيز القدرة التنظيمية للحكومات الوطنية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خدمات استشارية بهدف تعزيز القدرات التقنية الوطنية اللازمة للتخطيط الإنمائي ووضع السياسات، بما في ذلك ما مجموعه ١٤٢ بعثة استشارية، من ضمنها ١٠٤ بعثات موجهة تحديداً لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تم الاضطلاع بما مجموعه ٦٦ نشاطاً تدريبياً لتعزيز القدرة التنظيمية للحكومات. كما قدم الدعم لأنشطة تخطيط المشاريع وتقييم الاحتياجات في إطار برنامج تعزيز نهج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إزاء دعم الاحتياجات اللازمة لتنمية قدرات البلدان المستهدفة، مع التركيز على إقامة شراكة في دعم استدامة واتساق أنشطة المشاريع.

التنمية الاقتصادية في أوروبا

٢٢-١٠ (أ) تحسين تنفيذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا للصكوك المعيارية وتعزيز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. دعمت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا للتعاون التقني القدرات الوطنية للحكومات على تنفيذ الصكوك القانونية والقواعد والمعايير ذات الصلة بالتحديات العابرة للحدود وتكوين الخبرات المتعلقة بالمسائل دون الإقليمية. وساهمت أنشطة اللجنة في جملة أمور منها: بناء القدرات المتعلقة بمواءمة البيانات التجارية؛ وتعزيز الاستثمارات في كفاءة الطاقة التي تؤدي إلى التخفيف من وطأة تغير المناخ؛ وتطوير التعاون بشأن المياه العابرة للحدود وإدارتها، (مثل إنشاء لجنة مياه ثنائية معنية بنهري شو وتالاس المشتركين بين قبرغيزستان وكازاخستان؛ وتطبيق المعايير الإحصائية الدولية لتحسين مصداقية البيانات وإمكانية مقارنتها. وقد اضطلعت اللجنة بما مجموعه ١٢٦ بعثة استشارية ونظمت ٣٧ حلقة عمل/حلقة دراسية تدريبية استهدفت ٢١ من الدول الأعضاء، منها ١٨ بلداً مؤهلاً للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد حضر حلقات العمل والحلقات الدراسية المذكورة ما يزيد على ٦٠٠ مشارك.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢-١١ (أ) زيادة الاستفادة من الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل المقدمة من الأمانة بناءً على طلب الدول الأعضاء تلبيةً لما يلزمها من احتياجات تقنية عاجلة وصغيرة لتنفيذ سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الأوسع نطاقاً.

(ب) تحسين استفادة الدول الأعضاء من خدمات التدريب المتاحة التي تتصدى تحديداً للعقبات التي تصادفها وتلي احتياجاتها التقنية من خلال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية.

(ج) تعزيز تنفيذ المشاريع الميدانية التي تعالج ما للدول الأعضاء من احتياجات واهتمامات إنمائية ذات أولوية. أدت الخدمات الاستشارية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى اتخاذ ٢١ بلداً الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في مجالات إدارة المياه وتنظيم المرافق المائية؛ وإحصاءات العمالة والإحصاءات الاجتماعية؛ وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، والإعمار الاقتصادي - الاجتماعي؛ والسياسات الصحية؛ والشيخوخة والحماية الاجتماعية؛ والسياسات التجارية؛ والاقتصاد الكلي ومحددات النمو؛ والتعدين والطاقة. وتشمل البلدان المستفيدة الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وباربادوس وبليز وبنما وبوليفيا وبيرو وتركس وكايكوس وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية ودومينيكا وسانت لوسيا وشيلي وغواتيمالا وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي. وتحقيقاً لهدف المشاركة في تحسين وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما مجموعه ١٧ دورة تدريبية وحلقة عمل تستهدف موظفي الحكومات والمؤسسات العامة الوطنية ودون الوطنية. كما نفذت اللجنة أربعة مشاريع ميدانية إقليمية ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال تقييم التكاليف الاجتماعية المترتبة على نقص تغذية الطفل؛ وفضلاً عن إصلاح نظم الحماية الاجتماعية؛ والتفاوض بشأن اتفاقات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف وإدارتها؛ والاستراتيجيات الوطنية لإقامة مجتمع المعلومات. وقد اتخذ ما مجموعه ١١ بلداً (الأرجنتين وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا - جمهورية - البوليفارية) وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس) الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الناشئة عن هذه المشاريع.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٢٢-١٢ (أ) تعزيز السياسة والتخطيط في التنمية ذات الأولوية على الصعيد الوطني؛
 (ب) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على مواجهة قيود تقنية محددة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج لدعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ (ج) تعزيز القدرة التنظيمية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. أوفدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ما مجموعه ٢٦٧ بعثة استشارية إلى جميع البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في الإسكوا في مجالات البيئة والمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية والقضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية والنقل والطاقة والإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما نظمت، بناءً على طلب الدول الأعضاء، ما مجموعه ٤٢ حلقة عمل تدريبية لمختلف أصحاب المصالح على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وركز التدريب على وسائل وضع مؤشرات تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وقياسها وتحليلها، وعلى التحليل الإحصائي اللازم لوضع خطط للقوى العاملة ولتمكينها، وعلى دعم الحسابات القومية وبناء القدرة على ربط شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونفذت اللجنة كذلك مشروعاً وطنياً بعنوان القافلة الإلكترونية، وهو حاسوب ومدرسة إنترنت متنقلان بهدف تدريس مهارات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات للمجتمع المحلي في جنوب لبنان.

الباب ٢٣ حقوق الإنسان

الملامح البارزة لنتائج البرامج

قررت الجمعية العامة، خلال مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥، أن تضاعف الميزانية العادية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى خمس سنوات، ابتداء من عام ٢٠٠٦. وخلال فترة السنتين الحالية، تجسد هذا في إضافة ٩٣ وظيفة وزيادة موارد الميزانية العادية المخصصة للبرنامج بنسبة ٣٦,٦ في المائة. وعلاوة على ذلك، قامت المفوضية السامية باعتماد وتنفيذ خطة الإدارة الاستراتيجية، وهي أول خطة للمفوضية لفترة السنتين تعرض صورة شاملة عن أهداف البرنامج وأنشطته ومتطلباته في إطار نهج قائم على النتائج. وزادت المفوضية ملاكها من الموظفين بنسبة ٤٥ في المائة، مما زاد بدرجة كبيرة وجودها في الميدان، وعمق الخبرة المواضيعية، وعزز القدرة على التواصل مع مؤسسات أخرى من أجل النهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان. كما عزز البرنامج قدرته في مجالات الاتصال والتخطيط والإدارة، بإنشاء أقسام ووحدات مكرسة لهذه الأغراض. وبعد افتتاح مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، أفضت مساعي بناء المؤسسة التي دامت عاما إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات بالتوافق في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٦، دخل البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حيز النفاذ، واعتمدت الجمعية العامة كلا من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقدمت المفوضية المشورة والدعم لهذه العمليات. ومع نقل المسؤولية عن تقديم الخدمات للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة إلى مفوضية حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، باتت المفوضية تقدم الدعم لجميع الهيئات القائمة المنشأة بمعاهدات.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

الاستجابة بسرعة لما ينشأ من حالات حرجية في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة لما يرد من طلبات متزايدة من مجلس حقوق الإنسان، مهمة متعاظمة تتطلب بذل جهود كبيرة تترتب عليها آثار كبيرة من حيث الموارد. وأفضت المشاركة المتزايدة في المتدييات الإنسانية المشتركة بين الوكالات إلى زيادة توقعات الشركاء فيما يتصل بتدخل المفوضية في الميدان. وهذه التطورات تقتضي زيادة تعزيز قدرة المفوضية. وحدا اقتراح المفوضية السامية إنشاء هيئة تعاھدية دائمة موحدة بالهيئات المنشأة بمعاهدات إلى زيادة جهودها من أجل مواءمة أساليب عملها وشروط تقديم تقاريرها، وشجع الدول الأطراف على تبسيط

تقاريرها باعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالوثيقة الأساسية الموحدة. غير أن ثمة الكثير مما يمكن القيام به لكفالة مواءمة انخراط المفوضية وقيادتها على الصعيد القطري مع عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج السالفة الذكر إلى تنفيذ ٨٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ١٦٦ ٤ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect.23)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٣-١ (أ) كفاءة إدارة برنامج العمل بفعالية ودعمه بالموظفين والموارد المالية. بلغت المفوضية وتجاوزت نسبة ١٠٠ في المائة في إنجاز النواتج والخدمات المبرجة في ميزانية فترة السنتين. وفي حين تم استخدام ٩٩,٦ في المائة من الأموال المأذون بها تحققت وفورات في إطار مخصصات الميزانية العادية نتيجة تأخر إنشاء المكاتب الإقليمية الخمسة الجديدة. وشكل الحجم الكبير للتعيينات التي قامت بها المفوضية خلال فترة السنتين، بشغل ٣٨٣ وظيفة في المجموع، ضغطاً كبيراً على مديري البرامج ودائرة إدارة الموارد البشرية. بمكتب الأمم المتحدة في جنيف. لكنه تم الحفاظ على متوسط طول فترة شغور الوظيفة في حدود ٢١٦ يوماً.

(ب) زيادة إطلاع الجماهير المستهدفة على أنشطة المفوضية ووعيها بها. ظلت دائرة الاتصال بالجماهير تتسع باستمرار خلال فترة السنتين. ففي عام ٢٠٠٦، زار موقع المفوضية على شبكة الإنترنت نحو ١,٩ مليون زائر. وفي عام ٢٠٠٧، زاره ٢,٥ مليون زائر. وزاد ذكر المفوضية السامية لحقوق الإنسان في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية بنسبة ١٥ في المائة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧. ونشرت مقالات رأي للمفوضية السامية في ٧٥ صحيفة مختلفة في أكثر من ٦٠ بلداً في عام ٢٠٠٧ مقابل ٨٤ صحيفة في ٤٠ بلداً في عام ٢٠٠٦.

البرنامج الفرعي ١

مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والبحث والتحليل

مراعاة حقوق الإنسان

٢٣-٢ (أ) تعزيز قدرة الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على إدراج الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في أنشطتها الإنمائية والإنسانية والمتصلة بسيادة القانون، وعلى مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء قدراتها الوطنية وتعزيزها. تجاوزت المفوضية الهدف المحدد في قيام الوكالات التابعة للأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات باعتماد ٦ سياسات ومبادئ توجيهية تنفيذية تتصل بحقوق الإنسان خلال فترة السنتين، وتوصلت إلى قيامها باعتماد ما مجموعه ١١ من هذه السياسات والمبادئ التوجيهية. وخلال عام ٢٠٠٧، ساهمت المفوضية في تقديم الدعم لثمانية أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة في بلدان من قبيل البلدان الرائدة "لتوحيد الأداء" واستهلت أنشطة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في هذه العملية. ورغم التقدم المحرز في إدماج حقوق الإنسان في أطر برجة الأمم المتحدة المشتركة منذ اعتماد التفاهم المشترك في الأمم المتحدة لتطبيق نهج يقوم على حقوق الإنسان على البرجة، ما زالت هناك حاجة إلى تقديم مزيد من التوجيه بشأن تطبيق المنهجية على مجالات مواضيعية محددة. وهذا سيقتضي زيادة تعزيز القدرة الداخلية للمفوضية.

(ب) معرفة قضايا حقوق الإنسان على نطاق أوسع في منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية. نظمت مفوضية حقوق الإنسان ٣٠ برنامجا لتوفير التدريب والتوجيه الأولي بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان خلال فترة السنتين، بمشاركة ١٧ فريقا قطريا (وهو رقم يتجاوز الهدف المحدد في ١٥ فريقا قطريا) و ٤٠ منسقا مقيما (وهو رقم يتجاوز الهدف المحدد في ١٥ منسقا مقيما). وعلاوة على ذلك، تم بفضل التعاون بين الوكالات وضع مجموعة مواد تعلم موحدة جديدة بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان. وينبغي توسيع عضوية شبكة الموظفين على نطاق الوكالات (١٠ أعضاء حاليا) الذين لديهم إلمام بتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان على احتياجات البرجة من أجل كفالة توافر الخبرة في كل منطقة.

الحق في التنمية

(أ) توسيع نطاق دمج و/أو إدراج مسألة تعزيز الحق في التنمية وحمايته، بهدف الإعمال التام للحق في التنمية، وخاصة عبر برامج حقوق الإنسان وبرامج العمل الخاصة بإدارات الأمم المتحدة ومكاتبها والوكالات المتخصصة والمنظمات والمنتديات الدولية

الرئيسية المعنية بهذه المسألة. خلال فترة السنتين، اعتمدت الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات ١١ من السياسات والمبادئ التوجيهية التنفيذية. ونظمت مفوضية حقوق الإنسان ٤٠ مشروعاً مشتركاً مع أفرقة قطرية للترويج لتطبيق نهج يقوم على حقوق الإنسان على البرمجة القطرية المشتركة والحوار بين الوكالات. وواصلت المفوضية تقديم دعم إداري وتنظيمي وتحليلي ملموس لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية والفريق العامل المعني بالحق في التنمية، والخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. وعلاوة على ذلك، قامت المفوضية، خلال عام ٢٠٠٧، بتقديم الدعم لثلاث بعثات فنية تقودها فرقة العمل الرفيعة المستوى بغية تقييم شتى الشراكات العالمية من أجل التنمية.

(ب) إذكاء الوعي بالحق في التنمية ومعرفته وفهمه. خلال عام ٢٠٠٦، نشرت مفوضية حقوق الإنسان أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ نسخة من منشورات تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحق في التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر في ١١٩ بلداً في جميع أنحاء العالم، وذلك استجابة لطلبات بلغ عددها ٢ ٢٠٠ طلب. وخلال عام ٢٠٠٧، تم توزيع ١٣٥ ٠٠٠ منشور ووثيقة أخرى على ١١٥ بلداً، استجابة لطلبات بلغ عددها ٢ ٥٠٠ طلب. وكانت صحيفة الوقائع وسلسلة التدريب المهني أكثر الوثائق توزيعاً.

البحث والتحليل

(أ) تعزيز احترام تمتع كل فرد، بما في ذلك النساء والأطفال، والأشخاص المنتمون إلى الأقليات، والشعوب الأصلية، والمعوقون، والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمهاجرون، وضحايا الاتجار، وضحايا الاختفاء القسري، بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. خلال فترة السنتين، نظمت المفوضية ٣٧ نشاطاً لزيادة الوعي واحترام تمتع كل فرد بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن ضمن هذه الأنشطة تنظيم ٩ اجتماعات لأفرقة خبراء، و ٨ حلقات عمل، و ٥ برامج تدريبية، وحلقتين دراسيتين، واجتماع مشترك بين الوكالات، و ١٢ برنامجاً للزمالات استفاد منها ٦٣ شخصاً من الأشخاص المنتمين إلى الأقليات. وسوف تشمل مجموعة التعلم الموحدة بين الوكالات عنصراً يتعلق بتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز حقوق هذه الفئات وحمايتها.

(ب) تعزيز الجهود التي تسهم في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. متابعة لإعلان وبرنامج عمل ديربان، نظمت المفوضية خمس حلقات دراسية وحلقات عمل إقليمية للخبراء، وحلقة عمل دون إقليمية

واحدة، وخمسة أنشطة للتوعية، وحلقة نقاش واحدة، وأسهمت في سبع حلقات دراسية وحلقات عمل إقليمية مشتركة بين الوكالات. وثمة حاجة متزايدة إلى الاستجابة للطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء والشركاء الآخرون للحصول على إرشادات بشأن مسائل موضوعية تتعلق بمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

البرنامج الفرعي ٢

دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها

٢٣-٣ (أ) توفير الدعم اللازم والمناسب في حينه للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والهيئات المنشأة بمعاهدات من أجل القيام بعدة أمور من بينها تخفيف عبء تقديم التقارير الواقع على الدول الأطراف. نجح البرنامج في خفض عدد التقارير المتأخرة الواردة من الدول الأطراف. وعلاوة على ذلك، أفضت مواءمة أساليب عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات إلى نشوء نظام موحد لرموز الوثائق وأدت إلى اعتماد مبادئ توجيهية لتبسيط عملية تقديم التقارير. ولم يتم تحقيق الهدف المحدد لفترة السنتين وهو زيادة الوثائق المقدمة في حينها بنسبة ٥٢ في المائة (قدمت ٤٨ في المائة من الوثائق في حينها) نظرا لزيادة عدد الوثائق التي يصدرها البرنامج الفرعي استجابة لعبء العمل الذي زاد في مجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى التصديقات على المعاهدات والطلبات الجديدة الناتجة عن إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(ب) توفير الدعم اللازم والمناسب في حينه للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والهيئات المنشأة بمعاهدات من أجل القيام بعدة أمور من بينها الإسهام في تخفيض الوقت اللازم لإعداد شكاوى كي تنظر فيها آليات الاستعراض المناسبة. خلال فترة السنتين، تمكنت المفوضية من تقليل التأخر في معالجة الرسائل المتصلة بكل شكاوى. وتم استكمال وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالالتماسات لتعزيز الكفاءة في تجهيز الشكاوى. وأعد الفريق المعني بالالتماسات ٢٥٩ مشروع قرار لكي تنظر فيها الهيئات الثلاث المنشأة بمعاهدات، وبتت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ٢٠٧ منها - مقابل ١٤٩ مشروع قرار في فترة السنتين السابقة. وعالجت اللجنة ما يربو على ٦١٦ ١٤ رسالة، مقابل ٥٠٠ ١٣ رسالة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(ج) تنسيق وتوحيد وثائق الهيئات المنشأة بمعاهدات. طبق في عام ٢٠٠٦ نظام جديد للرموز يسر تجهيز الوثائق والبحث عنها والإحالة إليها. ورغم التقدم المحرز، لم يتحقق الهدف المحدد لفترة السنتين وهو خفض عدد الوثائق، ويعزى ذلك إلى زيادة عبء العمل

وزيادة عدد الوثائق الصادرة. كما أدى تبسيط أساليب العمل إلى زيادة عدد الوثائق وأنواعها، من قبيل الردود على قوائم القضايا وإجراءات المتابعة.

(د) تعزيز وتحسين الوعي بالملاحظات الختامية والتوصيات التي تقدمها الهيئات المنشأة بمعاهدات. قامت المفوضية بجهود لزيادة أنشطة التدريب التي تعزز الوعي بالتوصيات والملاحظات التي تقدمها الهيئات المنشأة بمعاهدات، ونظمت ٢٣ حلقة عمل في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، مقابل ٢٥ حلقة عمل كهدف محدد لفترة السنتين. كما أسهمت أنشطة جديدة، مثل تدريب وسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية، في تعزيز الوعي بنواتج الهيئات المنشأة بمعاهدات. وجعلت القيود على الموارد البشرية والمالية والزيادة في الطلبات الواردة تنظيم كافة حلقات العمل المقررة للمتابعة أمرا صعبا.

البرنامج الفرعي ٣

الخدمات الاستشارية، والتعاون التقني، والأنشطة الميدانية

٢٣-٤ (أ) تعزيز قدرة وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري على مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تطوير نظمها الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية. قدم المستشارون في مجال حقوق الإنسان، الذين أرسلوا مع ١٣ فريقا قطريا، المساعدة في تحديد الاحتياجات في ميدان حقوق الإنسان في البلدان، وقدموا المشورة بشأن استراتيجيات البرامج القائمة على حقوق الإنسان وتنفيذها. كما قدم البرنامج الدعم لتعزيز قدرة وكالات الأمم المتحدة على مساعدة البلدان في تطوير نظمها الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويقتضي إدماج شواغل حقوق الإنسان في أنشطة الأفرقة القطرية وتحسين التنسيق بين مفوضية حقوق الإنسان والأفرقة القطرية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية التزاما كاملا من جانب الأفرقة القطرية بأن تنكب على برامج حقوق الإنسان منذ البداية.

(ب) تعزيز قدرة وكالات الأمم المتحدة، على الصعيد القطري، على مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في وضع التشريعات التي تتفق مع صكوك حقوق الإنسان. أسدت المفوضية المشورة لصياغة القوانين والإجراءات في إثيوبيا وأنغولا وأوغندا والبحرين وبوروندي والبوسنة والهرسك وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وشيلي وصربيا وطاجيكستان وكوسوفو (صربيا) وكولومبيا ولبنان والمكسيك. وخلال فترة السنتين، اعتمدت دول أعضاء تسعة قوانين أعدت بدعم من المفوضية: ثلاثة قوانين في كولومبيا وثلاثة قوانين في غواتيمالا وقانون واحد في كل من إيطاليا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والفلبين.

(ج) زيادة الدعم المقدم إلى البلدان بناء على طلبها بهدف تعزيز القدرة المؤسسية الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. أسدى البرنامج المشورة لـ ٢٩ دولة بشأن الأطر الدستورية أو التشريعية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وبشأن طبيعتها ومهامها وسلطاتها ومسؤولياتها. وعلاوة على ذلك، قامت المفوضية بدعم وتيسير عقد الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التنسيق الدولية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتجلت زيادة مستوى التعاون مع البلدان في تطوير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في زيادة عدد مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية التي تراعي تماما مبادئ باريس، والتي بلغ عددها في نهاية فترة السنتين ٦٠ مؤسسة (بزيادة ١٠ مؤسسات مقارنة بالهدف المحدد). وبقدر ما يزيد عمل منظومة الأمم المتحدة عن كئيب مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المستقلة ومن خلالها بقدر ما تزيد فرص نجاح واستدامة الجهود الرامية إلى إرساء الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

(د) تعزيز الوعي بصكوك حقوق الإنسان وزيادة معرفتها وفهمها. بدعم من مفوضية حقوق الإنسان، أدرجت مادة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو. وفي جنوب شرق آسيا، تم الشروع في تنظيم برامج تدريبية من خلال المحاكم الصورية في كليات الحقوق. وفي طاجيكستان، أعد كتاب مدرسي ودليل للمدرس بشأن حقوق الإنسان وهما الآن جزء من المنهج الدراسي. وأعدت مواد حقوق الإنسان بالتركمانية والطاجيكية والقرغيزية. وفي كولومبيا، استحدثت مفوضية حقوق الإنسان شبكة لتدريب المديرين في معهد النيابة العامة والمدرسة الإصلاحية وأسدت لكليهما المشورة بشأن وحدات التدريب. وكان للوجود الميداني دور حاسم في تحقيق الأهداف السالفة الذكر وتحسين جدوى برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عموما على أرض الواقع. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، كانت المفوضية تشغل ١١ مكتبا قطريا و ٩ مكاتب إقليمية.

البرنامج الفرعي ٤

دعم الإجراءات المواضيعية لتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان

٢٣-٥ (أ) تحسين التعاون بين المكلفين بولايات في مجال الإجراءات الخاصة وغيرها من آليات أجهزة حقوق الإنسان. خلال فترة السنتين، أشارت ١٢ ملاحظة ختامية اعتمدتها الهيئات المنشأة بمعاهدات إلى توصيات قدمها مكلفون بولايات في مجال الإجراءات الخاصة المواضيعية، أسهم بعضهم أيضا في وضع تعليقات عامة للهيئات المنشأة بمعاهدات. وفي تقرير رئيسي لليونيسيف وتقارير عدة للمنسقين المقيمين، وردت إشارات واضحة إلى توصيات

صادرة عن مكلفين بولايات في مجال الإجراءات الخاصة. لكن ما زالت هناك محدودية في القدرة على جمع المعلومات المتصلة بأنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلقة بتوصيات الإجراءات الخاصة. ومن اللازم أيضا تحسين متابعة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

(ب) تحسين التنسيق فيما بين المكلفين بولايات تتعلق بالإجراءات الخاصة المواضيعية. تشجع المفوضية المكلفين بولايات على اتخاذ إجراءات مشتركة، تزايدت خلال فترة السنتين: فقد كان ٤٨ في المائة من جميع رسائل المكلفين بولايات في مجال الإجراءات الخاصة في المفوضية رسائل مشتركة، وقام المكلفون بولايات بإجراء أربع زيارات مشتركة، واشتركوا في إصدار ٢٠ في المائة من بياناتهم الصحفية.

(ج) تعزيز الوعي بالتوصيات المواضيعية والخاصة بكل بلد على حدة في الإجراءات المواضيعية لتقصي الحقائق. قدمت المفوضية الدعم لعدة أنشطة لتعزيز الوعي بالتوصيات المواضيعية والخاصة بكل بلد على حدة الصادرة عن المكلفين بولايات في مجال الإجراءات الخاصة، من قبيل: إصدار المكلفين بولايات لبيانات صحفية؛ وقيام الفاعلين في المجتمع المدني ومكاتب الأمم المتحدة التي تنكب على حقوق الإنسان بتنظيم أحداث بشأن حقوق الإنسان؛ وقيام المكلفين بولايات بإعداد حلقات دراسية، واجتماعات، وتقارير؛ وقيامهم بزيارات قطرية، ووضع أدوات إعلامية، وعقد اجتماعات لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة؛ وعقد الاجتماع السنوي للإجراءات الخاصة.

(د) تقديم المعلومات إلى الضحايا حول سبل الانتصاف المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. خلال فترة السنتين، قام المكلفون بولايات تتعلق بالإجراءات الخاصة المواضيعية بزيارات قطرية عددها ٩٢ زيارة. وإضافة إلى ذلك، زاد عدد الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية لتعميم المعلومات بشأن سبل الانتصاف: إذ زادت الزيارات القطرية بنسبة ٣٦ في المائة، والبيانات الصحفية بنسبة ٤٢ في المائة، والتقارير السنوية بنسبة ٦٧ في المائة. ويجري حاليا ترجمة أدوات إعلامية بشأن الإجراءات الخاصة، بما في ذلك مضمون الموقع الشبكي. وهذا سيتيح لعدد كبير من الأطراف المعنية، بما فيها الضحايا، الحصول على معلومات بشأن سبل الانتصاف.

الباب ٢٤ توفير الحماية والمساعدة للاجئين

الملامح البارزة لنتائج البرامج

شهدت فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تغيراً ملحوظاً في بيئة عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فعلى عكس الاتجاه الذي كان سائداً لسنوات متعددة، سجلت المنظمة زيادة في عدد اللاجئين في العالم ليصل هذا العدد إلى نحو ١٠ ملايين شخص، أي ما نسبته ١٤ في المائة قياساً إلى عام ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، زاد عدد المشردين داخلياً الذين توفر لهم المفوضية الحماية أو المساعدة في إطار الجهد التعاوني للأمم المتحدة ليصل إلى نحو ١٣ مليون شخص، أي أكثر من نصف العدد المقدر للمشردين داخلياً على الصعيد العالمي. وتضاعف هذا العدد تقريباً في غضون سنة وهو ما يشكل سبباً رئيسياً وراء الزيادة الحادة في العدد الإجمالي للأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية من ٢١ مليون شخص في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣٣ مليون شخص في عام ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، شهد عام ٢٠٠٦ عودة أكثر من ٧٣٠ ٠٠٠ لاجئ طواعية إلى بيوتهم في أمن وكرامة.

ولحشد مساعدات إضافية، اضطلعت المفوضية بتدابير لإعادة موازنة النفقات التشغيلية والإدارية وتخفيض تكاليفها الهيكلية. فقد أدت الجهود المتضافرة لتخفيض الإنفاق في المقر في عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال إلى رحل مالي إيجابي، مكن المفوضية في عام ٢٠٠٧ من الوفاء ببعض الاحتياجات الأساسية التي لم تلب في قطاعات الصحة، والتغذية، ومنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له في ١٨ بلداً.

ويرد مزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في الوثيقتين التاليتين: التقرير العالمي السنوي لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ (متاح في منتصف عام ٢٠٠٨).

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تزايد عدد اللاجئين والمشردين داخلياً في وقت تزايد فيه عدد المتنقلين عبر العالم، بما في ذلك عدد كبير من الأشخاص الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية بحثاً عن الفرص في بلدان أغنى. ولهذا الاتجاه البارز جداً للأسف أثر شديد على مؤسسة اللجوء. فغالبا ما يتم الخلط في المناقشات العامة بين المهاجرين واللاجئين، مما يؤدي إلى ظهور سياسات وتدابير أكثر تقييداً قد تجحد الحق في اللجوء للاجئين في أمس الحاجة إلى الحماية الدولية. وعلاوة على ذلك، يعود العديد من اللاجئين إلى بلدان دمرتها الحرب وتفتقر إلى الهياكل الأساسية أو الخدمات الكافية. ولا تزال ثمة حالات لجوء غابت عن انتباه العالم في حين أن الحاجة فيها إلى اللجوء كبيرة.

وبموازاة مع هذه العوامل الخارجية والتحديات في مجال الحماية، تعمل المفوضية لتصبح منظمة أكثر مرونة وفعالية واتجاها نحو تحقيق النتائج. ولذلك، باشرت في مطلع عام ٢٠٠٦ عملية إصلاح شاملة، يتم في إطارها استعراض كافة الهياكل والنظم والعمليات وترتيبات التوظيف لكفالة تكييفها مع التحديات التي تواجهها المنظمة. وفي إطار هذه العملية، تقرر في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ أن تنقل خدمات معينة من خدمات الدعم الإداري من المقر في سويسرا إلى هنغاريا حيث يمكن تنفيذها بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة. وتهدف الإصلاحات إلى زيادة الاستجابة للعمليات، وتعزيز القدرة على وضع الاستراتيجيات دون الإقليمية وتخطيط الحلول الميدانية وكذا تعزيز القدرة على العمل مع الشركاء في بيئة مؤسسية متغيرة. وتم اعتماد إطار جديد لتخصيص الموارد في منتصف عام ٢٠٠٧، وبدأت مناقشات مع أعضاء اللجنة التنفيذية بشأن هيكل جديد لميزانية المنظمة.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج السالفة الذكر إلى تنفيذ ٩٢ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ١٧٠ ناتجا.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect.24)).

البرنامج الفرعي ١

الحماية الدولية

٢٤-١ (أ) تعزيز التعاون الدولي على حماية اللاجئين وغيرهم ممن هم موضع اهتمام. تظل اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ أساس نظام الحماية الدولية للاجئين، وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، هناك ١٤٦ دولة طرفا في أحد الصكين أو كليهما. وفي آسيا، كثفت المفوضية مناقشتها مع حكومي إندونيسيا وولايات ميكرونيزيا الموحدة بشأن خطط لانضمامهما إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبحث مع حكومي تيمور - ليشتي وبابوا غينيا الجديدة إمكانية رفع التحفظات. ومع انضمام بليز ورومانيا والسنغال إلى اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٥٤ واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ ارتفع عدد الدول الأطراف في هاتين الاتفاقيتين ليصل إلى ٦٠ و ٣١ دولة طرفا على التوالي.

(ب) تحسين التزام الدول بالمعايير المقبولة دولياً لمعاملة اللاجئين، وبخاصة المبدأ الأساسي للجوء وعدم الإعادة القسرية. لتيسير التجانس في تفسير اتفاقية عام ١٩٥١، أصدرت المفوضية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحماية الدولية وقامت بتدخلات قانونية في محافل قضائية شتى. وروجت المفوضية لاستخدام بنود الاستثناء في اتفاقية عام ١٩٥١ كوسيلة مناسبة للتعامل مع الأفراد الذين لا يستحقون الحماية الدولية، مع القيام في الوقت ذاته بزيادة تدخلاتها لكفالة تطبيق بنود الاستثناء بما يتماشى مع أهداف الاتفاقية ومقاصدها. وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بحوادث إعادة قسرية بينما حد من الاستفادة من إجراءات الدخول إلى الإقليم و/أو اللجوء في بعض البلدان نتيجة اتخاذ تدابير تطبيقية أو قيود قانونية جديدة، منها فرض شروط صارمة فيما يتعلق بالوثائق التي تثبت الهوية والآليات التشريعية التي تخفف الضمانات الإحرائية لتقييم طلبات اللجوء. واشتركت المفوضية في تحديد مركز اللاجئين في نحو ٧٠ بلداً وشمل ذلك ٧٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٦. ومن بين الدول الـ ١٤٦ الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ و/أو بروتوكولها، اعتمدت ١٠٢ دولة إجراءات وطنية لتحديد مركز اللاجئين. وما زالت عدة دول تفتقر إلى التشريعات الأساسية وإلى الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ مسؤولياتها بموجب القانون الدولي للاجئين. ويمثل التحرك المتزايد للاجئين وملتزمي اللجوء في إطار تدفقات مختلطة مشكلة من حيث تحديد من يحتاجون إلى الحماية وإيصال كافة المطالبات الفردية بطريقة سليمة.

(ج) تعزيز حماية اللاجئين من النساء والأطفال. اعتمدت المفوضية نهجاً ذا شقين لمراعاة اعتبارات السن ونوع الجنس والتنوع واتخاذ إجراءات محددة الهدف لتمكين النساء من أعمال حقوقهن، وزيادة مشاركة الأطفال وتعزيز احترام حقوقهم. وخلال عام ٢٠٠٦، مددت المفوضية نطاق استراتيجيتها لمراعاة اعتبارات السن ونوع الجنس والتنوع لتشمل المكاتب الميدانية، مستهدفة الموظفين والشركاء الحكوميين والتنفيذيين. وشارك أكثر من ٩٠ بلداً في اعتماد التحليل في برامجها بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وأعدت المفوضية، من خلال دعم المنظمات غير الحكومية، وحدة لتدريب القيادات من النساء الشابات اخترت في إثيوبيا والهند. وقدمت أنشطة بناء السلام الدعم في أساليب حل النزاعات لمجتمعات محلية في تشاد ورواندا وسيراليون. وبالشراكة مع جامعات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تولت المفوضية قيادة برنامج مع الموظفين والشركاء في غرب دارفور لتوفير دعم نفسي اجتماعي لمن يعانون من الصدمة نتيجة العنف الجنسي والجنساني وغيره من أشكال العنف. ولا تزال حالة الأطفال اللاجئين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم مثير قلق. وقد أصدرت المفوضية المبادئ التوجيهية لتحديد مصلحة الطفل العليا رسمياً، وذلك من أجل

توضيح المعايير والإجراءات. وفي عام ٢٠٠٦، عرضت أداة للتقييم التشاركي على ٤١ بلداً آخر، فأصبح العدد الإجمالي للبلدان هو ٩٧ بلداً.

(د) زيادة استخدام النهج الشاملة والإقليمية لانتقاء حالات اللجوء وغيرها من أشكال النزوح القسري وإيجاد حلول لها. أدى اتساع دائرة تعامل المفوضية مع المشردين داخلياً إلى توفير فرص أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح. وفي إطار أنشطة دعم إعادة إدماج العائدين، انخرطت المفوضية في تطوير قدرة الدول في مجال الحكم الرشيد، فساهمت بذلك في معالجة الأسباب الجذرية لنزوح السكان. كما عملت المفوضية عن كثب مع المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتطوير مفهوم برامج الحماية الإقليمية، التي تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان في المناطق الأصلية على توفير الحماية للسكان اللاجئين لتلافي الحاجة إلى عمليات النزوح. وتشمل المناطق المستهدفة بمشاريع رائدة أولية بلدان رابطة الدول المستقلة الغربية وجمهورية تترانيا المتحدة. وفي أفغانستان وسري لانكا، قدمت المفوضية الدعم لقانون حقوق الإنسان وللرصد على الصعيد الوطني. واضطلعت المفوضية بأنشطة لبناء قدرة الدول على تحديد ملتمسي اللجوء واللاجئين وسط حركات الهجرة الواسعة وحمايتهم تماشياً مع المعايير الدولية. ومن الشواغل الرئيسية للمفوضية استمرار حدوث خسائر في الأرواح نتيجة محاولات عبور البحار في شتّى أنحاء العالم من قبيل البحر الأبيض المتوسط وخليج عدن وساحل غرب أفريقيا والبحر الكاريبي.

(هـ) إحراز تقدم نحو إيجاد حلول دائمة لحالات النزوح القسري الكثيرة. ما زالت الإعادة أو العودة الطوعية هي الحل الدائم الذي يستفيد منه أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخلياً. والعديد من حالات العودة التي نظمتها المفوضية تمت في إطار اتفاقات ثلاثية الأطراف، مما مكن من فهم واضح لضمانات السلامة البدنية والقانونية والمادية ومسؤوليات شتّى الأطراف في هذا الصدد. ولتشجيع الإعادة الطوعية، يسرت المفوضية زيارات معيّنة للاجئين الأنغوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودورات إخبار للاجئين الروانديين في ملاوي. ويسرت المفوضية، بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، تدابير لبناء الثقة لصالح اللاجئين في تندوف، الجزائر، بتنظيم زيارات أسرية. ورغم التقدم المحرز، لم يزد عدد بلدان إعادة التوطين إلا زيادة هامشية، وكثيراً ما لا تتاح فرص للاندماج محلياً للاجئين. وهناك حاجة إلى مواصلة تحسين قدرة المفوضية على تحديد القضايا وتجهيزها.

البرنامج الفرعي ٢ المساعدة

٢٤-٢ (أ) تحسين نوعية حياة اللاجئين المستفيدين من برامج الرعاية والإعالة. فيما يتعلق بنوعية حياة اللاجئين، اتخذت إجراءات بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي لخفض معدلات سوء التغذية الحاد إلى أقل من ١٠ في المائة (بقياس الفارق المعياري عن متوسط القيمة (Z-score))، وذلك بغرض التصدي للاتجاهات المتزايدة لسوء التغذية الحاد والنقص في المغذيات الدقيقة لدى اللاجئين من الأطفال والنساء. وكان عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية للمفوضية لكل ١٠ ٠٠٠ لاجئ ثابتاً في فترة السنتين، في حدود ٧٧ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وجرى أيضاً إدخال تحسينات أخرى قابلة للقياس الكمي بمساعدة المفوضية لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين.

(ب) تعزيز علاقات الشراكة مع الجهات الأخرى، ولا سيما الوكالات الشقيقة التابعة للأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الثنائية، في تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين. أسهمت المفوضية في نهج قيادة المجموعات المشتركة بين الوكالات، إذ قامت بدور قيادي في مجالات الحماية، وتنسيق وإدارة شؤون المخيمات، والإيواء الطارئ للمشردين داخلياً في حالات النزوح الناجمة عن النزاعات. وواصلت المفوضية العمل باعتبارها أمانة المجموعة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بالاستجابة الإنسانية والتعافي بعد انتهاء النزاعات في إطار برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي. وفي فترة السنتين، شاركت المفوضية في مبادرات بالتعاون مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب دعم بناء السلام) ووكالات التعاون الإنمائي الثنائي (مؤسسة دويتش غسلسchaft فير تكنيش زوسامانرايت، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي). وبالإضافة إلى إقامة علاقات تعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أقامت المفوضية شراكات قوية مع الاتحاد الدولي لرابطات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومع منظمات غير حكومية. وتم تأمين ما يربو على ٢٠ في المائة من ميزانية المفوضية بفضل شراكات أقيمت مع ٦٥٠ منظمة غير حكومية تقريباً، نحو ٨٠ في المائة منها منظمات وطنية.

(ج) إحراز تقدم فيما يتعلق بتعميم مراعاة الأولويات البرنامجية التي حددها اللجنة التنفيذية، وهي اللاجئين، والأطفال والمراهقون اللاجئون، وكبار السن، والبيئة. استند إلى نهج يقوم على الحقوق وعلى المجتمع المحلي في عمل المفوضية لكفالة الشراكة مع المجتمع المحلي من خلال تعبئة كافة أعضائه والاستفادة من قدراتهم ومواردهم لتعزيز حماية المرأة والطفل.

وبينما لا تزال عملية تحديد الأولويات تسترشد بالتزامات المفوض السامي الخمسة للاجئين من النساء، جاءت خطة عمل الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2005/636) التي صدرت تنفيذًا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتزيد من تعزيز التوجهات الاستراتيجية للمفوضية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقامت المفوضية، بالشراكة مع الحكومات المضيفة، والمنظمات غير الحكومية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بتقديم المساعدة لعمليات في إثيوبيا وأوغندا وباكستان وجيبوتي وسيراليون وغينيا وليبيريا من أجل وضع وتنفيذ خطط عمل مجتمعية لتأهيل المواقع وتنظيف المخيمات. وتم أيضا تقديم الدعم لبعض البلدان في أفريقيا وآسيا من خلال تقديم أدوات وموارد لتنفيذ مشاريع بيئية. وشملت هذه الأنشطة: توفير تدريب وطني بشأن إدارة البيئة في إثيوبيا وأوغندا؛ والترويج على مستوى السياسة العامة لتقنيات وتكنولوجيات حفظ الطاقة في تشاد ونيبال؛ وتعميم معلومات بشأن مآو مواتية للبيئة في بوروندي ورواندا وزامبيا وكينيا. وهناك تقييمات تشاركية أجريت في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ أبرزت عدم إيلاء الاهتمام للمسنين والمعوقين.

(د) إدخال مزيد من التحسين على مستويات تأهب المفوضية للطوارئ وتخطيطها لمواجهة المستجدات غير المتوقعة. لم يتم بلوغ هدف تكوين وصيانة مخزون عالمي من المواد غير الغذائية لما يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ مستفيد، إذ إن المخزونات تكفي في الوقت الحالي ٣٥٠ ٠٠٠ شخص. بيد أن المفوضية أحرزت تقدما في تعزيز قدرتها على التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيد العالمي. ويصنف نظام الإنذار المبكر (Action Alert) البلدان في إحدى فئات الإنذار المبكر الأربع (الحمراء والبرتقالية والصفراء والزرقاء). وقد فرغ من تنقيح النظام بحلول منتصف عام ٢٠٠٦، فتضمن مفهوم "النطاق والاحتمال". وعلاوة على ذلك، تم ربط أنشطة موصى بها في مجال التأهب (من قبيل التخطيط للطوارئ، والتخزين داخل البلدان، وإنشاء أفرقة لطوارئ محتملة) بفئات الإنذار المبكر، ما أكسب النظام نهجا أكثر موضوعية ومنهجية في مجال الإنذار المبكر. وشارك قسم التأهب والاستجابة للطوارئ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عمليات التخطيط للطوارئ في ١٤ بلدا ومنطقة (بنن والكاميرون وكوت ديفوار وإثيوبيا/إريتريا وغانا وغينيا - بيساو وهايتي وكوسوفو والأردن وماليزيا/إندونيسيا ونيبال والسودان وأوغندا وآسيا الوسطى) متجاوزا بذلك الهدف المحدد في ست حالات. وقد قضى سبعة موظفين من القسم ما مجموعه ٢١٣ يوم عمل لهذا الغرض.

(هـ) إحراز تقدم في تعزيز القدرة المحلية على تحمل حالات اللجوء. يشكل حصر اللاجئين أمدا طويلا في مخيمات ومستوطنات مغلقة تقييدا صارما لحقوقهم. لذلك هناك

حاجة إلى مساعدة البلدان التي تستضيف اللاجئين وتشجيعها على أن تتيح لهم قدراً أكبر من حرية التنقل، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية، والتمتع بالحق في كسب العيش. والعديد من البلدان ليست لديها رؤية واضحة بشأن تطبيق نظام الحماية الدولية، وكيفية تنفيذه، و/أو ليست لديها القدرات أو الموارد لتنفيذه. وقد صدر في عام ٢٠٠٦ إطار شامل لتحليل مكان الثغرات في قدرة الدول. وساعد هذا الإطار في إعطاء صورة عن مشاركة اللاجئين وملتمسي اللجوء في تحديد أوجه القصور في مجال الحماية والإسهام في معالجتها، وعملاً لديهم من قدرات في هذا المضمار. وفي إطار مبادرات المفوضية لبناء القدرات، قام مشروع تعزيز القدرة على الحماية بتدعيم أعماله وتوسيع نطاقها لتشمل الآن أذربيجان وأرمينيا وبنن وبوركينا فاسو وتايلند وجمهورية تروانجا المتحدة وجورجيا وزامبيا وكينيا. وشمل نطاق مشاريع القدرة على الحماية: بناء القدرات التشريعية والإدارية؛ وتحسين آليات الحماية، بما في ذلك منع العنف الجنسي والجسدي والتضدي له؛ وتحسين فرص الاعتماد على الذات؛ والإعداد للعودة.

(و) تعزيز التعاون العملي لتقديم مساعدة أفضل إلى الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية من خلال تقديم المجتمع الدولي تبرعات كافية انطلاقاً من روح تقاسم الأعباء والتضامن الدولي. واصلت المفوضية مشاركتها النشطة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لبحث الاتساق التنفيذي في الأنشطة الإنسانية وستتخذ خطوات كبرى لتعزيز علاقتها التنفيذية مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد تم نشر المبادئ التوجيهية والإرشادات التكميلية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المنقح بشأن مبادرة "أمم متحدة واحدة" ليسترشدها في التخطيط للعمليات القطرية. وشاركت المفوضية في اللجنة التوجيهية الخاصة بالمبادرة وأنشأت وحدة صغيرة لتقديم الدعم التنفيذي للمشاريع الرائدة والاتصال بالوكالات الشريكة. ومن المهام الحاسمة للمفوضية حشد التزامات المانحين لدعم إطار إيجاد الحلول الدائمة وتشجيع مزيد من التنسيق بين شتى فروع الحكومة الوطنية. وفي هذا الصدد، رأى النور عدد من مبادرات الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تنظر إلى اللاجئين في سياق إنمائي. وتمثل الروابط المتزايدة بين السلام والأمن والتنمية والأنشطة الإنسانية عوامل حاسمة بالنسبة للمفوضية لتنفيذ أهداف إطار إيجاد الحلول الدائمة.

الباب ٢٥ اللاجئون الفلسطينيون

الملامح البارزة لنتائج البرامج

قدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خدمات تعليمية وصحية وغوثية واجتماعية وائتمانات صغرى للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. ففي لبنان، وفرت الأونروا التعليم الابتدائي والإعدادي في خمسة ميادين، إضافة إلى التعليم الثانوي. وفي الجمهورية العربية السورية، أحرز التلاميذ الذين يذهبون إلى مدارس الأونروا معدلات نجاح أعلى من التلاميذ الذين يذهبون إلى مدارس حكومية. وإجمالاً، فإن نتائج خريجي مركز التدريب المهني التابع للوكالة أحسن من نتائج خريجي كليات مجتمعية أخرى من القطاعين الخاص والعام. وفي مجال الخدمات الصحية، اعتمدت الأونروا نظاماً للمعلومات الجغرافية وأجرت دراسة لتقييم انتشار مرض فقر الدم في ميادين غزة والضفة الغربية. وتم تقديم نحو ٩,٦ ملايين استشارة طبية، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٩ في المائة تقريباً قياساً إلى فترة السنتين السابقة.

وفيما يتعلق بالخدمات الغوثية والاجتماعية، انتهت الأونروا من إجراء دراسة استقصائية شاملة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر التي تعيش في حالة العسر الشديد. وعلاوة على ذلك، تم تنقيح عتبات الدخل ومعايير الأهلية، وتم تحديد خطوط الفقر المدقع. وتم اقتراح خطط جديدة للدفع. وتم الاضطلاع بمشاريع رائدة ناجحة بشأن الحصص الغذائية المعبأة مسبقاً في لبنان. وختاماً، تم مسح ما ينيف عن ٧ ملايين من ملفات ووثائق أسر اللاجئين وحفظها إلكترونياً.

واتسع نطاق الدعم المقدم للتمويل الصغير والمشاريع الصغرى بفضل توسيع شبكتها من المكاتب الفرعية، التي زاد عددها من ١٠ إلى ١٥ مكتباً، وبفضل طرح منتجات جديدة للتمويل الصغير، ومنها قرض سكني جديد في غزة، وقرض استهلاكي في الضفة الغربية، وقرض تضامني للنساء فقط في الجمهورية العربية السورية. وتمكنت الأونروا من الحفاظ على معدل سداد سنوي قدره ١٠٠ في المائة بعد عمليات دامت ١٥ شهراً وكانت قيمة تمويل قروض الإسكان أقل بقليل من ٣ ملايين دولار.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

أدى نقص التمويل، في مجال التعليم، إلى العمل بنظام الفترتين، وارتفاع معدلات الحضور، وعدم كفاءة المدرسين، وسوء الهياكل الأساسية. أما في مجال الخدمات الصحية،

فأدى النقص في التمويل إلى العجز عن مواجهة حالات صحية معينة بطريقة سليمة، من قبيل الإعاقة لدى الأطفال، ونقص المغذيات الدقيقة، والصحة العقلية والنفسية، والكشف المبكر للسرطان، وتنفيذ سياسات لتوفير العلاج بالمستشفيات بأسعار معقولة. وعلاوة على ذلك، زادت الأزمة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة من تدهور الأحوال الإنسانية والصحية، فضلا عن تدهور إمكانية الحصول على الخدمات وجودتها.

أما فيما يتعلق بالخدمات الغوثية والاجتماعية، ففرض نقص التمويل قيودا على القدرة على التصدي لمعدلات زيادة الفقر ونمو السكان. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، كثيرا ما تتم عرقلة أو تأخير مرور السلع الإنسانية والموظفين العاملين في مجال العمل الإنساني. وأخيرا، فقد كان البقاء والاستمرار تحديا أمام برنامج التمويل الصغير والمشاريع الصغرى في غزة. ولتخفيض التكاليف، كان على ٥٠ في المائة من موظفي برنامج الوكالة للتمويل الصغير والمشاريع الصغرى أن يتركوا.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect.25)).

البرنامج الفرعي ١ التعليم

٢٥-١ (أ) تحسين نوعية ما يجري توفيره من تعليم للاجئين الفلسطينيين على جميع المستويات وتوسيع نطاق هذه الخدمات. قامت الأونروا بتشييد أو تجديد ما يربو على ٢٩٣ مرفقا تعليميا منذ عام ٢٠٠٥ لتجنب العمل بنظام الفترات الثلاث والاستعاضة عن الهياكل الأساسية المتقدمة. ونجح البرنامج أيضا في زيادة عدد المدرسين والعاملين في مجال التعليم ذوي المؤهلات المهنية، إذ بلغ عدد المدرسين ٢٠٢ ١٧ شخص وعدد غير المدرسين في مجال التعليم ٣ ٧٧١ شخصا. وفي عام ٢٠٠٥، كان هناك ٤٧١ ٤٨٥ تلميذا مسجلا في مدارس الأونروا البالغ عددها ٦٦٣ مدرسة، في حين أن ثمة ١٣٠ ٤٨١ تلميذا سجلوا في ٦٨٤ مدرسة في عام ٢٠٠٧. وسجلت معدلات نجاح التلاميذ، التي أفيد بأنها بلغت ٩٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، نقصانا طفيفا إذ انخفضت إلى ٩١,٧٥ في المائة بالنسبة للسنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وارتفعت نسبة خريجي مراكز التدريب الذين حصلوا على عمل من ٧٨ إلى ٨٢ في المائة في فترة السنتين. ودأبت الأونروا على إدخال تنقيحات لتحسين ومواءمة محتويات ومناهج الدورات الدراسية لتواكب التطورات في البلدان المضيفة؛

لكنه ينبغي تحسين أو اقتناء المعدات والأدوات والوسائل التعليمية اللازمة، وينبغي تشييد أو تحديد مرافق تعليمية إضافية.

(ب) مواءمة وتحسين محتويات ومناهج الدورات الدراسية في برامج التعليم العام والفني لمواكبة التطورات في البلدان المضيفة. تمت مواءمة وتنفيذ جميع التغييرات التي أدخلتها سلطات البلدان المضيفة على المناهج في مدارس الأونروا ومراكزها للتدريب المهني. وإضافة إلى ذلك، دأبت الوكالة على تعزيز علاقاتها مع وزارات التعليم المعنية لكي تعلم بأية تغييرات مقبلة في المناهج الدراسية بوقت يكفي للاستجابة لتلك التغييرات. وأدخلت سلطات البلدان المضيفة مواد دراسية جديدة. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تقوم كليات علم التربية التابعة للأونروا في الأردن والضفة الغربية وقسم تدريب المدرسين في لبنان بتدريب المدرسين على آخر المقررات الدراسية.

(ج) مواءمة وتحسين محتويات ومناهج الدورات الدراسية في معاهد التدريب المهني لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسوق. لزيادة فرص العمل أمام خريجي مراكز التدريب المهني للأونروا، قامت هذه المراكز باستعراض وتقييم دوراتها التدريبية. ونتيجة لذلك، تم إيجاد دورات جديدة وتم وقف دورات أخرى لا تلبي متطلبات السوق المحلية. كما عرضت دورات تدريبية قصيرة المدة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين الشباب على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل. واضطلعت معاهد التدريب المهني بالخطوات اللازمة لاقتناء ما يلزم من المعدات والمواد لشتى الدورات.

البرنامج الفرعي ٢ الصحة

٢٥-٢ (أ) خفض وفيات الرضع والوفيات النفاسية الناجمة عن أسباب يمكن اتقاؤها تتعلق بالحمل والولادة مع تركيز خاص على وفيات المواليد. أحرزت الأونروا تقدماً في زيادة معدل التسجيل المبكر للنساء الحوامل للاستفادة من خدمات الرعاية السابقة للولادة. وزادت نسبة النساء اللائي سجلن أنفسهن خلال الشهور الثلاثة الأولى من حملهن من ٦٦ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٧٢,١ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وكان مجموع الوفيات النفاسية لسنة ٢٠٠٧ نحو ٢٥ حالة وفاة. ولزيادة تخفيض معدل الوفيات النفاسية، تواصل إجراء تحقيقات سرية في كافة الوفيات النفاسية المبلغ عنها. ولتن أسهم نظام المعلومات الصحية للمهاجرين في تحسين كشف حالات الإجهاض، ووفيات الأجنة، ووفيات المواليد الجدد، فإن ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لمواصلة تحسين رصد وإدارة عوامل الخطر بصورة نشطة أثناء فترة الحمل للحيلولة دون وفاة المواليد الجدد ووفاة

الأمهات أثناء النفاس. وقد أحرز تقدم في خفض الوفيات الناجمة عن التهابات المسالك التنفسية؛ لكن ثمة حاجة إلى مواصلة بذل الجهود فيما يتعلق بالعوامل الخارجة عن نطاق سيطرة البرنامج، من قبيل معايير الرعاية في البيت وفي المستشفيات.

(ب) تخفيض الاعتلال والإعاقة والوفاة من جراء الأمراض السارية وغير السارية. بلغ معدل التحصين من الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات ٩٨,٧ في المائة لدى الرضع و ٩٨,٦ في المائة لدى الأطفال خلال عام ٢٠٠٧. وهذان المعدلان يتماشيان مع توصيات منظمة الصحة العالمية الداعية إلى التغطية المثلى. وخلال عام ٢٠٠٧، سجلت زيادة نسبتها ١٢,٨ في المائة في عدد المصابين بالأمراض غير السارية الذين يخضعون للمراقبة. وقد تحسنت رعاية المرضى بفضل تحسين كشف هذه الأنواع من الأمراض واعتماد استراتيجيات للوقاية ونظم لتقدير درجات المخاطر في جميع المراكز الصحية. ورغم توفير قدر كبير من التدريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يحتاج الموظفون إلى تلقي توجيه إضافي بخصوص استراتيجيات التدخل، وبخاصة بشأن الكشف المبكر للمضاعفات المرتبطة بالأمراض. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تتواصل الجهود الرامية إلى تحسين المهارات الإرشادية للموظفين وتثقيف المرضى.

(ج) تحسين الاستدامة البيئية في مخيمات اللاجئين وتحسين مرافق المياه المنزلية المأمونة. أسفرت مشاريع الأونروا، التي نفذت بصفة رئيسية في قطاع غزة ولبنان، عن زيادة النسبة المئوية للمأوي الموصولة بنظم الصرف الصحي تحت الأرض في المخيمات إذ ارتفعت من ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وتم ربط ٥٢ من المخيمات البالغ عدد ٥٨ مخيما بشبكة المياه البلدية وتوجد في ٩٩,٨ في المائة من المآوي الواقعة داخل المخيمات توصيلات داخلية للإمداد بالمياه من الشبكات الأهلية. ورغم أن هذه التوصيلات الداخلية بشبكات المياه البلدية تمت على أكمل وجه، فإن ضخ المياه إلى الشبكات يكون متقطعاً وبكميات غير كافية. وعلاوة على ذلك، لا تفي جودة المياه في قطاع غزة بالمعايير الدولية لمياه الشرب نظراً لارتفاع مستوى الملوحة فيها. وإجمالاً، فإن ١٥ في المائة من المآوي الواقعة داخل المخيمات لا تتوافر بها نظم مناسبة للصرف الصحي.

(د) مواءمة السياسات الصحية ومعايير الخدمة مع سياسات ومعايير سلطات البلدان المضيفة. زادت اتفاقات الشراكة القائمة مع سلطات البلدان المضيفة من ٢٥ اتفاقاً في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠ اتفاقاً في عام ٢٠٠٧. وتقام الشراكات في مجالات من قبيل التحصين، ومكافحة داء السل، ومراقبة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمراقبة المختبرية للأمراض السارية التي تكتسي أهمية بالنسبة للصحة العامة، وتوزيع المكملات المتعددة الفيتامينات على

أطفال المدارس والفيتامين ألف على جميع الأطفال، ولوازم التخطيط الأسري، والكشف المبكر للأمراض الخلقية. وتم تنظيم حملتين وطنيتين للتحصين من شلل الأطفال في سن الخامسة أو دون الخامسة، واحدة بالتشارك مع وزارة الصحة في لبنان والأخرى بالتشارك مع وزارة الصحة في الأردن. غير أن ثمة حاجة إلى موارد إضافية لتقليص التفاوت في المعايير على مستوى مخصصات الموارد البشرية والمالية بين الأونروا وسلطات البلدان المضيفة. وإجمالاً، فإن نصيب الفرد من النفقات على الصحة أقل مما أوصت به منظمة الصحة العالمية، وهو نصيب أدناه ٤٠ دولاراً للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تلبية الاحتياجات الصحية ذات الأولوية التي لم يتم الوفاء بها، من قبيل الرفاه النفسي، والصحة العقلية، والكشف المبكر للإعاقة لدى الأطفال ورعاية هؤلاء الأطفال. والاستجابة لهذه الاحتياجات مرهون باستلام الأموال.

(هـ) تقليل معدل الاعتلالات بسبب التغذية. انخفضت معدلات فقر الدم بشكل طفيف في جميع الميادين باستثناء لبنان وغزة. لكن هذا الانخفاض لم يكن ملموساً بما فيه الكفاية، إذ لا يمتلك البرنامج الموارد اللازمة للشروع في تنفيذ استراتيجية للتزويد بمكملات وقائية. ورغم التدابير المتخذة لتحسين الوضع التغذوي للنساء الحوامل والأطفال، فقد كشفت دراسة أجريت في عام ٢٠٠٦ بغزة والضفة الغربية زيادة في معدلات فقر الدم لدى هاتين الفئتين، مما يشير إلى تدهور وضعهما التغذوي. ومن المتوقع إجراء دراسة تقييمية لمتابعة معدلات فقر الدم في عام ٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٣

الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٢٥-٣ (أ) تحسين الظروف المعيشية وتوزيع النقود والأغذية في موعدها على اللاجئين المستحقين. قامت الأونروا بإصلاح ١ ٩١٢ مأوى إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتهدف هذه الجهود إلى ضمان سلامة الأسر التي تعيش في ظل ظروف خطره، والتقليل من سوء الحالة في المأوى من الناحية الصحية و/أو ناحية النظافة العامة، وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في إصلاح المأوى. غير أن هذه الجهود لا تلي سوى ٢١ في المائة من مجموع الاحتياجات من السكن التي حددتها الميادين، وهي نسبة دون البيانات الأساسية والبيانات المستهدفة بكثير. وأدى الافتقار إلى الموارد المالية إلى تعذر تحقيق الأهداف، وكانت الأونروا غير قادرة على تلبية احتياجات اللاجئين القائمة والمتزايدة باطراد في المخيمات نظراً لعدم كفاية التمويل الخارج عن الميزانية. واستناداً إلى التقديرات الميدانية، فإن أكثر من ٩ ٠٠٠ مأوى بحاجة إلى إصلاح. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وزعت ١ ٩٠٤ ٠٥٦ حصة من

حصص الإعاشة، وهو ما يمثل نسبة ٩٩ في المائة من سقف حصص الإعاشة لفترة السنتين. وعرقلت الظروف غير المستقرة في الميدان بلبنان توزيع الحصص على المستفيدين في مخيم نهر البارد. غير أن عمليات التوزيع اتسمت بالكفاءة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من القيود على التنقل وعمليات الإغلاق التي فرضتها القوات الإسرائيلية والصراع الجاري هناك.

(ب) تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المحرومين. قدمت للاجئين خدمات إقراض في إطار برنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات الصغرى (قروض لتحسين المساكن، وإقراض فردي للمنظمات الأهلية، وقروض بشروط ميسرة، وإقراض مضمون جماعيا). وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، تم إيجاد ٩٢٤ وظيفة أو الحفاظ عليها بفضل البرنامج، مما أسهم في تحسين مستويات المعيشة للاجئين وأسرهم. إضافة إلى ذلك، استفادت ٣٢٥٦ امرأة من خطط ائتمان تديرها منظمات أهلية. واستفاد ما مجموعه ٨٠٢ ٣٠ من الأشخاص المعوقين وأسرهم من خدمات التأهيل المباشر عبر ٣٩ مركزا للتأهيل المجتمعي، مما أسهم في تحسين إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا. ولمواصلة تحسين إدماج الأشخاص المعوقين، نظمت حلقتان تدريبيتان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، إحداها لصالح موظفين مسؤولين عن برامج الإعاقة الأخرى لصالح مرشدين اجتماعيين في مجال التنمية المجتمعية بغرض مساعدة الأشخاص المعوقين في إيجاد فرص عمل.

البرنامج الفرعي ٤

التمويل الصغير والمشاريع الصغرى

٢٥-٤ (أ) زيادة فرص إنشاء المشاريع التجارية وإدارة الدخل. تعذر على البرنامج بلوغ أهدافه في هذا الصدد، ويظل إلى حد بعيد دون مستوى الإنجازات التي حققت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وبعد انقضاء ثمانية عشر شهرا من فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كانت الأونروا قد مولت ٢٢ ١٥٧ قرضا فقط مقابل ٤٠ ٠٠٠ قرض تقريبا في فترة السنتين السابقة. ولئن حصل تحسن طفيف في الإقراض في الضفة الغربية وبعض النمو في الأردن والجمهورية العربية السورية فإن ذلك لم يكن من شأنه أن يعوض التراجع الكبير في قطاع غزة. ففي عام ٢٠٠٦، حقق البرنامج اكتفاء ذاتيا من الناحية التشغيلية في الأردن والجمهورية العربية السورية (حيث تتراوح النسبة بين ١٠٩ و ١١٩ في المائة)، وتحسن في الضفة الغربية (٨٠ في المائة)، لكنه تراجع في قطاع غزة إلى نسبة ٤٧ في المائة فقط. ولمواجهة هذا التراجع، وسع البرنامج هياكله الأساسية في الأردن والجمهورية العربية السورية، من مكتبين فرعيين في بداية فترة السنتين إلى ستة مكاتب فرعية بعد انقضاء

١٨ شهرا من فترة السنتين. وفي سياق الأزمة الجارية في قطاع غزة، خفضت الأونروا عدد موظفيها من خلال النقل والتناقص الطبيعي، وكفلت تأجيل تسديد دفعات القروض مرة واحدة لفترة ثلاثة أشهر، وهي تقوم بإعادة هيكلة حسابات حافظة الأوراق المالية للحد من فقد الديون وفقا لشروط السوق المحلية. وعلى الرغم من هذه الأزمة، كانت الأونروا قادرة أيضا على استحداث منتج جديد في مجال قروض الإسكان حافظ على نسبة ١٠٠ في المائة من معدل السداد.

(ب) تعزيز النهوض بقدرات منظمات المشاريع الصغرى. انخفضت قروض الأونروا لمنظمات المشاريع الصغرى إلى ٥٠٣٤ قرضا خلال فترة السنتين. كما مَوَّل البرنامج، من خلال قروضه المخصصة للاستهلاك والسكن قروضا أخرى غير تجارية موجهة للنساء عددها ٤٢٦ قرضا وقيمتها ٩٤١ ٦٩٩ دولارا. ونظرا لظروف الأزمة الجارية التي أدت إلى انهيار السوق، تراجع عدد النساء اللاتي يرغبن في المجازفة بأخذ قروض إضافية أو جديدة. وفي نهاية هذه الفترة المشمولة بالتقرير، استحدثت الأونروا منتج الإقراض الجماعي التضامني المقصور على النساء في الجمهورية العربية السورية، وقدمت قروضا للنساء المشتغلات بالمشاريع في الأردن والضفة الغربية من خلال منح قروض عادية للمشاريع الصغرى. ولم تحقق الأهداف بسبب الأزمة الاقتصادية والحالة الأمنية المتفاقمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويرجح أن تظل القروض المخصصة للمشاريع محدودة في غزة في ظل الظروف الراهنة. وقد ارتفعت بالفعل وتيرة الإقراض في الضفة الغربية، ويرجح أن تزداد إلى حد كبير في الجمهورية العربية السورية باستحداث منتج الإقراض الجماعي التضامني. وثمة حاجة إلى تحديد طرق أفضل لاستهداف العملاء من النساء في الضفة الغربية والأردن.

الباب ٢٦ المساعدة الإنسانية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، طغى على برنامج الإغاثة الإنسانية عدد من حالات الطوارئ المعقدة الواسعة النطاق، منها حالات الطوارئ في دارفور (السودان) وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حشد الدعم وتقديمه لحالات الطوارئ هذه، من خلال الدعوة وتوجيه النداءات والدعم الذي يقدمه للعمليات منسقة الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية. ويسر المكتب قيام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بعدد من البعثات الرفيعة المستوى والبارزة إلى هذه الحالات الطارئة، مما ساعد على توجيه مزيد من الاهتمام لهذه الأزمات. وفي الوقت نفسه، اتسمت فترة السنتين بزيادة عدد الظواهر المتصلة بالمناخ (أو الأخطار المائية المناخية)، من قبيل الفيضانات والأعاصير والجفاف. وقدمت المساعدة في مجالات التنسيق والدعوة وتوجيه النداءات إلى الحكومات والأفرقة القطرية في البلدان المتضررة من الفيضانات والأعاصير في أفريقيا (أوغندا وسوازيلند والسودان وزامبيا وغانا وليسوتو ومدغشقر وموزامبيق) وآسيا (باكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) وأمريكا اللاتينية (بوليفيا والجمهورية الدومينيكية ونيكاراغوا). وكفل المكتب بفعالية تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ المفاجئة مثل زلزال يوغياكارتا (إندونيسيا) والحرب في لبنان والزلزال الذي ضرب بيرو.

وإضافة إلى تنسيق الاستجابات من الشركاء الآخرين، قام المكتب بتعزيز قدرته الداخلية على الاستجابة للطوارئ، بما في ذلك تقوية المكاتب الإقليمية، وإنشاء مركز لتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ، واحتياطي للمعدات، وقائمة للاستجابة للطوارئ.

وقام المكتب بتنفيذ الإصلاح في مجال العمل الإنساني في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من خلال ثلاثة عناصر رئيسية، هي: تطبيق نهج "المجموعات" على الإصلاح؛ وتحديد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ؛ وتعزيز مهام منسق الشؤون الإنسانية.

وتمثل إنجاز هام آخر في هذه الفترة في تعزيز التخطيط الاستراتيجي للمكتب. وشمل ذلك إنشاء إطار استراتيجي، بما في ذلك بيانات الأهداف القائمة على النتائج إلى جانب قائمة موجزة بمؤشرات الأداء، وإنشاء وحدة مكرسة للتخطيط الاستراتيجي. ويمكن ذلك المكتب من تحسين تخطيط موارده واستخدامها وقياس أدائه.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

لئن أحرز تقدم كبير في تنفيذ الإصلاح في مجال العمل الإنساني، فما زال يتعين القيام بالكثير، لا سيما فيما يتعلق ببدء تطبيق نهج المجموعات. ومع زيادة مشاركة الحكومات الوطنية، تظل سرعة الاستجابة تحدياً. ومن التحديات معرفة كيفية التكيف مع الأخطار الجديدة، مثل تغير المناخ، وكيفية الحصول على تمويل عادل للطوارئ الإنسانية، وكيفية استدامة التمويل لعمليات المكتب، بالنظر إلى زيادة الطلبات من الجهات المانحة وغيرها من الجهات.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الآتية الذكر إلى تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي وعددها ٣٦٤ ١ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥: (A/60/6 (Sect.26)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٦-١ (أ) إدارة ودعم برنامج العمل بفعالية في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة. خلال عام ٢٠٠٦، ركز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تحسين قدرته على تلبية الطلبات المتزايدة على الدعم الإداري المقدم للبرامج والأنشطة الميدانية بتعزيز قدرة المكاتب التنفيذية والإدارية، وتوفير التدريب الإداري للمكاتب الميدانية، وتطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات لتحسين المهام المتعلقة بالموارد البشرية والشؤون المالية. وشرع في تنفيذ عدد من المشاريع النموذجية بغرض كفالة تعيين الموظفين في الميدان في الوقت المناسب وتنقلهم بشكل عادل، ويندرج في هذا الإطار النجاح في الموافقة على تفويض السلطة الخاصة بشؤون الموظفين للموظفين الميدانيين. كما أعد المكتب قوائم متعددة لمراكز العمل فيما يخص بعض الفئات المهنية المختارة في أواخر عام ٢٠٠٧.

(ب) ضمان اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعددة الأبعاد التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن وحفظ السلام وتقديم المساعدة وتنسيق الشؤون الإنسانية. لكفالة اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعددة الأبعاد التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن وحفظ السلام وتقديم المساعدة وتنسيق الشؤون الإنسانية، قامت أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية بتيسير

الاستجابات المشتركة بين الوكالات لعدد من الحالات الإنسانية في مناطق، منها أفغانستان والعراق ودارفور والأرض الفلسطينية المحتلة. ويسرت أمانة اللجنة أربعة اجتماعات لفريق الجهات الرئيسية وستة اجتماعات للفريق العامل (اشتركت فيها الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وكيانات تعنى بالمساعدة الإنسانية من بين المنظمات غير الحكومية)، وغطت الاجتماعات عددا من المسائل المتعلقة بالسياسات، بما فيها الإصلاح في مجال العمل الإنساني، والحيز المتاح للعمل الإنساني، والإنعاش، والحد من أخطار الكوارث.

البرنامج الفرعي ١ السياسة العامة والتحليل

٢٦-٢ (أ) تحسن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في التصدي للكوارث وحالات الطوارئ. تمكن المكتب، بفضل مشاركته المتواصلة في أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، من الدفع قدما باتفاقات بشأن مسائل منها عملية تخطيط البعثات المتكاملة، وعمليات تقييم الاحتياجات وتحليلها، وتمويل الأنشطة الإنسانية، وقائمة القدرة الاحتياطية للمستشارين في الشؤون الإنسانية.

(ب) تحسين قدرات منسقي الأمم المتحدة واستجابات السياسة العامة للحالات الإنسانية فيما يتعلق بحماية المدنيين. جرى توفير التوجيه والتدريب فيما يتعلق بحماية المدنيين لجميع منسقي الشؤون الإنسانية من خلال معتكف ينظم سنويا. ولتعزيز قدرة منسقي الشؤون الإنسانية، أبرمت اتفاقات بينهم وبين منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بغرض تحديد الأولويات الإنسانية الرئيسية في كل حالة من حالات الأزمات ووضع استراتيجيات الاستجابة المتفق عليها. وقدم الدعم المباشر لمنسقي الشؤون الإنسانية من خلال توفير توجيه مكيف وفق الحاجة، وتنظيم حلقات عمل قطرية لإعداد استجابات في مجال الحماية (كوت ديفوار في عام ٢٠٠٦ وأفغانستان في عام ٢٠٠٧)، وإيفاد مستشارين في مجال الحماية من قائمة القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة في إطار مشروع القدرات الاحتياطية للحماية.

(ج) تحسن التخطيط والرصد والمساءلة خلال الكوارث وحالات الطوارئ، بما في ذلك مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. في عام ٢٠٠٦، ترأس المكتب لجنة تقييم تسونامي، وهي مبادرة جمعت أكثر من ٤٠ وكالة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وجهات مانحة وأكاديميين سعيا إلى تحقيق هدف مشترك هو كفالة المساءلة والتعلم سنويا من أحد أكبر الجهود في مجال الاستجابة الإنسانية على الإطلاق. وحددت النتائج التي خلصت إليها اللجنة القيود الموجودة في نظام كثيرا ما لا يعتمد على القدرات المحلية ولا يقوم بالتنسيق بفعالية، بل يتسم بالتنافس على الموارد وعدم القدرة على كفالة انتقال سلس من

مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعافي. وفي عام ٢٠٠٧، أسندت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للمكتب ولليونيسيف مهمة تنفيذ مبادرة نموذجية، وهي إجراء تقييمات آنية مشتركة بين الوكالات. وجرى تقييم الاستجابة للفيضانات التي حدثت في موزامبيق وباكستان. وأثارت التقييمات اهتماما على الصعيد العالمي باعتبارها أداة قيمة لتحسين الرصد والمساءلة. وأبرزت المبادرة النموذجية الحاجة إلى كفالة الوضوح في آلية التفعيل الخاصة بالتقييم، لإدراج مثل هذه التقييمات في النداءات العاجلة، وللضغط بفعالية للحصول على أموال أو على التزام بالتمويل من الجهات المانحة.

البرنامج الفرعي ٢

تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

٢٦-٣ (أ) تقدم الدعم الحسن التوقيت والمنسق لجميع وكالات الأمم المتحدة التنفيذية العاملة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. نسق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهود الاستجابة لطوارئ وأزمات في جنوب آسيا؛ ولبنان؛ ويوغياكارتا، إندونيسيا؛ والقرن الأفريقي؛ ودارفور؛ وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسري لانكا؛ ونيبال؛ وكولومبيا؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كل حالات الطوارئ، تم إيفاد الموظفين في غضون خمسة أيام، سواء عن طريق نظام الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق أو قدرة التدخل السريع في المكاتب الإقليمية، أو الدعم المقدم من المقر. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كان للمكتب وجود في ٥٠ بلدا، إضافة إلى ٦ مكاتب إقليمية و ٨ مستشارين إقليميين في مجال الاستجابة للكوارث. ودافع المكتب عن برنامج إصلاح العمل الإنساني تحت مظلة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونفذ نهج المجموعات في ثماني حالات طوارئ جديدة وست حالات طوارئ جارية في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وأعد المكتب مشروع تعزيز قدرة منسق الشؤون الإنسانية، لكفالة حصول المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية على الدعم اللازم من المكتب والوكالات التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ضمانا لاستجابة منسقة. ومنذ إنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ (الذي يضطلع المكتب بدور أمانته)، تعهد الصندوق بتقديم مبلغ ٦٥٩,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمشاريع إنسانية في ٦٠ بلدا من البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والتراعات المسلحة دعما لاستجابة حسنة التوقيت ومنسقة. وأشار المكتب إلى أن التحدي لا يزال يكمن في كفالة الاستجابة الطارئة لأزمات جديدة بموظفين مدربين، مع الإبقاء على القدرة الضرورية لدعم الاستجابات للأزمات المتفاقمة من خلال تعزيز المكاتب الإقليمية.

(ب) زيادة توافر الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل الأنشطة الإنسانية عن طريق عملية النداءات الموحدة. ارتفع معدل المساهمات الواردة من الجهات المانحة لتغطية الاحتياجات المحددة في عملية النداءات الموحدة ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠٠٦ ليبلغ ٦٦ في المائة بالنسبة لاثنتين وعشرين نداءً موحداً وعاجلاً. وتواصل التحسن في عام ٢٠٠٧ إذ بلغ التمويل نسبة ٧٢ في المائة بالنسبة لثلاثين نداءً موحداً وعاجلاً. وبلغ التمويل في الحالتين نسبة ٦٥ في المائة المستهدفة لفترة السنتين. ووضع تحسين مرونة التمويل، من قبيل الحد من التخصيص، موضع التنفيذ من خلال مبادرة المنح الإنسانية الحميدة. وحققت مرونة التمويل في عام ٢٠٠٦ من خلال رصد الأموال لوكالة بعينها بغرض استخدامها على نطاق العالم، أو تخصيصها بشكل فضفاض لمنطقة أو بلد أو أزمة ما، مما أتاح قدراً أكبر من المرونة للوكالة لرصد الأموال لمشاريع أو قطاعات بعينها. إضافة إلى ذلك، أدت زيادة استخدام "الأموال الجمعة" في إطار تفويض منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية، وقيادات المجموعات والقطاعات، إلى تحسين مرونة التمويل.

(ج) إحراز تقدم في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات الاستجابة في حالات الطوارئ. في عام ٢٠٠٦، قاد المكتب الفريق العامل الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية والعمل الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إذ وضع استراتيجية من خمس نقاط لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني. وأفضت المبادرة الأولى في هذه الاستراتيجية إلى إعداد دليل الشؤون الجنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مجال العمل الإنساني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقدم المكتب الدعم لتنفيذ المبادئ التوجيهية للتدخلات الهادفة إلى التصدي للعنف الجنساني في حالات الطوارئ الإنسانية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وشارك المكتب في إيجاد مبادرة "أوقفوا الاغتصاب الآن: مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع"، التي دعت إلى توفير حماية أفضل من العنف الجنسي للأشخاص المتضررين من الأزمة الإنسانية، وتقديم الدعم الشامل للناجين من العنف الجنسي. وعلى الصعيد القطري، عملت المبادرة على تعزيز تنسيق مختلف الجهود التي تبذلها الوكالات التابعة للأمم المتحدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي عام ٢٠٠٧، أعدت قائمة بكبار المستشارين في الشؤون الجنسانية لتقديم الدعم لمنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية لكفالة وتطوير القدرة الداخلية في مجال البرمجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في كافة قطاعات الاستجابة الإنسانية. وتوصلت النتائج الأولية التي خلص إليها أحد التقييمات إلى أن إيفاد كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية لفترات قصيرة كان له أثر كبير في الميدان. وأفضت جهود الدعوة التي يبذلها المكتب بشأن البرمجة المتصلة بالمساواة بين الجنسين

والعنف الجنساني إلى إدراج العنف الجنساني في قرار الجمعية العامة ١٣٤/٦١، وهي المرة الأولى التي ذكر فيها العنف الجنساني في قرار تصدره الجمعية العامة بشأن الأنشطة الإنسانية.

(د) تنسيق الإجراءات الإنسانية التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة تنسيقاً مناسباً وإدماجها في المبادرات السياسية والأمنية ومبادرات حفظ السلام. تعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع البعثات الميدانية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، إذ قلص حجم بعثة الأمم المتحدة في بوروندي، ووسع نطاق بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وأعد لنقل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى الأمم المتحدة، وأجرى دراسة جدوى لإحدى البعثات من أجل حماية اللاجئين السودانيين في شرق تشاد، واضطلع بعملية مشتركة مع الاتحاد الأفريقي في دارفور وبعثة سياسية في نيبال. وشرع المكتب في العمل بالمبادئ التوجيهية للتخطيط للطوارئ من أجل المساعدة الإنسانية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في كافة مكاتبه الميدانية والإقليمية، وضمن بذلك أن نسبة ٧٥ في المائة من البلدان التي يرصدها لديها عمليات للتخطيط للطوارئ تفضي إلى خطط منقحة للطوارئ. وأقر المكتب بأنه لا زالت هناك تحديات فيما يتعلق بكفالة إنشاء ما يكفي من آليات التنسيق في مجال العمل الإنساني حيثما وجدت بعثات لحفظ السلام أو بعثات سياسية تابعة للأمم المتحدة وكفالة تقديم المشورة والدعم المناسبين للشركاء في مجال تخطيط هذه البعثات والاشتراك معها.

(هـ) القيام في الوقت المناسب بتعبئة وتنسيق المساعدة الدولية للبلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت قدرة المكاتب الإقليمية، وهو ما مكن المكتب من الاستجابة بمرونة للطوارئ بإنشاء القدرة على الإسراع بنشر أو نقل أو سحب الأصول تلبية للاحتياجات المتغيرة. ونظمت المكاتب الإقليمية برامج تدريبية لكفالة اكتساب الموظفين للمهارات اللازمة، وهي تعتبر الآن بمثابة جزء من الخط الأول للاستجابة الميدانية للمكتب للأزمات الناشئة، وتقوم بتنسيق الموارد والقدرات مع غيرها من آليات التدخل السريع. فقد كان الدعم السريع على الصعيد الإقليمي الذي قدمته المكاتب الميدانية في بنما وتايلند في عام ٢٠٠٧ ذا أهمية كبيرة بالنسبة للاستجابات السريعة في بيرو ومكسيكو وبنغلاديش وباكستان وبابوا غينيا الجديدة واليمن ومنطقة البحر الكاريبي (الإعصار دين). كما قام المكتب بتعزيز وتوطيد قدرته على مواجهة الحالات المفاجئة في المقر، بالتركيز على الشراكات الاحتياطية ونظم القوائم الداخلية. وفي عام ٢٠٠٧، تم إفاد عدد قياسي من المهنيين الشركاء إلى ١٤ مكتباً مختلفاً من مكاتب تنسيق المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

البرنامج الفرعي ٣ الحد من الكوارث الطبيعية

٢٦-٤ (أ) زيادة القدرة الوطنية على تنمية ثقافة درء الأخطار والحد منها وتقليل الضعف إزاء المخاطر الطبيعية. حتى نهاية عام ٢٠٠٧، كان ٣٩ بلداً قد أبلغ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث عن برامجها الوطنية للحد من أخطار الكوارث. وبيّنت المعلومات المتوفرة أن البرامج الوطنية الحيوية لها دور نشط في تعزيز الحد من أخطار الكوارث، ووضع السياسات وتنمية القدرات، وتوعية الجمهور، والدعوة إلى إدماج الحد من أخطار الكوارث في أنشطة التنمية، من قبيل أنشطة الحد من الفقر، والتعليم، والصحة، والبيئة، وإدارة الكوارث. وأحرزت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، التي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع شركائها الإقليميين في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، مزيداً من التقدم نحو تعزيز القدرات المؤسسية لإدارة المخاطر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المعرضة للكوارث. وأتخذت مبادرة مشتركة بين الاستراتيجية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً بهدف بناء القدرة الوطنية لأقل البلدان نمواً التي كانت أعطت الأولوية لتطوير نظم الإنذار المبكر في برامج عملها الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. ودعمت الاستراتيجية إدماج الحد من أخطار الكوارث في ورقات استراتيجية الحد من الفقر في السنغال وغانا ومدغشقر ونيجيريا. وطورت الاستراتيجية ١٠ أدوات تثقيفية لتناول إدارة المخاطر في المدارس. غير أن هدف إيجاد ١٠ خطط إنمائية وطنية تتضمن عناصر للحد من أخطار الكوارث لم يحقق تماماً، إذ أبلغ عن ٧ خطط فقط بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

(ب) قيام واضعي السياسات على الصعيد الوطني بزيادة تطبيق المعارف العلمية والتقنية للحد من الأخطار ومدى التأثير بها. عملت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بالتعاون مع وكالات أخرى، على تطوير أو المساعدة في تطوير خمس أدوات لتقييم الأخطار ورصد التقدم المحرز في مجال الحد من أخطار الكوارث. وشملت أداة التوجيه الرئيسية "ترجمة الأقوال إلى أفعال"، التي كانت قاعدة لتطوير مواد تدريبية وستستخدم بصورة منهجية في تعزيز التنفيذ مع السلطات المحلية والوطنية. ويشار بشكل متزايد إلى التوجيه الاستراتيجي للاستراتيجية باعتباره المعيار الرئيسي لمسائل الحد من أخطار الكوارث. وتستخدم مصطلحات الاستراتيجية في العديد من الخطط الوطنية والوثائق الدولية والورقات الأكاديمية. وهناك مثال آخر يتمثل في المبادئ التوجيهية للبرامج الوطنية للحد من أخطار الكوارث التي ترجمت إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست لمساعدة البلدان والمؤسسات الوطنية على فهم أفضل لعملية تطوير وتعزيز البرامج الوطنية لتيسير تنفيذ إطار عمل هيوغو والحد من أخطار

الكوارث. ونتيجة لنجاح حملة الدعوة العالمية بشأن الحد من أخطار الكوارث والتثقيف التي نفذتها الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونسيف، اتخذت سبعة بلدان خطوات نحو إدماج الحد من أخطار الكوارث في المناهج الدراسية. واستخدم أربعة وأربعون بلدا أدوات لتقييم ورصد أخطار الكوارث، متجاوزة بذلك الهدف المحدد في أربعين بلدا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تم إصدار منشور "الحد من أخطار الكوارث: الاستعراض العالمي لعام ٢٠٠٧". وضم هذا المنشور تحليلا أوليا لاتجاهات الأخطار وللتقدم المحرز على الصعيد الوطني من حيث تنفيذ إطار عمل هيوغو في الفترة التي تمتد بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

(ج) زيادة قدرة البلدان النامية على اتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها والتعافي منها. عقب اعتماد ١٦٨ بلدا إطار عمل هيوغو في عام ٢٠٠٥، كان تركيز الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وأمانتها وأصحاب المصلحة فيها ينصب على دعم الحكومات في تنفيذ إطار العمل وتعزيز قدراتها على الحد من أخطار الكوارث. وعلى مستوى السياسات، قام عدد متزايد باستمرار من الحكومات بتصميم صكوك للسياسات التوجيهية وسن قوانين للحد من الأخطار. وعيّن ١١٦ بلدا جهات تنسيق تتولى مسؤولية تنفيذ ومتابعة إطار العمل. وتم إنشاء وتعزيز تسعة وثلاثين برنامجا وطنيا للحد من أخطار الكوارث، وهو ما تجاوز الهدف المحدد في ٢٠ بلدا. وقامت إندونيسيا وباكستان وسري لانكا والفلبين وملديف والهند بإدماج الحد من الكوارث في الجهود المبذولة للتعافي في أعقاب الكوارث. وقام ستة وثلاثون بلدا من البلدان المستفيدة من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدماج الحد من أخطار الكوارث في برامج التعافي في أعقاب الكوارث، وهو ما يشكل تقريبا ضعف العدد المستهدف لفترة السنتين وهو ٢٠ بلدا. وأدجت بلدان أخرى الحد من أخطار الكوارث باعتباره قضية شاملة أو مجالا من مجالات التركيز في خططها الإنمائية الوطنية بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

(د) زيادة مستوى دعم المانحين لبرامج/مشاريع الحد من الكوارث. شهدت الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تطورين إيجابيين هما إنشاء المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (وهو ما وفر أداة جديدة لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المعرضة لخطر كبير على زيادة الاستثمار للحد من أخطار الكوارث وإدارتها)، وإيجاد المبادرة الرامية إلى وضع سياسات جديدة للمانحين لزيادة تمويل أنشطة الحد من أخطار الكوارث. وبذلت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث جهودا متضافرة لحشد الموارد خارج نطاق خطة عملها عبر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث. وتولدت عن الصندوق الاستئماني التزامات مالية تزيد على ١٥ مليون دولار في

السنتين الماضيتين لكل من النداءات العاجلة الخاصة بتسونامي ومبادرة اتحاد المحيط الهندي التي لحقتها. وخصصت مفوضية الاتحاد الأفريقي مبلغ ٩٠ ٠٠٠ دولار من مواردها الخاصة لتنفيذ أربعة أنشطة للحد من أخطار الكوارث في إطار برنامج عملها ذي الأولوية لعام ٢٠٠٧، مما يدل على تغير التوجه نحو تعزيز التخفيف من الكوارث واتقائها.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم في حالات الطوارئ

٢٦-٥ (أ) الحشد العاجل لآليات وأدوات الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ من أجل تيسير تقديم المساعدة الإنسانية الدولية إلى ضحايا الكوارث وحالات الطوارئ، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من الموارد ونشر المعلومات في حينها. خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حشد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٥ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق في المجموع، تضم ١٩ بعثة للاستجابة الطارئة للكوارث الطبيعية، وبعثتين للاستجابة لحالات الطوارئ البيئية، و ٤ بعثات للتأهب للكوارث والتصدي لها. وفي حالة بعثات الاستجابة لحالات الطوارئ، جرى استنفار وحشد أفرقة تقييم الكوارث والتنسيق في غضون ٤٨ ساعة من استلام طلب المساعدة، لتحقيق بذلك الهدف المنشود. وتحقيق نشر موظفي التنسيق المدني العسكري التابعين للأمم المتحدة استجابة لحالات الطوارئ الطبيعية المفاجئة من خلال نشر موظفي تقييم الكوارث والتنسيق المدربين في هذا المجال من التنسيق. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، اتخذ المكتب ترتيبات لإيصال ٢٤ شحنة من بضائع الإغاثة لـ ١٨ بلدا من البلدان المتضررة من الكوارث، بلغت في المجموع ٤٦٠ طنا متريا بقيمة ٤,٣ ملايين دولار.

(ب) تعزيز القدرة والتأهب لدى شبكات إدارة حالات الطوارئ/الكوارث الوطنية والدولية من أجل التصدي لهذه الحالات. حشد المكتب أربع بعثات للتأهب لمواجهة الكوارث لمساعدة البلدان على تقييم خططها الوطنية للاستجابة للكوارث. ومن خلال شبكات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، شاركت البلدان النامية المعرضة للكوارث في التداريب والتمارين تحضيراً للاستجابة للكوارث. وهناك عشر شبكات وطنية ودولية لتنسيق الاستجابات للكوارث. ونظم المكتب تدريباً للتوعية لأول مرة في مالي لإطلاع المشاركين من هذه المنطقة على النظام الدولي للاستجابة للكوارث. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قام المكتب، بالتعاون مع وزارة الدفاع في ماليزيا، بتنظيم وتيسير مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمساعدة العسكرية المقدمة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث. واعتمد المؤتمر موضوع إحدى شبكات التنسيق المستدام

المدني - العسكري والتنسيق بين القطاعات العسكرية والإطار التعاوني للاستجابة للكوارث في المنطقة. واتخذ المكتب ترتيبات لصياغة ونشر دراسة تحت عنوان "بحث التغيرات والتطورات الرئيسية في المستوطنات والمأوي والمساكن في أعقاب الكوارث، في الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٦ (٢٠٠٦)"، ففسح بذلك المجال لإصلاح المبادئ التوجيهية القائمة للمساعدة في توفير المأوى. وبالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات غير حكومية أخرى، نشر المكتب دراسة تبحث استخدام الخشب باعتباره مادة من مواد البناء أثناء القيام بالإغاثة الإنسانية ومبادئ توجيهية بشأن استخدام الأغصنة البلاستيكية.

(ج) زيادة الوعي بمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التقارير المتعلقة بتقييم الكوارث ووثائق النداءات. واصل المكتب جهوده في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتعزيز نوعية المنظورات الجنسانية في تقييم تخطيط البرامج ووثائق النداءات. وأحرز تقدم في وضع إرشادات لتحليل الجنساني وتوزيع البيانات حسب نوع الجنس. وعكست جميع تقارير الحالة الصادرة خلال كل الكوارث الكبيرة أثناء فترة السنتين الأثر المترتب على المنظور الجنساني.

البرنامج الفرعي ٥

المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

٢٦-٦ (أ) زيادة فهم ومراعاة المبادئ والشواغل الإنسانية. واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الدعوة إلى اتخاذ إجراءات إنسانية فعالة قائمة على المبادئ على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وعمل في سبيل إدراج الشواغل الإنسانية في قرارات الأمم المتحدة وبياناتها، كما عمل مع الدول الأعضاء تحقيقاً لهذا الغرض في عمليات صنع قراراتها. وعزز المكتب أيضاً جهوده الإعلامية، بشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وشركائه من المنظمات غير الحكومية، وذلك جزئياً من خلال بث رسائل استراتيجية في الكلمات العامة، والنشرات الصحفية، ومقالات الرأي، والمقالات الصحفية، ومن خلال زيادة تكثيف التعامل مع وسائط الإعلام. وتمخضت تلك الجهود عن تغطية إعلامية إيجابية على النطاق العالمي لمبادئ وشواغل المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ. وأنشئت شراكات جديدة مع الدول الأعضاء في مجال العمل الإنساني، خلال هذه الفترة، أثمرت بعض المكاسب الملموسة، من ضمنها توقيع مذكرة تفاهم بشأن توفير مجموعة مختارة من الحكومات الوطنية للقدرات الإعلامية اللازمة لمواجهة الاحتياجات المفاجئة، ودعم أنشطة الدعوة عند اندلاع أزمات محددة وبشأن مسائل مواضيعية. ولاحظ المكتب

ضرورة تعزيز دعم المقر لأنشطة الدعوة الموجهة إلى الميدان من خلال وضع مزيد من المبادئ التوجيهية والسياسات بشأن الإعلام والدعوة، ومن خلال تعزيز القدرة على تلبية الاحتياجات المفاجئة في مجال التصدي المبكر والسريع للأزمات المباشرة.

(ب) زيادة استفادة الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني من المعلومات المتاحة في حينها بشأن حالات الطوارئ من أجل اتخاذ القرارات. من الدلائل على تقديم معلومات موثوقة في أوانها بشأن حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية في بدء حدوثها بهدف إبلاغ جهات صنع القرار ودعم العمل الإنساني على أرض الواقع ارتفاع عدد زيارات مواقع المكتب على شبكة الإنترنت، بما فيها موقع أعمال الإغاثة "ReliefWeb" (ارتفع عدد الزيارات من ٣٠ مليوناً في السنة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٣٧ مليوناً في السنة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧). ووظف المكتب أيضاً مواقع شبكية ميدانية في ٢٦ مكتباً ميدانياً (مقابل ١٣ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، إضافة إلى موقع شبكي لمركز معلومات المساعدة الإنسانية للبنان في عام ٢٠٠٦. وشهدت أيضاً شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة زيادة في عدد المسجلين الذي بلغ ٤٦ ٠٠٠ مسجلاً (متجاوزاً هدف ٣٥ ٠٠٠ مسجلاً). وفي عام ٢٠٠٧، قام المكتب باستعراض ما يقدمه من خدمات لإدارة المعلومات في حالات الطوارئ، بما في ذلك زيادة استخدام المرافق الشبكية لدعم تبادل المعلومات في ما يربو على ٢٦ مكتباً من مكاتب عمليات الطوارئ أو المكاتب الإقليمية. وتمخض الاستعراض عن التوصية بتعزيز إدارة المواقع الشبكية، وتوحيد السياسات والتوجيهات لتحسين ممارسات إدارة المعلومات في مجال استحداث المعلومات الشبكية وإدارتها، وتمتين الأسس التكنولوجية والتطبيقات الشبكية التي تسند هذه المواقع.

(ج) زيادة الوعي بالمعلومات الإنسانية. نظراً للتشديد على إصلاح مجال العمل الإنساني في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عمد المكتب إلى تعزيز شبكاته لتبادل المعلومات مع شركائه في سائر الوكالات، سعياً إلى إرساء آليات محسنة وأكثر فعالية لإدارة المعلومات على اختلاف مجموعات العمل الإنساني وقطاعاته، ونتج عن ذلك إصدار مذكرة توجيهية تشغيلية أقرتها مختلف الوكالات. واستضاف المكتب مؤتمرين، هما حلقة عمل شبكة المعلومات الإنسانية المعقودة في نيروبي في عام ٢٠٠٦ (حضرها ما يربو على ١٢٠ مشاركاً من منطقة أفريقيا بأسرها) والندوة العالمية زائد ٥، المعقودة في جنيف في عام ٢٠٠٧ (حضرها أكثر من ٣٠٠ مشاركاً من جميع أنحاء العالم). وساهم المؤتمران في بلورة توافق في الآراء على ضرورة توحيد النهج الرامية إلى تعزيز إدارة المعلومات وتبادل وجهات النظر بين الشركاء دعماً للأعمال الإنسانية. وبناء على تقييم عمليات إدارة معلومات حالة الطوارئ في سياق الزلزال الذي ضرب باكستان (كانت تلك من أولى عمليات النشر التي اعتمدت هيكلًا تنسيقياً

قائماً على المجموعات)، تقرر أنه من اللازم تكييف إدارة المعلومات وتبادلها مع البيئة الإصلاحية. ومثلما ذكر أعلاه، تم الاتفاق على مذكرة توجيهية للشركاء ستشكل أساس تبادل المعلومات بالنسبة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكما ذكر أعلاه أيضاً، قامت حلقة عمل شبكة المعلومات الإنسانية والندوة العالمية بتقييم الممارسات الحالية في مجال إدارة المعلومات في ضوء البيئة الإنسانية الناشئة، وخلصتا إلى ضرورة تكييف عمليات إدارة المعلومات مع بيئة تنسيق أعمال الإصلاح - وذلك أساساً عبر تمكين التزام الشركاء بالعمل سويةً على تحسين تبادل المعلومات، ولو على أساس غير رسمي.

الباب ٢٧

الإعلام

الملامح البارزة لنتائج البرامج

سعيًا إلى مساعدة الأمم المتحدة في الإبلاغ عن أنشطتها وشواغلها بأسلوب استراتيجي، عكفت إدارة شؤون الإعلام على تنسيق حملات الاتصال في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، مع المحافظة على التوازن بين تكنولوجيات الاتصال الجديدة والتقليدية، وتوسيع شبكة الشركاء، وتعزيز اتصالها بال جماهير.

ويشكل الترويج للأهداف الإنمائية للألفية إحدى الأولويات الرئيسية للإدارة. وقد عملت الإدارة جنباً إلى جنب مع شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام في إطار التعاون الوثيق مع حملة الأمم المتحدة للألفية من أجل تقديم الدعم لمبادرة "انهض واصدع برأيك ضد الفقر". وحشدت الحملة على نطاق عالمي ما يربو على ٤٣ مليون شخص في عام ٢٠٠٧، بزيادة ٨٧ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وترأست الإدارة فرقة عمل للاتصالات مشتركة بين الوكالات، تتولى المسؤولية عن تنسيق الاتصالات الاستراتيجية على أرفع مستوى. وقد أظهر تحليل وسائط الإعلام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ أن ٩٦ في المائة من التغطية اعتبرت دور الأمم المتحدة والأمين العام في دعم العملية إيجابياً جداً.

ويجري تصفّح ما ينيف على مليون صفحة من المعلومات باللغات الرسمية الست كل يوم على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، وعاد عدد الزائرين الذين يقومون بجولات مصحوبة بمرشدين إلى مقر الأمم المتحدة إلى مستوياته السابقة لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إذ فاق عدد الزائرين ٤٥٠ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠٠٧.

التحديات، والعراقيل والأهداف غير المنجزة

من العوامل الخارجية التي تؤثر في جهود الإدارة الصورة السلبية التي بقيت عالقة بأذهان بعض الدول الأعضاء في أعقاب الانقسامات التي شهدتها مجلس الأمن حول العراق وادعاءات سوء إدارة فعالية الأمم المتحدة واستقامتها. وقد عملت الإدارة على إعادة بناء الثقة في المنظمة واستعادتها، بيد أن هذه العوامل جعلت التقدم يتم بالتدرج انطلاقاً من مستوى واطئ جداً.

ولقد أنفق الكثير من الوقت والجهد في تخطيط طرائق كفالة وصول عامة الجمهور والمجموعات إلى مقر الأمم المتحدة خلال فترة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

وأعربت الوفود عن ضرورة قيام الإدارة بتوفير مزيد من المعلومات تكون أكثر ملاءمة من حيث التوقيت وبمختلف اللغات، طارحةً بذلك تحدياً لا تألو الإدارة جهداً في سبيل معالجته بما أوتيت من موارد محدودة.

ولا يزال ارتفاع تكلفة الخدمات الإلكترونية والرقمنة والحفظ يمثل مشكلة في وجه المحافظة على قدرات مكتبة داغ همرشولد على تقديم الخدمات.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الآتية الذكر إلى تنفيذ ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ٢٩٣ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect.27)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٧-١ (أ) رضا الدول الأعضاء عن العمل الذي تضطلع به الإدارة. تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن الدول الأعضاء راضية بوجه عام عن عمل إدارة شؤون الإعلام، إذ بلغت نسبة الملاحظات المؤيدة لمنتجاتها وخدماتها وأنشطتها ٧٦ في المائة، ونسبة الملاحظات ذات الطابع الانتقادي ٨ في المائة. وشملت المجالات التي كانت موضع تأييد قوي بشكل خاص التكنولوجيات الجديدة، من قبيل الموقع الشبكي للأمم المتحدة، وعمل مراكز الأمم المتحدة للإعلام على المستوى القطري، وتنسيق أنشطة الاتصالات على نطاق المنظومة من خلال فريق الأمم المتحدة للاتصالات.

(ب) تعزيز ثقافة الاتصال والتنسيق في المجال الإعلامي داخل الأمانة العامة وفيما بين شركاء منظومة الأمم المتحدة. تنامت عضوية فريق الأمم المتحدة للاتصالات باطراد، وبلغت نسبة أعضاء الفريق الذين يعتبرون أنشطته مفيدة لهم في عملهم كأخصائيي اتصالات ٧٧ في المائة. وشارك في الاجتماع السنوي لأعضاء الفريق الرئيسيين ٣٧ مكتباً من مكاتب الأمم المتحدة، مقارنة بـ ٢٧ مكتباً شارك في الاجتماع السنوي الأول المعقود في عام ٢٠٠٢ (ما يمثل زيادة بنسبة ٣٧ في المائة). واعتبر معظم هؤلاء المشاركين الاجتماع الأخير مفيداً جداً، أو مفيداً من حيث توفيره تجارب ناجحة من شأنها أن تحسّن أنشطة منظماتهم في مجال الاتصالات. وتمت الإشارة إلى ضرورة تعديل هيكل هذه الاجتماعات لإتاحة مزيد من

المناقشات بشأن الاستراتيجيات والنهج الفعالة في مجال الاتصالات. وفي الأخير، أثبتت فرق العمل المعنية بمواضيع محددة (على سبيل المثال تغير المناخ، والأهداف الإنمائية للألفية، وإنفلونزا الطيور) أنها أداة شديدة الفعالية في وضع وتنفيذ استراتيجيات مشتركة للاتصالات بشأن مجموعة مختارة من المسائل ذات الأولوية.

(ج) تعزيز الأثر عن طريق إيجاد ثقافة الإدارة الفعالة. من بين العناصر الأربعة التي تسند نهج الإدارة الاستراتيجي في مجال الاتصالات ترسيخ ثقافة التقييم في صلب الإدارة. والقصد من ذلك هو الوقوف على الأساليب التي من شأنها إدراج أفضل النتائج من خلال مواصلة جهود تقييم حصيلة البرامج. وقد أدى ذلك إلى زيادة في أنشطة التقييم بنسبة ٣٧ في المائة، مقارنة بفترة السنتين السابقتين. وبالموازاة مع هذه الزيادة، شهدت نسبة مديري البرامج الذين يستخدمون عملية إدارة الأداء في تصميم البرامج واعتماد أفضل الممارسات زيادة قدرها ٨٦ في المائة. وبينما حصل الموظفون في المقر على التدريب لتحسين إلمامهم بتقنيات التقييم وقيمتها الإجمالية، تواجه الإدارة تحديا كبيرا في كفالة توفير التدريب الكافي للموظفين في الميدان.

البرنامج الفرعي ١

خدمات الاتصالات الاستراتيجية

٢٧-٢ (أ) زيادة تغطية وسائط الإعلام للمسائل المواضيعية ذات الأولوية. خططت الإدارة حملاتها بطريقة أكثر استراتيجية وأشد تركيزاً، مستخدمة رسائل ومواد إعلامية وقوائم اتصال لاستهداف وسائط الإعلام. ونتيجة لذلك، نشر ٦٣ في المائة من وسائط الإعلام المستهدفة مقالات عن المواضيع ذات الأولوية بالنسبة للإدارة. وتعززت أنشطة الإدارة في مجال الدعوة بفضل زيادة استخدام شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام. وعلاوة على ذلك، أُتيح مزيد من المواد الإعلامية على شبكة الإنترنت. وتطرح المطالبة بتكافؤ اللغات في جميع المواقع الشبكية للأمم المتحدة تحديا كبيرا. وأعربت بعض عمليات حفظ السلام عن حاجتها إلى المساعدة، من قبيل استخدام حيز في الساتل لبث مواد فيديو أو البث الشبكي انطلاقاً من البعثات.

(ب) تلبية احتياجات العملاء. سعياً إلى زيادة التكامل بين عملها وما تضطلع به المنظمة من أعمال فنية، استشارت إدارة شؤون الإعلام عملاءها من الإدارات بشأن الاستراتيجيات والأساليب اللازمة لبث رسائل بشأن أولوياتها الرئيسية. وفي كل حالة على حدة، حاولت الإدارة أن تقدم صورة واقعية عما يمكن توقعه على صعيد التغطية الإعلامية وتلقي الجمهور للحملات الإعلامية. ويتبين من ردود العملاء عند نهاية كل حملة أن نسبة

الرضا الكامل بلغت في المتوسط ٨٨ في المائة من المستجيبين لاستقصاءات العملاء. وأشار العملاء إلى أن رضاهم يعزى إلى زيادة تواتر الاجتماعات وتخطيطها المحكم، وتحديد هدف كل حملة بوضوح، إلى جانب تحديد أكثر الأساليب ملاءمة للاستراتيجية. وأقرت الإدارة بضرورة توثيق العلاقات مع عملائها من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجيات، وإجراء تقييمات لرضا العملاء.

(ج) تحسين نوعية جهود التوعية المبذولة في الميدان. اتسع نطاق الجمهور المستهدف بالمعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة والقضايا العالمية بفضل استخدام الشبكة العالمية المؤلفة من مراكز الأمم المتحدة للإعلام، والدوائر الإعلامية، والعناصر الإعلامية في مكاتب الأمم المتحدة، مشفوعةً بالاتصالات الإعلامية المباشرة واستعمال اللغات المحلية. ومن الأمور التي كان لها أيضا دور محوري في زيادة إذكاء الوعي، هناك تنامي استعمال المواقع الشبكية للمراكز الإعلامية - أصبح يتوافر الآن لجميع المراكز البالغ عددها ٦٣ مركزا مواقع شبكية عاملة، تقدم معلوماتها بخمس لغات رسمية (الإسبانية، والانكليزية، والروسية، والعربية، والفرنسية) و ٢٩ لغة محلية. وارتفع متوسط عدد الزيارات الشهرية لصفحات جميع مراكز الإعلام من ١٣١ ٨٩٢ زيارة في عام ٢٠٠٦ إلى ١١١ ٢٠٤ زيارة في عام ٢٠٠٧، أي بمعدل زيادة قدره ١١ في المائة. وكانت الإحاطات الإعلامية أيضا مفيدة للغاية: أشارت دراسة استقصائية شملت قرابة ١ ٠٠٠ مشارك في إحاطات إعلامية في عام ٢٠٠٧ إلى أن فهمهم للأمم المتحدة قد تحسّن (٩٩ في المائة من المشاركين).

البرنامج الفرعي ٢

الخدمات الإخبارية

٢٧-٣ (أ) زيادة استخدام الهيئات الإعلامية وغيرها من المستعملين للأبناء والمعلومات عن الأمم المتحدة. تواصل تزايد استعمال الهيئات الإعلامية وغيرها من المستعملين للمنتجات الإخبارية لشعبة الأخبار ووسائل الإعلام. وارتفع عدد الشركاء في قطاع الراديو والتلفزيون بنسبة ٣٦ في المائة خلال فترة السنتين. ورغم الإخفاق الطفيف في بلوغ الرقم المستهدف، فإن هذا الرقم لا يشمل استعمال هيئات البث لشبكة يونيفيد الإخبارية، الذي بلغ في المتوسط ٢٦٦ تزيلا كل شهر في عام ٢٠٠٧. فشبكة يونيفيد تمثل منفذا جديدا تستغله هيئات البث التلفزيوني للوصول إلى مواد إخبارية من مؤسسات الأمم المتحدة عبر العالم من خلال مصدر واحد. وتواصلت أيضا زيادة تقديم المنتجات الإخبارية والإعلامية عن طريق شبكة الإنترنت، إذ ارتفع مجموع عدد زيارات الصفحات بنسبة ٥٠ في المائة خلال فترة السنتين، وفاق عدد الزيارات الضعف بالنسبة للغات الروسية والصينية والفرنسية. وارتفعت

تزييلات البث الشبكي من ٦٠٠ ٠٠٠ في الشهر في عام ٢٠٠٥ إلى ١,٣ مليون في عام ٢٠٠٧. وتؤكد استحسان الصيغ الجديدة للبرمجة، من قبيل برنامج المجلة الشهرية للإدارة، المسمى القرن الحادي والعشرين والمقاطع الصوتية الأكثر إيجازاً، وستخضع لمزيد من التطوير. ويجري أيضاً استكشاف قنوات توزيع جديدة، من قبيل الهواتف النقالة والفيديو عبر الإنترنت. وستعزز موثوقية الموقع الشبكي بفضل اعتماد نظام إدارة المضامين الشبكية، وتحسين إدارة المواقع الشبكية، وزيادة تفويت إنجاز المهام الحساسة إلى جهات خارجية.

(ب) إمكانية حصول وكالات الأنباء وغيرها من المستعملين في وقت مناسب على النشرات الصحفية اليومية التي تغطي الاجتماعات ومجموعات التقارير التلفزيونية والصور والمنتجات الإعلامية الأخرى. تحقق هدف إتاحة نسبة إجمالية قدرها ٩٠ في المائة من مجموعة مختارة من المنتجات في غضون المدة المحددة. ويجري بث كافة مجموعات التقارير التلفزيونية في اليوم المقرر لها. وصارت جميع الوكالات الدولية الرئيسية تستخدم الآن ما يشبه تلفزيون الأمم المتحدة كل يوم. وفي أعقاب اعتماد نظام الوصول التفاعلي إلى المضمون عبر الربط الشبكي، صار ٩٥ في المائة من جميع الصور يجهز لأغراض النشر في الشبكة في اليوم نفسه. ويتم إصدار ٨٤ في المائة من النشرات الصحفية في غضون ساعتين من اختتام أي جلسة. وجرى شراء خدمات استضافة خارجية بغية تحسين موثوقية الهيكل الأساسي للشبكة وتعزيز توافر منتجات فيديو ذات جودة صالحة للبث عبر الشبكة. وأدخلت تحسينات على الموقع الشبكي للنشرات الصحفية، وسيجري تعزيز قاعدة بياناته لتلبية طلبات العملاء على قدرات بحثية أكثر تطوراً.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات المكتبة

٢٧-٤ (أ) تحسين نوعية الخدمات. خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ركزت مكتبة داغ همرشولد على تقديم خدمات المعلومات الشخصية، مواصلة في الوقت نفسه أعمال إغناء مجموعتها والحفاظ عليها. وفي عام ٢٠٠٧، أجرت المكتبة استقصاء شمل موظفي الأمانة العامة والبعثات الدائمة، بمن فيهم المستعملون وغير المستعملين لخدماتها، من أجل تحديد مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة والمساعدة في تحديد الاحتياجات. وتشير نتائج الاستقصاء إلى أن ٨٧ في المائة من المستعملين راضون أو راضون جداً عن خدمات المكتبة. وحظي التدريب والإرشاد في مجال الإدارة الشخصية للمعارف بمعدل رضا إجمالي قدره ٩٤ في المائة. والمكتبة في حاجة إلى تحسين جهودها لإبلاغ الموظفين والبعثات الدائمة بما تتيحه من خدمات. وثمة حاجة خاصة إلى توفير التدريب على الصعيد الإقليمي لصالح

المكتبات الوديعية والمكتبات الميدانية التابعة للأمم المتحدة من أجل تحسين مهارات البحث باستخدام الخدمات الإلكترونية.

(ب) زيادة التعاون فيما بين مكتبات الأمم المتحدة. تضطلع المكتبة بالتنسيق بين المكتبات الأعضاء في الأمم المتحدة في مجالات جمع/رقمنة المحفوظات، وإدارة المضامين، والموارد الإلكترونية، ومهارات جمع/اكتساب المعلومات، وتقاسم المعارف. وتتولى أيضا التنسيق مع اتحاد منظومة الأمم المتحدة لجمع المعلومات الإلكترونية. وتتقاسم مكتبتا نيويورك وجنيف المسؤولية عن رقمنة وثائق الأمم المتحدة القديمة، وتشاركان بنشاط في إعداد الأدلة والمبادئ التوجيهية لغرض إدارة المضامين. وصارت سبعة أدلة وثلاث وثائق بشأن المبادئ التوجيهية في المناول الآن من خلال الموقع الشبكي للأمم المتحدة. ومن المهم أن يكون لأمناء مكتبات الأمم المتحدة دراية بالتكنولوجيات الجديدة، وأن يعززوا مهاراتهم البحثية التي غدا تطويرها مجالا ذا أولوية متزايدة بالنسبة لجهود التنسيق بين المكتبات.

(ج) إصدار حولية الأمم المتحدة في أوانها. خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نشر قسم الحولية طبعة عام ٢٠٠٤ في غضون ٢١ شهرا من السنة المشمولة، وتواصل العمل على طبعة عام ٢٠٠٥، التي نشرت في آذار/مارس ٢٠٠٨، حيث استغرقت دورة النشر ٢٧ شهرا مقابل هدف ١٨ شهرا. وبدأ العمل بصيغة إلكترونية/شبكية تجريبية للحولية (موقع الحولية الشبكي) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وعمل قسم الحولية عن كثب مع المكاتب المختصة في التصميم الشكلي، وتصحيح التجارب المطبعية، والمشتريات لكفالة وتيرة إنتاج أسرع، وعمل قسم المبيعات لتعزيز تسويق/توزيع الحولية. وتأخر الإنتاج وتقلصت الموارد البشرية بقرابة ٥٠ شهر عمل، بسبب الشواغر وفقدان الموظفين ذوي الخبرة. وسيشكل الاحتفاظ بالموظفين وتحسين التكنولوجيا الخاصة بآخر أطوار الإنتاج أمرين أساسيين لنشر الحولية في أوانها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات التوعية

٢٧-٥ (أ) تعزيز العلاقات مع الشركاء وتوسيع نطاقها. زاد عدد الشراكات التي دخلت فيها شعبة الاتصال بالجماهير من ٩٠ في عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٤ في أواخر عام ٢٠٠٧. وبفضل تعزيز الشراكات القائمة أيضا، توسّع نطاق وعي الجماهير بما تقوم به المنظمة من أعمال. وشرع برنامج "الأمم المتحدة تعمل" في إقامة شراكات مهمة مع وسائط الإعلام، ولا سيما مع قناة إم. تي. في.، والفنان المشهور جاي - زي، ومع المدرسة الجديدة ووسائط الإعلام والاتصالات الدولية، وذلك بشأن مهرجان أفلام بشأن موضوع

”حكايات من الميدان“. وأقام برنامج ”الخرقة والأمم المتحدة“ المعني بالتوعية شراكات مع مؤسسات في جميع أنحاء العالم للترتيب لعقد حلقات دراسية يشارك فيها موظفون إعلاميون وطيون تابعون للأمم المتحدة. وتواصل الشعبة سعيها الحثيث في سبيل تحديد شركاء خارجيين استراتيجيين من أجل تمديد نطاق أنشطة التوعية لتشمل جماهير جديدة.

(ب) تعزيز نوعية وفعالية خدمات ومنتجات التوعية. كان تعزيز نوعية خدمات التوعية وفعاليتها واضحا في الردود على الاستقصاءات التي شملت المستفيدين من خدمات الشعبة ومنتجاتها؛ فقد ارتفع مستوى الرضا عن برامج التوعية من متوسط ٧٠ في المائة من المستجيبين للاستقصاء في عام ٢٠٠٥ إلى متوسط ٨٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، أشار ٩٣ في المائة من المستجيبين إلى أن فهمهم للأمم المتحدة قد تحسن. وعلاوة على ذلك، زاد الطلب على الخدمات والمنتجات، كما زاد عدد زيارات المواقع الشبكية للشعبة. فعلى سبيل المثال، شهد الموقع الشبكي التعليمي، حافلة الأمم المتحدة المدرسية على البساط الإلكتروني، زيادة في عدد الزيارات بنسبة ٧٥ في المائة منذ فترة السنتين السابقة. وأظهرت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٦ على مجموعات مدرسية قامت بجولات مصحوبة بمُرشدين أن ٧٨ في المائة من الأطفال كانوا مسرورين بتلك التجربة. ولزيادة هذا العدد، تمت برمجة إحاطة بشأن سبل تكييف الجولة مع احتياجات الصغار في صلب التدريب المقدم إلى المرشدين الجدد.

الباب ٢٨ ألف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قاد مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية جهوداً مهمة في مجال إقامة العدل، أدت إلى اتخاذ الجمعية العامة قراراً بإنشاء نظام جديد لإقامة العدل يتسم بالاستقلالية والشفافية والمهنية وكفاية الموارد واللامركزية. وسيبدأ العمل بالنظام الجديد اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على أن العديد من ملامح النظام الحالي ستلاشى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وانصبّ عمل المكتب أيضاً على جهود التخطيط لإقامة نظام جديد لتخطيط الموارد في المؤسسة يعنى بالأمانة العامة، كما انصبّ على تنسيق استعراضات إطار المساءلة، والإدارة القائمة على النتائج، وإدارة مخاطر المؤسسة على صعيد الأمانة العامة. وصدر التقرير الموحد الأول الذي يتضمن بيانات الأداء بشقيها المالي والبرنامجي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وجرى اعتماد اتفاق جديد لكبار المديرين من أجل توفير أساس سليم لتقييم أداء كبار المديرين. وزاد تعزيز اتساق السياسات في سياق إدارة أنشطة الأمم المتحدة من خلال التعاون مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبفضل الزيادة في الاتصالات وتبادل المعلومات بين كبار المديرين في إدارة الشؤون الإدارية والمسؤولين الإداريين في مراكز العمل كافة. وأجريت استقصاءات بشأن رضا العملاء في عامي فترة السنتين كليهما بغية تحديد المجالات التي تتطلب التحسين على صعيد تقديم الخدمات، وتم تطبيق التدابير التصحيحية الملائمة. وعقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقاً لبرنامجي عمل اللجنتين وعلى نحو سليم إجرائياً. وتم الحصول على موافقة الجمعية العامة على الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأيضاً على المقترحات الإضافية الناشئة عن الولايات الجديدة أو التي جرى تجديدها. وختاماً، قُطعت أشواط بعيدة على درب تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وترد فيما يلي معلومات مفصلة عن المكاتب التابعة لإدارة الشؤون الإدارية.

التحديات، والعراقيل والأهداف غير المنجزة

سيواجه مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية تحديثات رئيسية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، من بينها:

- تطبيق برنامج حاسوبي لإرساء نظام جديد لإدارة شؤون الموظفين بعد إتمام عملية تقييم الاحتياجات وتقديم الطلب المناسب لإبداء المقترحات؛

- إحراز مزيد من التقدم في النهوض بتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛
 - اتخاذ الخطوات الملائمة صوب التنفيذ الناجح لنظام إقامة العدل الجديد والمستقل والشفاف والمهني واللامركزي، الذي سينشأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛
 - تحقيق مزيد من الكفاءة في توفير الخدمات للآلية الحكومية الدولية التي لها أنشطة ترتبط بالإدارة، من قبيل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة، ولجنة البرنامج والتنسيق؛
 - الحفاظ على علاقات التعاون مع هيئات تمثيل موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك كفالة علاقة فعالة بين الموظفين والإدارة على صعيد المنظومة؛
 - وضع ترتيبات لتقليل معوقات العمل إلى الحد الأدنى، وكفالة سلاسة الانتقال إلى مواقع المكاتب المؤقتة في إطار المخطط العام لتحديد مباني المقر.
- وختاماً، ومن أجل كفالة تعزيز المساءلة داخل الأمانة العامة والتنفيذ الناجح لإطار إدارة المخاطر والإدارة القائمة على النتائج، سيحتاج مكتب وكيل الأمين العام إلى الموارد المناسبة لتنفيذ تلك المقترحات.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الأنفة الذكر إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ٦٤٥ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sec.28A)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ ألف-١ (أ) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة. تعزّز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة بفضل: '١' التعاون مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل الإدارية (اجتماعات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق)؛ و '٢' زيادة الاتصالات وتبادل المعلومات بين كبار مديري إدارة الشؤون الإدارية والمسؤولين الإداريين في مراكز العمل كافة. وأجريت مشاورات بشأن مشاريع مقترحات السياسات الجديدة مع المسؤولين التنفيذيين ورؤساء الإدارات في جميع مراكز العمل على نحو مستمر وبشئى الصيغ، من قبيل

المنتدى الشهري لمديري إدارة الشؤون الإدارية (يلتقي مديرو إدارة الشؤون الإدارية نظراءهم من المكاتب الموجودة خارج المقر)، والاجتماعات الشهرية لجميع المسؤولين التنفيذيين في نيويورك، التي ينسقها رئيس مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، واجتماعات الأفرقة العاملة المخصصة، أو عن طريق المشورة الخطية. ومن الأمثلة على السياسات الجديدة التي تبلورت في ضوء هذه المشاورات ما يلي: توفير الحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك والتعاون مع عمليات مراجعة الحسابات أو التحقيقات المأذون بها وفق الأصول؛ وإنشاء مكتب الأخلاقيات؛ وبيانات الإقرار بالذمة المالية والمصالح؛ وقبول السلع والخدمات المقدمة للمصلحة العامة؛ وقيود ما بعد انتهاء الخدمة. وأجريت أيضا مشاورات نشطة مع المسؤولين الإداريين من أجل وضع الصيغة النهائية لمقترح إصلاح الموارد البشرية وتعليقات الإدارة على توصيات الفريق المعني بإعادة تصميم نظام الأمم المتحدة لإقامة العدل.

(ب) جعل خدمات الدعم الإداري سهلة المنال والاستخدام. استُخدمت الدراسات الاستقصائية لرضا العملاء التي تجريها الإدارة سنويا للوقوف على المجالات المحددة التي هي أحوج إلى توافر خدمات الدعم سهلة المنال، وأُخذت التدابير الملائمة لاستعراض احتياجات العملاء على نحو مستمر وتحديد الإجراءات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات. وأشارت الدراسة الاستقصائية لرضا العملاء التي أجرتها الإدارة في عام ٢٠٠٦ إلى حدوث تحسينات كبيرة في عملية خدمات التأمين ومطالبات الموظفين، من قبيل مطالبات السفر. وأشارت الدراسة الاستقصائية لرضا العملاء التي أجريت أيضا في عام ٢٠٠٦ إلى التحسينات الضرورية في مجالات تحسين وتطوير واعتماد نظم جديدة لتكنولوجيا المعلومات، وتدريب الموظفين، وتجهيز وثائق السفر وفقا للآجال المحددة. ولا تزال إدارة الشؤون الإدارية ملتزمة بكفالة تلبية المكاتب المقدمة للخدمات التابعة للإدارة لاحتياجات العملاء بغية زيادة الكفاءة والإنتاجية على نطاق المنظمة بأسرها.

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الإدارية

٢٨ ألف-٢ (أ) تعزيز قدرة مديري البرامج على تنظيم وإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية في إداراتهم، عن طريق اعتماد سياسات وإجراءات جديدة. عملت إدارة الشؤون الإدارية عن كثب مع إدارة الدعم الميداني الجديدة لزيادة تفويض السلطة لها لتعيين موظفي البعثات وإدارة شؤونهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسناد المسؤولية إلى لجنة الإدارة لرصد تنفيذ توصيات هيئات الرقابة (انظر ST/SGB/2006/14) والإجراءات اللاحقة للجنة لتحديد أوجه الضعف الجوهرية واستعراض نحو ١٠٠ توصية من التوصيات الهامة سيُمكن الأمانة

العامّة من الاستفادة من التحسينات الإدارية على الوجه الأكمل من خلال تنفيذ توصيات هيئات الرقابة. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن عدم وجود إطار لإدارة المخاطر في المؤسسة ونقص الموارد اللازمة لتنفيذه يضعف قدرة لجنة الإدارة على تحديد المخاطر المرتبطة بشق توصيات هيئات الرقابة بفعالية حسب سلم الأولوية.

(ب) تحسن طرائق العمل. هناك سعي نشط لإعادة تمديد طرائق العمل، ولا سيما في مجالات السفر والنقل والمشتريات والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق بالسفر والنقل، تم بناء على توصيات وحدة التفتيش المشتركة تنفيذ المرحلة الأولى من إنشاء قاعدة بيانات مركزية لجوازات المرور الصادرة عن الأمم المتحدة بغية توفير معلومات دقيقة ومستكملة لتعزيز إدارة ومراقبة ورصد جميع هذه الجوازات. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت قواعد وأنظمة منقحة للسفر من أجل تبسيط عمليات السفر على النحو الذي أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية. والعمل جار أيضا في مجال السفر والنقل لتنفيذ عملية التجهيز الآلي لطلبات السفر ومطالبات السفر الإلكترونية. وفي مجال المشتريات، تم تنفيذ مشروع رائد لاستئجار سفن لنقل البضائع وطائرات لتناوب القوات من أجل الاستجابة للاحتياجات التشغيلية الفورية. ويأخذ المشروع في الاعتبار بجدية ممارسات صناعات النقل البحري والنقل الجوي. وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر دليل منقح للمشتريات. وفي مجال الموارد البشرية، وضع استبيان إلكتروني للحصول على بدل الإعالة بسط العملية لكل من الموظفين والإدارة وأغنى عن الأعمال الورقية المتعلقة بتجهيز الاستحقاقات. وأجرى مكتب إدارة الموارد البشرية استقصاء لتقييم الاحتياجات وأصدر طلبا لتقديم مقترحات برامج بخصوص نظام جديد لنظام إدارة شؤون الموظفين. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأ فريق من الخبراء الاستشاريين في العمل مع الخبراء الفنيين بالأمم المتحدة من أجل تحديد احتياجات نظام جديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، وشكل كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات الجديد فريقا عاملا مؤقتا يعني بالتخطيط لهذا النظام.

(ج) تحسن الأساليب والأدوات والتقنيات المستخدمة لتقييم الكفاءة والإنتاجية في المهام الرئيسية في مجالي الإدارة والخدمات. عزز المكتب أداة استقصاء رضا العملاء بالإدارة بغية التوصل إلى نتائج أكثر فائدة وقابلية للتحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، وكخطوة نحو الاستجابة بحزم لمطلب إجراء تحليل شامل لمكاسب الكفاءة والإنتاجية وتقديم عرض مناسب لنتائج هذا التحليل على نحو ما أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها عن دوريتها الثالثة والأربعين والخامسة والأربعين (١٦/٥٨ و ١٦/٦٠)، أحرز المكتب تقدما كبيرا بفضل التزامه بزيادة تحسين منهجيات الإبلاغ بغية تصوير وتلخيص الجهود الرامية إلى

القضاء على الممارسات الإسرافية وتحقيق أقصى قدر من التحسينات الملموسة. ويهدف تحسين نهج الإبلاغ إلى توفير مصدر للممارسات الجيدة ودعم وضع نظم لرصد وتقييم ما تحقق من جوانب الكفاءة نتيجة تنفيذ تدابير الإصلاح. ويتخذ المكتب ما يلزم من الخطوات لمواصلة تتبع وتقييم نتائج التحسينات التي تبلغ عنها المكاتب والإدارات، وذلك لضمان استمرارها في إحراز التقدم وتحقيق النتائج المرجوة. وإذا كان من الواجب الإشارة إلى أن المنهجية والأدوات الموجودة التي تم تحسينها توفر إطاراً تحليلياً لتقييم الكفاءة والإنتاجية، فإنه ما زالت هناك حاجة إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة (انظر القرار ٢٨٣/٦٠) لإنتاج بيانات قابلة للتحقق من الناحية الكمية.

إقامة العدل

٢٨ ألف-٣ (أ) وجود نظام للعدل الداخلي يتسم بالإنصاف والفعالية ويتوافق مع سياسات المنظمة وقواعدها في مجال الموارد البشرية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود لجعل نظام العدل الداخلي أكثر إنصافاً وفعالية بإعادة النظر في الآجال وتطبيق آجال جديدة، وزيادة الموارد وتدريب الموظفين المشاركين في نظام إقامة العدل. ويجدر بالإشارة على وجه الخصوص أن أصحاب المصلحة ما فتئوا يعملون على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن استعراض الإدارة لإجراءات الطعون في الأمم المتحدة (A/59/408). وأدى هذا إلى تحسن في كفاءة نظام العدل. بيد أنه، بالرغم من هذا التحسن، فقد تأثر نظام العدل الداخلي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جراء نقص الموارد والتأخر الحاصل سلفاً في قضايا الطعن وقضايا التأديب. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٩ كان نظام العدل الداخلي موضع استعراض. وبعد استعراض تقرير قدمه فريق إعادة التصميم، قررت الجمعية العامة، في دورتها الحادية والستين المستأنفة، إنشاء نظام جديد لإقامة العدل يتسم بالاستقلالية والشفافية والمهنية وكفاية الموارد واللامركزية. ونظرت الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين في مسألة الموارد اللازمة لنظام جديد للعدل. وسينشأ النظام الجديد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وستلأش العديد من سمات النظام الحالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(ب) تدابير لكفالة مشاركة المديرين في الوقت المناسب في عملية إقامة العدل. اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٥، يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بإبلاغ المديرين بانتظام بضرورة إجراء الاستعراضات الإدارية؛ ومسؤوليتهم عن تبرير قرار مطعون فيه، وإدراج ذلك التبرير في الرد على مقدم الطعن؛ والإطار الزمني لكل من الاستعراض الإداري وتقديم

تعليقاتهم. وستكون مسألة إدراج امتثال المديرين لمسؤولياتهم في نظام تقييم أدائهم ضمن التعديلات على الأمر الإداري المتعلق بنظام تقييم الأداء، الذي هو الآن قيد التشاور. وأسفرت جهود مكتب إدارة الموارد البشرية لضمان الامتثال لمسؤوليات المديرين في عملية الطعون عن زيادة في نسبة هذا الامتثال (٥١ في المائة في عام ٢٠٠٦ و ٧١ في المائة في عام ٢٠٠٧). ومع ذلك، فإن معدل الامتثال، ولا سيما الامتثال في غضون المهلة المحددة، يحتاج إلى أن يتحسن.

البرنامج الفرعي ٢

الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

٢٨ ألف-٤ تحسين التواصل بشأن الجوانب التنظيمية والإجرائية للاجتماعات فضلاً عن تعزيز الدعم الفني والتقني ودعم الأمانة للدول الأعضاء وللمشاركين الآخرين في الاجتماعات. عقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقاً لبرامج عمل اللجان وبطريقة سليمة إجرائياً، كما يدل على ذلك الوفاء بالأهداف والمواعيد النهائية لإعداد برامج عمل اللجان وتوزيعها على الدول الأعضاء. وقُدِّمت جميع تقارير اللجنة الخامسة للتجهيز في غضون ٤٨ ساعة أو أقل من اعتمادها. ولم يعرب أحد من ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الخامسة وفي لجنة البرنامج والتنسيق عن عدم الرضا بإزاء سير الاجتماعات ومستوى وجودة خدمات الأمانة الفنية. وكانت نتيجة الاستقصاء عن خدمات الأمانة الذي أُجري في اللجنة الخامسة في عام ٢٠٠٧ على النحو التالي: (أ) تخطيط وتنظيم الاجتماعات - قيّم ١٠٠ في المائة من المجيبين الخدمات المقدمة بأنها مرضية أو أكثر من مرضية؛ (ب) مدى توافر ونوعية البرامج الأسبوعية - قيّم ٩٤,٦ في المائة من المجيبين الخدمات المقدمة بأنها مرضية أو أكثر من مرضية؛ (ج) وثائق المعلومات التحضيرية والأساسية التي أعدها الأمانة العامة - قيّم ٩٦ في المائة من المجيبين الخدمات المقدمة بأنها مرضية أو أكثر من مرضية؛ (د) نوعية وسرعة الاتصال بشأن الجوانب التنظيمية والإجرائية للاجتماعات، كلما طلبت الوفود ذلك، بشكل رسمي أو غير رسمي - قيّم ٩٢ في المائة من المجيبين الخدمات المقدمة بأنها مرضية أو أكثر من مرضية؛ و (هـ) المواقع التي تتعهد بها الأمانة العامة - قيّم ٩٤,٦ في المائة من المجيبين الخدمات المقدمة بأنها مرضية.

الباب ٢٨ باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

الملامح البارزة لنتائج البرامج

تم الحصول على موافقة الجمعية العامة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والمقترحات الإضافية الناشئة عن ولايات جديدة أو متجددة، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والنظام العالمي لمراقبة الدخول، وإعادة تنشيط الجمعية العامة، وبناء مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإقامة العدل، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والبعثات السياسية الخاصة، وبرنامج التوعية في رواندا، وتحديد مقر إقامة الأمين العام، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ومكّن تحسين تقديم المعلومات بشأن مسائل حفظ السلام مجلس الأمن والجمعية العامة وسائر الهيئات الحكومية الدولية والبلدان المساهمة بقوات من اتخاذ قرارات مستنيرة.

وخلال فترة السنتين، جرى تجهيز ٨٦ في المائة من المدفوعات في غضون ٣٠ يوماً، وتسوية ٨٤ في المائة من الحسابات المصرفية في غضون ٣٠ يوماً، وتم الوفاء بالأهداف. وتحققت تحسينات في خدمات العملاء في مجالات التأمين الصحي والتأمين على الحياة واسترداد الضرائب، والإسراع في تجهيز الاستحقاقات عند انتهاء الخدمة. وأعيد التفاوض بشأن وثيقة التأمين ضد الأفعال الكيدية، مما أسفر عن تحقيق وفورات سنوية قدرها ٢,٨ مليون دولار.

وزاد تعزيز فعالية الممارسات الاستثمارية، إذ حققت الخزنة معدل عائدات بلغ ٤,٧٢ في المائة بالمقارنة مع المعدل القياسي وهو ٤,٦٦ في المائة لمتوسط العائد السوقي لسعر الدولار لمدة ٩٠ يوماً خالية من المخاطر.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

كان التحدي هو إيجاد الوقت اللازم لتنظيم وتنفيذ برامج تدريبية لجميع الموظفين في مجال الميزانية والشؤون المالية. وكانت التأخيرات في تقديم التقارير إلى الجمعية العامة ناجمة عن ارتفاع عدد التقارير التي قدمت إلى أكثر من ضعف عددها في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج السالفة الذكر إلى تنفيذ ٩٣ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٣٣٢ برنامجا. ويمكن الاطلاع على الانجازات المتوقعة ومؤشرات الانجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ باء-١ (أ) سلامة الإدارة والرقابة الماليتين في المنظمة. لم تكن هناك ملاحظات سلبية جوهرية في تقارير مراجعة الحسابات في فترة السنتين.

(ب) إدارة ودعم برنامج عمل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بفعالية عن طريق الموظفين والموارد المالية. تم إنجاز جميع النواتج المقررة، واستخدم ٩٧,٩ في المائة من الموارد المعتمدة للمكتب.

البرنامج الفرعي ١

تخطيط البرامج وميزنتها

٢٨ باء-٢ (أ) تبسيط عملية إعداد مقترحات الميزانية. صنف ٩٥,١ في المائة من الإدارات المستفيدة التي جرى استقصاؤها وضوح وشمول تعليمات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وسهولة تقديم مقترحات الميزانية بين مرضية وممتازة. وتحقيق ذلك بفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات وتزايد وتيرة التفاعل بين العملاء وموظفي الميزانية.

(ب) مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتصلة بالميزانية العادية. عكست نتائج الاستقصاء الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الاستياء الذي أعربت عنه بعض الدول الأعضاء بشأن عدد مقترحات التقديرات المنقحة إضافة إلى مقترحات الأمين العام للميزانية العادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفيما يتعلق بالوفاء بالمواعيد النهائية، حدثت تأخيرات مردها أساسا إلى حجم العمل - إذ قدم ٣٦٨ تقريرا بالمقارنة مع ١٥١ تقريرا قدمت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهذا يمثل زيادة صافية بنسبة ١١٧ في المائة. وتعزى التأخيرات أيضا إلى تأخر الإدارات المستفيدة في تقديم المواد.

(ج) تحسين توقيت تقديم المعلومات المكملة لوثائق التخطيط والميزانية بغرض تيسير قيام الهيئات التي تستعرض تلك الوثائق باتخاذ ما يلزم من قرارات. حدثت حالات تأخير تعزى أساسا إلى عدم كفاية المعلومات الواردة من الإدارات المستفيدة، ولا سيما حيثما تعين جمع هذه المعلومات من بيانات خام.

(د) تحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية. كانت النفقات النهائية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار الميزانية العادية تقل بنسبة ١,١ في المائة عن الاعتمادات النهائية، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم اليقين في الديناميات السياسية للبعثات السياسية الخاصة. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كانت الفترة الزمنية اللازمة لإصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية تسعة أيام في المتوسط مقابل أربعة أيام تقويمية، محددة كهدف، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة عبء العمل في مجالات أخرى. وأشارت نتائج الدراسة الاستقصائية لشعبة تخطيط البرامج والميزانية إلى أن العملاء لاحظوا تحسناً ملحوظاً في التوجيهات التي قدمتها الشعبة بشأن إجراءات وعمليات الميزانية، وإعداد الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وجودة الموقع الإلكتروني للشعبة، الذي يوفر معلومات مثل القرارات والسياسات والتكاليف القياسية وغيرها من البيانات ذات الصلة بعمليات الميزانية.

البرنامج الفرعي ٢

الخدمات المالية المتصلة بعمليات حفظ السلام

٢٨ باء-٣ (أ) تبسيط عمليات إعداد مقترحات الميزانية. تم تحسين تعليمات الميزانية بتوفير بارامترات لتقدير التكلفة مما سهل إعداد مشاريع الميزانية وبسط المقارنة بين البعثات. وأدرج أيضاً في تعليمات الميزانية حكم يتعلق بالمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. ورغم عدم إجراء استقصاء، فإن المشاركين في حلقة العمل المتعلقة بالميزانية أعربوا عن تقديرهم لهذه الابتكارات.

(ب) مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام. وردت تعليقات إيجابية بشأن نوعية وطريقة عرض التقارير، وجاءت في تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/790، الفقرة ١٢ و A/60/809، الفقرة ١٣ و A/60/852، الفقرة ١٤ و A/60/869، الفقرة ٢١ و A/60/888، الفقرة ١٦ و A/60/897، الفقرة ٢٠ و A/61/551، الفقرة ٥) والبيانات الرسمية الصادرة عن أربعة وفود ومجموعتين إقليميتين في اللجنة الخامسة أثناء الجزء الرئيسي للدورة الستين والدورة الستين المستأنفة. وتم الوفاء بنسبة ٥٠ في المائة فقط من المواعيد النهائية لتقديم تقارير الميزانية، وهذا يرجع إلى حد كبير إلى تغييرات كبيرة في ولايات عدد من البعثات.

(ج) زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام. لم تتجاوز الخصوم الخاصة بالقوات ووحدات الشرطة المشكلة ثلاثة أشهر، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة منظمة الأمم المتحدة في

جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ويرجع ذلك إلى عدم كفاية النقدية. وتم سداد ما مجموعه ١٥ دفعة، تضم ٨ دفعات فصلية مقررّة إضافة إلى ٧ دفعات خاصة، استناداً إلى الوضع النقدي لبعثات حفظ السلام العاملة. ولم تتوافر أية معلومات عن النسبة المئوية للبعثات المستجيبة لطلب تقييم نوعية السياسات والخدمات.

البرنامج الفرعي ٣ المحاسبة المالية والإبلاغ

٢٨ باء-٤ (أ) تحسين البيانات المالية وتقارير الإدارة المالية. أعرب مجلس مراجعي الحسابات عن رأي إيجابي بشأن البيانات المالية للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ولم تكن ثمة أية استنتاجات مهمة توصلت إليها مراجعة الحسابات فيما يتصل بالمسائل المالية التي تدرج ضمن اختصاص شعبة الحسابات. واكتملت البيانات المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يصدر رأي مجلس مراجعي الحسابات بشأنها في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وهكذا، واستناداً إلى مؤشرات النتائج، فقد تم الوفاء بهذا الهدف.

(ب) العمليات المالية الدقيقة المعدة في حينها. خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تم تجهيز ٨٦ في المائة من المدفوعات في غضون ٣٠ يوماً من استلام جميع المستندات اللازمة، وهو ما يقل قليلاً عن الهدف وهو تجهيز أكثر من ٩٠ في المائة. وتمت تسوية ٨٤ في المائة من الحسابات المصرفية في المجموع في غضون ٣٠ يوماً بعد نهاية الشهر، استناداً إلى بيانات عينة من الفترات، وهي نسبة قريبة من الهدف المحدد وهو ٨٥ في المائة. وبناء عليه، يمكن اعتبار أن هذا الهدف قد تحقق.

(ج) تحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء. لم تجر دراسة استقصائية في فترة السنتين لتقييم رضا العملاء عن الخدمات، إلا أن ثمة تحسينات في الخدمات المقدمة إليهم، بما في ذلك توفير خدمات التأمين الصحي والتأمين على الحياة، وخدمات استرداد الضرائب، والإسراع بتجهيز الاستحقاقات عند انتهاء الخدمة. وفيما يتعلق بوثائق التأمين، أعيد التفاوض على وثيقة التأمين ضد الأفعال الكيدية. بما يحقق وفورات سنوية قدرها ٢,٨ مليون دولار. ومن الإنجازات الأخرى تقديم المشورة بشأن جوانب التأمين المعقدة في المخطط العام لتحديد مباني المقر وإضفاء الصبغة الرسمية على إجراءات تقديم المطالبات وتعميم هذه الإجراءات.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الخزانة

٢٨ باء-٥ (أ) مواصلة الإدارة الرشيدة للأموال. زاد تعزيز فعالية ممارسات الاستثمار، ويدل على ذلك تحقيق الخزانة معدل عائد بلغ ٤,٧٢ في المائة بالمقارنة مع المعدل القياسي وهو ٤,٦٦ في المائة لمتوسط العائد السوقي لسعر الدولار لمدة ٩٠ يوما خالية من المخاطر. وحققت الخزانة معدل العائد هذا دون حدوث أي حالة من حالات فقدان النقدية، مع تلبية كافة احتياجات العملاء من السيولة، وبذلك فاقت أداء السوق مع مراعاتها سياسات الخزانة في الأمم المتحدة.

(ب) تحسين كفاءة وأمن نظم السداد، لا سيما في عمليات حفظ السلام. لم تكن هناك أية حالات لفقدان النقدية وجرى تجهيز جميع المدفوعات في غضون يومي عمل. وكفلت الخزانة استلام النقدية في حينها، وحفظها بأمان، وقامت بتحسين نظم السداد، وتخفيض التكاليف، وتعزيز الأمن عن طريق تنفيذ نظام إدارة النقدية وتسوية الأرصدة النقدية يوميا؛ وقيد محاسبة الاستثمارات المتعددة العملات بطريقة سليمة؛ وتجميع الحسابات المصرفية للأمم المتحدة لخفض التكاليف وتحقيق أقصى عائدات من الفائدة؛ وتجهيز المدفوعات العابرة للحدود في جميع أنحاء العالم في الوقت المناسب؛ وتبسيط مهام أمين الصندوق وتقديم المشورة إلى جميع البعثات بشأن سياسات وإجراءات الخزانة للحفاظ على الموارد المالية.

البرنامج الفرعي ٥

تحديد الاشتراكات وتجهيزها

٢٨ باء-٦ (أ) تحسين توقيت المستندات المطلوبة لاتخاذ الدول الأعضاء قرارات مستنيرة بشأن المسائل ذات الصلة بجدول الأنصبة المقررة، وأساس تمويل أنشطة حفظ السلام، وحالة الاشتراكات. تم إنجاز الهدف الأنف الذكر عن طريق تقديم جميع ما يتصل به من وثائق ما قبل الدورة ضمن الفترات الزمنية المحددة لتجهيز الوثائق، مما أدى فعليا إلى تيسير عمل لجنة الاشتراكات. وقدمت جميع التقارير الشهرية عن حالة الاشتراكات حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ خلال تلك الفترة؛ وسترکز التحسينات في المستقبل على توفير النماذج آليا وتوحيدها بغية تقليل الوقت اللازم لإعداد التقارير المرحلية وكذلك لتحريرها وترجمتها.

(ب) تقرير الأنصبة المقررة للدول الأعضاء استنادا إلى قرارات الجمعية العامة في الوقت المناسب. صدرت جميع الإخطارات بالأنصبة المقررة في غضون ٣٠ يوما من القرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية، مع التقيد التام بالقاعدة المالية ١٠٣-١.

الباب ٢٨ جيم مكتب إدارة الموارد البشرية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

بُذلت جهود متضافرة أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتلبية احتياجات الموظفين المتنامية والمتغيرة. وشهدت فترة السنتين إعادة تركيز الاهتمام على تحسين دمج احتياجات عمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، عمل مكتب إدارة الموارد البشرية من أجل تعزيز مساهمة رؤساء الإدارات في هذا المجال من خلال اتفاقات وكلاء الأمين العام مع الأمين العام، وخطط العمل في مجال الموارد البشرية، ومجلس الأداء الإداري. وتوظف الأموال توظيفاً فعالاً وكاملاً، لا سيما فيما يتعلق بتوفير التدريب وتطوير نظم جديدة للموارد البشرية.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

لكي يساعد مكتب إدارة الموارد البشرية بشكل أفضل في عمليات التوظيف والتدريب، ونظراً لتنفيذ سياسة التنقل، سيعاد تنظيم المكتب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ليركز على الاحتياجات المتغيرة. وتهدف إعادة التنظيم إلى تعزيز التوعية بالتوظيف، لا سيما في مجالي التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وبينما تستمر الجهود، فإن قيود الميزانية تمثل عقبة رئيسية تعترضها.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الآتية الذكر إلى تنفيذ ٩١ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي وعددها ١٨٣ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة المقررة ومؤشرات الانجاز في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 28C)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ جيم-١ (أ) تحسين إدارة الموارد البشرية، مع أخذ احتياجات المنظمة والموظفين بعين الاعتبار لتمكينها من الوفاء بالولايات التي تكلفها بها الدول الأعضاء. بُذلت جهود متضافرة أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتلبية احتياجات الموظفين المتنامية والمتغيرة. وشهدت فترة السنتين إعادة تركيز الاهتمام على تحسين دمج احتياجات عمليات حفظ السلام. وتمت

١٥ من التحسينات في شكل نشرات الأمين العام والتعليمات الإدارية، فتم بذلك تجاوز الهدف وهو تحقيق ١٢ من التحسينات في فترة السنتين. ولكي يساعد مكتب إدارة الموارد البشرية بشكل أفضل في عمليات التوظيف والتدريب، ونظرا لتنفيذ سياسة التنقل، سيعاد تنظيم المكتب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ليركز على الاحتياجات المتغيرة.

(ب) إدارة برنامج العمل بفعالية ودعمه بالموظفين والموارد المالية. توظف الأموال توظيف فعالا وكاملا، لا سيما فيما يتعلق بتوفير التدريب وتطوير النظم الجديدة. وتم تحقيق ٨٨ في المائة من النواتج في الآجال المحددة؛ ولم يتم الوفاء بهدف تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب فحسب، بل تم تجاوزه قليلا. ويجري وضع واقتناء نظام جديد لاختيار الموظفين.

البرنامج الفرعي ١

الخدمات التنفيذية

٢٨ جيم-٢ (أ) تحسين نظام اختيار الموظفين وإدارة شؤونهم، بما في ذلك تعيينهم وتنسيبهم وترقيتهم. بلغ معدل عدد الأيام التي بقيت فيها الوظائف شاغرة ٢٧٣ يوما، وهذه الفترة هي أقل من الفترة المحددة كهدف. وعُقدت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ دورات تدريبية لموظفي البرامج المعنيين بفرادى الحالات وأعضاء هيئات الاستعراض المركزية، مكنتهم من تأدية مسؤولياتهم بشكل أفضل. وأُجريت في عام ٢٠٠٦ دراسة استقصائية شملت أعضاء هذه الهيئات على نطاق المنظمة ككل استُند إليها لاستحداث برنامج شامل من التوجيه والتدريب. وتم تجريب هذا البرنامج في نيويورك وجنيف في أواخر عام ٢٠٠٧. وإلى جانب برنامج تدريب أعضاء هيئات الاستعراض المركزية، تتواصل الدورات الإعلامية المخصصة لموظفي البرنامج المسؤولين عن الوظائف الشاغرة لتزويدهم بآخر المعلومات عن المقتضيات السياسية والإجرائية. وما زالت تبذل الجهود لتوحيد المواصفات العامة للوظائف لتسهيل عمل هؤلاء الموظفين وهذه الهيئات. وتبلغ الفترة الزمنية اللازمة لتجهيز معاملات مستحقات الموظفين (مستحقات الإعالة) ما معدله يومان ونصف اليوم، وهذه الفترة أقل من فترة الـ ٦ أيام المحددة كهدف. وإذا كان طلب الموظف غير مستوف للشروط المطلوبة، فإن الوقت الذي يستغرقه الحصول على المعلومات اللازمة يعتمد على مدى تعقد الحالة وعلى الكيانات المسؤولة عن توفير المعلومات المطلوبة، مثل الأوامر الصادرة عن المحكمة والشهادات التي تثبت ارتياد المدرسة بدوام كامل والدليل على تقديم الدعم المالي. ويطلق هذا الأمر من عملية الموافقة على الطلب.

(ب) تحسين التمثيل الجغرافي للموظفين والتوازن بين الجنسين في أوساطهم. بلغ عدد الدول الأعضاء غير الممثلة في ملاك الموظفين ١٦ دولة. ويتأثر تمثيل الدول الأعضاء بعدة عوامل من بينها حراك الموظفين (مثل التقاعد) وعدد الوظائف المنشأة وجداول الأنصبة المقررة. وأثناء فترة السنتين، ارتفع عدد الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي وتغيرت الجداول المذكورة. وبالنسبة لمؤشر ارتفاع النسبة المئوية للموظفين المعيّنين في الأمانة العامة ككل من الدول الأعضاء غير الممثلة تمثيلاً كافياً، فإن النسبة المئوية للموظفين المعيّنين من هذه الدول أثناء عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي في الرتبة الفنية وما فوقها (باستثناء رتبة وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد) بلغت ١٥ في المائة. وفي ما يخص مؤشر ارتفاع النسبة المئوية للنساء المعيّنات في الرتبة الفنية وما فوقها في الأمانة العامة ككل، بلغت هذه النسبة ٤٢,٣ في المائة في وظائف الرتبة الفنية ورتب المدير والأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام الممولة من الميزانية العادية وبعقود لمدة سنة أو ما يزيد. وتعمل المنظمة على تعزيز مساءلة رؤساء الإدارات في هذا المجال عبر الاتفاقات المبرمة بين وكلاء الأمين العام والأمين العام والقائمين على خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية ومجلس أداء الإدارة. وسيتم تعزيز عمليات الاتصال والبحث المحدد الأهداف.

(ج) تحسين تخطيط الموارد البشرية ورصد السلطة المفوضة. بالنسبة لمؤشر النسبة المئوية للإدارات/المكاتب التي تنفذ خطط عملها المتعلقة بالموارد البشرية، فإن ١٣ إدارة/مكتباً قد حققت ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من الأهداف التي حددتها في خططها. وتحسن تصميم شكل هذه الخطط. وازدادت المعلومات المتوافرة على الشبكة، مما يتيح رصد التقدم المحرز في هذا المجال رسداً أفضل. ولتيسير المساءلة، زُود مجلس أداء الإدارة والجمعية العامة بمعلومات عما تحقق من إنجازات في الدورة الرابعة.

البرنامج الفرعي ٢ خدمات التطوير التنظيمي

٢٨ جيم-٣ (أ) تحسين مرونة الموظفين. شارك أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما يربو على ٦١ ٠٠٠ موظف في برامج التعلم والتطوير الوظيفي على صعيد الأمانة العامة ككل. وهذه الزيادة الكبيرة على العدد المقدّر الذي حُدد كهدف وعلى نسبة المشاركين الفعليين في فترات سنتين سابقة تحققت بفعل ثلاثة عوامل هي: '١' مبلغ الثلاثة ملايين دولار الإضافي الذي أقرته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ و '٢' إدراج الأمين العام ومكتب إدارة الموارد البشرية أهدافاً إلزامية في مجال التعلم في خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية وفي الاتفاقات المبرمة مع جميع رؤساء الإدارات والمكاتب؛ و '٣' التعزيز

التدريجي لثقافة التعلم في المنظمة. ولا تشكل نسبة الموظفين الذين حققوا أهدافهم في مجال التعلم مؤشرا موثوقا إذ إن هذا الأمر غير ملزم حتى الآن في نظام e-PAS، ولذلك لا يقوم المدراء والموظفون بإدخال المعلومات في النظام بصورة مطردة. غير أن مكتب إدارة الموارد البشرية، تصحيحا لهذا الوضع، اتخذ أثناء فترة السنتين الإجراءات التالية: '١' تحسين الصيغة المخصصة في e-PAS لمسار العمل، حيث ستصبح خانة التعلم المستمر (continuous learning) خانة لا بد من ملئها وستضاف خانة جديدة خاصة بالمدراء والموظفين للإبلاغ بأي أمور تدربوا عليها أو تعلموها في نهاية الدورة المشمولة بتقرير التقييم؛ و'٢' عقد حلقات عمل جديدة لتعزيز مهارات المدراء لتدريب الموظفين على كيفية تطوير أنفسهم وظيفيا وعلى دعم تنظيم عملية التعلم المستمر في الأمانة ككل؛ و'٣' التشديد في جميع حلقات العمل ذات الصلة بالتطوير الوظيفي وإدارة الأداء، على أنه يتوقع من كل موظف الانخراط في عملية تعلم مستمر والإشارة إلى ما لا يقل عن هدف واحد يعتزم تحقيقه في الفترة المشمولة بتقرير التقييم لتطوير نفسه وظيفيا.

(ب) زيادة عدد المهنيين الشباب المتاحين للتوظيف. توصل مكتب إدارة الموارد البشرية إلى توفير عدد متزايد من المهنيين الشباب لتعيينهم في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكان عدد الشباب المهنيين الذين أدرجت أسمائهم في جدول الامتحانات التنافسية الوطنية للرتبة ف-٢ على النحو التالي: في بداية فترة السنتين: (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) ٣٩٦ شخصا؛ في منتصف فترة السنتين (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) ٤٣٣ شخصا؛ في نهاية فترة السنتين (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) ٥٠٤ أشخاص. وأثناء فترة السنتين ذاتها (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧)، ظل يتزايد عدد الموظفين المعيّنين والمنسّبين بعد اجتيازهم هذه الامتحانات مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وذلك على النحو التالي: ٢٠٠٤، ٧٠ موظفا؛ و ٢٠٠٥، ٨٧ موظفا؛ و ٢٠٠٦، ٩٦ موظفا؛ و ٢٠٠٧، ١٠٠ موظف. وجاء ارتفاع عدد الشباب المهنيين المتاحين للتعيين كنتيجة مباشرة لإجراء الامتحانات التنافسية الوطنية.

(ج) تحسين بيئة العمل. في حين أن الإنجاز المتوقع المتمثل في تحسين بيئة العمل يستدعي مؤشر إنجاز تتحقق في إطاره زيادة النسبة المئوية للموظفين الذين يعربون عن رضاهم عن بيئة العمل، فإن مكتب إدارة الموارد البشرية لم يتمكن من إجراء دراسة استقصائية عن بيئة العمل أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، لكنه يتهيا لإجرائها في عام ٢٠٠٨.

البرنامج الفرعي ٣ الخدمات الطبية

٢٨ جيم-٤ (أ) زيادة وعي الموظفين بشأن القضايا الصحية. حضر ١٨ ٤٠٠ موظف برامج توعية بالشؤون الصحية. وفي فترة السنتين، واصلت شعبة الخدمات الصحية تنفيذ برامج في مكان العمل تتعلق بصون الصحة والتدابير الوقائية، نفذ بعضها بالتعاون مع السلطات الصحية في مدينة نيويورك، بغرض تحسين صحة الموظفين وإنتاجيتهم. فعلى سبيل المثال، شارك ما مجموعه ٢٠٦ موظفين في برنامج يتعلق بوقف التدخين؛ وتم في إطار حملة التلقيح ضد الإنفلونزا إعطاء ٢ ٣٤٣ جرعة للموظفين؛ وشارك موظفون في الأمم المتحدة في أنشطة معينة مثل المسيرات المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسرطان الثدي، وداء السكري وحملة التبرع بالدم؛ وارتفع عدد الموظفين الذين توجهوا إلى الشعبة من أجل قياس ضغط الدم وفحص مستوى الدهون فيه؛ واستقطبت المعارض الصحية السنوية ٤ ٥٥٨ موظفا. كما تواصلت معالجة المسائل ذات الصلة بالصحة في مكان العمل ونظافة البيئة فيه وذلك باستخدام تجهيزات في المكتب تصون السلامة الجسدية وبتطبيق المعايير التي تحفظ نظافة الهواء في الداخل. والمنظومة ككل جاهزة للرد على احتمال انتشار الإنفلونزا البشرية على الصعيد العالمي؛ وترأست الشعبة فريقا عاملا طبيا تولى استحداث خطة مفصلة للتأهب لهذا الأمر في نيويورك. كما ساعدت الشعبة على تنسيق بعثات أوفدت إلى سبعة بلدان من أجل تقييم مدى التأهب لمواجهة الوباء.

(ب) تحسُّن صحة الموظفين. في وسع إدارة الخدمات الطبية تقييم المقاييس التي تستخدم لإعداد إحصاءات عن الإجازات المرضية ومستوى الخدمات الطبية في مراكز العمل الميدانية وتقديم تقارير عنها. غير أن هذه العملية ليست على درجة من التنظيم أو التجهيز تتيح التحكم مباشرة بهذه المتغيرات. ويدعو هذا الأمر إلى التساؤل عن مدى جدوى استخدام هذه الإجازات ومستوى هذه الخدمات كمؤشرات أداء. وينبغي النظر في الإبلاغ عن هذه المعلومات في تقرير يتعلق بصحة الموظفين في المنظمة بدلا من تقارير أداء خاصة بالشعب. وفي ما يلي إجمالي الخدمات الطبية التي قدمتها شعبة الخدمات الصحية: ٣ ٨٠١ فحص طبي؛ و ٦٧ ٣٨٨ استشارة طبية؛ و ١٨ ٨٩١ عملية تحصين وحقن وتخطيط إلكتروني للقلب؛ واستقبال ٥ ٧٥٦ تحليلا مختبريا؛ و ٢٢ ٢٧١ فحصا لصور أشعة؛ و ٧٢٥ تقييمًا لحالات نفسية وتشخيصها. وتم تقييم مستوى الخدمات الطبية في مراكز العمل الميدانية عن طريق تقييمات أجريت ميدانيا في مقار البعثات والمرافق الطبية في القطاعات. وقُدِّم الدعم الفني إلى ٤١ مستوصفا وعيادة ترعاها الأمم المتحدة وإلى ٥٢ مرفقا طبيا في مناطق عمليات حفظ السلام.

(ج) تسريع تقديم الخدمات. اتضح من استطلاعات الرأي أن ٨٤ في المائة من المشاركين فيها راضون تماما عن الخدمات التي تقدمها شعبة الخدمات الطبية. وبالنسبة لـ ٧٥ في المائة منهم، كان معدل فترة الانتظار للحصول على الخدمات الطبية دون العشر دقائق. ولم تتجاوز نسبة المشاركين في الاستطلاع الذين انتظروا أكثر من ١٥ دقيقة للحصول على هذه الخدمات ٩ في المائة. وللتخفيف من مواطن الضعف في عملياتها، مضت الشعبة في استخدام وتعزيز نظام إدارة المعلومات "EarthMed" لإدارة المعلومات. وأدى استخدام الملفات الطبية الإلكترونية إلى التقليل إلى حد كبير من فترة الانتظار للحصول على التقارير الطبية التي تثبت التمتع بالصحة، التي توفر في معظم الحالات في يوم الفحص الطبي. وسيؤدي نقل هذه النتائج آليا من نظام EarthMed إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل IMIS إلى عدم التأخر على الإطلاق في توفيرها. وحتى تاريخه، أُدخل إلى نظام EarthMed ٦٧٤ ١٢٨ ملفا طبيا و ١٥ ٠٥٧ تقريراً طبياً يثبت التمتع بالصحة و ٦ ٩٧٨ بياناً بفحوصات طبية وزيارات إلى العيادات و ١٠٦ ٦٤١ سجلاً لإجازات مرضية. وتُبحث حالياً مسألة توسيع نطاق تطبيق هذا النظام ليشمل مزيداً من مراكز العمل. وينبغي لشعبة الخدمات الطبية السعي إلى استحداث وصلات بينية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف لتبادل طلبات التقارير الطبية التي تثبت التمتع بالصحة. كما ينبغي لها استكشاف إمكانية إقامة هذه الوصلة مع دائرة تكوين القوات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام للتعجيل بإصدار هذه التقارير للمراقبين العسكريين والشرطة المدنية.

الباب ٢٨ دال مكتب خدمات الدعم المركزية

نتائج البرنامج البارزة

حقق مكتب خدمات الدعم المركزية أهدافه في مجالات رضا العملاء وتعيين الموظفين السريع واستخدام الموارد، مما يدل على أن البرنامج قد أدير فعليا في حدود الموارد التي خصصت له لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وما زال البرنامج يسعى لتحسين إنتاجيته على مستوى تقديم خدماته، وتمكن من خفض متوسط الفترة الزمنية الفاصلة بين تقديم طلبات صيانة المباني وتبليتها، ورفع عدد حالات المشتريات التي يجهزها الموظفون، وتطبيق وسائل ذات صلة بالسفر تكون سهلة الاستخدام، والحصول على معدلات عليا من التخفيضات في أسعار بطاقات السفر. وظلت نسبة توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٩٩,١ في المائة وتحسن مستوى أمن المعلومات. كما تحقق تقدم في تقييد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعايير هذه الصناعة بفعل إطلاق عدة مبادرات للحصول على شهادات تصديق دولية. وأتاح نظام المعلومات الإدارية المتكامل وسائر التطبيقات الحاسوبية للمنظمة فرصة تحسين تجهيز المعاملات الإدارية وتحقيق تقدم في مجال توحيد نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبدأ تنفيذ خطة لإصلاح قسم المشتريات وتم إحكام الضوابط الداخلية. كما أدخلت تحسينات في مجال إطلاع المنظمة ككل والجمهور بشكل عام على المعلومات، وذلك بفضل إنشاء موقع iSeek وفتح الفرصة أمام الجميع للاطلاع على محفوظات الأمم المتحدة عن طريق موقع إلكتروني جديد. ومن الإنجازات البارزة الأخرى التي تحققت أثناء هذه الفترة تنفيذ مشاريع بناء هامة مثل تجديد مكان إقامة الأمين العام وتنفيذ تدابير إضافية لضمان السلامة في المقر.

التحديات والعقبات والأهداف غير المحققة

كانت فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من نواح عديدة فترة انتقال بالنسبة للبرنامج. إذ بدأت الإدارة تنفذ إصلاحات كبيرة لم تنته بعد في قسم المشتريات وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدت إلى نشوء بعض المصاعب. وتأخر تنفيذ مبادرات معينة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، مثل تكنولوجيا إدارة العلاقات مع الزبائن (Customer Relationship Management) وتكنولوجيا إدارة محتوى المؤسسة (Enterprise Content Management)، بيد أنه أحرز تقدم تمثل في توقيع عقود هامة وبدء اعتماد تطبيقات حاسوبية بحلول نهاية الفترة. وما برح تداعي مبنى الأمانة العامة والتأخر في

تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر يشكّلان تحدياً في مجالي صيانة المبنى وزيادة عدد موظفي المقر لدعم عمليات حفظ السلام، وأدت خطة إصلاح الأمم المتحدة إلى اشتداد الطلب على حيز المكاتب.

للاطلاع على الإنجازات المتوقعة المعتمدة ومؤشرات الإنجاز، يرجى العودة إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6 (Sect.28D)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ دال-١ إدارة برنامج العمل على نحو فعال ودعمه بالموظفين والموارد المالية. حقق مكتب خدمات الدعم المركزية أهدافه في مجالات رضا العملاء والتعجيل بتعيين الموظفين والاستفادة من الموارد. وارتفعت نسبة الرضا من ٤٥ في المائة ممن اعتبروا الخدمات جيدة أثناء الفترة السابقة، إلى نسبة ٥٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبشكل عام، عند حساب عدد المجيبين على الدراسة الاستقصائية لا سلباً ولا إيجاباً، بلغت نسبة العملاء الذين أعربوا عن رضاهم ٨٤ في المائة. وتم تجاوز الهدف المتعلق بإدارة الموارد البشرية من الموظفين إذ انخفض متوسط عدد الأيام التي تبقى فيها الوظائف شاغرة، بقياسه من يوم ترك الموظفين وظيفتهم حتى يوم وصول من يحل محلهم. وكان عدد الأيام الفعلي لبقاء الوظائف شاغرة ٢٧٣ يوماً مقابل ٣٢٠ يوماً المحدد كهدف. وأنفق ما مجموعه ٩٩,٦ في المائة من الميزانية المخصصة للبرنامج. وبصورة عامة، أدير البرنامج فعلياً ضمن حدود الموارد المتوفرة.

البرنامج الفرعي ١

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٨ دال-٢ (أ) امثال جميع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعايير مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللمعايير ذات الصلة المعمول بها في هذا المجال. كانت جميع المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي نفذتها شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات متفقة مع المعايير التي أقرها مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالي. ومن الأمثلة على ذلك مواصلة توسيع نطاق شبكة تخزين البيانات (SAN) وحفظ نسخ احتياطية للبيانات أو مختلف التطبيقات الأصغر حجماً استناداً إلى تكنولوجيا لوتس نوتس العادية (CorLog, and Registration Portal من ضمن تكنولوجيا أخرى). وأطلقت مبادرات جديدة للتقيد بالمعايير الدولية مثل مكتبة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا

المعلومات (ITIL) والمعايير ٢٠٠٠ و ٢٧٠٠١ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. ونتيجة لذلك، تحقق الهدف المتمثل في توافر ٩٩,١ في المائة من الخدمات.

(ب) زيادة فعالية العمليات الإدارية. بدأت تُعمَّم عدة تطبيقات حالية في المزيد من الإدارات والمكاتب، من ضمنها مكاتب خارج المقر، وأدى ذلك إلى عمليات إدارية أكثر تكاملاً. ومن ضمن هذه التطبيقات CorLog ونظام eHCC و Registration Module ونظام Leave Request. كما بدأ اعتماد نظام Financial Disclosure System في مكتب الأخلاقيات. وبلغ عدد التطبيقات الأخرى المعتمدة ما مجموعه ٢٢ تطبيقاً، ويتجاوز هذا العدد الهدف المحدد بـ ١٠ تطبيقات. وتعذر اعتماد التطبيق "إدارة العلاقات مع الزبائن" (Customer Relationship Management) والتطبيق "إدارة محتوى المؤسسة" (Enterprise Content Management) اعتماداً تاماً بسبب العقبات التي حالت دون الحصول على مجموعات النسخ بأكملها. غير أن العقود وُقعت وبدأ اعتماد عدة نسخ من التطبيق "إدارة العلاقات مع الزبائن". ونُفذت الأعمال التحضيرية لاعتماد التطبيق "إدارة محتوى المؤسسة".

(ج) زيادة استعمال المستودعات الإلكترونية للمعلومات. أصبح نظام iSeek، الذي ينسق عمليات الحصول على المعلومات وإطلاع الآخرين عليها، مطبقاً في جميع المكاتب خارج المقر باستثناء بيروت. وتستخدم هذه الشبكة الداخلية على نطاق واسع وتجاوز عدد زياراتها العدد المستهدف إذ بلغ ٧٥٢ ٠٠٠ زيارة بدلاً من ٥٠٠ ٠٠٠ زيارة كما كان متوقعاً. وأنجز نقل نظام المعلومات الإدارية المتكامل (IMIS) الخاص بتقديم التقارير المكيفة مع الشبكة واستُحدثت خدمات إضافية على الشبكة لتيسير تبادل البيانات مع سائر النظم. وبدأ اعتماد هذا النظام في عدة مكاتب خارج المقر وأدخلت عليه تحسينات من أجل إتاحة الفرصة لتلقي تقارير من مصادر متعددة. وأفضى ذلك إلى إتاحة هذا النظام لـ ٦٩٧ موظفاً بدلاً من ٦٠٠ موظف كما كان متوقعاً في البداية. كما اعتمدت أثناء هذه الفترة مستودعات أخرى مثل "Global Contact Directory" و "Accounts Administration Database".

(د) تحسين نوعية الخدمات المقدمة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والبعثات. نُقلت في عام ٢٠٠٧ مهمة دعم المواقع الإلكترونية الخاصة بالبعثات الدائمة من الجهة الخارجية التي كانت تقدم هذه الخدمة. وتحقيق الهدف المتمثل في خفض الفترة الزمنية اللازمة لسحب الوثائق الإلكترونية من نظام الوثائق الرسمية الإلكتروني إلى النصف. إضافة إلى ذلك، تم دعم تطوير التطبيقات في الإدارات، وبدأ استخدام تطبيقات مختلفة، من بينها

”Email Broadcaster“ و ”Mailing List Generator“ والأنظمة الآلية لأدلة الأمم المتحدة وبجو الزوار ونظام Skandata.

(هـ) زيادة أمن المعلومات. يجري استخدام أنظمة مخصصة لمكافحة الفيروسات التي تستهدف الحواسيب والرسائل الإلكترونية غير المرغوب فيها، وهي تحمي البنى التحتية في المنظمة من التهديدات الشائعة. ويؤدي تحديث هذه التطبيقات إلى حماية الحواسيب من ٩٩ في المائة من الفيروسات وإجهاض ٩٩ في المائة من المحاولات غير الشرعية للتعدي على الشبكة، وبالتالي تحققت الأهداف المحددة. إضافة إلى ذلك، حصلت المنظمة على شهادة تصديق تفيد أنها تفي بالمعيار ٢٧٠٠١ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لتشغيل شبكتيها الأساسيتين ”LAN“ (الشبكة المحلية) و ”MAN“ (الشبكة الخاصة بالضواحي) في نيويورك.

البرنامج الفرعي ٢ خدمات الدعم الأخرى

٢٨ دال-٣ (أ) تحسين كفاءة إدارة المنشآت المادية والحيز المكاني. على الرغم من نقص الموارد والتحديات الحقيقية المتمثلة في تداعي البنى التحتية في الأمم المتحدة، تحققت الأهداف وتمت إدارة المباني بفعالية. وأدى خفض الميزانية إلى تغيير في الجداول الزمنية المقررة لخدمات الصيانة، لا سيما الصيانة الوقائية. وارتفعت تكاليف التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والكهرباء ونظم السلامة والتغييرات الميكانيكية لأن المعدات أصبحت متهاكة وقديمة نتيجة للتأخر في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأفضى ذلك إلى إحداث زيادة في طلبات القيام بأعمال روتينية. وعلى الرغم من عبء العمل الإضافي، انخفض معدل الفترة الفاصلة بين ورود الطلبات وتنفيذها من ١١,٧ يوم عمل في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ١٠,٥٥ في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهذا معدل أفضل من الهدف المحدد بـ ١١,٢ يوما.

(ب) مواصلة تقديم خدمات السفر والتأثيرات والنقل بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وقر البرنامج خدمات السفر الفعالة من حيث التكلفة عن طريق التفاوض مع نحو ٣٥ شركة طيران كبرى. وتجاوز نسبة الـ ٢٦ في المائة التي حددها كهدف لخفض السعر الكامل لبطاقات السفر لأغراض رسمية بتمكنه من خفضه بما قدره ٢٧ في المائة. ويشكل هذا الأمر إنجازا هاما في ضوء الصعوبات التي تواجهها شركات الطيران لإبقاء الأسعار منخفضة مع ارتفاع أسعار الوقود إلى مستويات غير مسبقة. كما غير قسم السفر والنقل طريقة تصميم ست عمليات رئيسية وأبرم عقدا جديدا لنقل أمتعة الموظفين الشخصية إلى بعثات حفظ السلام، مما أدى إلى خفض تكلفة عملية النقل هذه بنسبة ٥٣ في المائة تقريبا والقضاء على احتمال فقدان الحوائط وإلى تسريع عملية تسليمها. وفي دراسة استقصائية أجرتها إدارة

الشؤون الإدارية في عام ٢٠٠٧ لمعرفة مدى رضا العملاء، اعتبر ٧٢ في المائة منها أن أداء خدمات السفر والنقل جيد مع ارتفاع الرضا إلى ٩٢,٥ في المائة لدى حساب من لم يجب سلباً أو إيجاباً. وتبين من دراسة استقصائية داخلية أجريت في عام ٢٠٠٧ أن نسبة العملاء الذين أعربوا عن رضاهم مرتفعة إذ بلغت ٩٤ في المائة.

(ج) تحسين مستوى الجودة ورفع مستوى الكفاءة في خدمات الشراء. عقب تنفيذ برامج إصلاح نظام الشراء المبينة في تقرير الأمين العام (A/60/846/Add.5) وبإقرار الجمعية العامة موارد إضافية في قرارها ٢٤٦/٦١، خصص البرنامج ما توافر لديه من موارد لتحسين نوعية الخدمات وتنفيذ خطة إصلاح نظام الشراء وإحكام الضوابط الداخلية. واستحدثت شعبة المشتريات عدداً من برامج التدريب ونفذتها، وعقدت ٦٥ اجتماعاً مع لجنة استعراض الموردين، وراجعت الإجراءات المعتمدة حالياً لتسجيل الموردين، وهي في صدد تحديث دليل المشتريات لتضمينه أفضل الممارسات والإجراءات الجديدة المعتمدة في مجال الشراء. كما أنشئ قسم جديد معني بشؤون التخطيط والامتثال والرصد ليتابع بدقة حالة تنفيذ التوصيات التي يقدمها مراجعو الحسابات وتأدية دور المنسق لعمليات مراجعة الحسابات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات. ونتيجة لهذه التدابير، تمكنت الشعبة من الحصول في دراسة استقصائية داخلية على رضا نسبة عالية من العملاء إذ بلغت ٩٧ في المائة.

(د) تقديم خدمات فعالة في مجال إدارة المحفوظات والسجلات، من خلال استخدام أسلوب التسليم الإلكتروني. لى البرنامج جميع طلبات الدول الأعضاء للحصول على معلومات إذ رد على ٢ ٩٤٢ استفساراً بشأن مراجع تتعلق بمحفوظات الأمم المتحدة وأنشأ موقعاً إلكترونياً جديداً يتيح للجميع الاطلاع على مجموعات مختارة من محفوظات الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، زُودت مكاتب الأمانة العامة بتوجيهات أفضل بشأن إدارة السجلات، بوسائل أبرزها مجموعة من المعلومات الإلكترونية لموظفي حفظ السلام وبرنامج تعلم عن طريق الإنترنت لجميع موظفي الأمم المتحدة. وصدرت نشرتان للأمين العام، إحداها بشأن إدارة سجلات الأمم المتحدة ومحفوظاتها (ST/SGB/2007/6) والثانية بشأن تصنيف أمن سجلات الأمم المتحدة (ST/SGB/2007/5)، لمؤازرة الجهود التي يبذلها قسم إدارة المحفوظات والسجلات لتحسين الإطار السياسي الخاص بتحسين عمليات حفظ السجلات. غير أن التأخير في وضع استراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تنفيذ مشروع "Enterprise Content Management" المعد جزئياً لتحسين الوفاء بمعايير حفظ السجلات في المنظمة، خلّف أثراً سلبياً على بدء اعتماد المنظمة نظاماً للتحقق من التقيد بالمعايير المطلوبة في مجال حفظ السجلات.

الباب ٢٨ هاء الإدارة، جنيف

الملامح البارزة لنتائج البرامج

أظهرت دراسة استقصائية عن مدى رضا المكاتب الرئيسية الـ ٢٨ التي تقدم لها شعبة الشؤون الإدارية الخدمات، شملت الوقت الذي تستغرقه للاستجابة ونوعيتها ومدى تفهمها والإرشاد الذي تقدمه، أن النسبة الإجمالية لرضا العملاء بلغت ٩٦ في المائة، مما يؤكد أن مستوى الأداء كان أعلى من نسبة الـ ٩٠ في المائة المستهدفة. وهذه النتيجة تعكس جهود الشعبة للحفاظ على الخدمات المقدمة بل وتعزيزها.

ففي مجال الإدارة المالية، تم تعزيز السياسات والإجراءات الداخلية تمهيدا لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المستقبل القريب، وتم إيلاء اهتمام خاص لرفع درجة الوعي لدى الموظفين بشأن إدارة المخاطر. وفي جميع مجالات الأداء، تم تنفيذ الأهداف المتوخاة بالكامل أو تم تجاوزها.

وقد تجاوز مكتب الأمم المتحدة في جنيف الأهداف المتوخاة للموارد البشرية في فترة السنتين حيث بلغ متوسط الوقت المطلوب لاختيار الموظفين ١٢٦ يوما لجميع الوظائف وبلغت نسبة التوظيف حسب التوزيع الجغرافي من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا ٣٣,٣٣ في المائة. ويواصل المكتب العمل على زيادة تمثيل المرأة بين الموظفين واتخاذ قرارات تتعلق بتعيين النساء. وفي نهاية فترة السنتين بلغت نسبة النساء بين الموظفين في الفئة الفنية وما فوقها ٤٣ في المائة وبلغت نسبة النساء بين موظفي الفئتين مد-١ ومد-٢ ٥٤ في المائة.

وواصلت شعبة الشؤون الإدارية تعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمع مكاتب جنيف، مما أدى على زيادة إمكانية الاعتماد عليها وتوفيرها، مع توسيع قاعدة عملائها.

وشرعت الشعبة في تجديد غرف الاجتماعات والمنشآت، وواصلت تنفيذ مشروع تعزيز الأمن واتخذت تدابير للحد من استهلاك الكهرباء والمياه.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه شعبة الشؤون الإدارية في المحافظة على نوعية وفعالية الدعم الذي تقدمه للعملاء، الذين زادوا من حيث الحجم والعدد عبر السنين مع أن موارد الشعبة ظلت كما هي.

معدل تنفيذ النواتج

تقوم النتائج السالفة الذكر على تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ٣ نواتج.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات التنفيذ والإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 28E)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ هاء-١ (أ) أجريت دراسة استقصائية عن مدى رضا العملاء عن الخدمات المقدمة شملت المكاتب الرئيسية الـ ٢٨ التي تقدم لها شعبة الشؤون الإدارية الخدمات، ومنها مفوضية حقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وطلب إلى المكاتب تقييم الوقت الذي تستغرقه الشعبة للاستجابة ونوعيتها ومدى تفهمها والإرشاد المقدم من مختلف أجهزة الشعبة. وأظهر استقصاء عام ٢٠٠٦ أن المعدل الإجمالي لرضا العملاء بلغ ٩٦ في المائة (وبلغت نسبة الاستجابة ٨٩,٦ في المائة) غير أن تجربة عام ٢٠٠٧ توصلت إلى أن معدل الرضا بلغ ٩٥,٢٥ في المائة (معدل استجابة مبدئي بلغ ٥٧,١ في المائة). وتعكس هذه النتيجة، التي تتجاوز باستمرار الهدف المتوخى لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وهو ٩٠ في المائة، الجهود التي تبذلها الشعبة لمواصلة تعزيز دعمها للعملاء وتبسيط العمليات الإدارية. وقد أعقب هذا الاستقصاء اجتماعات مع مكاتب العملاء لمواصلة تحسين الخدمات المقدمة ومعالجة مسائل معينة تثير القلق. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الشعبة في المحافظة على نوعية وكفاءة الدعم الذي تقدمه للعملاء الذين زاد حجمهم وعددهم عبر السنين رغم أن الموارد ظلت كما هي.

(ب) تعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى لنظام الأمم المتحدة الموحد في جنيف. إضافة إلى المجالات التسعة التي وُضع لها نهج مشترك خلال فترات السنتين السابقتين (المفاوضات مع شركات الطيران، وإمدادات الكهرباء، ولوازم المكاتب، وزيوت التدفئة، وخدمات البريد، وخدمات وكالات السفر، ووثائق التأمين، والحبر وخرائط الحبر، واتفاقات الشراء بكميات كبيرة) تم التوصل إلى اتفاق بشأن توريد الورق. وهكذا تم تحقيق الهدف المتمثل في إنجاز ١٠ من أنشطة الخدمات المشتركة. ومكتب الأمم المتحدة في جنيف هو الكيان الرائد لمعظم أنشطة الخدمات المشتركة وهو يرأس هيئات الخدمات المشتركة في جنيف (لجنة الملكية الإدارية وفرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة) ويوفر خدمات الأمانة لمجموعة أنشطة المشتريات المشتركة. وتتمثل العقبات الرئيسية في نقص الموارد وهجرة ذوي

الكفاءة نتيجة عدم وجود توازن بين مستوى الرتب الوظيفية/عدد الموظفين داخل شعبة الشؤون الإدارية ومسؤولياتهم.

(ج) إقامة نظام للعدل الداخلي يكون متسقاً ومتفقاً مع سياسات وقواعد المنظمة في مجال الموارد البشرية. تحقق الهدف المتمثل في تخفيض متوسط الفترة الزمنية اللازمة للبت في الطعون المعروضة على مجلس الطعون المشترك إلى أقل من ١٢ شهراً. وقد تعين على أمانة المجلس أن تواجه عدداً متزايداً من القضايا التأديبية خلال الفترة قيد الاستعراض. ويتوقف النظر في الطعون في الوقت المناسب على حضور أعضاء المجلس، والأمانة، وبالطبع المدعين والمدعى عليهم. وفي أوائل عام ٢٠٠٧، ما زالت ١٣ قضية معروضة على أمانة اللجنة التأديبية المشتركة دون البت فيها، وهذا عدد كبير جداً. ولهذا التوجه كانت وما زالت له آثار سلبية كبيرة على استعراض مجلس الطعون المشترك للقضايا في حينها مع العلم بأن قضايا اللجنة التأديبية المشتركة ينبغي منحها الأولوية وغالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً جداً. ومن بين ٣٥ قضية تأديبية معروضة على الأمانة خلال فترة الولاية (من ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، هناك أربع قضايا أصعب من غيرها من حيث البحوث والتحقيقات والتحليلات المطلوبة لها ولأنها تحتاج مساعدة من الأمين المناوب طوال الوقت لعدة أشهر. وبالمقارنة، فخلال الولاية السابقة (من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣) عُرضت ثمان فقط من قضايا اللجنة التأديبية المشتركة على الأمانة العامة. وبصفة عامة، يجدر بالإشارة أن عدد الطعون التي تم الانتهاء منها خلال هذه الفترة مقارنة بالأعوام السابقة يعدّ عالياً. ويجدر بالذكر علاوة على ذلك أن الموظفين الفنيين التابعين لأمانة مجلس الطعون المشترك حصلوا على تدريب متخصص على القيام بوساطة داخل نظام العدل الداخلي للأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٧. وأكد التدريب والممارسة في أمانة مجلس الطعون المشترك أن الغالبية العظمى من الطعون المقدمة للمجلس نزاعات مجمعة، ومن ثم يكون هامش التفاوض فيها محدوداً.

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٢٨ هاء-٢ (أ) إجراء المعاملات المالية في الوقت المناسب وبدقة. خلال فترة السنتين، تم تجهيز ١٠٠ في المائة من المدفوعات في غضون ٣٠ يوماً من استلام الوثائق المطلوبة، مما يتفق مع مستوى الأداء الذي يتوقعه المستفيدون من خدماتنا. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستحاول دائرة إدارة الموارد المالية أن تكفل نفس المستوى الرفيع من حيث إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب وبدقة.

(ب) الإدارة الفعالة للميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية. كان الأداء بصفة عامة مرضيا نحو تحقيق الهدف المتوقع وهو تقليص الوقت اللازمة لإصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية بعد تلقي المعلومات الكاملة وزيادة النسبة المئوية للمجيبين على استقصاءات العملاء الذين قيموا نوعية الخدمات على أنها "جيدة" أو "جيدة جدا" على الأقل، وقد تم تجاوز هذا الهدف. وفيما يتعلق بمؤشر انخفاض النسبة المئوية للفرق بين النفقات النهائية والاعتمادات، تم تسجيل رقم ٠,١٨ وكان المستهدف صفرا. وهكذا فإن الفرق لا يكاد يذكر. ويعد الرصد المستمر للأداء ضروريا لتحقيق نتائج مرضية.

(ج) تحسين البيانات المالية وتقارير الإدارة المالية. في وقت إعداد التقرير، شملت النتائج المراجعات المؤقتة للحسابات واتفقت مع الأهداف. ولا يمكن إجراء تقييم كامل إلا بعد استعراض بيان مراجعة الحسابات لفترة السنتين الذي يعده مجلس مراجعي الحسابات، والذي سيتاح بعد استكمال عملية مراجعة الحسابات. ومن الطبيعي ألا تتاح معلومات عن المؤشر الأخير في نتائج الإنجاز خلال فترة إعداد التقرير.

(د) فعالية خدمات الخزينة. تم تجاوز الهدف المتوخى خلال فترة السنتين، إذ تم سداد ٩٩ في المائة من الأموال في المواعيد المقررة. وأظهرت أحدث دراسة استقصائية لقياس مدى رضا العملاء للعام ٢٠٠٧ أن ٥٦,٣ في المائة من العملاء كانوا راضين وأن ٣٧,٥ في المائة كانوا راضين جدا عن خدمات الخزينة المقدمة.

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

٢٨ هاء-٣ (أ) تحسين التنوع في مهارات الموظفين. لا توجد آلية لتتبع حجم أنشطة تدريب الأفراد وتنمية قدرات الموظفين أو تحليل/تتبع مدى إنجاز أهداف التعلم. وسيأتي هذا حالما يتم تعزيز النظام الإلكتروني لتقييم الأداء. ولم تضع النسب المعتمدة كمؤشرات للأداء في الاعتبار التغير العام في طبيعة أنشطة التدريب بقسم تنمية قدرات الموظفين وتعلمهم كما أنها لم تأخذ في الحسبان عبء العمل بكامله في القسم. وتراجع عدد المشاركين في أنشطة التدريب على تكنولوجيا المعلومات من ٩٩٥ مشاركا في عام ٢٠٠٦ إلى ٦٢٠ مشاركا في عام ٢٠٠٧. ويُعزى هذا الانخفاض إلى إعادة الهيكلة الداخلية للقسم التي تتعلق بتقاعد مساعد شؤون التدريب على تكنولوجيا المعلومات. وتقرر التركيز تحديدا على منح شهادة دولية في مهارات تكنولوجيا المعلومات من قبيل الرخصة الأوروبية لتشغيل الحاسوب التي تشمل طائفة كبيرة من برامج مايكروسوفت؛ وسيكون لهذا التغيير أثر مباشر على الإحصاءات. وارتفع عدد المشاركين في برنامج التدريب على الإدارة والاتصالات في

عام ٢٠٠٧ زيادة هائلة، وهذا يُعزى جزئياً إلى برنامج التدريب الإجباري الجديد وهو برنامج "العمل معا في بيئة أخلاقية".

(ب) تحسين اختيار الموظفين والإدارة، بما في ذلك التوظيف والتنسيب والترقية. فيما يتعلق بتخفيض متوسط عدد الأيام التي تظل فيها وظيفة ما شاغرة، أحرز مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقدماً ملحوظاً حيث بلغ متوسط الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الاختيار ١٢٦ يوماً، متجاوزاً الهدف المتوخى وهو ١٤٠ يوماً، وقريباً من الفترة المستهدفة على مستوى الأمانة العامة وهي ١٢٠ يوماً. وفيما يتعلق بتخفيض متوسط الفترة الزمنية المطلوبة لتجهيز استحقاقات الموظفين، أظهر استعراض لحالات أجري لكل حالة على حده أن وقت التجهيز في طريقه إلى الانخفاض. ومع التركيبة الحالية التي تجمع بين النظم اليدوية لتسيير العمل ومعاملات يتم تجهيزها عن طريق نظام المعلومات الإداري المتكامل، لا توجد طريقة آلية لحساب الأيام. وبذلت جهود خاصة لكفالة التنسيق الوثيق مع المكاتب التي يتم التعامل معها من خلال عقد اجتماعات منتظمة يتم فيها استعراض أهداف خطط عمل الموارد البشرية، مما يؤدي إلى تحسين وقت الاستجابة لشغل الوظائف الشاغرة. وإضافة إلى اجتماعات التنسيق المعتادة مع العملاء، عُقد عدد من جلسات الإحاطة بشأن موضوعات تتعلق بالموارد البشرية.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي للموظفين وتحقيق التوازن بين الذكور والإناث. ثمة ثلاثة تعيينات (٣٣,٣) في المائة) تمت من دول أعضاء غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً ضمن قرارات تعيين بلغ إجماليها تسعة قرارات تراعي التوزيع الجغرافي. فتم بذلك تجاوز الهدف المتوخى لأداء البرنامج وهو عمليتان لكل فترة سنتين والنسبة المستهدفة للدورة الخامسة من خطة عمل الموارد البشري وهي ٢٥ في المائة. وشملت جهود مكتب الأمم المتحدة في جنيف للتعرف على المرشحين المؤهلين وضع الوظائف الشاغرة أو التي ستُصبح شاغرة في المستقبل القريب على المسار السريع لمشروع التوظيف الذي يُراعي التوزيع الجغرافي العادل. وفيما يتعلق بالانخفاض في عدد الدول الأعضاء غير الممثلة، يُمكن تتبع مؤشرات ذلك فقط على مستوى الأمانة العامة. وقد تم تعيين موظفات في الرتب الفنية وما فوقها في ٥٥,٣ في المائة من قرارات التعيين. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، وصل تمثيل المرأة في الرتب الفنية وما فوقها إلى ٤٣ في المائة، وعلى مستوى المديرين وصل إلى ٥٤ في المائة. ورغم أن النسبة الأولى أقل بقليل من الهدف المتوخى على مستوى المنظمة وهو ٥٠ في المائة فقط واصل المكتب إحراز تقدم في زيادة تمثيل المرأة بين موظفيه.

(د) تحسين بيئة العمل. لا تتوفر دراسة استقصائية لقياس رضا الموظفين. ولكي تُصبح أي نتائج ذات قيمة، ينبغي وضع دراسة استقصائية موحدة تستخدم في المقر والمكاتب البعيدة عنه. ويجري مكتب الأمم المتحدة في جنيف دراسة استقصائية لقياس رضا العملاء

عن الخدمات الإدارية المقدمة. إلا أن هذه الدراسة لا تعد مقياساً لرضا الموظفين عن بيئة العمل. وينبغي وضع معايير لدراسة استقصائية تقيس رضا الموظفين عن بيئة العمل على مستوى المنظمة من أجل استخلاص نتائج ذات قيمة في الأمانة العامة بأسرها.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٨ هاء-٤ (أ) التزام جميع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعايير مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن أي معايير ذات صلة معمول بها في هذا المجال. لم تقدم أية معلومات محددة بشأن النسبة المئوية لتقليل مدة تعطيل الخدمة. وأفيد أنه تم تخفيض مدة تعطيل الأنظمة المركزية كما كان متوقعا، رغم التأخير في تنفيذ عملية إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شبكة قصر الأمم. ونتج هذا التأخير عن قرار الجمعية العامة بتأجيل الإفراج الكامل عن مخصصات عام ٢٠٠٦ في أوائل العام نفسه. ومن المزمع إدخال مزيد من التحسينات مع تنفيذ خدمة رصد متوفرة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع بالاستعانة بمصادر خارجية للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (حسب توفر الأموال).

(ب) زيادة فعالية العمليات الإدارية. وفقا للأهداف الموضوعية للأداء، تم تبسيط ١٢ عملية وتجهيزها آلياً خلال فترة السنتين. واستخدمت معظم هذه العمليات برنامج لوتس نوتس كأساس لتسيير العمل (حفظ رسائل البريد الإلكتروني، ونظام الإجازات الإلكتروني) أو بيانات نظام المعلومات الإدارية المتكامل (قائمة اتصالات للطوارئ، وعمليات التشخيص الإدارية، ونظام الإبلاغ). وأصبح تبسيط العمليات وتجهيزها آلياً يتم بشكل مركزي أكثر فأكثر (من مقر الأمم المتحدة). وسيعتمد ذلك على تنفيذ النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة على نطاق الأمانة العامة.

(ج) زيادة استخدام المستودعات الإلكترونية للمعلومات. لم تقدم أية معلومات محددة بشأن زيادة عدد مستخدمي المستودعات الإلكترونية. وأفيد أن عدد مستخدمي المستودعات الإلكترونية المركزية للمعلومات فاق التوقعات كنتيجة مباشرة لبعض عمليات التبسيط (انظر أعلاه). وتعلق الزيادة إلى حد كبير بزيادة استخدام نظام التسجيل الإلكتروني للمراسلات والنظام الإلكتروني لتتبع الإجازات. وعلى غرار الإنجاز المذكور أعلاه، لوحظ وجود اتجاه لإضفاء مزيد من المركزية على المستودعات الإلكترونية للمعلومات (وبرنامج تخطيط الموارد في المؤسسة).

(د) تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والبعثات الدائمة للدول الأعضاء والمستعملين عموماً. لم تقدم أية معلومات محددة بشأن تخفيض الوقت اللازم لاسترجاع الوثائق الإلكترونية. وأفيد أن موثوقية شبكة المكتب تحسنت كثيراً في إطار مشروع شبكة المؤسسات الذي نفذ على مستوى الأمانة العامة، مما أدى بدوره إلى تحسين الخدمات المقدمة للمشاركين في الاجتماعات (تأمين الاتصال اللاسلكي بالإنترنت). وتقدم دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً "الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والبعثات الدائمة والمستعملين عموماً" لكن بصورة غير مباشرة، من خلال توفير هياكل أساسية ضخمة لتلك الإدارات/الكيانات التي تقوم بدورها بخدمة تلك الهيئات.

(هـ) زيادة أمن المعلومات. لم تقدم أية معلومات عن أي فترات تعطل تتعلق بتسلسل شفرات ضارة إلى الشبكة خلال فترة السنتين، ولم تحدث سرقة للمعلومات من خلال دخول عناصر خارجية غير مأذون لها إلى الشبكة. وزادت بدرجة هائلة طلبات إجراء تحقيقات تقنية تتعلق بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإذا استمر هذا الاتجاه فلن يصبح في مقدور الدائرة تقديم هذه الخدمة في حدود الموارد الحالية.

(و) تحسين التنسيق والتوحيد والدمج للشبكة المترابلية تحت مظلة مكتب الأمم المتحدة في جنيف. في ظل عدم وجود ولاية رسمية (تنقيح الوثيقة ST/SGB/2000/4) وتفويض رسمي لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مركزياً لمجمع المباني في جنيف، استمر تعزيز تقديم هذه الخدمات من خلال اتفاقات مستوى الخدمات. ورغم عدم تسجيل عدد معين من الاتفاقات، أفيد أن عدد الاتفاقات التي تم التوصل إليها تجاوز الهدف المتوقع وهو خمسة اتفاقات إضافية. وتجدد الإشارة هنا إلى أنه لم تحدث زيادة فقط في عدد الاتفاقات، لكن حدثت أيضاً زيادة في عمق تلك الاتفاقات. وما زال تنقيح نشرة الأمين العام بشأن الهيكل التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف معلقاً منذ وقت ليس بقليل.

خدمات الدعم الأخرى

٢٨ هـ-٥ (أ) تحسين كفاءة إدارة المرافق المادية والحيز المكثي. يتمثل مؤشر الإنجاز في تقليص متوسط المدة اللازمة لتجهيز طلبات تقديم الخدمات المتصلة بصيانة الهياكل الأساسية للمباني وإدارة الحيز المكثي. وكان مقياس الوقت اللازم للتدخل فيما يتعلق بالفترة الزمنية المتوسطة اللازمة لتجهيز طلبات الخدمات المتصلة بصيانة سماعات الأذن في غرف الاجتماعات هو ٢٠ دقيقة، وكان الهدف المتوخى هو تقليل هذا الوقت بخمس دقائق. والإنجاز الذي تحقق فعلاً هو تخفيض هذا الوقت بثلاث دقائق في عام ٢٠٠٦ ودقيقتين أخريين في عام ٢٠٠٧.

وهكذا يكون الهدف قد تحقق. وقد حدث ذلك نتيجة لدورة توجيه العملاء وتحفيزهم التي نظمت للموظفين القائمين على هذا الموضوع. ويكشف مؤشر الإنجاز والتقييم الذاتي المذكور أعلاه أن الأطراف الفاعلة مهمة وأن الأهداف استوعبها جيدا كل عضو في الوحدة الفرعية المعنية. وكشفت دراسة استقصائية لقياس مدى الرضا عن الخدمات المقدمة أن ٨٠ في المائة ممن أجابوا على هذه الدراسة كانوا راضين تماما وأن ٢٠ في المائة كانوا راضين.

(ب) الاستمرار في تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في مجالات السفر ومنح التأشيرات والنقل. كان الهدف المتوخى للوفورات المتحققة بالنسبة للتكلفة الإجمالية للسفر هو ٢٨ في المائة. وكان المعدل الإجمالي لعام ٢٠٠٧ لتوفير/تجنب التكاليف بالنسبة لجميع أنواع التذاكر التي بيعت في جنيف والخارج ١٧,٩ في المائة. وينبغي التأكيد على أن التذاكر الصادرة من جنيف حدثت فيها وفورات بنسبة ٢٢,١ في المائة. وبالنسبة لتكاليف السفر التفاوضية على درجة رجال الأعمال لوحظ تحقق ٣٠,٣ في المائة من الوفورات وتجنب التكاليف، أما بالنسبة لتذاكر الدرجة السياحية، فلم يتحقق سوى ٨,٨ في المائة، بسبب أسعار السفر المعلن عنها المنخفضة للغاية والمغرية. وأظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجريت لعام ٢٠٠٧ أن ٣٣,٣ في المائة من العملاء كانوا راضين تماما وأن ٦٦,٧ في المائة كانوا راضين عن الخدمات المقدمة، مقابل ٢٣ و ٧٧ في المائة على التوالي حسب دراسة عام ٢٠٠٥، مما يظهر بعض التحسن.

(ج) تحسين جودة خدمات الشراء وزيادة كفاءتها. أظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجريت لقياس رضا العملاء أن المعدل الإجمالي له في عام ٢٠٠٦ بلغ ٩٤,٧ في المائة، وأن النتائج الأولية في عام ٢٠٠٧ أشارت إلى ٩٣,٣ في المائة، أي أن كلاهما تجاوز الهدف المتوخى وهو ٨٥ في المائة. ويمكن أن يعزى هذا التحسن إلى التغيرات في أنماط التدريب والتوجيه وتقديم المعلومات بشأن عمليات الشراء. ويجدر بالإشارة أن قسم المشتريات والنقل كان يعاني من نقص في عدد الموظفين طوال عام ٢٠٠٧، الأمر الذي من المحتمل أن يكون قد أسهم في انخفاض رضا العملاء بنسبة ١,٤ في المائة. وعقد قسم المشتريات والنقل اجتماعات أسبوعية مع عملائه الرئيسيين لرصد واستعراض خطط المشتريات، وواصل تنويع وزيادة مشاركة مورديه في العطاءات التنافسية من خلال موقعي مكتب الأمم المتحدة في جنيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظمت عدة بعثات لدى الأمم المتحدة اجتماعات شرح فيها القسم سير عملية الشراء واجتمع مع عدة موردين محتملين لتحديد إمكانية الاستفادة من منتجاتهم أو خدماتهم لتلبية احتياجات ما في المستقبل القريب. وأسهم التدريب في شراكة أكثر إيجابية في عملية الشراء وأصبحت أنشطة الشراء أكثر بساطة وشفافية وفعالية.

الباب ٢٨ واو الإدارة، فيينا

الملامح البارزة لنتائج البرامج

واصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم خدمات فعالة في مجالات إدارة الموارد المالية والبشرية والمعلومات والاتصالات وغيرها من أشكال الدعم لجميع هيئات الأمانة في فيينا وخدمات الأمن والسلامة وإدارة المؤتمرات للمنظمات في مركز فيينا الدولي.

وفي مجال إدارة الموارد البشرية، استعان المكتب بالتكنولوجيا لتبسيط أساليب العمل، والتعجيل بشغل الوظائف الشاغرة، وتبادل أفضل الممارسات، وبدء مشروعات جديدة وتسهيل تنقلات الموظفين وتدريب المديرين على تقليل الدعاوى المرفوعة إلى أقل حد ممكن. وقامت دائرة إدارة الموارد المالية بتحسين الترتيبات المؤسسية والمتعلقة بالشركاء الخارجيين، وبمواصلة الميزانية والإجراءات والنظم المحاسبية، وتعزيز قدرات الإدارة المالية للمكاتب الميدانية التابعة للمكتب وتحسين رصد الأداء.

وتم الانتهاء من أعمال التخلص من الأسبيستوس في طوابق المكاتب بمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتمت عملية نقل الموظفين إلى مكاتب مؤقتة على نحو سلس وبالحد الأدنى من توقف العمل. وأعيد تصميم المكاتب للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الحيز المكاني واستيعاب كيانات جديدة تابعة للأمم المتحدة.

وتلقت دائرة تكنولوجيا المعلومات عدة جوائز ضمن برنامج جوائز الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، لأسباب عدة من بينها التنفيذ الكامل لعمليات تسيير الأعمال إلكترونياً. وأصبحت المذكرات الداخلية والفاكسات من المظاهر التي عفا عليها الزمن وأصبح في إمكان الموظفين العمل عن بعد. وفي حالة انتشار وباء أنفلونزا الطيور، يمكن أن تستمر الأعمال بدون أي توقف يذكر. واستوعب مكتب الأمم المتحدة في فيينا الإسكوا في عام ٢٠٠٦ ومكّنها من القيام بعملها خلال أيام، وسجل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أعلى النتائج في الدراسات الاستقصائية التي تجري لقياس رضا العملاء عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الأمانة العامة.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

ما زال نقص التمويل الذي واجهه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ حادا أيضا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتم إلغاء الوظائف الشاغرة وتبسيط هيكل صناديق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وتم إطلاع الدول الأعضاء والمناخين بانتظام على أحدث المستجدات كما تم تقديم عدة مقترحات. وزاد حجم المشتريات زيادة ملحوظة ليلغ ٣٢ مليون دولار (زيادة ٨١ في المائة عن مبلغ ١٧,٧ مليون دولار المسجل في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). إلى جانب عمليات الشراء المتكررة، تعين على وحدة العمليات التجارية أن تتعامل مع مشاريع ضخمة لتعزيز الأمن. ويتمثل التحدي في كيفية التوفيق بين الامتثال الكامل لقواعد الشراء والقواعد المالية المعمول بها في الأمم المتحدة من ناحية وتلبية الهدف المتمثل في احترام المواعيد المحددة من ناحية أخرى. ووجهت تحديات في إدارة الحيز المكاني بشكل يومي، وفي مجال تكنولوجيا المعلومات وهناك نقص في الأموال اللازمة للتدريب.

معدل تنفيذ النواتج

استندت النتائج السالفة الذكر إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعدده ثلاثة نواتج. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 28F)).

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

٢٨ واو-١ (أ) تحسين التنوع في مهارات الموظفين. لم تقدم أية معلومات محددة بشأن مؤشرات الإنجاز الثلاثة؛ وهي: مؤشر تنقل الموظفين، وزيادة المشاركة في برامج التعلم، وتحقيق الموظفين لأهداف التعلم. وأفيد أن عددا كبيرا من موظفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مروا بتجربة التنقل على مستوى الأمانة العامة وتجربة التناوب الرائدة التي يُطبقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلى سبيل المثال، فبالنسبة للبرنامج الحالي لتنظيم التنقل في الرتبة ف-٤ و خ ع-٦ لم يتبق سوى موظف واحد في الرتبة ف-٤ سيخوض هذه التجربة في عام ٢٠٠٧ نظرا لأن جميع

الموظفين الآخرين في الرتبة ف-٤ تنقلوا خلال الأعوام الخمسة الماضية. ويظل المجال الوحيد الذي يحتاج اهتماما خاصا هو التنقل بين الإدارات. وفي ظل عدم وجود شبكات مهنية، فإن الاعتراف بإمكانية قيام مرشحين من إدارات أخرى بالمهام نفسها غير مؤكد. ويبدو المؤشر الحالي في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منخفضا لكنه يعكس متوسط تنقلات الموظفين على مدى الأعوام الخمسة الماضية، ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

(ب) تحسين اختيار الموظفين وإدارة شؤونهم. بما في ذلك عمليات التعيين والتنسيب والترقية. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشري الإنجاز المتمثلين في تخفيض متوسط عدد الأيام التي تظل فيها وظيفة ما شاغرة وتخفيض متوسط الفترة الزمنية اللازمة لتجهيز استحقاقات الموظفين. وأفيد أن هناك درجة عالية من التفهم سائدة بين المديرين إزاء توصيف الوظائف واختبارات التقييم من أجل التوظيف والاختيار. وقد تم تعزيز ذلك من خلال وضع دليل لاختيار الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبفضل وضع أداة على الإنترنت (تقرير رصد الشواغر) والبدء في تنفيذ خطة توظيف مدتها ستة أشهر، تمكن مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من تحديد العوامل الخارجية للالتزام بالمواعيد المحددة والعمل مع المكاتب الفنية لكفالة ملء الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب. وقد أدى وضع أدلة سهلة الاستخدام وتخصيص وقت لدورات المعلومات والتعلم إلى نتائج طيبة. ولا يزال العمل جاريا بشأن الأداة التي ستتاح على الإنترنت.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي للموظفين والتوازن بين الذكور والإناث. لم تقدم أية معلومات تتعلق بعدد الدول غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا، ولا النسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن وظائف في الرتب الفنية وما فوقها. وعمل المكتب على استخدام جميع آليات الاتصال الممكنة لاجتذاب وتنقيف المرشحين المحتملين من البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا، فضلا عن المرشحات ممن يعملون خارج النظام الموحد للأمم المتحدة. وينبغي العمل بحزم على استكشاف إمكانية القيام بحملة ضخمة لاجتذاب مرشحات من أقل البلدان نموا ومن القطاع الخاص.

(د) تحسين بيئة العمل. لم تقدم أية معلومات عن النسبة المئوية للموظفين الذين أعربوا عن رضاهم عن بيئة العمل. وأفيد أن دراسة استقصائية أجريت لقياس الرضا عن جودة الخدمات المقدمة للموظفين الجدد وبرامج التوجيه والتعريف، أعرب فيها المشاركون عن رضاهم عن البرنامج عموما.

الباب ٢٨ زاي الإدارة، نيروبي

الملامح البارزة لنتائج البرامج

المجال الأكثر أهمية وشمولا الذي حَسَّن فيه مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من فعالية عملياته الإدارية هو إنجاز هذه العمليات آليا. وشرعت خدمات قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ عدد من التطبيقات باقتران مع الخدمات التي يستخدمها الموظفون كافة. وكان هدف الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هو بلوغ ما مجموعه ٢٥ تطبيقا؛ وبحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، قطع المكتب أشواطاً بعيدة نحو بلوغ هذا الهدف، إذ أصبح لديه ١٩ تطبيقاً مستخدماً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ومن بين التطبيقات المستخدمة فعلاً طلب الإجازة ورصدها إلكترونياً، وإعداد الطلبات الإلكترونية للتنقل المكوكي، وتجهيز منح التعليم، ونظام لسير العمل بدائرة إدارة الموارد البشرية، وقاعدة بيانات للفاكس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا البرنامج التطبيقي نظام يقوم تلقائياً بإعداد فاكسات لطلب الخدمات من البرنامج الإنمائي (بناء على الالتزامات الواردة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل) ويساعد في التوفيق بين أذونات الفاكس والتقارير الشهرية الواردة من البرنامج الإنمائي.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

التحديات والعقبات الرئيسية التي واجهها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خلال فترة السنتين هذه نابعة من التغييرات الداخلية التي طرأت على مستوى المؤسسات الأساسيتين اللتين يتعامل معهما، وهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، وهيكل الإدارة الخاصة بالمكتب؛ وبخاصة تغيير المدير العام للمكتب وخلافة مدير تنفيذي جديد لبرنامج البيئة. وقد أفضت هذه التغييرات إلى إجراء عدد من الاستعراضات انبثقت عنها توصيات موسعة تدعو إلى إجراء تغييرات، سواء في داخل المكتب أو في كيفية تفاعل المكتب مع عمليته الأساسيتين. وهذه العملية جارية، وتشمل على قرارات شتى بشأن المضي قدماً وتنفيذ هذه التوصيات. ويتعين على مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أن يتكيف مع هذه التغييرات، إلى جانب تحمله أعباء العمل المتزايدة في معظم المجالات.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الآنفة الذكر إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ثلاثة نواتج. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: (A/60/6 (Sect. 28G)).

البرنامج الفرعي ١

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ زاي-١ (أ) تحسن الأداء الإداري من خلال اعتماد سياسات وإجراءات وطرائق وأدوات وأساليب جديدة/محسنة لوظائف الشعبة الرئيسية في مجالي الإدارة والخدمات. لم تقدم أية معلومات تتعلق تحديدا بعدد السياسات والإجراءات والطرائق والأدوات والأساليب الجديدة/المحسنة التي تم تنفيذها. وأفيد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي قاموا، في عام ٢٠٠٦، بدعم من إدارة الشؤون الإدارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، بإجراء استعراض متعمق لإدارة المكتب وعملياته وهيكله التنظيمي. ونتيجة لهذا الاستعراض، قام الأمين العام باتخاذ عدد من القرارات بغية تعزيز التوجيه التنفيذي والإدارة بالمكتب، وجعل الرقابة على خدماته تتم رسميا من جانب عمليه الرئيسين، وهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، وتوضيح خطوط المسألة والتسلسل الإداري، وترشيد أداء وظائفه الرئيسية وتقديم خدماته، وتكييف استخدام موارده بصورة أفضل مع احتياجات العملاء. ومن التغييرات العامة المتصلة بهذا الباب إنشاء مجلس إدارة الخدمات التنفيذية (الذي يتألف من المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والمدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي بكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة)، وإعادة تحديد مهام وظيفة مدير شؤون الإدارة بصفته مديرا للعمليات لتشمل المسؤولية عن الإدارة اليومية لجميع الخدمات التشغيلية للمكتب (الإدارة، وخدمات المؤتمرات، والأمن والسلامة).

(ب) تحسن طرائق العمل من حيث الكفاءة والإنتاجية. لم تقدم أية معلومات تتعلق تحديدا بزيادة عدد اتفاقات مستوى الخدمات المبرمة مع المكاتب العميلة. وقدمت نفس المعلومات الواردة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه بخصوص هذا الإنجاز المتوقع.

(ج) وجود نظام للعدل الداخلي يتسق ويتوافق مع سياسات الموارد البشرية والقواعد المطبقة في المنظمة. لم تقدم أية معلومات تتعلق تحديداً بمسألة تقليص متوسط الوقت اللازم للبت نهائياً في القضايا. وأفيد أنه قد تم، خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تسوية خمس قضايا مفتوحة يعود تاريخها إلى الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

البرنامج الفرعي ٢ تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٢٨ زاي-٢ (أ) إجراء معاملات مالية دقيقة في الوقت المناسب. لم تقدم أية معلومات تتعلق تحديداً بمؤشر الالتزام بالنقاط المرجعية المضمنة في اتفاقات مستوى الخدمات المبرمة مع برنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة. وأفيد أن هناك زيادة في عدد المعاملات التي تم تجهيزها للعملاء، كما أن هناك في الوقت ذاته تحسن في الأداء إزاء أهداف حددت في إطار اتفاقات مستوى الخدمات في حدود مستوى الموارد الحالي. وبخصوص المؤشر الثاني، أفيد أنه قد تم تحقيق الهدف المنشود، وهو تجهيز ٧٠ في المائة على الأقل من جميع الدفعات في غضون ٣٠ يوما من استلام جميع الوثائق ذات الصلة في قسم المشتريات والسفر والشحن التابع لدائرة خدمات الدعم.

(ب) الإدارة الفعالة للميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية. لم تقدم أية معلومات تتعلق تحديداً بالمؤشرات الثلاثة وهي تقليص النسبة المئوية لاختلاف النفقات النهائية عن المخصصات النهائية، وتقليص الزمن اللازم لإصدار المخصصات من الموارد الخارجة عن الميزانية بعد استلام المعلومات الكاملة، وزيادة النسبة المئوية للمجيبين على استقصاءات العملاء الذين يقيمون جودة الخدمات بما لا يقل عن "جيد" أو "جيد جداً". وأفيد أن إدارة الميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية بالنسبة للسنة الأولى من فترة السنتين كانت ضمن نطاق الأهداف المتوقعة.

(ج) تحسن البيانات المالية وتقارير الإدارة المالية. يعمل قسم الحسابات بدائرة الميزانية والإدارة المالية على إعداد تقارير إدارة مالية دقيقة ومستكملة في الوقت المناسب، وهو ما وازبط عليه حتى الآن. ويجري إعداد واستكمال البيانات المالية شهريا. ولم يفرغ حتى الآن من مراجعة حسابات عام ٢٠٠٦؛ لذا لم ترد أية إشارة لرأي/استنتاج بشأن مراجعة الحسابات، سواء أكان إيجابيا أو سلبيا.

(د) خدمات خزانة فعالة. تحقق الهدف المنشود المتمثل في تجهيز ٧٠ في المائة على الأقل من جميع الدفعات في غضون ٣٠ يوما من استلام جميع الوثائق ذات الصلة بقسم المشتريات والسفر والشحن التابع لدائرة خدمات الدعم. ويشير مؤشر الأداء لفترة سنة من

تاريخه إلى أن ٨٨,١ في المائة من الدفعات تم تجهيزها في الإطار الزمني المستهدف، وهو ٣٠ يوما، بينما يستغرق تجهيز ١١,٩ في المائة من الدفعات أكثر من ٣٠ يوما. وهناك حاجة ماسة لوضع مؤشر شامل يأخذ في الاعتبار المدد الزمنية اللازمة لتجهيز الدفعات في سائر الوحدات بالمكتب، وكذلك الوحدات الفنية، التي تؤثر جميعها على الأداء. وهناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث لتحديد الوقت الذي يستغرقه المتعاونون الخارجيون الآخرون على وجه الدقة. وبفضل إدخال نظام المعلومات الإدارية المتكامل عبر نظام Citrix في جميع المكاتب البعيدة عن المقر تقريبا، توافقت وحدة المدفوعات حاليا (في غضون ٢٤ ساعة) على أكثر من ١٢٠ دفعة مالية في اليوم في المتوسط. وهناك حاجة لاستخدام تحليلات محدثة ومؤشرات توضع محليا لمتابعة الدفعات مع أخذ تأثير سائر الوحدات بالمكتب في الاعتبار. ويتمثل التحدي في العوامل الخارجية، مثل إنفاق المكاتب الفنية وقتا طويلا لتعود بمعلومات مشكوك في صحتها. وهناك تحد آخر غير منظور يتمثل في ارتفاع معدل دوران الموظفين في وحدة المدفوعات بسبب الانتداب في بعثات.

البرنامج الفرعي ٣ إدارة الموارد البشرية

٢٨ زاي-٣ (أ) زيادة تنوع مهارات الموظفين. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشرات الإنجاز الثلاثة. وأفيد أن الإحصاءات تؤكد أن إنجازات دائرة إدارة الموارد البشرية كانت تفوق إنجازات سنوات الأساس ونتجت عنها تحسينات كبيرة في ٩٠ في المائة من الأهداف مردها أساسا إلى تبسيط الإجراءات وما يتعلق بها من عمليات إدارية.

(ب) تحسن عملية انتقاء الموظفين وإدارة شؤونهم، بما في ذلك التعيين والتنسيب والترقية. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشري الإنجاز. وأفيد أن دائرة إدارة الموارد البشرية شرعت في توعية الموظفين باستحقاقاتهم ووضع على شبكة الإنترنت موجزات ومبادئ توجيهية بشأن السياسات بافتراض أن الموظف المستنير سيقدم طلبات صحيحة ووثائق مكتملة، مما يؤدي إلى التقليل من الأخطاء وتقليص زمن الخدمة. وتم التشجيع على قيام الإدارات بتحسين تخطيط الاحتياجات من الموظفين لتقليص الفترات الزمنية للتعيين.

(ج) تحسن التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشرات الإنجاز الثلاثة. ويمكن تحقيق الأهداف الجنسانية والجغرافية إذا سمح للإدارات بالمشاركة في وضع الأهداف. وبإمكان قسم إدارة الموارد البشرية أن يقوم بدور التيسير فقط، أما الالتزام بتحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن يأتي إلا من صناع قرارات التعيين المعنيين.

(د) تحسن بيئة العمل. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشر الإنجاز. ولوحظ أن هناك تحسناً في رضا الموظفين ببيئة العمل، وأن تحولاً في موقف موظفي الموارد البشرية، من التركيز على الامتثال، إلى تقديم خدمات كفؤة وملائمة للموظفين من دون التفريط بسياسات الأمم المتحدة وقواعدها، ساهم مساهمة إيجابية في هذا الإطار.

(هـ) تحسن الرعاية الصحية للموظفين. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشر الإنجاز. وأفيد أن هناك تحسناً كبيراً في خدمات الرعاية الصحية المقدمة، وأن هذا يمكن أن يلاحظه العدد المتزايد من الموظفين ومعاليمهم الذين تقدم لهم خدمات من المستوصف الآن.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٨ زاي-٤ (أ) استيفاء جميع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعايير مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاوة على المعايير ذات الصلة في هذا المجال. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشر الإنجاز. وأفيد أن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حافظت على معايير مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى المعايير ذات الصلة. وتم إنشاء شبكة سيسكو جديدة ومركز بيانات جديد.

(ب) زيادة فعالية العمليات الإدارية. لم تقدم أية معلومات محددة بشأن مؤشر الإنجاز. وأفيد أن هناك تحسناً كبيراً في العمليات الإدارية، وتم تنفيذ عدة تطبيقات جديدة؛ مثل طلبات الوكالات للحصول على خدمات من البرنامج الإنمائي، والطلبات الإلكترونية للتنقل المكوكي، ومنحة التعليم، وطلبات صحيفة الوقائع، ونظام انسياب الوثائق في دائرة إدارة الموارد البشرية، والسفر بالمبلغ المقطوع.

(ج) زيادة استخدام الملفات الإلكترونية للمعلومات. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشر الإنجاز. وأفيد أن ثمة زيادة في التعاون بين الوحدات/الوكالات في مجال استخدام الملفات الإلكترونية للمعلومات وأن عدد حسابات البريد الإلكتروني في غيغري يقع ضمن الهدف المتوقع.

(د) تحسن نوعية الخدمات المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والبعثات الدائمة للدول الأعضاء والمستخدمين على وجه العموم. لم تقدم أية معلومات محددة بشأن مؤشر الإنجاز. وأفيد أن هناك تحسناً في نوعية الخدمات المقدمة وأن هذا يمكن

أن يُلاحظ بالنظر إلى التطبيقات الجديدة المتوفرة للمستعملين. وقد نفذت عدة تطبيقات جديدة مثل طلبات الوكالات للحصول على خدمات من البرنامج الإنمائي، والطلبات الإلكترونية للتنقل المكوكي، ومنحة التعليم، وطلبات صحيفة الوقائع، ونظام انسياب الوثائق بدائرة إدارة الموارد البشرية، والسفر بالمبلغ المقطوع.

(هـ) تعزيز أمن المعلومات. لم تقدم أية معلومات محددة بشأن النسبة المئوية للفيروسات/رسائل البريد الإلكتروني الطفيلي التي يتم التصدي لها بنجاح، بيد أنه أُفيد بحدوث تحسن كبير في النسبة المئوية للفيروسات/رسائل البريد الإلكتروني الطفيلي التي تم التصدي لها بنجاح بفضل تنفيذ تطبيقات جديدة لتصفية الرسائل الجديدة من البريد الإلكتروني الطفيلي. وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز الثاني، أُفيد أن أكثر من ٩٩,٩ في المائة من محاولات الوصول غير القانوني قد أحبطت، بحيث تم تجاوز النسبة المستهدفة وهي ٩٧,٨ في المائة.

خدمات الدعم الأخرى

٢٨ زاي-٥ (أ) تحسن كفاءة إدارة المرافق المادية وحيز المكاتب. تشير دراسة استقصائية للسجلات غير الرسمية والرسمية إلى أن هناك ٤١٤ ٣ تقريراً عن مواضع القصور خلال الشهور الثمانية عشر الأولى من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وهذا يمثل تحسناً عن فترة السنتين السابقة التي قدم فيها ٩٩٨ ٧ تقريراً من هذا القبيل. ولم تقدم أية معلومات عن متوسط مدة الاستجابة للتقارير آنفة الذكر. ويمكن أن يعزى انخفاض عدد التقارير بدرجة كبيرة إلى تحسن إدارة عقود الصيانة وإلى قيام وحدة إدارة المباني والنقل بقسم إدارة المرافق والنقل بتنفيذ مشاريع كبيرة للصيانة أو التجديد أو التحسين أدت إلى خفض مواضع القصور في الهياكل الأساسية. وتمضي وحدة إدارة المباني والنقل التابعة لقسم إدارة المرافق والنقل قدماً في تنفيذ عدة مشاريع إضافية للتحسين، ستؤدي إلى زيادة تحسين قابلية الجمع للصيانة.

(ب) توفير خدمات السفر والتأشيرات والنقل بكفاءة وفعالية من حيث التكاليف. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشري الإنجاز. ووقع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي اتفاقات مع سبع من كبريات شركات الطيران للحصول على خصومات إضافية. ولم تقم إحداها، وهي شركة الطيران الإماراتية، بتجديد الاتفاق. ونظراً للمبيعات التي تمت على شركات نقل لم تُبرم معها اتفاقات، أو على مسارات استخدمت من أجلها شركات نقل مختلطة، فقد كانت الوفورات المتوقعة دون المستوى المطلوب. وإضافة إلى ذلك، خُفضت العمولات التي يقدمها اتحاد النقل الجوي الدولي للوكالات، وهكذا خُفضت عمولة خطوط بروكسل الجوية من ٨ إلى ٦ في المائة، وعمولة الخطوط الجوية البريطانية من ٦ إلى

١ في المائة، وعمولة الخطوط الجوية الدولية السويسرية من ٨ إلى ٦ في المائة. وتُعتمد أسعار السوق بصفة رئيسية في الرحلات الإقليمية والمحلية التي لا تقدم شركة النقل الإقليمية الرئيسية، وهي شركة الخطوط الجوية الكينية، أية خصومات تحفيزية بخصوصها.

(ج) تحسين مستوى الجودة ورفع مستوى الكفاءة في خدمات الشراء. لم تقدم أية معلومات محددة بشأن مؤشري الإنجاز. وأفيد أن عدة مبادرات، مثل سجل حسابات الدفع (نظام تتبع الفواتير)، عززت وصلة دائرة العقود والمشتريات بنظام المعلومات الإدارية المتكامل. وتم تنفيذ مزيد من طلبات الشراء الشاملة/العقود الإطارية واتفاقيات مستوى الخدمات. وبدأ العمل بخيار طلبات الشراء المنخفضة القيمة، وهذا ينطبق على السلع التي تقل قيمتها عن ٢ ٥٠٠ دولار، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وخلال الربع الماضي من السنة، اضطلع بأنشطة شراء رئيسية دعماً لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في نيروبي. وكان من اللازم تعيين موظفي مشتريات إضافيين بصفة مؤقتة للمؤتمر. ووضع إجراء مسار سريع موضع التنفيذ، وساهم هذا في تحسن الكفاءة بدرجة كبيرة خلال الثلاثة أرباع الأولى من السنة. وشرع في تنفيذ برنامج "EQUIP"، وهو برنامج تطبيقي للمشتريات، في شباط/فبراير ٢٠٠٧ من أجل تحسين كفاءة عملية الشراء.

(د) فعالية خدمات وممارسات إدارة المحفوظات والسجلات. لم تقدم أية معلومات محددة بخصوص مؤشر الإنجاز. وكان من المتوقع، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أن يتم بلوغ العدد المستهدف من نظم التطبيقات المستخدمة بنهاية فترة السنتين. ولوحظ، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن قسم تطوير التطبيقات وتقديم الحلول لن يتمكن من نشر ذلك العدد من التطبيقات بحلول عام ٢٠٠٨ لأنه لا يتوقع ورود أي تطبيقات إضافية من جهات أخرى، وأنه سيتم استنباط ما هو مطلوب محلياً.

الباب ٢٩ الرقابة الداخلية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

يعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية على وضع استراتيجيات ومنهجيات لتكييف خدماته الرقابية بشكل أفضل مع المجالات التي تنطوي على مخاطر بالنسبة للمنظمة. ومنهجية تقييم المخاطر التي أعدت في عام ٢٠٠٦ (ويجري تنفيذها حالياً) هي مبادرة رئيسية لتركيز المهام الرقابية للمكتب على المجالات التي تنطوي على أعلى المخاطر بالنسبة للمنظمة.

وخلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، انخرط المكتب أيضاً في عدة مبادرات ترمي إلى تعزيز العمليات والإجراءات الداخلية من أجل تحسين خدمة الإدارة والدول الأعضاء. ومن الإنجازات الرئيسية التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير: تنفيذ نظام واحد على نطاق المكتب لرصد وتتبع التوصيات؛ وتحسين التنسيق والتعاون مع الهيئات الرقابية الأخرى بالأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة خارج الأمم المتحدة؛ وتحسين تواتر ومحتوى برامج التقييم الذاتي في الأمانة العامة؛ والمساهمة في بناء القدرات في مجال الإدارة القائمة على النتائج بالأمانة العامة. وأدى تزايد اعتماد أدوات التحقيق الجنائي باستخدام الحاسوب إلى تحسين تصنيف وتحليل الأدلة في قضايا الاحتيال الكبرى. وهذا أتاح للمكتب المضي قدماً بخطى أكبر نحو حماية موارد المنظمة وتعزيز الامتثال لقواعدها وأنظمتها.

ويرد مزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في الوثائق (Part I) A/61/264 و A/61/261(Part I)/Add.1 و A/61/264(Part II) و A/62/281(Part I) و A/62/281(Part I) و A/62/281(Part II) و I)/Add.1.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تستمر شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في الاعتماد على المنظمات الممولة من الموارد الخارجية عن الميزانية لتوفير الموارد المطلوبة لتمويل وظائف المراجعة الداخلية لحسابات تلك المنظمات. وهذه العملية لا تتيح بالضرورة تركيز الاهتمام على المجالات التي تنطوي على أعلى المخاطر، وتعرقل تنفيذ خطة عمل مراجعة الحسابات. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد على التمويل من كيانات ممولة من موارد خارجية عن الميزانية يؤثر بدرجة كبيرة على استقلالية المكتب.

وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٥٩/٦٠ أن يعهد إلى مكتب

خدمات الرقابة الداخلية بإعداد تقرير موحد عن مراجعة حسابات عمليات الإغاثة من كارثة أمواج تسونامي والتحريرات التي أجرتها كيانات الأمم المتحدة في هذا الشأن، (A/61/669). وحال عدم إبداء كيانات أخرى في الأمم المتحدة تعاونها دون امتثال المكتب لهذا الطلب.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الآتية الذكر إلى تنفيذ ٩٢ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٨٣ ناتجا. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sect. 29)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٩-١ (أ) قيام الموظفين ومقدمي الموارد المالية بتنسيق برنامج العمل تنسيقا فعالا وإدارته ودعمه استراتيجيا. يعمل المكتب بدأب على ضمان الوفاء بالمواعيد المحددة لتقديم تقاريره إلى الجمعية العامة. وزاد معدل الامتثال بدرجة كبيرة خلال السنتين الماضيتين. وبذل المكتب جهودا متضافرة لتحسين الاتصال بأعضاء اللجنة الخامسة عندما يتعذر إكمال تقرير مقترح بحلول الموعد المطلوب.

(ب) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة. التنسيق مع الهيئات الرقابية الأخرى بالأمم المتحدة أمر حاسم لضمان تفادي تكرار الأعمال. وخلال فترة السنتين، تجاوز المكتب الهدف المحدد فيما يتعلق بالاجتماعات التنسيقية التي تعقد مع الهيئات الرقابية الأخرى. وتركز هذه الاجتماعات في الوقت الحالي على تنسيق خطط العمل، ولكنها ستوسع في المستقبل لتشمل زيادة التنسيق والتعاون في تنفيذ فرادى المهام الرقابية، وتقاسم المعارف والخبرات في مجال الرقابة الداخلية.

البرنامج الفرعي ١

المراجعة الداخلية للحسابات

٢٩-٢ (أ) تحسين نوعية المعلومات المقدمة إلى الهيئات التشريعية ومديري البرامج. تظل المعلومات التي تقدم إلى الهيئات التشريعية ومديري البرامج في تقارير مراجعة الحسابات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذات نوعية عالية. وفي كثير من الأحيان، تلاحظ

القرارات التي تتخذها الجمعية العامة خلال فترة السنتين فائدة ونوعية تقارير مراجعة الحسابات التي تصدر عن المكتب. وقيمت غالبية مديري البرامج الذين شاركوا في استقصاء لرضا العملاء أجراه المكتب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ فائدة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات على أنها جيدة أو أفضل. ويطلب المكتب أيضا إلى مديري البرامج تقييم خدماته في كل مرة يقدم فيها تقريراً خاصاً بمراجعة الحسابات، وعلى الرغم من أن معدل الاستجابة كان منخفضاً نسبياً، فإن مديري البرامج يقيمون تقييماً إيجابياً خدماته في مجال مراجعة الحسابات.

(ب) موافقة مديري البرامج على التوصيات المقدمة من أجل التخفيف من حدة المخاطر وقيامهم بتنفيذها. يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية برصد حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات ويقدم، مرتين في السنة، تعليقات إلى مديري البرامج عن الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات التي لم تنفذ بعد. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، صدر ما مجموعه ٤٨٠ توصية جوهرية ترمي إلى التخفيف من حدة المخاطر، من بينها ٤٦٥ توصية وافق عليها مديرو البرامج. ونفذ ما مجموعه ٢٨٥ توصية، أي ما يعادل ٦١ في المائة، من التوصيات التي تمت الموافقة عليها. ويقوم المكتب أيضاً بتحديث نظام قاعدة بياناته المتعلقة بالتوصيات للسماح بتفاعل وحوار أكثر استمراراً على شبكة الإنترنت بين مديري البرامج والمكتب بشأن حالة توصيات مراجعة الحسابات.

(ج) تحسين مستويات الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج وتعزيز المساءلة من قبل مديري البرامج. صدر خلال فترة السنتين ما مجموعه ٧٥٦ توصية ترمي إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والمساءلة في المنظمة من خلال تحسين التنظيم والإدارة داخل الأمانة العامة. ومن بين هذه التوصيات، نفذت بالكامل ٣٩٧ توصية (أي ٥٦ في المائة من التوصيات التي تمت الموافقة عليها). ونتيجة لتنفيذ توصيات صادرة عن المكتب تترتب عليها آثار مالية، فقد وفرت المنظمة ما يقدر بمبلغ ٢٦ مليون دولار بفضل تحسينات في الممارسات الإدارية.

(د) زيادة معدلات الامتثال للولايات التشريعية والأنظمة والقواعد في إطار البرامج وتعزيز المساءلة من قبل مديري البرامج. صدر ما مجموعه ٢٩٦ توصية تتعلق بالامتثال للولايات التشريعية والأنظمة والقواعد خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، من بينها ٢٠٥ توصيات (أي ٧٢ في المائة من التوصيات التي تمت الموافقة عليها) نفذها مديرو البرامج بالكامل، فتم بذلك تجاوز معدل التنفيذ المستهدف الذي حدده المكتب في ٦٥ في المائة.

البرنامج الفرعي ٢ الرصد والتقييم والمشورة

٢٩-٣ (أ) زيادة قدرة البرنامج على تطبيق أساليب تستند إلى النتائج في إدارة البرامج ورصدها وتقديم تقارير عنها. بحلول نهاية فترة السنتين، زاد معدل امتثال مديري البرامج لمتطلبات تقديم الوثائق والتقارير بشأن الأداء البرنامجي من ٧٠ إلى ٧٤ في المائة، وذلك بالقياس إلى فترة السنتين السابقة. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قام المكتب بزيادة مساهمته في قدرة البرامج على تطبيق أساليب تستند إلى النتائج من خلال عدد من الأنشطة تتضمن تعهد دليل توجيهي بشأن الإدارة المستندة إلى النتائج على الشبكة الداخلية، وتوفير التدريب لإدارات أمانة العامة بشأن الإدارة المستندة إلى النتائج، وتطبيق عمليات تفتيش شاملة بشأن وضع الإدارة المستندة إلى النتائج في ثلاث إدارات من إدارات الأمانة العامة. كما شرع المكتب في وضع مجموعة جديدة من التقارير، تصدر كل ستة أشهر عن حالة وثائق الأداء البرنامجي. ونقلت خدمات المشورة الإدارية ومهام الإبلاغ عن البرامج إلى إدارة الشؤون الإدارية (وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦١). وهذا النقل يفصل أنشطة إدارة البرامج والإبلاغ عن الأداء عن مهام الرقابة التي يضطلع بها المكتب، وعزز بالتالي استقلالية المكتب في أنشطته الرقابية.

(ب) قيام مديري البرامج بتنفيذ تقييمات بشأن فعالية البرامج وكفاءتها. أثناء فترة السنتين، تم إصدار ما مجموعه ١١ تقريراً تقييماً تتضمن ٩٢ توصية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كان معدل تنفيذ توصيات التقييم يبلغ ٤٠ في المائة (ويمثل هذا نقصاً في معدل التنفيذ البالغ ٧٥ في المائة في نهاية فترة السنتين السابقة). ويمكن أن يعزى هذا النقصان إلى ارتفاع عدد توصيات التقييم التي صدرت في عام ٢٠٠٧ والتي لم تنفذ بعد. وقد لاحظ المكتب أنه، بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كانت قد نفذت جميع توصيات التقييم التي مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان قد صدر ما مجموعه ١٩ تقريراً من تقارير التفتيش تتضمن توصيات يبلغ عددها الإجمالي ٢٣٧ توصية. وبحلول نهاية فترة السنتين، تم تنفيذ ٥٠ توصية بالكامل (٢١ في المائة) وكانت التوصيات المتبقية وعددها ١٧٨ توصية (٧٩ في المائة) قيد التنفيذ. وقد أفضى تنفيذ المكتب لتوصيات التقييم والتفتيش إلى عدد من التحسينات في كفاءة البرامج وفعاليتها أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ج) تحسين نوعية خدمات المشورة الإدارية. أجرى المكتب استقصاءات موجهة إلى مديري البرامج. وفي هذه الاستقصاءات، أعرب ٩٥ في المائة من العملاء عن بالغ ارتياحهم لخدمات الدعم الإداري التي تقدمها خدمات المشورة الإدارية الداخلية. وأشار فيها

جميع العملاء إلى أن الخدمات المقدمة تفوق توقعاتهم، وأنهم راضون تماما عن نوعيتها، وأنهم سيعودون إلى طلب هذه الخدمات. وأفاد هؤلاء العملاء أن النتائج الرئيسية لهذه هي: '١' تبسيط تحسين طرائق العمل؛ و '٢' استغلال الموارد المحدودة استغلالا أمثل؛ و '٣' تعزيز القدرة الداخلية لإجراء تحسينات إدارية مقبلة؛ و '٤' بناء الهياكل التنظيمية ووضع التصاميم على الوجه الأمثل؛ و '٥' تقليل مقاومة التغيير إلى أدنى حد؛ و '٦' تعزيز الوضوح بشأن أولويات العمل والأدوار والمسؤوليات.

(د) زيادة قدرة مديري البرامج على استخدام التقييم الذاتي باعتباره وسيلة لتحسين فعالية البرامج. أدخلت تحسينات على التقييمات الذاتية التي تنهض بها إدارات الأمانة العامة سواء على مستوى تواترها أو على مستوى مضمونها. ولئن كان لما يزيد قليلا عن نصف الإدارات خطط لتقييم غالبية برامجها ذاتيا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فإن جميع البرامج قد وضعت هذه الخطط لفترة السنتين، ومع هذا، فإنه يلاحظ في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك خضعت نسبة ٨٧ في المائة من البرامج لشيء من التقييم الذاتي أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد بحث بعض هذه الممارسات مكونات العمليات البرنامجية، وانبثقت منها توصيات ترمي إلى تحسين الكفاءة والفعالية. ويقوم عدد متزايد من البرامج بزيادة تعزيز قدراتها في مجال التقييم الذاتي، إذ ينكب كثير منها على وضع سياسات للتقييم الذاتي، وإيجاد قدرات في هذه المضمار، وتلقي التدريب اللازم في مجال التقييم من المكتب.

البرنامج الفرعي ٣

التحقيقات

٢٩-٤ (أ) حماية أصول المنظمة ومواردها حماية أفضل وتحقيق قدر أكبر من الامتثال للأنظمة والقواعد التي تعمل بها المنظمة. بحلول نهاية فترة السنتين، تم قبول ٥٥ في المائة من توصيات التحقيقات، وهي نسبة تقل عن النسبة المستهدفة البالغة ٧٢ في المائة. بيد أن ثمة عددا كبيرا من توصيات التحقيقات والصادرة عندما أوشكت فترة السنتين على الانتهاء تم قبولها بعد اكتمال الفترة. ومن ثم، فإن معدل القبول الحالي يزيد عن المعدل الذي حسب في نهاية فترة السنتين. وأدت زيادة استخدام الأدوات الحاسوبية لبحث الأدلة إلى تحسين تصنيف وتحليل الأدلة في قضايا الغش الكبرى. ويمكن هذا مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تحقيق مزيد من التقدم فيما يتصل بحماية موارد المنظمة وتحقيق قدر أكبر من الامتثال لقواعد المنظمة وأنظمتها. وسيتيح استكمال نظام قاعدة بيانات توصيات المكتب حوارا مستمرا بين مديري البرامج وموظفي المكتب بشأن حالة توصيات التحقيقات.

(ب) زيادة فهم الأطراف المعنية للاتجاهات والمخاطر بغية اتخاذ إجراءات للتخفيف منها. قبل مديرو البرامج ٧٦ في المائة من توصيات التحقيقات الصادرة أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التي تضمنت اقتراحات باتخاذ إجراءات للتخفيف من الاتجاهات والمخاطر التنظيمية (فتجاوزوا بذلك النسبة المستهدفة وهي ٥٠ في المائة). وسارع مديرو البرامج بوجه خاص إلى إيلاء الاهتمام لتوصيات التحقيقات الرامية إلى التصدي لمخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين، تماشياً مع سياسة المنظمة المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً في هذا الشأن. ولوحظت استجابة بعض الدول الأعضاء التي تصرفت بسرعة لمعالجة مسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين إما بإجراء تحقيقات عاجلة مشتركة من المكتب وإما بتأمين محاسبة الفاعلين على سوء السلوك. ويزعم المكتب أن يزيد من أنشطته في مجال الإعلام بتحسين تقديم المعلومات لمديري البرامج بشأن الاتجاهات ومجالات الخطر المحدق بالمنظمة التي تثير قلقاً خاصاً.

الباب ٣٣ السلامة والأمن

الملامح البارزة لنتائج البرامج

تعزز الدعم المقدم للمسؤولين المعيّنين في الميدان، وتحسن التعاون بين إدارة السلامة والأمن والأفرقة القطرية. وأحرز تقدم كبير في تقوية التعاون وتبادل المعلومات مع مسؤولي البلدان المضيفة. وأفضى التعاون بين إدارة السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام إلى النهوض ببعثات للتقييم المشترك والمساعدة، مما وفر لمجلس الأمن معلومات أفضل يمكنه أن يستند إليها عند اتخاذ قراراته بشأن تقديم المساعدة للبعثات. وزاد الوعي بقضايا الأمن في أوساط موظفي الأمم المتحدة بفضل تعزيز التدريب. وأعدت مواد مطبوعة وأخرى إلكترونية بشأن أمن موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك دليل الأمن الميداني الجديد. وقدمت وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة المشورة والمساعدة النفسية - الاجتماعية الجيدة إلى الموظفين المتأثرين بالحوادث. وأنفق قدر كبير من الوقت والجهد في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لشغل الوظائف. وبلغ معدل شغل الوظائف ٩٠ في المائة بحلول نهاية فترة السنتين.

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

أدت التهديدات والمخاطر الدائمة التغير التي تواجه المنظمة، إلى جانب الأزمات غير المتوقعة التي تحدث في بعض مناطق العالم، إلى إيجاد تحديات كبيرة أمام الإدارة. ولا تزال العقبة الرئيسية أمام الإدارة هي نقص الموارد الكافية. وتفتقر الإدارة إلى نظام لمواجهة الأزمات يعمل بكامل طاقته ويستجيب استجابة كاملة كما أنها تفتقر إلى موارد تمكنها من التصدي لحالات الطوارئ بفعالية. وهناك نقص في الموارد المتعلقة بإدارة المعلومات والاتصالات، وقد أثر هذا على القيام باستحداث نظم للمعلومات الأمنية، فضلاً عن إدارة المعلومات. ويستند نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة إلى ترتيب لتقاسم التكاليف لا يتسم بالأمن والقابلية للتنبؤ. وعدم السداد من جانب الدول الأعضاء يمكن أن يفرض على إدارة عملية توفير الأمن للخطر.

ولئن أحرز تقدم كبير في تكامل العمليات والسياسات، فإن التكامل المالي والوظيفي والإداري لا يزال تحدياً. فشروط الخدمة المختلفة بالنسبة لموظفي الأمن في الميدان وفي المكاتب خارج المقر أصبحت مثار جدل يؤثر في الروح المعنوية للموظفين وهو ما يؤثر بدوره في أداء الإدارة.

معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الآتية الذكر إلى تنفيذ ٥٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ١٢٣ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (Sec.33)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

٣٣-١ (أ) إنجاز برنامج العمل على الوجه الفعال. تم منذ عام ٢٠٠٦ تسجيل ٤٨ حالة من حالات الوفاة الناتجة عن أعمال كيدية، مقابل ١٥ حالة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وحدثت ١٧ من هذه الحالات أثناء الاعتداء بالقنابل الذي وقع في الجزائر. ويجري تشديد بقوة في الوقت الراهن على تدابير الحدث من هذه الأعمال في كافة مواقع العمل.

(ب) تحسين تنسيق نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. في إطار التكليف بتوفير توجيه في مجال السياسات لنظام جديد موحد ومتكامل لإدارة الأمن بالأمم المتحدة، شرعت الإدارة في العمل على ضمان تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات الأمنية المشتركة والموحدة على جميع مؤسسات الأمم المتحدة. وقد أحرزت الإدارة تقدماً كبيراً في هذا المجال، حيث استكملت وأصدرت ٧٥ في المائة من السياسات والمعايير والإجراءات (مقابل ٢٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

(ج) تحسين تنفيذ السياسات والإجراءات المتصلة بأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ومعاليهم المستحقين. أنشئت وحدة الامتثال والتقييم والرصد في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وعهد إليها بأن تقوم بزيارة أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبعثات حفظ السلام، والمكاتب البعيدة عن المقر واللجان الإقليمية من أجل تقييم مدى امتثالها لسياسات وإجراءات الأمن بالأمم المتحدة. وبدأت الوحدة في إعداد برنامج حاسوبي للتقييم الذاتي من أجل تمكين أفرقة الأمم المتحدة القطرية من تقييم مدى امتثالها للسياسات والإجراءات الأمنية بالأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦، وضعت المنهجية وطرح برنامج نموذجي أولي. ومن بين مراكز العمل التي تمت زيارتها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، لوحظ أن متوسط الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بلغ ٨٢ في المائة (مقابل ٦٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وبالإضافة إلى ذلك تقوم الوحدة بتقييم الامتثال القطري العام لإجراءاتها وسياساتها وتعطي

علامة لكل مركز عمل، وتتراوح العلامات بين '١' (يحتاج إلى تحسينات كبرى) و '٥' (امتثال ممتاز). وكان متوسط العلامات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يبلغ ٣,٢٧ (امتثال جيد).

(د) دعم برنامج العمل على وجه فعال بموارد الموظفين والموارد المالية. أنفقت نسبة كبيرة من وقت الموظفين في تعيين موظفين في الوظائف المأذون بها من الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٥ (٧٤١ وظيفة جديدة، منها ١٧٨ وظيفة في نيويورك). وبعض الموظفين الذين شاركوا في عملية الاختيار كانوا هم أنفسهم جددًا بالأمم المتحدة، وكانوا بحاجة إلى وقت لفهم دقائق نظام اختيار الموظفين. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن متوسط عدد الأيام منذ موعد إصدار إعلان الشواغر وحتى القيام بالاختيار على يد رئيس الإدارة كان ١٤٤ يومًا (مقابل ١٨٠ يومًا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، وهذا يعين حدوث تحسن بنسبة ٢٠ في المائة. أما مستوى النفقات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فكان دون التوقعات (إذ لم تستخدم سوى نسبة ٩٠ في المائة من مخصصات الميزانية العادية)، ويرجع ذلك أساسًا إلى حالات التأخر في التعيين. ومع هذا، فإن خفض متوسط عدد الأيام اللازمة لتعيين موظفين جدد يعني حدوث تحسن في استخدام الميزانية بالقياس إلى فترة السنتين السابقة (٨٥ في المائة).

البرنامج الفرعي ١ تنسيق شؤون الأمن والسلامة

نيويورك

٢-٣٣ (أ) تحسين أحوال الأمن والسلامة في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. كان ثمة تقدم نحو بلوغ الامتثال التام لمعايير العمل الأمنية الدنيا بالقر في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إذ بلغ هذا الامتثال ٩٤,٥ في المائة (بالمقارنة بنقطة أساس تتمثل في ٧٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وأجرت الإدارة ثلاثة تدريبات على الإخلاء الكامل لمجمع الأمانة العامة للأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتم في كل مرة إخلاء المجمع بكامله في الوقت المستهدف الأمثل الذي يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ دقيقة. وشكل هذا تحسناً قياساً إلى أداء عملية الإخلاء في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كما أن الإدارة حققت هدفها المتمثل في الاستجابة في حدود ٥ دقائق من الإخطار الأول لأية حادثة يتصل بالأمن والسلامة داخل مجمع الأمم المتحدة. وكان العدد المسجل لحالات الدخول دون إذن إلى مجمع الأمم المتحدة قد بلغ ٣ حالات (مقابل لا شيء بالنسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) ويؤدي تعزيز تدابير الأمن إلى زيادة قدرة الكشف لدى الإدارة. وهذا قد يفضي بالتالي إلى حدوث زيادة في عدد

حالات الدخول دون إذن التي يتم تسجيلها. وانخفض عدد المطالبات المتصلة بالسلامة المقدمة إلى الإدارة من موظفي نيويورك من ٥٤٧ مطالبة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٣٧٧ مطالبة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أي بنسبة ٣١ في المائة. وزادت النسبة المئوية للمطالبات التي تبرر مزيدا من التقييم واحتمالا للتعويض مع هذا، وذلك من ١,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٢٨ من أصل ٥٤٧ مطالبة) إلى ٦,٤ في المائة (٢٤ من أصل ٣٧٧) مطالبة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ب) تحسين تنسيق الترتيبات الأمنية وتعزيز مستوى التأهب في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تواصل صقل عملية تنسيق الحماية فيما يتصل بزيارات كبار موظفي الأمم المتحدة. وأخطر جميع مستشاري الأمن في الإدارة والوكالات والصناديق والبرامج بضرورة إبقاء وحدة تنسيق الحماية على علم بالتنقلات المزمعة لكبار الموظفين. وأدى هذا إلى زيادة في الإبلاغ في الوقت المناسب، كما أن جميع الرحلات المبلغ عنها من هذا القبيل تخضع الآن لتقييم للتهديدات والمخاطر وكذلك لتقييم لنتائج تخفيف الحماية.

جنيف

٣٣-٣ تحسين أحوال الأمن والسلامة في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. أحرز تقدم في تحسين الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بالمقر، إذ بلغ هذا الامتثال ٨٥ في المائة في نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقابل ٧٥ في المائة كخط أساس حدد في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). ولقد تحسن أيضا الوقت المستغرق لإخلاء قصر الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (١٥ دقيقة)، على الرغم من عدم تحقيق الوقت المستهدف البالغ ١٣ دقيقة. أما متوسط الوقت اللازم للاستجابة لحوادث الأمن والسلامة فقد هبط بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكانت هناك حالة دخول واحدة مسجلة غير مأذون بها إلى مجمع الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (بالقياس إلى خط الأساس المتمثل في عدم الدخول إطلاقا بدون إذن، والذي حدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

فيينا

٣٣-٤ تحسين أحوال الأمن والسلامة في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. تركزت التحسينات في مجال الأمن والسلامة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إلى حد كبير، على تعزيز الأمن المادي في مركز فيينا الدولي. وفي نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بلغ الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بالمقر نسبة ٨٥ في المائة (مقابل ٧٥ في المائة كخط أساسي في

الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وقد تحسنت أيضا إجراءات الإخلاء في إطار القيام في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بتنفيذ مرفق لخدمة الرسائل القصيرة ونظام للرسائل المسجلة مسبقا. ومع هذا، فإن الإدارة لم تحقق بعد إخلاء كاملا لمركز فيينا الدولي في حدود الوقت المستهدف البالغ ٢٠ دقيقة (إذ استغرق إخلاء المركز أثناء التدريب في عام ٢٠٠٧ مدة ٢٥ دقيقة). أما متوسط الوقت اللازم للاستجابة لإنذارات الحرائق فبلغ ٤ في دقائق خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (استنادا إلى ١٨١ حادث من حوادث السلامة المسجلة). ولئن وقعت ثلاث حالات الدخول غير المأذون به إلى المباني في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (بالقياس إلى خط الأساس الذي حدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وهو عدم وجود حالات دخول غير مأذون به على الإطلاق)، فإن حالات الدخول قد اكتشفتها الإدارة، كما أنها لم تكن متسمة بالعنف.

نيروبي

٣٣-٥ تحسين أحوال الأمن والسلامة في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تحسن الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بالمقر، إذ اكتمل عدد من المشاريع، بما في ذلك إقامة حواجز لمراقبة الدخول وبوابات أمنية ذات مقصورات، فضلا عن إقامة سياج مكهرب على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع. وثمة تدابير أخرى أفضت إلى تحسين أحوال الأمن والسلامة، وتتضمن فحصا معززا للزوار والمندوبين باستخدام أجهزة الكشف المغنطيسي وأجهزة مزودة بالأشعة السينية، وإضاءة محسنة على طول محيط السياج، ودوريات للمشاة وأخرى بالمركبات كل يوم في محيط السياج. وبحلول نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تحققت نسبة ٨٥ في المائة من الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بالمقر، (مقابل ٧٥ في المائة كخط أساس في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وتحسنت أيضا مدد الاستجابة للحوادث، إذ تتم الاستجابة للحوادث التي تقع في المجمع في مدة تتراوح بين ٣ و ٥ دقائق. وأفضى تشكيل حكومة كينيا للشرطة الدبلوماسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى تسريع الاستجابة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إذ تمت الاستجابة لحوادث وقعت خارج المقر في مدة تتراوح بين ٣٠ دقيقة وساعة واحدة. وكما كان الحال في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لم يبلغ عن أي حالات للدخول بدون إذن لمجمع الأمم المتحدة في نيروبي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

أديس أبابا

٣٣-٦ تحسين أحوال الأمن والسلامة في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. في نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كانت مباني الأمم المتحدة في أديس أبابا ممتثلة لمعايير العمل الأمنية الدنيا بالمقر بنسبة ٩٠ في المائة، وذلك بعد إدخال تحسينات على هياكل الأمن

المادية (مقابل ٧٥ في المائة كخط أساس في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). أما المهل الزمنية للاستجابة للحوادث التي تقع داخل المجمع وخارجه على السواء، فقد تحسنت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إذ تم الاستجابة للحوادث التي تقع داخل المجمع في غضون ٥ دقائق. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من الدوريات لتحسين فرص اكتشاف الدخلاء. وأثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وقعت حالتا دخول إلى المجمع بدون إذن (بالمقارنة بخط الأساس للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وهو عدم الدخول إطلاقاً بدون إذن).

بانكوك

٣٣-٧ تحسين أحوال الأمن والسلامة في مواقع مقر الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. تمثل مباني الأمم المتحدة في بانكوك الآن لمعايير العمل الأمنية الدنيا بالمقر بنسبة ٨٩ في المائة (مقابل ٧٥ في المائة كخط أساس في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وتبين تدريبات الإخلاء لمجمع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن عمليات الإخلاء تتم في نطاق الحدود الزمنية المرجعية المطلوبة. أما حالات الطوارئ في المجمع فتحظى باستجابة سريعة، إذ تشير التقديرات إلى تحقق تخفيض مقداره ٢٠ في المائة في وقت الاستجابة للطوارئ داخل المباني (وذلك من وقت يقدر بعشر إلى ثماني دقائق). وقد وقعت حالة دخول واحدة غير مأذون بها لمباني الأمم المتحدة أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (بالمقارنة إلى خط الأساس وهو عدم تسجيل أي حالة دخول دون إذن خلال فترة السنتين السابقة).

سانتياغو

٣٣-٨ تحسين أحوال الأمن والسلامة في مواقع مقر الأمم المتحدة واللجنة الإقليمية. أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كانت ثمة تحسينات في أحوال الأمن والسلامة بمباني الأمم المتحدة في سانتياغو، وذلك بفضل زيادة أعداد الموظفين وتعزيز مراقبة الدخول وإنشاء مركز للمراقبة الأمنية. وتبلغ نسبة الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بالمقر الآن ٨٥ في المائة (مقابل ٧٥ في المائة كخط أساس في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وقد تحسنت أيضاً مدد الإخلاء (إذ تبين من التدريب أن الإخلاء الكامل استغرق ١٢ دقيقة مقابل ١٥ دقيقة خلال فترة السنتين السابقة). أما متوسط الوقت اللازم للاستجابة للحوادث الأمنية، فإنه قد انخفض أيضاً إلى ٣,٥ دقائق، حيث تمت الاستجابة للحوادث التي تقع داخل المجمع في غضون ٧٥ ثانية في الجزء الأخير من فترة السنتين. ولم يبلغ عن أية حالات للدخول دون إذن خلال فترة السنتين.

بيروت

٣٣-٩ تحسين أحوال الأمن والسلامة في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. أنجزت مشاريع عديدة ترمي إلى تعزيز الأمن في "دار الأمم المتحدة"، في أعقاب اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء السابق، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، والانفجارات السبعة عشر التي وقعت منذ ذلك الحين بشق أنحاء البلد، وحرب تموز/يوليه ٢٠٠٦ في لبنان. وهناك الآن في بيروت امتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بالمقر بنسبة ٨٠ في المائة (مقابل ٧٥ في المائة كخط أساس في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وثمة استمرار في تحسين إجراءات الإخلاء، حيث تتم عمليات الإخلاء في نطاق الأهداف المحددة. وقد تحسّنت أيضاً مدد الاستجابة للحوادث الأمنية الطارئة، حيث يستجاب لها في المتوسط في غضون دقيقتين. وقد أبلغ عن حالتين من حالات الدخول دون إذن أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (بالقياس إلى خط الأساس وهو عدم تسجيل حالات دون إذن في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

البرنامج الفرعي ٢

التسيق الإقليمي للعمليات الميدانية

٣٣-١٠ (أ) تحسين الأمن والسلامة في بيئة العمل. كان للاضطلاع بمجهود مركز بشأن إنجاز واستكمال تقييمات التهديدات والمخاطر الأمنية القائمة، إلى جانب تحديد معايير عمل أمنية دنيا، دور أساسي فيما يتصل بتحسين سلامة وأمن الموظفين على الصعيد العالمي. ويوجد اليوم في ٩٤ في المائة من مواقع العمل تقييم مستكمل للمخاطر الأمنية. وقد أفضى هذا إلى زيادة الوعي والتنبيه للأحوال القائمة من جانب جميع الموظفين. وقد واصلت الإدارة سعيها إلى كفالة تحديد معايير عمل أمنية دنيا في جميع مراكز العمل بالأمم المتحدة، إذ قامت نسبة ٩٥ في المائة من المواقع بالعالم بوضع هذه المعايير بحلول نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ب) الاستجابة للحوادث الأمنية في الوقت المناسب. بحلول نهاية فترة السنتين، كانت تتوفر في ٨٧ في المائة من المواقع خطة أمنية قطرية محدثة تتناول مسائل شتى ذات أهمية لكفالة استجابات سريعة للحوادث الأمنية. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تمكنت الإدارة بسرعة من إرسال موظفين للأمن الميداني إلى مواقع الأزمات بكافة أنحاء العالم في مهلة قصيرة للغاية. واضطلعت الإدارة بعمليات وزع طارئة عديدة ببلدان مثل باكستان والجزائر والصومال ولبنان. وقد تم وزع ما مجموعه ٧١ من موظفي الإدارة الفنيين المعنيين بالأمن من شتى مراكز العمل حول العالم، وذلك لفترة يصل إجمالها إلى ٩١٨ يوماً من أيام العمل. وثمة عقبات عديدة لا تزال تعوق الاستجابة الأولية للأزمات، وتتضمن الافتقار إلى فريق دائمة لمعالجة الأزمات بمقر الأمم المتحدة. ومحدودية توافر موارد مناسبة للاتصالات والإقامة

والغذاء والتنقل في أوقات الطوارئ؛ وعدم وجود فريق أمني دائم كفريق احتياطي يمكن استدعاؤه لأغراض الوزع السريع في موقع من مواقع الأزمات.

البرنامج الفرعي ٣

الدعم الميداني

معالجة الإجهاد

٣٣-١١ (أ) تعزيز قدرة موظفي منظومة الأمم المتحدة على معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة. في إطار استهداف الموظفين الميدانيين وأفراد أسرهم، قام مستشارو وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة بالإدارة ومن يخضعون لإشرافهم التقني (٤٢ مستشاراً) بتوفير حلقات عمل بشأن المواضيع المتصلة بالإجهاد في مكاتب الأمم المتحدة بجميع أنحاء العالم، وبلغ أعداد المستفيدين من الموظفين أفراد وأسرهم في جميع أنحاء العالم إلى ٩ ٧٨١ شخصا. وبالإضافة إلى هذه الخدمات الوقائية، قدم المستشارون دعماً نفسياً - اجتماعياً مباشراً إلى ١٤ ٩٧٨ من موظفي الأمم المتحدة، مع تقديم مساعدة أخرى لعدد يصل إلى ٣ ٩٥٥ من الموظفين استجابة للحوادث الخطيرة (من قبيل الإسعاف الأولي بعد الانفعالات وسائر خدمات معالجة الأزمات). وتلقى ٣٠ مستشاراً تدريباً متخصصاً في مجال معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة باستخدام مجموعة تدريبية أعدت حديثاً ترمي إلى تعزيز قدراتهم التقنية. ولئن قامت الإدارة بتقديم خدمات استشارية إلى ٩٤ في المائة من جميع الموظفين الذين طلبوا هذه الخدمات، فإننا لم تتمكن من الاستجابة لمن بقي من الموظفين بسبب تقييدات أمنية حالت دون وصول المستشارين للموظفين المطالبين بالخدمات.

التدريب

٣٣-١٢ (أ) تعزيز القدرات في مجال شؤون الأمن والسلامة لدى جميع العناصر الفاعلة في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بمن فيهم المسؤولون المعينون، وأعضاء أفرقة إدارة الأمن، وضباط الأمن، وبقية الموظفين، عن طريق التدريب الأمني. أحرزت الإدارة تقدماً كبيراً في زيادة عدد معايير التدريب الأمني التي تم تنظيمها ومواءمتها في جميع قطاعات نظام إدارة الأمن. وثمة ٢٣ برنامجاً تدريبياً أمنياً قد سبق تحديدها باعتبارها تتطلب تطويراً وإصداراً. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قامت الإدارة بإكمال ٢١ من هذه البرامج، وبقي بعد ذلك برنامجان بحاجة إلى التطوير. واضطلعت الإدارة بتدريب ٣٣ من أفرقة إدارة الأمن أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقدم تدريب أمني لجميع كبار مستشاري الأمن، ومستشاري الأمن، وموظفي تنسيق الأمن الميداني والمنسقين المقيمين الذين عينوا خلال فترة

السنتين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى جميع موظفي الأمم المتحدة الموزعين بكافة أنحاء العالم تدريباً للتوعية الأمنية بإكمال دورة بشأن الأمن الأساسي والمتقدم في الميدان (وهي متاحة على قرص مدمج أو عبر الإنترنت). وتم إكمال هذا التدريب باستحداث وتوفير برنامج تدريبي جديد في الميدان، هو برنامج النهج الآمنة والمأمونة في البيئات الميدانية، للمناطق ذات الخطورة العالية، وتقديم إحاطات توجيهية أمنية للموظفين لدى وصولهم للبلد، وتوفير تدريب آمني حسب كل بلد من البلدان في مواقع مختارة تتسم بارتفاع مستوى الخطورة. وتم وضع وإصدار برنامج تدريبي موحد من أجل التوجيه وتحديد المعلومات، وذلك لصالح موظفي السلامة والأمن بالمقر وبالمكاتب البعيدة عنه، حيث استفاد من هذا البرنامج ما يزيد عن ٢٠٠ ١ من موظفي الأمن في العالم بأسره. وقد زادت الإدارة دعمها لإدارة عمليات حفظ السلام من خلال توفير تدريب آمني سابق لمرحلة الوزع وعلى أساس سنوي، إلى جانب وضع برنامج للتدريب الأمني الميداني لصالح ٩٨ من موظفي الأمن الذين تم نشرهم في بعثات تديرها إدارة عمليات حفظ السلام. واضطلع فريق التدريب الطبي المتنقل التابع للإدارة أيضاً بتدريب ٣٧١ موظفاً أمنياً على الصعيد العالمي في مجال الإسعاف الأولي الأساسي والتمرين على معالجة الصدمات النفسية في حالات الطوارئ.